

وقائع اعمال المؤتمر

الدولي الافتراضي

يومي 2021/07/31 و2021/08/01

واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية






المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية




الـنـــــــــــاشـــــــــــر :

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

المركزالديمقراطيالعربي
للدراساتالاستراتيجيةوالسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين
Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098
البريدالإلكتروني
book@democraticac.de





المؤتمر الدَّولي العلمي الافتراضي

تحت عنوان:

و اقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية

إعداد وتنسيق

د.ناجية سليمان عبدالله　　　　أ. كريم عايش

المركز الديمقراطي العربي – برلين، ألمانيا

بالتعاون مع

المركز الليبي للبحوث الاقتصادية العجيلات-ليبيا

المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الاداء والتنافسية – جامعة محمد الخامس – الرباط – المغرب

ينظمون:

المؤتمر الدَّولي العلمي الافتراضي تحت عنوان

واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية

يوم 31 اغسطس 2021

إقامة المؤتمر بواسطة تقنيَّة التَّحاضر المرئي عبر تطبيق – Zoom

رئيس المؤتمر

أ.د.**منال خيري**-استاذ مناهج واستراتيجيات الاقتصاد-جامعة حلوان-مصر

الرئاسة الشرفية للمؤتمر:

أ.د. **عمر حنيش** – أستاذ باحث في العلوم الاقتصادية والتدبير، نائب رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط، مكلف بالشؤون الاكاديمية والطلابية • مدير المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الاداء والتنافسية، جامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب

د. **حاتم عبدالكريم زغيل**-مدير المركز الليبي للبحوث الاقتصادية العجيلات-ليبيا

أ. **عمار شرعان** – رئيس المركز الديمقراطي العربي برلين_ ألمانيا.

المنسق العام

أ.د. **سالم بن لباد** جامعة غليزان/الجزائر

رئيسة اللجنة العلمية

د. **ناجية سليمان عبدالله**- رئيس تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر:

د. **صهيب شاهين**- المركز الديمقراطي العربي برلين_ ألمانيا

رئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر: ▪

أ. **كريم عايش** جامعة محمد الخامس – الرباط، المغرب

أعضاء اللجنة العلمية

- د/ فيروز صولة- أستاذ محاضر – أ- جامعة العربي التبسي – تبسة- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
- د/ حازم محفوظ - مصر -خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
- د/ عثمان أحمد خليل صوافطه- فلسطين- جامعة فلسطين التقنية- دكتوراة في الإدارة المالية والبنوك
- عثمان علام جامعة البويرة (كلية العلوم
- د/ سامية غربي - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة عبدالحميد مهري - الجزائر
- د/أحمد طارق ياسين محمد المولى- قانون دولي عام- العراق-

مدير النشر

د. أحمد بوهكو، مدير نشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا

تقديم

يموج عالم اليوم بالعديد من التطورات والمستجدات المتسارعة في كافة الشئون العالمية ولاسيما الشؤون الاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولعل أبرز التطورات المعاصرة التي فرضت ومازالت تلقي بظلالها بشدة على كافة الاقتصاديات الدولية وخصوصًا اقتصاديات الدول النامية ؛تحديات المعرفة، وظهور اقتصاد المعرفة، إضافة إلى العديد من المفاهيم الحديثة كريادة الأعمال، والتنمية المستدامة وكافة المفاهيم المرتبطة بهما.

لقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية وفى مقدمتها المعرفة العلمية والتقنية، وكان من نتيجة ذلك تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية وإنتاج المعرفة، وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي.

إنَّ أهم ما يشغل الاستراتيجيات الدولية في هذه الآونة، هو السعي لضمان الاستدامة وجعل الاقتصاد قائمًا على المعرفة؛ إذ أبدت السياسات الدولية اهتمامًا كبيرًا بمجالات دعم ريادة الأعمال بمختلف تصنيفاتها، كإحدى أهم ركائز التنمية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية ريادة الأعمال بشكل عام، وريادة الأعمال المستدامة بشكل خاص؛ لكونها ذات أبعاد متعددة، فبالإضافة لبعديها التجاري والاقتصادي في تحقيق العائد والربح، فإنها تشمل أيضًا البعد البيئي، من حيث الحفاظ على الموارد وعدم الإضرار بالبيئة، فضلًا عن البعد الاجتماعي ومحاولة إيجاد حلول لمشاكل اجتماعية أو اقتصادية يعاني منها المجتمع.

وحيث إن اقتصاد المعرفة يرتكز على المعرفة، والمعرفة ترتكز في بنائها على التعليم والبحث العلمي؛ فإن نقل أي اقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب إحداث نقلة وتحول تربوي نوعي بدءاً من الحصول على المعرفة ونشرها ومروراً بإنتاج المعرفة وتوظيفها ونقلها وتسويقها عبر الإنترنت، ومن هنا يتكون اقتصاد المعرفة ويصبح منطلقاً للتنمية المستدامة.

أهداف المؤتمر

يسعى المؤتمر لتحقيق الأهداف الاتية:

- إلقاء الضوء على واقع ومتطلبات بناء اقتصاد المعرفة بالدول العربية
- الكشف عن دور التعليم والبحث العلمي في بناء مجتمعات واقتصاد المعرفة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- تأكيد العلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي في استراتيجيات التنمية المستدامة
- التأكيد على أهمية ريادة الأعمال ودعم الإبداع والابتكار

محاور المؤتمر

المحور الأول: المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفة

ويشمل ما يلي:

- واقع البيئة الاقتصادية ودعم التنافسية والإبداع
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في بناء مجتمعات المعرفة
- الشراكة المجتمعية والمؤسسية لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة
- البعد الاقتصادي باستراتيجيات التنمية المستدامة ودوره في تحقيق التنافسية والإبداع
- الاستثمار في مجال بناء رأس المال الفكري

المحور الثاني: متطلبات التعليم والبحث العلمي لبناء اقتصاد المعرفة

ويشمل ما يلي:

- تحديات التعليم والبحث العلمي بالدول العربية
- المؤشرات المستهدفة للتعليم والبحث العلمي باستراتيجيات التنمية المستدامة وعلاقتها بمؤشرات اقتصاد المعرفة
- متطلبات تطوير منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء اجندة التنمية المستدامة
- تطوير النظم التعليمية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة
- واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الصناعي ودعم الابداع والابتكار
- متطلبات ومرتكزات اقتصاد المعرفة
- متطلبات مجتمعات المعرفة ودور البحث العلمي
- مؤشرات اقتصاد المعرفة واستراتيجيات التنمية المستدامة

المحور الثالث: ريادة الأعمال و اقتصاد المعرفة

ويشمل ما يلي:

- واقع ريادة الأعمال بالاقتصاديات العربية
- مؤشرات اقتصاد المعرفة وعلاقتها بريادة الأعمال
- دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- دور حاضنات الأعمال في اقتصاد المعرفة

المحور الرابع: ريادة الأعمال والتعليم والبحث العلمي

ويشمل ما يلي:

- دور التعليم والبحث العلمي في ريادة الأعمال
- مؤشرات الإبداع والابتكار وعلاقتها بريادة الأعمال
- واقع تدريس ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي

حقوق المشاركة

- المشاركة مجانا بدون رسوم.
- يحصل الباحث المشارك بمداخلة على نسخة إلكترونية من وقائع أعمال المؤتمر إضافة إلى شهادة تثبت مشاركته كما تنشر الأعمال المحكمة والمقبولة ضمن **مجلة المؤتمرات الدولية العلمية** – مجلة دولية محكّمة تصدر عن#المركز_الديمقراطي_العربي ألمانيا – برلين تُعنى المجلة في نشر الأبحاث من وقائع أعمال المؤتمرات العلمية الأكاديمية.

لا تعبر الدراسات البحثية إلا على آراء أصحابها، وهم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية حول حجة البيانات، وما يتبع ذلك من قضايا الإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

اولا: هناك آثار إيجابية لواقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية، من خلال بناء اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار، ودعم التنافسية ،وريادة الأعمال ،وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانيا: تشير مؤشرات المعرفة في العالم العربي إلى مضي عدد من الدول العربية قدما في التحول لاقتصاد المعرفة والإمارات العربية من الدول الرائدة لهذا التحول. ويمكن الاستفادة من فرص التكامل الاقتصادي العربي في دعم التحول لاقتصادات المعرفة

ثالثا: هناك معوقات للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، وهذه المعوقات تختلف من دولة إلى أخرى وأهمها البنية التحتية للاتصالات السريعة، ونقص التشريعات اللازمة للتعامل مع هذا النوع الجديد من الاقتصاد، ونقص الثقافة الرقمية لدى المواطن ونقص الخبراء في مجال البرمجيات الذكية للتعامل بالاقتصاد الرقمي

رابعا: نمط التكوين السائد في أغلب الجامعات يركز على ما هو نظري على حساب المهارات الحياتية وتطبيق إدارة المعرفة فيها يتطلب جملة من التغيرات في هياكلها التنظيمية، ثقافتها التنظيمية ،قيادتها التنظيمية مع التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.

خامسا: هناك علاقة إيجابية بين العمليات الأساسية لإدارة المعرفة و الأبعاد المختلفة للمنظمة المتعلمة،فلا يمكن وصف جامعة بالمتعلمة دون توافر إدارة معارفها الصريحة و الضمنية.

سادسا: تفتقر بعض الدول للعدد الكافي للحاضنات التكنولوجية اللازمة لتعزيز توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد المعرفة حيث أن هذه الحاضنات هي الملاذ الحقيقي لأصحاب المشاريع الإبداعية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

ثانيا: التوصيات

اولا: ضرورة تبني الدول العربية لاستراتيجيات منهجية للاندماج في اقتصاد المعرفة لمواجهة التحديات. والتعاون في بناء بيئات حاضنة ومؤسسات داعمة للبحث العلمي والتطوير لتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة-وتحقيق تكامل عربي اقتصادي لإنتاج المعرفة والابتكار بعيدا عن الصراعات والحروب.

ثانيا: اهتمام الهيئات المختلفة بتقديم الدعم الكافي والتهيئة اللازمة لإنجاح مساعي التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال إنشاء الحاضنات التكنولوجية التي تسرع إنشاء وتطوير المؤسسات الإبداعية وتؤسس لهذا الاقتصاد الجديد .

ثالثا: الاستثمار في التعليم والتدريب والبحث والتطوير والابتكار بهدف الرفع المستمر لمستويات الإنتاجية والتنافسية في الدول العربية.والعمل على تعزيز مستويات راس المال البشري وتطويره بنوعية عالية.

رابعا: إقامة منظومة بحث علمي عالية الجودة لتعزيز قدرات الافراد البحثية بالدول العربية. وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكن الأفراد من الوصول إليها في أي زمان ومكان. مع العمل على تطويرها حتى تأخذ في الاعتبار متطلبات التحول نحو إقتصادات المعرفة لتكوين أجيال قادرة على المساهمة بفعالية في الإقتصاد المعرفي، وتعزيز الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير

خامسا: ضرورة الاهتمام بالمهارات الحياتية في التكوينات المعتمدة بالجامعات وربطها بسوق الشغل؛ وتقديم الدعم اللازم للطلاب خريجي الجامعات خاصة المنتمين للأصل الجغرافي القروي ومواكبة مشاريعهم.

سادسا: تشجيع التراكم المعرفي على مستوى الدولة بضمان البيئة الداعمة لذلك من خلال تشجيع أنشطة البحث والتطوير والابتكار وضمان حقوق الملكية الفكرية. مع تعزيز الترابط ما بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي والتطوير ومجتمع مؤسسات الأعمال لتمويل أنشطة الابتكار.

سابعا: تشكيل مبادرات وصناديق تمويل للبحث العلمي والتطوير المعرفي لتعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال التركيز على حفز أنشطة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

ثامنا: ضرورة العمل الدائم على تطوير الواقع وتغيره ليتقبل التعامل بمرادفات اقتصاد المعرفة؛ فالإصلاح التنظيمي والتشريعي، وتطوير نماذج العمل"business models " بالإضافة إلى توفير سياسات تسعيرية خاصة بالمنتجات الرقمية هي احتياجات أساسية للاستفادة من الاقتصاد الرقمي.

تاسعا: تطوير العملية البحثية وتجديدها بوصفها دعامة مهمة لتقدم أي مجتمع وازدهاره، وذلك من خلال تنمية رأس المال البشري، وإعداد باحثين قادرين على اكتشاف المعرفة ونقلها وإنتاجها

فهرس المحتويات

دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في بناء مجتمع المعرفة

The role of information and communication technology in building a knowledge society

فاطمة غاي

جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، مخبر علم الاجتماع الاقتصادي والحركات الاجتماعية، الجزائر

Abdelhamid Mehri University, Constantine 2, Laboratory of Economic Sociology and Social Movements, Algeria

الملخص:

شهدت المجتمعات تطورات هائلة ومتسارعة في مختلف مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الثقافية وخاصة التكنولوجية التي أدت إلى التغيير في بنيتها المجتمعية، خاصة في طبيعة ممارساتها، حيث أدى انفجار المعرفة وتدفق المعلومات بشكل سريع إلى التغير نحو المجتمع المعرفة، والذي أهم سماته استخدام المعلومات في مختلف جوانب الحياة.

من هذا الطرح نهدف في هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال بوسائلها المختلفة في بناء مجتمع المعرفة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي للتوصل إلى مجموعة من النتائج، والتي من أبرزها: الدور الإيجابي للاستخدامات التكنولوجية الحديثة للإعلام والاتصال في التغيير من الممارسات التقليدية إلى الممارسات الحديثة، والانتقال من المجتمع التقليدي إلى مجتمع المعرفة المعتمد على الأساليب التقنية الحديثة في مختلف ممارساته الاجتماعية والتنظيمية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الإعلام، تكنولوجيا الاتصال، الاستخدام التكنولوجي، المجتمع، المعرفة، مجتمع المعرفة.

Abstract:

Societies have witnessed tremendous and rapid developments in their various social, economic, political, cultural and especially technological fields that have led to a change in their societal structure, especially in the nature of their practices. life. From this proposition, we aim in this research paper to highlight the role of information and communication technology through its various means in building a knowledge society, where the descriptive approach was used to reach a set of results, the most prominent of which are: modern, and the transition from a traditional society to a knowledge society based on modern technical methods in its various social and organizational practices.

Key words: Information technology, communication technology, technological use, society, knowledge, knowledge society.

مقدمة:

أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر، فهي تعتبر الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى المجتمعات الأكثر تطورا، فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد ينطوي على أساليب

وتقنيات جديدة للاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة للإعلام والاتصال، كما أنها الأداة التي من شأنها تسريع التنمية وإعادة هيكلتها عبر تأمين نفاذ أكثر تناسقا للمعلومات (زرزار، مجلد 4، عدد 2، ص 215).

حيث زاد في آونة الأخيرة التحدث عن مفهوم مجتمع المعرفة على نطاق واسع، وإلا أن مزال هناك بعض الغموض فيما يخص هذا المفهوم، حيث تعددت الآراء والأقاويل بشأنه، إلا أن معظم المفكرين والباحثين يتفقون على أن مجتمع المعرفة يقصد به توافر وتشجيع مستويات متقدمة من البحث العلمي والتنمية التكنولوجية التي توفر المادة المعرفية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يقوم على استغلال المعرفة كأهم مورد لتنمية جميع القطاعات والنماء الاجتماعي بصفة عامة، حيث يتمحور مجتمع المعرفة حول بناء القدرات للبحث عن المعلومات وتنظيمها ومعالجتها وتحويلها، والأهم من هذا كله استخلاص المعرفة من كم المعلومات الهائل من أجل تطبيقها لأغراض التنمية الإنسانية (زايدي، العدد الأول (1)، مارس 2017م، ص 109).

من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي: **ما هو دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في بناء مجتمع المعرفة؟**

للإجابة على هذا التساؤل، قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى: أربعة أجزاء مختلفة، حيث يتناول الجزء الأول، الإطار ألمفاهيمي للدراسة، أما الجزء الثاني فسيتم فيه إبراز عموميات حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والجزء الثالث فسنتعرض فيه إلى أساسيات حول مجتمع المعرفة، أما الجزء الرابع فقد خصص للإبراز دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في بناء مجتمع المعرفة.

☜ أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الأساسية في دراستنا فيما يلي

- التعرف على ماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومجتمع المعرفة.
- الكشف عن أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- التعرف على خصائص مجتمع المعرفة، وأهدافه الأساسية.
- التعرف على دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في بناء مجتمع المعرفة.

☜ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تحديد الدور الجوهري والأساسي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في بناء مجتمع المعرفة، الذي انتقلت مختلف ممارساته الاجتماعية والتنظيمية من الممارسات التقليدية إلى الممارسات الحديثة، نتيجة تنمية وتطوير الفكر المعرفي والتقني الذي نتج عن الاستخدامات التكنولوجية الحديثة.

أولا: الإطار ألمفاهيمي للدراسة

– مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

يقصد بتكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنها تلك الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تتيح وصول المعلومات بواسطة الاتصالات عن بعد، وهي عبارة عن تبادل المعلومات حتى يسهل تدفقها وترشيدها بشكل أسرع، وأكثر وفرة وبأقل تكلفة لأجل صنع القرار والتنمية. وهي تركز في المقام الأول على تكنولوجيا الاتصال مثل: الانترنت، الشبكات السلكية واللاسلكية، الهواتف الخلوية، ووسائط الاتصال الأخرى، وقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السنوات القليلة الماضية توفر للمجتمع نظام واسع من إمكانات الاتصال الحديثة (نوال، العدد 12، 2012م، ص ص 98).

كما تعرف تكنولوجيا الإعلام و الاتصال كونها تمثل نطاقا واسعا من القدرات، والمكونات للعناصر المتنوعة والمستخدمة في تخزين ومعالجة وتوزيع المعلومات، بالإضافة إلى دورها في عملية خلق المعرفة (محمد، ص 258).

- **مفهوم المعرفة**

يمكن تعريف المعرفة بأنها الفهم الواضح والمؤكد للأشياء: أي كل ما يدركه أو يستوعبه العقل من خبرة عملية أو مهارة أو اعتياد أ اختصاص، وإدراك معلومات منظمة تطبق في حل مشكلة ما.

كما تعرف على أنها نتائج معالجة للبيانات التي تخرج بمعلومات إذ تصبح معرفة بعد استيعابها وفهمها، وتكرار التطبيق في الممارسات يؤدي إلى الخبرة التي تقود إلى الحكمة. حيث يمكن تقسيم المعرفة إلى قسمين هما:

- **المعرفة المعلنة:** وهي الشائعة بين الناس، والمعروف مستودعها ومتاح الوصول إليها لكل من يبحث عنها، ومثل هذه المعرفة مخزنة في الكتب والوثائق، ومتاحة في وسائط متعددة الأشكال، وتوفرها تقنيات الاتصال والمعلومات، يتم التعامل فيها بالتبادل والتحديث والاستخدام لمختلف الوسائل حسب رغبات ومتطلبات المستخدمين.
- **المعرفة الكامنة:** وهي المعرفة التي يختزنها أصحابها في عقولهم، ولم يعبروا عنها بأي صيغة من الصيغ، ومن ثم فهي غير معلومة ولا متاحة للآخرين، وتظل حبيسة عقول أصحابها، وقد تموت بموتهم، ولا يقدر لها الظهور إلى العلن أبدا، إلا أنه في بعض الأحيان قد تهيأ لأصحاب تلك المعرفة المختزنة الفرص والحوافز التي تدفعهم للتصريح بها، وإظهارها للآخرين بدرجات مختلفة من الوضوح والاكتمال (ذهبية، العدد 11، المجلد 02، 2014م، ص 20. 21).

- **مفهوم مجتمع المعرفة**

يعرف مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة، وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات نشاطات المجتمع: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية.

ويعرف أيضا بذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره، واتخاذ القرارات السليمة، والذي ينتج ويستهلك، ويوظف المعلومة لمعرفة خلفيات وخفايا وأبعاد الأمور، بمختلف جوانبها وأنواعها، وهو اليوم أساس التنمية البشرية، إذ يوفر اشتراطات ثورة المعلوماتية بكل أبعادها الاجتماعية، والسياسية، الثقافية، والاقتصادية.

كما يعرف مجتمع المعرفة من منظور مجتمع التعلم Learning Society بأنه المجتمع الذي يتيح لأفراده التربية الأساسية التي تمكنهم من مواصلة التعلم الذاتي المستمر واستخدام نماذج تعلم غير تقليدية قائمة على العمل، وعلى معاودة اكتساب معارف، ومهارات جديدة تتطلبها الاحتياجات المتغيرة للقطاعات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

فمجتمع المعرفة يمثل برنامجا متكاملا متخصصا للفعل، وهذا الفعل يتضمن التعليم والعلوم والثقافة، والاتصال مجتمعة كلها معا في وحدة متكاملة ومتماسكة، إضافة إلى النظر للمعرفة على أنها متعددة الأبعاد (زايدي، المرجع السابق، ص 109، 110).

عموما يعرف مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذي يتميز بكثافة المعرفة التي يتشارك العديد من الشرائح في إنتاجها، وإعادة إنتاجها، وهو مجتمع يتم فيه تقليل تكاليف تصنيف، ونشر المعرفة إلى الحد الأدنى باستخدام تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة وغيرها من تقنيات الحديثة. (العباد، العدد الحادي عشر، الجزء الثاني، ص 97 . 98)

ثانيا: عموميات حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال

1- أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال

" لقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحقيق رفاهية الأفراد، ومن بين التطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وما تبلغه من أهمية من ناحية توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها، وخدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للأشخاص ومختلف المؤسسات، حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بسهولة، وتبادل وتدفق المعلومات في أي وقت، وفي أي مكان، وتعود هذه الأهمية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى الخصائص التي تمتاز بها هذه الأخيرة، بما فيها الانتشار الواسع، وسعة التحمل سواء بالنسبة لعدد الأشخاص المشاركين، أو المتصلين أو بالنسبة لحجم المعلومات المنقولة، كما أنها تتسم بسرعة الأداء وسهولة الاستعمال وتنوع الخدمات.

- توفر تكنولوجيا الإعلام والاتصال أداة قوية لتجاوز الانقسام الإنمائي بين البلدان الغنية والفقيرة، والإسراع ببذل الجهود بغية دحر الفقر، والجوع، والمرض، والأمية، والتدهور البيئي، ويمكن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال توصيل منافع الإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم، والتدريب إلى أكثر المناطق انعزالا.
- فمن خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، يمكن للمدارس والجامعات والمستشفيات الاتصال بأفضل المعلومات والمعارف المتاحة.
- ويمكن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال نشر الرسائل الخاصة بحل العديد من المشاكل المتعلقة بالأشخاص والمؤسسات وغيرها " (الشمايلة، 2015م، ط1، ص 98)
- "**إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تساهم في التنمية الاقتصادية:** إذ تؤدي الثورة الرقمية إلى نشوء أشكال جديدة تماما من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، وقيام مجتمعات جديدة، وعلى عكس الثورة الصناعية التي شهدها القرن المنصرم، فإن ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال من شأنها الانتشار بشكل سريع والتأثير في حيوية الجميع، وتتمحور تلك الثورة حول قوة تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم في نفس اللحظة تقريبا
- زيادة قدرة الأشخاص على الاتصال، وتقاسم المعلومات والمعارف ترفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلما ورخاء للمجتمع، وهذا إذا ما كان جميع الأشخاص لهم إمكانيات المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا.

– تمكن تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، الأشخاص المهمشين والمعزولين من يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم، وهي تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي، وبوسعها تمكين الأفراد، والمجتمعات، والبلدان من تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية.

من هذا يتضح لنا أن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال دور هام في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لما لهذه الأخيرة من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الاتصال التقليدية، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال واسعة الانتشار تتخطى بذلك الحدود الجغرافية والسياسية للدول لتصل إلى أي نقطة من العالم عجزت أن تصل إلها وسائل الاتصال القديمة، كما أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية، والتعليمية لكل مختلف شرائح" (الشمايلة و.، المرجع السابق، ص 99) البشر، متاحة في أي مكان وزمان، وبتكلفة منخفضة، فهي تعد مصدر هام للمعلومات سواء للأشخاص أو مختلف المؤسسات، كما أنها تلعب دورا هاما في تنمية العنصر البشري من خلال البرامج التي تعرض من خلالها، كبرامج التدريب وبرامج التعليم وبرامج التعليم وغيرها.

"لهذا يكون من الضروري الاهتمام بهذه التكنولوجيا وتطويرها استخدامها بشكل فعال، مع تدريب وتعليم الأفراد على استعمالها، وتوعيتهم بأهميتها في التنمية والتطور، من خلال إبراز أهميتها على الصعيد الجزئي والكلي" (الشمايلة و.، المرجع نفسه، ص 100)

ثالثا: أساسيات حول مجتمع المعرفة

1- أبعاد مجتمع المعرفة

يعتبر مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة، وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات نشاطات المجتمع: الاقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية شيئا فشيئا، فمن خلال هذا الطرح يتضح لنا أن مجتمع المعرفة له أبعادا مختلفة، يمكن إيجازها فيما يلي (الربيعي، 2008م، ص 110، 112):

– **البعد الاقتصادي:** تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية، والمصدر الأساسي للقيمة المضافة، وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة، ويستعملها في مختلف النشاطات الاقتصادية هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

– **البعد التكنولوجي:** إن مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية، وتكييفها، وتطويعها حسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع، سواء فينا يتعلق بالعتاد أو البرمجيات، كما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من التقنيات الحديثة وجعلها متاحة للجميع.

– **البعد الاجتماعي:** يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان، والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة لتطوير الفرد.

– **البعد الثقافي:** يعني مجتمع المعرفة إعطاء أهمية قصوى للمعلومة والمعرفة، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع، والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

– "**البعد السياسي:** يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوفير حرية تداول المعلومات، وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة.

– **البعد التعليمي:** يرتبط مجتمع المعرفة بالتعليم، إذ لا يمكن تشكيل مجتمع معرفي بدون وجود قاعدة وشريحة عريضة من أفراد المجتمع، تكون متعلمة وواعية ومستنيرة وقادرة على الإبداع والابتكار، وهذا يمثل تحديا لنظم التعليم في مختلف المجتمعات، ويلقي عليها مسؤولية سرعة التطوير نفسها، بحيث تصبح مجتمعات منتجة للمعرفة، ولذا تعمل المجتمعات وتتسابق الدول نحو توفير نظم تعليمية متقدمة تحقق الجودة، وتمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية الشاملة، وتستجيب للتحديات القادمة، وتعد جيلا قادرا على المنافسة ومؤهلا للمبادرة." (غزار، 2020م، ص 9)

2- سمات مجتمع المعرفة

– إن انفجار المعرفة وتوظيفها، وكذا التسارع في المعرفة وتوظيفها، وأيضا التطور في التكنولوجيا وتطبيقها.

– تطوير البحث العلمي بجوانبه النظرية والتطبيقية، وتوفر المستلزمات له، وكذا استثمار الوقت وتجويده.

– زيادة توليف المعرفة، وكذا إتقان الجودة وإدارة الجودة الشاملة.

– توافر مستوى عال من التعليم، والاستخدام المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات.

– الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في الإنتاج، وتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى هيئات ومنظمات متعلمة.

– إذا كان العمل في المجتمع الصناعي يعتمد على المعرفة المتاحة في مجتمع المعرفة المستقبلي تعتبر هي العمل.

– أصبحت المعرفة ذات صبغة عالمية، وأصبح اكتسابه أمرا لا مفر منه، وأصبحت الشعوب تتواصل بشكل أفضل، وأصبح بفضل الانترنت، وأصبحت المؤسسات تعمل في بلدان غير موطنها الأصلي، وأصبح ربما من المستحيل أن تغلق الدول حدودها وترفض التعامل مع دول العالم أو حتى أن تنتقي الدول التي ترغب في التعامل معها (مباركة، العدد الرابع، أكتوبر 2018م، ص 177).

– ولبناء مجتمع المعرفة في بلد يتطلب مجموعة من الأركان والمبادئ الأساسية، نوجزها في: إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها، والنشر الكامل للتعليم الراقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي الاتصال التعليمي، وللتعليم المستمر

مدى الحياة، ثم توطين العلم وبناء القدرة الذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية، والتحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة، وأخيرا تأصيل نموذج معرفي عام.

- وعموما، إن اكتشاف الآلة مسئولا عن التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، فإن الفضل يعود إلى الثورة العلمية والتكنولوجية في انتقال المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة، وبعبارة أخرى فقد رافق هذه التحولات الكبرى تحولا في النمط الاقتصادي لهذه المجتمعات من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي ثم الاقتصاد المبني على المعرفة.

- ويتميز النظام الإنتاجي الجديد في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة بجملة من الخصائص من أهمها: عالي الجودة يستهدف التميز، كثيف المعرفة (يعتمد على الرأس المال المعرفي)، شديد السرعة والتغير، مرن مصمم لتلبية احتياجات متغيرة، توظيف التكنولوجيا فائقة الصغر، ويعتمد على نظام معلوماتي واتصالي فائق السرعة والدقة (محمد د.، أطلع عليه بتاريخ: 12.31 /08.06.2021).

3- متطلبات مجتمع المعرفة

إن التوجه نحو هذا النمط من المجتمعات ليس بالأمر العبثي الذي قد يعتقده البعض حيث لا تكفي الشعارات لأجل بلوغ مرحلة مجتمعات المعرفة، إن أبسط ما يتطلبه هذا المجتمع هو إشاعة المعرفة بين أفراده، وعلى العموم هناك مجموعة من المتطلبات التي يقوم عليها مجتمع المعرفة، تتمثل فيما يلي:

- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح الذي يتم في حدود القانون.
- النشر الكامل للتعليم الراقي النوعية في جميع مستوياته، مع ضرورة إعطاء عناية خاصة للتعليم العالي والتعليم المستمر مدى الحياة.
- توظيف العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير الثقافي في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة استخدام المعلومات بين عامة الناس وبشكل واسع، في إطار مجتمع المعلومات، فهم يستخدمون المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين، وكذلك كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، إضافة إلى إنشاء نظم المعلومات التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لكافة أفراد المجتمع.
- ضرورة استخدام المعلومات كمورد اقتصادي، حيث يجب على المؤسسات والشركات استغلال المعلومات وزيادة كفاءتها، ومما يؤكد هذا الاتجاه المتزايد نحو شركات المعلومات لتحسين الاقتصاد الكلي للدولة. (غزار و.، المرجع السابق، ص 10)

رابعا: دورتكنولوجيا الإعلام والاتصال في بناء مجتمع المعرفة

1- مراحل التطورنحو مجتمع المعرفة

"يعد مجتمع المعرفة مرحلة جديدة من مراحل التطور، أعقبت المرحلة الصناعية، ويطلق عليها **ألفين توفلر** السوسيولوجي الأمريكي اسم الموجة الثالثة، باعتبار أن البشرية قد عرفت في تاريخها حضارتين سابقتين هما: موجة عصر الزراعة، وموجة عصر الصناعة، وها هي اليوم تدخل عصر المعرفة.

فلقد تطورت المجتمعات الحديثة من الزراعة إلى الصناعة، فالصناعة غزيرة الإنتاج، إلى استخدام الوسائل التقنية الحديثة، إلى مجتمعات المعرفة والمعلومات، ولقد ارتكز تقسيم تطور المجتمع البشري إلى مراحل على مجموعة من المعايير التي من أبرزها القاعدة الفكرية للتكنولوجيا.

- **ففي أولى مراحل التطور:** مرحلة المجتمع الزراعي التي شكلت القاعدة الفكرية التكنولوجية من حصيلة التجربة والخطأ، ومن المهارات الحرفية المكتسبة.
- **المرحلة الثانية: مرحلة المجتمع الزراعي:** تأسست القاعدة التكنولوجية على العلم بفروعه المختلفة.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة، فإن قاعدتها الفكرية تقوم على نظرة للعلم بصفة خاصة، والمعرفة الإنسانية بصفة عامة، فهي نظرة تسعى لاكتشاف أوجه الشبه والتلاقي بين الفروع المختلفة للعلم، للتخلص منها بالعموميات التي تربطها سويا، وتشكل منها رؤية أكثر شمولا للواقع.

وكان من نتيجة المرحلة الثالثة ظهور مجتمع المعرفة، نتاجا لولادة تكامل ثورة المعلومات المركبة، إذ أصبح الانتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها التكنولوجية أمرا أكثر سهولة بزمن أقل وبمردودية اقتصاد أعلى من جهة، فضلا عن الاندماج بين تكنولوجيا معالجة المعلومات" الكمبيوتر وتطبيقاته"، وبين ثورة الاتصالات الرقمية وتطبيقاتها " الشبكات والانترنت" من جهة ثانية." (عليان، 18. 2 نوفمبر 2012م، ص 2133)

2- مقومات بناء مجتمع المعرفة

تتمثل مقومات بناء مجتمع المعرفة فيما يلي:

- **" التحرك في ميدان البيئة التمكينية و إنتاج المعرفة:**

وذلك من خلال تهيئة البيئات المناسبة التي على ضوئها ينشأ ويتطور المجتمع، وهذه البيئات تشتمل على التوسيع في مجال الحريات العامة، وصوغ التشريعات القانونية الداعمة لمرتكزات وآفاق مجتمع المعرفة.

- **نشروتوطين المعرفة:**

وهذا مرتبط بإضفاء الطابع المحلي والخصوصي والذاتي أثناء وبعد عملية التوطين، حيث تصبح المعطيات المنقولة جزءا من بنية المجتمع المنقول إليه، ولا تظل مجرد معطى منسوخ وغريب عن بيئته الجديدة مع التأكيد على الانفتاح والتواصل يشكلان معا القاعدة الكبرى في مجال التوطين، وإنشاء مراكز البحث والانفتاح على منابع المعرفة العالمية والاهتمام بالتدريب والتأهيل كلها خطوات أساسية في درب استنبات العناصر التي تفجر إمكانية تطوير المعرفة في مجتمعنا.

- **توظيف المعرفة:**

ويرتبط محور توظيف المعرفة في وطننا بالمحورين السابقين، أي بإنتاج المعرفة فنحن لا ننتظر توطين المعرفة بإنتاجها لنمارس التوظيف بل نمارس التوظيف في إنتاج توطين المعارف، ويوحي التوظيف إلى آليات ومعطيات، وأساليب جديدة في العمل مستمدة من ثورة المعرفة في الاقتصاد والمجتمع، ولهذا فالمقصود بالتوظيف يتجاوز مجرد الاستخدام الآلي لهذه الأدوات، وإنما يتعلق الأمر بابتكار وإعادة إنتاج الوسائل القادرة على تحويل المجتمع والاقتصاد، والمعرفة في اتجاه احتياجات، وإشباع رغبات الإنسان ومتطلباته الزائدة، والعمل على استمرارية تنميتها لتحقيق استدامتها.

هذه المحاور التي تم ذكرها تعد محاور متداخلة ومتفاعلة، وتعد متقاطعة في أسلوب تشكلها وتبلورها بين بيئات التمكين والتوطين والتوظيف." (صبطي، العدد 6، يناير 2019م، ص 28. 29)

خاتمة:

من خلال ما تم تقديمه في هذه الورقة البحثية للدراسة الموسومة بـ " **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في بناء مجتمع المعرفة"**، يتضح لنا أن للتطور التكنولوجي الأثر الكبير في التغيير في البناء المجتمعي، وانتقاله من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يعتد على المعلومات كمورد أساسي في نقل المعارف والخبرات ترشيدها، كما أن هذا المجتمع نتيجة استخدامه للوسائل التكنولوجية أصبح يتميز بالعديد من السمات والتي أبرزها استخدام المعلومات بشكل كبير، وإنشاء مراكز نظم معلومات توفر فرص أفضل للتعليم، إضافة لذلك فالمعلومات في هذا المجتمع أصبحت مصدر رئيسي وأساسي في بناء تنمية شاملة.

لذلك سوف نحدد مجموعة من التوصيات لبناء مجتمع معرفي في ظل التطور والتحول المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتي تتمثل فيما يلي:

- وضع إستراتيجية محكمة ومنظمة للتعريف بالوسائل التكنولوجية وطريقة استخدامها.
- زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير والتنمية.
- العمل على تدفق المعلومات وترشيدها بين مختلف المؤسسات والقطاعات.
- توفير برامج تدريبية وتعليمية للاستخدام الأمثل للوسائل التكنولوجية.

قائمة المراجع:

1. الجوزي ذهبية. (2014م). أخلاقيات المعرفة في ظل مجتمع المعرفة. مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 11، المجلد 02، الصفحات (19. 30).

2. العياشي زرزار. (د.ت). تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها في النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، مجلد 4، عدد 2، الصفحات 213. 232.

3. بورقعة سمية ومنماني مباركة. (أكتوبر 2018م). التعليم العالي ودوره في بناء مجتمع المعرفة، دراسة ميدانية جامعة سوق أهراس. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات ، العدد الرابع، الصفحات 168 . 184.

4. دهان محمد. (أطلع عليه بتاريخ: 08.06.2021 /12.31). الجامعة الجزائرية وتحديات تكوين الكفاءات في عصر اقتصاد المعرفة. نقلا عن: http://www.mpra.ub.univ-muenchen.de/92007/1/MPRA-paper- 920 pdf .

5. ربحي مصطفى عليان. (18. 2 نوفمبر 2012م). مجتمع المعرفة: مفاهيم أساسية. الدوحة، قطر: المؤتمر الـ 23 للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.

6. سعيد بن حمد الربيعي. (2008م). التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل. الأردن: دار الشروق للنشر .

7. عبد الباسط هويدي وفتيحة زايدي. (جمادى الثانية، رجب 1438هـ ، مارس 2017م، ص 109). المعرفة العلمية في ظل مجتمع المعرفة. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ، العدد الأول (1).

8. عبد الوهاب جودة الحايس، وعبيدة أحمد صبطي. (يناير 2019م). مجتمع المعرفة الرقمي ودوره في تنمية الإبداع العلمي " رؤى حديثة للتعلم والبحوث". امجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية ، العدد 6، الصفحات (01. 32).

9. عليا سعد تويني الحربي، وعبد الله بن حمد بن إبراهيم العباد. (د.ت). توجهات الفلسفة التربوية لمجتمع المعرفة ومعوقات تطبيقها في المدارس الثانوية للبنات من وجهة نظر المعلمات في مدينة الرياض . مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية ، العدد الحدي عشر، الجزء الثاني، الصفحات (75. 138).

10. مرزوقي محمد. (2020م). تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الموارد البشرية. مجلة الخلدونية، المجلد 12، العدد 1 ، الصفحات (257. 268).

11. مغزيلي نوال. (2012م). تكنولوجيا الإعلام والاتصال والنساءلة: نحو إرساء مساءلة إلكترونية. مجلة البحوث السياسية والإدارية ، العدد 12، الصفحات 97. 104.

12. ماهر عودة الشمايلة. وآخرون (2015م). تكنولوجيا الإعلام والاتصال. عمان، الأردن: ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

13. الطاهر غزار. وآخرون (2020م). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بروز مجتمع المعرفة. مجلة مقاربات، مجلد 06، عدد 03 ، الصفحات 1. 14.

دور التكوين الجامعي في ترسيخ التفكير المقاولاتي لدى طلاب الجامعات

The Role of University Training in Instilling an Entrepreneurial Sense among University Students

عمر بوسلات

باحث في سلك الدكتوراه، مختبر الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله

فاس/ المغرب

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان دور الحس المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتجهت معظم الدول إلى تشجيع الفعل المقاولاتي باعتباره الحل الأمثل للحد من تدفق وارتفاع نسبة البطالة، والمغرب من هذه الدول حيث انتهج سياسات تشجع وتحفز الشباب لإنشاء المقاولات والمشاريع المدرة للدخل، من خلال المبادرة الملكية الهادفة إلى منح القروض للراغبين في إنشاء مشاريعهم، بنسبة قرض مشجعة، واتجهت بعض الجامعات والمؤسسات إلى تكوين ومواكبة الطلبة في إعداد مشاريعهم، وجعلهم متشبعين بالحس المقاولاتي قصد الإقدام على إنشاء مقاولاتهم الخاصة في إطار البرنامج الوطني للطالب المقاول. لذلك فإن الدراسة تسعي للإجابة عن الإشكالية التالي

ما دور التكوين الجامعي في ترسيخ التفكيرالمقاولاتي لدى الطلبة؟ وما هي العوائق التي تحول دون إنشاء المشاريع لدى خريجي الجامعات المغربية؟

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة الدراسة الشيء الذي مكن من الوصول إلى عدة نتائج منها أن هناك علاقة وطيدة بين تدريس الثقافة المقاولاتية وتوجه الطلبة إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة، كما أن هناك تأثير قوي لنوع التخصص الذي ينتمي إليه الطالب(ة) في اختيار الأعمال الريادية والتوجه نحو التشغيل الذاتي بدل انتظار الوظيفة العمومية.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية، المقاول، التعليم المقاولاتي، التكوين الجامعي

مفاهيم البحث:

الحس المقاولاتي: الأنشطة الهادفة إلى تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم

الجامعة: مؤسسة تعليمية تسهم في بناء الرأس المال الفكري.

Abstract

This research paper aims to show the role of entrepreneurial sense in achieving economic and social development. Most countries have tended to encourage the entrepreneurial act as the best solution to reduce the flow and rise of unemployment،. And Morocco is among these countries which pursued policies that encourage and motivate young people to establish enterprises and income-generating projects, Through the royal initiative which aims to give loans

with reasonable interests to those wishing to set up their projects, on the other hand, some universities and institutions have tended to form and accompany students in preparing their projects and make them saturated with the entrepreneurial sense in order to set up their own enterprises within the framework of the national program for the entrepreneur students. That is why in this study we will answer the following questions:

What is the role of university training in instilling entrepreneurial thinking among students? What are the obstacles that prevent the establishment of projects among graduates of Moroccan universities?

The descriptive and analytical approach was used that fits with the nature of the study, which enabled several results to be reached, including that there is a strong relationship between the teaching of entrepreneurial culture and students' orientation to create their own projects, and there is a strong influence of the type of specialization to which the student belongs in choosing businesses. Entrepreneurship and orientation towards self-employment instead of waiting for a public job.

Key words :

Entrepreneurship -Entrepreneur - Entrepreneurial education - Univesity formation

Research concepts:

Enterprise Sens: activities aimed at providing students with the necessary skills to establish their enterprises

The University: An educational institution that contributes to building intellectual capital.

تقديم:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان دور الحس المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتجهت معظم الدول إلى تشجيع الفعل المقاولاتي باعتباره الحل الأمثل للحد من تدفق وارتفاع نسبة البطالة، والمغرب من هذه الدول حيث انتهج سياسات تشجع وتحفز الشباب لإنشاء المقاولات والمشاريع المدرة للدخل، من خلال المبادرة الملكية الهادفة إلى منح القروض للراغبين في إنشاء مشاريعهم، بنسبة قرض مشجعة، واتجهت بعض الجامعات والمؤسسات إلى تكوين ومواكبة الطلبة في إعداد مشاريعهم، وجعلهم متشبعين بالحس المقاولاتي قصد الإقدام على إنشاء مقاولاتهم الخاصة.

إن التغيرات السريعة التي انتهجها العالم فرضت على الجامعة تجديد آلياتها باعتبارها فضاءً لا ينفصل عن المجتمع، لذا أصبحت المقاولاتية اليوم جزءًا لا يتجزأ من اهتمامات التكوين الجامعي، كما أضحت قطب مهم لتأهيل خريجي الجامعات للدخول لعالم الأعمال وبناء مشاريعهم الخاصة عبر استثمار القدرات والمهارات التي اكتسبوها طيلة مسارهم التكويني الذي ينبغي أن يتجدد باستمرار، وما يبرر ذلك هو التغيرات التي يعرفها سوق العمل، حيث ظهرت مشاريع مبنية على الابتكار والإبداع. والتعليم المقاولاتي يحاول إعداد الفرد وجعله مبادراً متسما بالاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرار.

إشكالية الدراسة:

معظم الجامعات حول العالم بدأت بشكل متزايد بالتغير من الدور التقليدي القائم على التعلم وتقديم المعرفة والعلم، إلى نموذج الجامعة المقاولاتية التي تنهض بدورها السابق فضلا عن المشاركة الفعالة في تطوير المنظمات الخاصة في الاقتصاد المحلي والإقليمي **(مسيخ أيوب، 2019، 14)** وذلك من خلال دفع الطلاب نحو إنجاز مشاريع خاصة وبناء التوجه المقاولاتي لديهم، والذي يعكس قراره حول شيء معين (فكرة أو خدمة ما)، كما أنه قد يكون شعوراً مفضلاً يميل لبعض الأشياء. وقد انقسم الباحثون أثناء دراستهم للاتجاهات بين من يركزون على المكون الإدراكي، فيعرفونه على أنه حالة من الاستعدادات الذهنية والعصبية، تتشكل خلال الخبرات السابقة للفرد ولها تأثيرات موجهة أو حركية على استجابة الفرد نحو الأشياء والمواقف المرتبطة به. وهناك من يراعي كل المكونات السابقة في تعريفه ويرى أن الاتجاهات هي ميول الفرد أو نزوعه المكتسب في استجابته الايجابية أو السلبية حيال فرد أو سلوك أو اعتقاد أو منتج. **(بن الشيخ بوبكر الصديق، 2017، 281)**

إن الفكر المقاولاتي يعد اليوم ضرورة ملحة لإحداث التنمية بكل أبعادها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، حيث أضحى التفكير والثقافة المقاولاتية هدف للكثير من الناس ومطلب اجتماعي للشباب الذي يمثل حسب عبد الكريم بلحاج "نقطة تحول من عنصر مجتمعي خامل إلى فاعل اقتصادي واجتماعي **(عبد الكريم بلحاج، 1996، 20)**، إذ أن القطاع العام والخاص ليس بإمكانهم استيعاب تشغيل وتوظيف الأعداد الكبيرة منهم كل سنة. الشيء الذي جعل المبادرات المقاولاتية توجه اهتمامها للقضاء على الفوارق الاجتماعية عن طريق توجيه الاقتصاد لتلبية وإشباع الحاجات التي يعبر عنها المجتمع في مختلف الجوانب، بهدف خلق العدالة الاجتماعية. **(بن الشيخ بوبكر الصديق، 2017، 278)** إلا أنه رغم ذلك نجد ضعف في التوجه المقاولاتي لدى طلاب الجامعات عمومًا والمغربية على وجه الخصوص، هذا الضعف يتجسد في قلة إقدامهم على إنشاء مؤسسات ومشاريع خاصة بهم، وبالتالي فالسؤال الرئيسي للدراسة يتبلور في:

ما دور التكوين الجامعي في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى طلاب الجامعات المغربية؟ وما هي العوائق التي تحول دون إنشاء المشاريع لدى الخريجين؟

هذه الإشكالية المركزية يمكن دراستها من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالي:

- **ما هي أهم النظريات التي تفسر الحس المقاولاتي لدى خرجي الجامعات؟**
- **ما الدور الذي تلعبه الجامعات في سبيل ترسيخ الحس المقاولاتي لدى الطلاب؟**
- **ما هي مبررات الاهتمام بالحس المقاولاتي؟**
- **ما علاقة التخصص الجامعي للطالب بتوجهه نحو الأعمال الريادية؟**

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولتها الكشف عن الميكانيزمات الجوهرية للفعل المقاولاتي داخل الجامعات المغربية على وجه الخصوص وعلاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى إبراز بعض المعيقات التي تعيق الاندماج الاقتصادي لخريجي الجامعات. حيث إن الاهتمام بالمقاولاتية فرضته الحاجة إلى إعداد طالب مبادر وفاعل، بالتالي إعادة النظر في الدور التقليدي للجامعة الذي كان ينحصر في تلقين المعارف والأفكار للطلاب، دون أن تجد سبيلها للتفعيل والتطبيق.

أهداف الدراسة:

لا شك أن لكل بحث أو دراسة أهداف يسعى الباحث بلوغها، وموضوع دراستها له مجموعة من الأهداف نصبو تحقيقها ومن ضمنها:

- الكشف عن العلاقة بين التكوين الجامعي والتوجه المقاولاتي لدى طلاب الجامعات؛
- إبراز الحاجة إلى إرساء الحس المقاولاتي لدى طلاب الجامعات؛
- دراسة تأثير التعليم المقاولاتي على التوجه نحو إنشاء المشاريع الخاصة وتجنب آفة البطالة.

فرضيات البحث:

- ✓ **للجامعة دور أساسي في ترسيخ الحس المقاولاتي لدى طلبتها**
- ✓ **قلة مناصب العمل وتزايد عدد خريجي الجامعات يؤدي إلى التوجه نحو المقاولاتية**
- ✓ **هناك علاقة بين التخصص الجامعي للطالب وتوجيهه نحو المقاولاتية**

منهج البحث:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والذي يتناسب وطبيعة الدراسة وكطريقة للكشف عن إشكالية البحث بشكل علمي، ومن ثم استخلاص النتائج وتقديم التوصيات.

الإطار النظري للدراسة:

1- المقاولة

مفهوم المقاولة مفهوم قديم "استعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، وقد تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشافية العسكرية. وقد بدأ الاهتمام الحقيقي بالمقاولة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية من طرف الاقتصاديين وخاصة المهتمين بمجال تاريخ المؤسسة، وقد أنشئ سنة 1948 مركز بحوث تاريخ المقاولة بجامعة هارفاد"**(أنفال قادري، 2015، 3)**

ويمكن القول إن مفهوم المقاولة يشير إلى مجموع من الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير مؤسسة، وبشكل أوضح خلق نشاط معين. ووفقا لG. BRESSY وC. KONKUYT، المقاولة هي وحدة اقتصادية مستقلةلها موارد بشرية ومادية تسعى لإنتاج السلع وخدمات مخصصه للبيع. **(LAGRAOUI Chaimaa, 2019, 604)**

وقد استعمل مفهوم المقاولة في بعض الميادين بمعنى يختلف عن مصطلح المؤسسة، كما قد يستعمل المصطلح بنفس المعنى في التشريع الاجتماعي، أو مرادفا لمصطلحات أخرى مثل المعمل، والمصنع، والمشروع، والورش، وغيرها من التشريع الاقتصادي "ويلاحظ أن معظم الفقه الحديث ووسائل الإعلام يقتصروا عند الحديث عن المؤسسة كوحدة اقتصادية واجتماعية، على استعمال مصطلح المقاولة والمؤسسة والشركة على اعتبار أن الظهائر والمراسيم المنظمة لظروف العمل، كما كانت تستعمل مصطلح المقاولة والمؤسسة أو المنشأة للدلالة على شيء واحد، دون تمييز بينهما **(الصفاوي الحسين، 2019، 20)** لكن رغم ذلك لم يزل هناك عدم وضوح في التحديد الدقيق والشمولي للمقاولة، وتتجلى صعوبة تحديده "في كونه

مفهوما متطوراً له ارتباط بمختلف الأنشطة الاجتماعية التي لا تهدف إلى تحقيق فائدة اقتصادية، إضافة إلى التغيرات المتتالية الجارية على المؤسسات السائرة في ركاب التطور والانفتاح على العولمة وظهور المقاولات المتعددة الجنسيات المرتبطة بقوانين واستراتيجيات الواقع الاقتصاد الوطني للدول المنشئة للمقاولة"(**الصفاوي الحسين، 2019، 19**) ويعتبر مفهوم "ذو مضمون زئبقي، غير قابل للإحاطة، وبالتالي لا يخضع للحكم" (**الكزوي إدريس، 1998، 21**) لهذا فإن الوقوف على معنى المقاولة يستوجب استحضار جل أبعاده المتنوعة (اقتصادية، قانونية، اجتماعية...) وبهذا فهو مفهوم متعدد الأبعاد الشيء الذي يدفع للوقوف عند كل بعد على حدة.

إضافة إلى كل ما سبق يمكن تعريف المقاولة باعتبارها"وحدة إنتاج وتوزيع تشكل مجموع أنشطة شخص أو مجموعة من الأشخاص يعملون على توفير السلع أوخدمات للعملاء". **(LAGRAOUI Chaimaa, 2019, 604)**

2- المقاول:

مفهوم المقاول تم دمجه في أدبيات التسيير على مدى الخمسين سنة الماضية خاصة مع كتابات أهم الرواد في هذا المجال ونذكر منهم كانتيلونوسايوشومبيتر وتتضح مساهماتهم فيما يلي :**(P.Steiner,1997.611-627)**

أ- **ريتشارد كانتيلون:** سمي أب المقاولاتية، وهو أول من قدم وظيفة المقاول باعتبارها تتطلب ميل الشخص وإقباله على المخاطرة وتحديد الأسعار، وقد قال يجب على المقاول ان يكتسب القدرة على التوقع وفهم المحيط المفتوح على اللايقين.

ب- **جان بابتست ساي:** يعتبر الاقتصادي الثاني الذي كان مهتماً بريادة الأعمال. قام بتطوير تحليل كانتيلون ويرى أن المقاول يقع بين العمل الذي ينفذه العامل والعمل لبحث العالم. كما يعتبر أن المقاول يخوض المخاطر ويستثمر وقته الخاص وكذلك المال ويقوم بجمع الموارد من أجل إنتاج السلع.

ت- **شومبيتر:** يري أن المقاول هو البطل الذي يخاطر من أجل الابتكار لتحقيق تركيبات جديدة لوسائل الانتاج كما أنه ربط بين المقاول والابتكار، "المساهمة بشيء جديد، وإدخال منتج جديد، إدخال طريقة إنتاج جديدة، وفتح سوق جديدة، واستخدام مصدر للإمداد، إنشاء شكل جديد من التنظيم".

ووفقاً لتعريف **شومبيتر**، المقاول المبتكر هو الشخص الذي يجب أن تكون لديه رؤية واسعة كما قال (فيليون وتولوز 1995)، أي هو الفاعل والمبادر، الذي يجرؤ على القيام بأشياء جديدة أو القيام بأشياء بطريقة فريدة. وعموماً يمكن القول إن المقاول، هو المؤهل لاستثمار الفرص ولديه رؤية استراتيجية ومدروسة.

3- التعليم المقاولاتي:

يعرف التعليم المقاولاتي حسب موسوعة ويكيبيديا الإنجليزية بأنه تلك العملية العلمية الهادفة إلى تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة وإثارة دافعيتهم وتعزيزها من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة، كما يشار إلى أن التعليم المقاولاتي هو عبارة عن سلسلة من النشاطات التي تهدف إلى تمكين الفرد من استيعاب وإدراك وتطوير معارفه ومهاراته وقيمه، مما يمكنه من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب إبداعي، وذلك من خلال تحديد هذه المشكلات وتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ولقد حصرت المقاربة التربوية مهام التعليم المقاولاتي في تعزيز قيمة تقدير الذات لدى الفرد المتعلم وغرس قيمة الثقة بالنفس في نفسه، مما يؤدي إلى تغذية المواهب الإبداعية وبناء القيم والمهارات ذات الصلة في توسيع مداركه في الدراسة وما يليها من فرص أعمال تجعل البعض منهم يتبنون أساليب لازمة وسلوكيات مرتبطة بالتخطيط لمسار العمل المقاولاتي وممارسة المهنة.(**سعدي حسينة، 2019، 236**) كما يعبر التعليم المقاولاتي عن مجموعة من الأنشطة والأساليب الهادفة إلى غرس الثقافة المقاولاتية لدى الطلاب وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة، وقد اعتبر آلان فايول هذه الأخيرة بمثابة وسيلة لتعزيز التفكير والسلوك والمهارات المقاولاتية والتى تغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار والنمو والإبداع.(**صكري أيوب، 2017، 15-16**)

كما تم إدراج التعليم المقاولاتي في المقررات الجامعية سنة 1947م على مستوى جامعة هارفارد الأمريكية بكلية إدارة الأعمال، الأمر الذي تم تعميمه في جامعات أخرى، إذ تعد جامعة جنوب كاليفورنيا 1971م أول جامعة تطرح مساقاً حديثاً ومتطوراً في المقاولاتية، وفي سنوات الثمانينات من القرن الماضي تم تطوير وتوسيع التعليم المقاولاتي في البرامج الأكاديمية، حيث أصبح عدد الجامعات التي تدرس هذه الوحدة إلى 250 جامعة، علماً أن التطور في المجال التكنولوجي والاتصالات والمعلومات، أطفى عليه معيار الشرعية العلمية والبيداغوجية. **(الجودي محمد علي،2015، 134-134)**

أما بالنسبة للجامعات المغربية فقد تم الانتباه إلى أهمية الثقافة المقاولاتية في الآونة الأخير الشيء الذي دفع الكثير من الأساتذة منسقي الشعب إلى التفكير في إدراج المقاولاتية في تكوينات الطلاب ، ويعد الدكتور لحبيب امعمري من ضمن المؤسسين لسوسيولوجيا المقاولة بالمغرب إضافة إلى باحثين آخرين بمختلف الجامعات المغربية والعربية ، كما نجد بعد المبادرة الملكية لتحفيز المقاولين تبني جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، مبادرة البرنامج الوطني للطالب المقاول (SNEE) ويعتبر الدكتور عبد الكريم القنبعي الإدريسي من ضمن المشرفين عليه. وهذا يدل على أهمية التعليم المقاولاتي يكمن في غرس ثقافة المبادرة وتطوير المهارات وبلورة الأفكار الإبداعية والابتكارية لتأسيس مشاريع ريادية وصناعة وفرص أعمال ذات علاقة بالتوجه المعرفي وإنتاج الثروة وتراكم الرأسمالى،لذلك فإن جودة التعليم لا تكتمل إلا باكتساب الطالب القدرة على الملائمة بين المعرفة والعمل، من حيث دوره ومكانته في المجتمع، ولكون المعرفة أصبحت مورداً اقتصادياً يفوق في مرونته وكفاءته وقيمته المضافة الموارد الاقتصادية الأخرى، مما يؤكد على أهمية إعداد الرأسمالى البشري بالتركيز على الاستثمار العقلاني في قطاع التعليم والذي يمثل الرأسمال غير الملموس(**وناس المصنف، 2002، 18**) كما أن التفكير العقلاني والتخطيط والتفتح على الابتكار والتجديد هي من السمات الأساسية المميزة للمقاولة بغض النظر عن المجتمع الذي تنتمي إليه. **(امعمري لحبيب، 2010، 32)** لهذا فإن اتخاذ هذا النهج يقلل من البطالة ويجعل الجامعة خادمة لاقتصاد البلاد وإنتاج مقاولين مبدعين.

4- الثقافة المقاولاتية:

تعني الثقافة بالمعنى العام في المعجم الفلسفي كل ما يتصف به الرجل المتعلم من ذوق وحس نقدي وحكم صحيح، وبالتالي هي التربية التي أدت إلى إكسابه هذه الصفات، ويقول روستان في هذا الصدد: العلم شرط ضروري في الثقافة، ولكنه ليس شرطا كافياً، إنما يطلق لفظ الثقافة على المزايا العقلية التي أكسبنا إياها العلم، حتى جعل أحكامنا صادقة وعواطفنا مهذبة.(**جمال ليبا، 1994، 378**)(D.Rouston la culture au cours de la vie) أما معجم الأكاديمية الفرنسية فإن مفهوم الثقافة يشير على المستوى الاجتماعي إلى مجموع المظاهر الفكرية، والأخلاقية، والمادية، والقيم وأساليب الحياة التي تميز

حضارة معينة. وفي نفس السياق، يري ريتشارد باتريك ديكسون أن الثقافة هي كل إنتاجات وأنشطة مجتمع معين:(النظام الاجتماعي، الديني، العادات، المعتقدات، التي نسمها عندما يتعلق الأمر بشعب متقدم تقنيا، حضارة. **(امعمري لحبيب، 2010. 120)** وقد اعتبرها السوسيولوجي المغربي أحمد شراك بكونها أم التخصصات والتحديات ، وأساس الحرب والسلم، انطلاقا من أن الإنسان كائن رامز كما يقول كاسيرر، كائن ثقافي بامتياز، وفي خضم هذه الكينونة تخصب العقائد والتصورات والفلسفات وأنثربولوجيا الوجود والمصير هنا أو هناك بالجمع لا بالمفرد.**(شراك أحمد، 2018، 5)** وأشهر التعاريف لمفهوم الثقافة نجده عند عالم الاجتماع إدوارد تايلور، والذي ينسب إليه البعض تحويل مفهوم الثقافة إلى مفهوم علمي، كان يعتبر أن الثقافة أو الحضارة في معناها الإثنوغرافي الواسع، هي ذلك المجموع المعقد الذي يضم المعارف، والمعتقدات، والفن، والقانون، والأخلاق، والتقاليد، وكل الاستعدادات والعادات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.**(امعمري لحبيب، 2010. 119)**، أما من الناحية الإجرائية فيقصد بالثقافة: العملية الأساسية لتنظيم المجتمع وقيامه وتميزه، إنها الجانب المعنوي الذي يميز الأفراد بعضهم عن بعض من قيم ومعايير وأفكار ولغة... وبالتالي هي عملية تراكمية للتصورات الذهنية للطلاب الجامعيين بصفة خاصة في تكوين رصيدهم الثقافي حول إنشاء المؤسسة أو المشروع وتطوير فكرة المقاولاتية. **(دراجي فوزية2019،27)** بينما المقاولاتية تعبر عن مجموع الصفات الجوهرية والمواقف التي ترتبط بخلق المؤسسات من قبل الأفراد، وقدرتهم الفردية والجماعية في تسيير المشاريع، حيث تعد عنصر مهم في توفير الثروة والعمل للدول. وهنا تشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى مدى مساهمة المقاولاتية في النمو الاقتصادي **(صواريوسف، ب، ت،67)**

ويذهب مارسيل موس إلى أن المقاولاتية هي الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة بحد ذاتها، فهو عمل اجتماعي بحت. **(خضري توفيق2013،6)**، ومن الناحية الإجرائية فإن لفظ المقاولاتية، يدل على مجموعة من العمليات الاجتماعية التي يقوم بها الفرد المبدع أو المقاول في الإطار القانوني، فيعمل على تجسيد فكرته الجديدة وإنشاء مشروع أو مؤسسة، مع الأخذ بالمبادرة والإبداع وتحمل المخاطرة واربح والخسارة والتعرف على فرص الأعمال وتجسيدها واستغلالها. **(دراجي فوزية، 2019، 27)**

لقد عرفت وثيقة اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية 2006 الثقافة المقاولاتية باعتبارها مقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغدية المواهب والاتجاهات الفردية، وفي نفس الوقت بناء القيم والمهارات التي تساعد الدارسين في توسيع مداركهم في التكوين وتحيد مسارهم المهني. **(الجودي محمد علي، 2014، 144)**

وبالرجوع إلى الثقافة المقاولاتيةنجد من خلال كل ما تم عرضه بأنها تشير إلى مجموع المكتسبات التي تتجلى في سلوك الشخص المقاول، باعتبار أن له ديناميكية في خلق العمل عن طريق الابتكار، كما يمكن تعريف ذلك بكونها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو جماعة ومحاولة استغلالها، وذلك بتطبيقها في إنشاء مؤسسات وخلق استثمارات جديدة، عبر أفكار مبتكرة جديدة قد يكسبها الشخص المقاول من محيطه، وكذلك في الجامعة عبر التكوينات التي قد يتلقاها أو عن طريق التعلم الذاتي. وتطوير الثقافة المقاولاتية يكون بتنمية المواقف والسلوكات، وذلك بإعطاء الأولوية للنظم التعليمية والتدريبية التي ينبغي أن تشجع الفعل المقاولاتي وإشراك الأطراف الفاعلة. هذا دون أن ننسى وجود عوامل تؤثر على الثقافة المقاولاتية لدى الأفراد، وفي هذا الصدد يحضر نموذج كل من J.P.sabourin et Y.gasse الذي يلخص مفهوم الثقافة

المقاولاتية في المراحل التي تقود لبروز المقاولين بين فئة المتمدرسين الذين تابعوا تكوينهم في مجال المقاولة، ومن أهم العوامل التي تؤثر على هذا النموذج ما يلي:**(Azzedine touunés, 2003,45)**

أ- **المسبقات les antecedent**: وتتمثل في مجموع العوامل الشخصية والمحيطة التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد، إذ لاحظ الباحثان أن الطلاب لديهم آباء يعملون لحسابهم الخاص بهم، ولديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر.

ب- **الاستعدادات les prédisposition**: وتتمثل في مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول، كالمحفزات والتي تتفاعل مع بعضها لتؤثر على سلوكيات الأفراد

ث- **تجسيد الامكانيات والقدرات المقاولاتية في المشروع**: يكون هذا تحت تأثير العوامل الايجابية وعوامل عدم الاستمرارية، بمعنى الأفراد الذين يملكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر، فهم يحتاجون لدوافع محركة أخف والعكس صحيح.

يتبن مما سبق أن الثقافة المقاولاتية تدل عن مجمل المهارات والقدرات المكتسبة من طرف فرد أو مجموعة أفراد ومحاولة استغلالها، وذلك بتطبيقها واستثمارها والإبداع في مجمل القطاعات، إضافة إلى وجود هيكل تسيري تنظيمي. كما تتضمن التصرفات والسلوكات والتحفيز علاوة على التخطيط واتخاذ القرارات والتنظيم. وترسخ هذهالثقافةمن خلال ثلاث فضاءات مهمة هي: (العائلة، المدرسة والمؤسسة)

المقاولاتية المحددات والنماذج المفسرة:

نظرا لتزايد اهتمام الباحثين بمجال المقاولة والمقاولاتية، أصبح للمقاولاتية مفهوما واسع الانتشار في الآونة الأخيرة، إذ لا يقتصر هذا الأمر على مجرد دفع الشباب لإنشاء المشاريع، وإنما يهدف إلى جعل التوجه نحو المقاولاتية أساس التنمية، وبهذا يمكن أن تسهم في تحريك عجلة تقدم المجتمعات وتقلل من البطالة والضغط الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي خلق الثروة. هذا الأمر جعل المقاولاتية محل اهتمام العديد من الدول ومن ضمنها المغرب الذي سعى في وقت مبكر إلى تشجيع إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسط والمقاول الذاتي وفي السنوات الأخير ة سعى إلى تشجيع الطلاب الجامعين للتخطيط وبناء مشاريعهم من خلال إطلاق ما يسمى ببرنامج الطالب المقاول. وهنا يبرز دور الجامعة في ترسيخ الفكر المقاولاتي لدى خريجي الجامعات وتجدر الإشارة هنا أن إنشاء المقاولة تسبقها مرحلة قبلية تعرف بالتوجه المقاولاتي.

محددات و أبعاد التوجه المقاولاتي:

للمقاولاتية مجموعة من المحددات يمكن توضيحها كما يلي **(بيض القول إبراهيم،2017، 275):**

أ- **النية**: عرفها أجزين على أنها إشارة أو دليل أو مؤشر لاستعداد الفرد لأداء السلوك.

ب- **الكفاءة**: تشير إلى المعتقدات التي يحملها الفرد حول وجود عدد من العوامل التي تسهل أو تعيق أداء سلوك معين.

ت- **المحيط الاجتماعي**: يعبر عن مدى إدراك الفرد للضغوطات الاجتماعية وغيرها من المعتقدات ذات الصلة والتي من خلالها ينبغي أو لا ينبغي أن يؤدي الفرد هذا السلوك.

ث- **التعليم المقاولاتي:** تلعب برامج التعليم والتكوين في الجامعة دورا كبيرا في تزويد الطالب بالمعارف والمعلومات التي تساعده على التأقلم مع حياته الوظيفية أو تدفعه للتفكير بإنشاء مؤسسته الخاصة، حيث تسهم برامج التعليم في إيجاد توجه مقاولاتي فاعل لدى الأفراد، مما يثير دافعيتهم للعمل والإنجاز والمبادرة.

ج- **الموقف:** يدل على الدرجة التي يكون فيها أداء السلوك المفترض له قيمة سلبية او إيجابية لدى الشخص ويحدد الموقف من خلال مجموعة من المعتقدات السلوكية التي تربط السلوك بالنتائج.

ح- **الشخصية:** تشير إلى طابع الفرد، من الأحداث الحياتية والتاريخية، التركيب الجسمي الواراثي والفيزيولوجي، أي مجموعة الصفات التي ينفرد بها الشخص وتؤثر على أنماط سلوكه.

النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي لدى الأفراد والعوامل المؤثرة:

نجد أنه عند التحدث عن التوجه المقاولاتي، فإن الحديث يكون عن رغبة الأفراد وميلهم نحو تجسيد أفكارهم ومبادراتهم في أرض الواقع، وذلك بخلق مشاريع ومؤسسات، يتم عبرها استثمار قدراتهم الفنية والإبداعية، بقصد تحقيق الأهداف المرجوة. وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذه العملية لا تتم في تنمية السلوك المقاولاتي إلا من خلال قيم ومعتقدات وتأثير المحيط والأصدقاء، الشيء الذي أشار إليه الكثير من الباحثينمن من ضمنهم: Carsrud ; Brazeal ;Krueger،

النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي لدى الأفراد:

أ- **نموذج SKOL**

يفسر هذا النموذج التوجه المقاولاتي لدى الأفراد باعتباره نتاج العلاقة بين المحددات الأربعة الآتية:

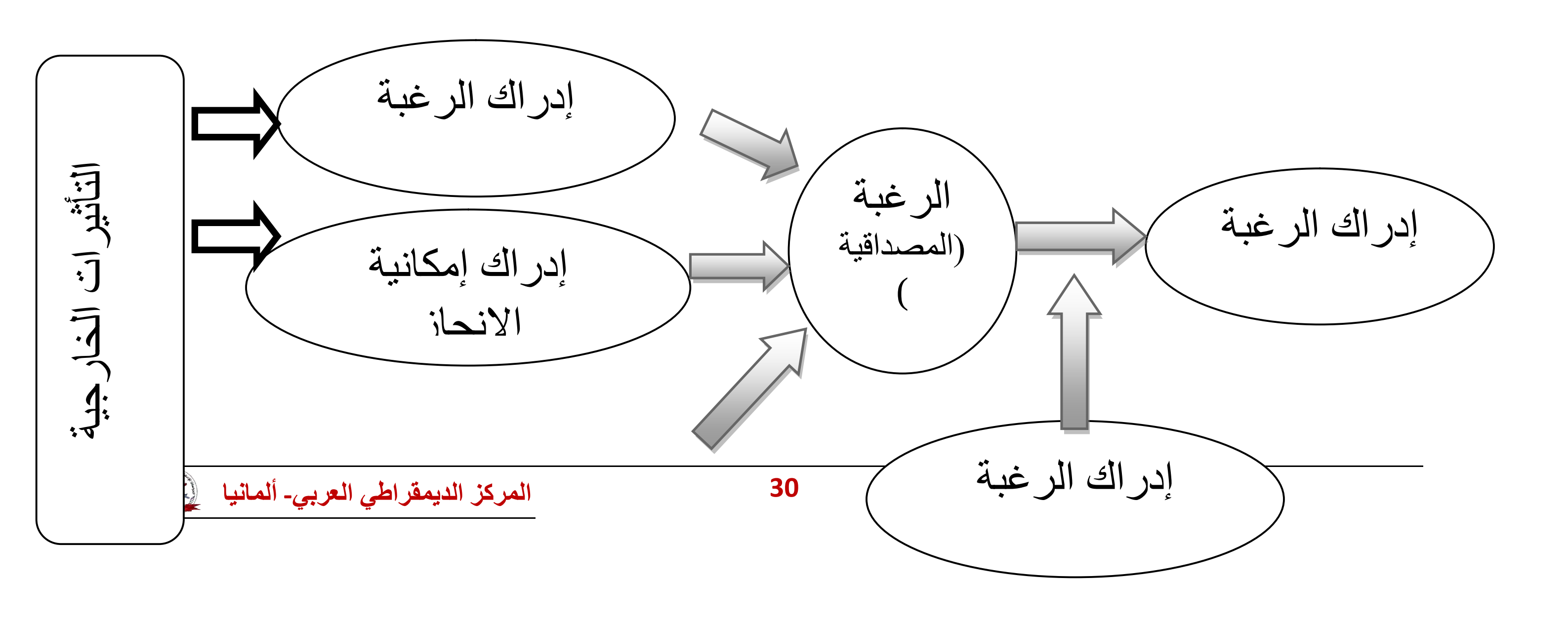
-الانتقالات الإيجابية/ السلبية: والمتمثلة في مجمل الأحداث التي تصادف الأفراد في حياتهم وتؤدي إلى إحداث تغيير في نظام قيمهم وتدفعهم إلى إنشاء المقاولة.

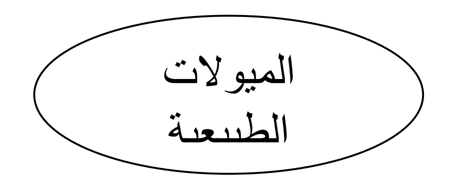
-إدراك الرغبة في الإنجاز: وذلك عندما يدرك الفرد المعنى والمغزى من إنجاز ما يقوم به.

-إمكانية الإنجاز يتأثر بالمتغيرات البيئية (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية)

-الميل إلى الأجرة والتطبيق.

نموذج شبيرو A.SHAPERO لظاهرة المقاولاتية (NORRIS.F et autres,193,123)





ب- نموذج I. Ajzen أو نظرية السلوك المخطط:

يفترض هذا النموذج أن نية الأفراد تتحدد عبر ثلاث عناصر تتمثل في(BOISSIN Jean-pierre,2009,30)

-الموقف من السلوك المعني

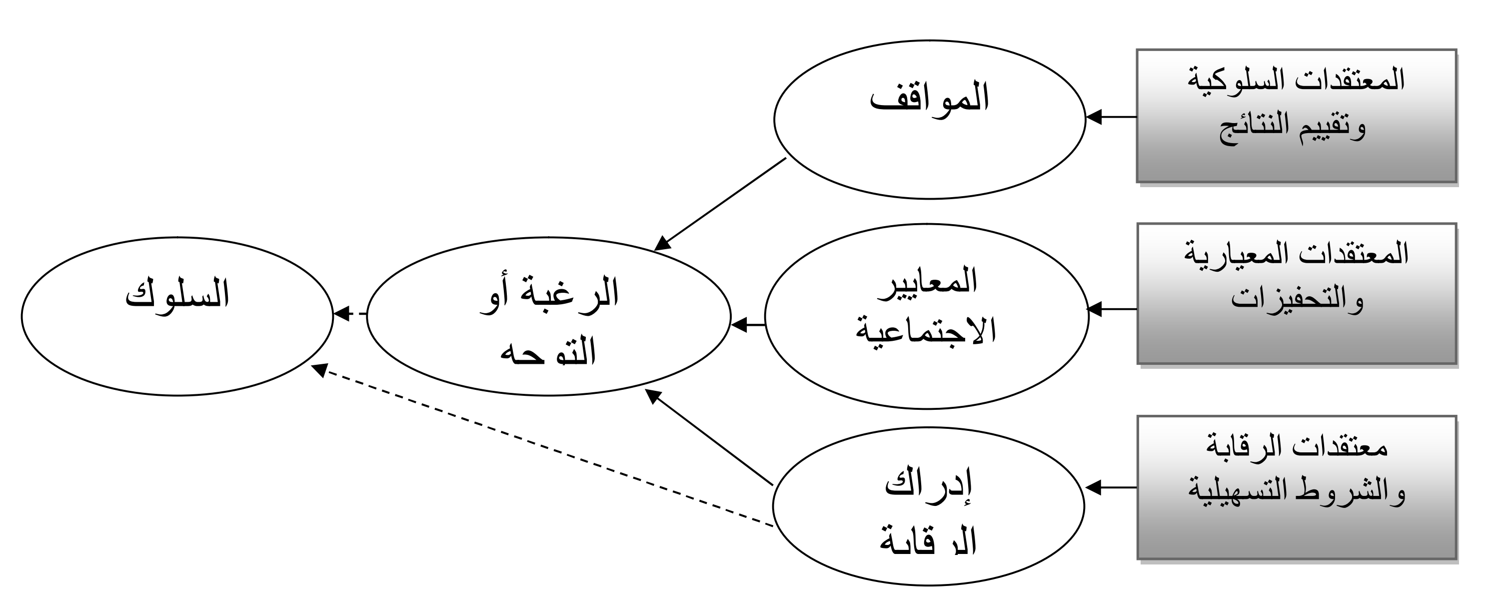
-إدراك المعايير الاجتماعية

-الرقابة، والذي يعتقد أنها تؤثر على الوضع.

حيث يتنافس أول عاملين على جاذبية السلوك ويمكن مقارنتها مع مفهوم الرغبة التي استخدمها شبيرووسوكول في المقاولاتية، أما العنصر الثالث أي إدراك الرقابة السلوكية فهو تحقيق لمفهوم الإنجاز والكفاءة الذاتية، لشبيرو في إشارة إلى معتقدات الفرد حول قدرته على تنفيذ المهمة المعنية.

أوضح النموذج السابق أن المواقف والرقابة السلوكية يتم تفسيرها من خلال معتقدات الفرد، والتي تمثل المعلومات (الصحيحة/الخاطئة) وقد تم تطوير هذا النموذج من قبل I. AJZEN لغرض تفسير كيفية تأثير المواقف الفردية على السلوك في اتخاذ الإجراءات والقرارات، كما أن المعيار الذاتي والرقابة السلوكية سابق للتوجه المقاولاتي.(**صواريوسف، ب،ت،68**)

نموذج السلوك المخطط ل(BOISSIN Jean-pierre,2009,31) **I. AJZEN**



التوجه المقاولاتي والفعالية الذاتية:

تعود جذور مفهوم الفعالية الذاتية إلى النظرية المعرفية الاجتماعية والتي تم تطويرها من طرف Bandura في سنوات الثمانينات، حيث أشار أن هذا المفهوم هو مجرد عنصر ضيق من هذه النظرية التي تنص على تفاعل ثلاث عوامل هي: السلوك، البيئة، الشخص.

وقد عرف باندورا الفعالية الذاتية على أنها "الثقة العامة في القدرات، أو ثقة الفرد في قدرته لتحقيق قد كاف من الأداء" كما عرفها كل من Garcia et al (1991) على أنها التقييم الذاتي لقدرة الفرد على إنجاز مهمة وثقته في امتلاك المهارات اللازمة لأداء تلك المهمة. **(قايدي أمينة، 2017، 20)**

واعتقد لباندورا أن الفعالية تشكل أساس السلوك البشري، فالأفراد يقودون وجودهم على أساس فعاليتهم الذاتية، يعتمدون على هذا المفهوم لتوجه أفضل في الحياة، خصوصا من خلال اختبار المهام التي تناسبهم والبيئة التي يرغبون العيش فيها، والقدرة على مواجهة الصعاب، والأفراد الذين لهم مستوى منخفض من الفعالية الذاتية يدركون المهام الصعبة على أنها تهديد لهم، وبالتالي الميل إلى تجنبها عكس الأفراد ذوي مستوى عالي من الفعالية الذاتية والذين يعتبرون الصعوبات تحديات يجب مواجهتها، وبالتالي احتمال استمرارهم ومثابرتهم لتحقيق المهام بشكل أفضل.

المقاربة السلوكية للتوجه المقاولاتي لدى الأفراد:

تهتم هذه المقاربة بدراسة أسباب المقاولاتية والعوامل الثقافية التي تسهم في ترقيتها، فنجد للعائلة والمجتمع التأثير الكبير الذي يستمد منهما الفرد المقاول الدعم في تبني الثقافة التنظيمية المقاولاتية، هذا الدعم يزيد من طموحاته وتطوير سلوكياته ومهاراته ويزيد من ثقته بنفسه، الأمر الذي يجعله يشعر بالوجود والتقدير وأن له مكانة داخل المجتمع والعكس صحيح، أي أن غياب الدعم يؤثر على سلوكياته وأفعاله وبالتالي تضعف ثقته بنفسه. فالمبادرة الفردية لا معنى لها بدون وجود دعم داخلي أو خارجي، ويستمد هذا التوجه أساسه من علم النفس السلوكي. وفي هذا الصدد نجد أن ماكليلاندD.C.leland من الأوائل الذين اهتموا بالروابط الموجودة بين نشاطات المقاولين ومحيطهم، من قيم ومعايير ومعتقدات ومدى تأثيرها على سلوك المقاولين. **(أفنان فرحات، 2016، 6)** والأساس الذي يستند عليه تحليله هو أن التطور الاقتصادي يفسر بروح المقاولة (الثقافة المقاولاتية) والتي مصدرها الحاجة لتحقيق الذات، فهي بذلك تهيئ الفرد لاختيار المقاولة كمسار مهني. **(دراجي فوزية، 2019، 32)**

نظرية التحديث:

انطلقت هذه النظرية في دراستها للتخلف والتنمية من فرضية جوهرية، تؤكد أن الاختلاف بين التقدم والتخلف يرجع إلى الفارق الزمني، بمعنى أن الدول النامية عجزت عن اللحاق بركب التقدم، مما خلق فجوة بين النموذج المتقدم والنموذج المتخلف، ويرجع ذلك في الواقع إلى فقدان الأولى للخصائص الثقافية والتكنولوجية، وبالتالي فالحل بالنسبة للدول النامية حسب هذه النظرية، يكمن في التخلص من القيم التقليدية الكلاسيكية والانفتاح على التكنولوجية في مجال المقاولاتية، التي بإمكانها أن تسهم في تحقيق التنمية والتقدم، ومن تم فإن التحديث في مجمله عملية تنشأ طبقا لنموذج عالمي. وهذا يفترض تحولا تدريجيا من التقليدية إلى الحداثة، حيث يفهم المجتمع باعتباره عملية بنائية وظيفية مختلفة الأدوار، والمؤسسات كمجتمع يتحرك من البسيط إلى المعقد، أصبح التحديث يتضمن عملية القيادة والتكامل الوظيفي. **(رشاد غنيم، 2010، 355)**

من هنا فإن نظرية التحديث ركزت في دراستها على أهم العوامل التي تسهم في تحقيق التنمية وتوجه الفرد نحو المقاولاتية من خلال الاعتماد على قدراته الإبداعية وتحكمه في التكنولوجيا، كما تتأسس على أن الفرد يقوم بتجديد وتحديث واقعه المعيشي. الشيء الذي يؤكد أن "المقاولة يمكن اعتبارها كمؤسسة من المؤسسات التي تلعب دورا حاسما في عملية تحديث المجتمع (**امعمري لحبيب، 2010. 205**)

وباعتبار المقاولاتية ثقافة، فإنه يمكن تجديدها وتحديثها انطلاقا من اعتماد الوسائل التكنولوجية التي قد تساعد الفرد على توسيع فكرته وتطوير ثقافة المقاولاتية، فنجد أن الوسائل الإعلامية كمجلات الخاصة بالمقاولاتية والأقراص والفيديوهات تنمي التوجه المقاولاتي بطريقة حديثة، كما هو الحال بالنسبة لمجموعة من البرامج التلفزيونية التي تسعى إلى تشجيع الشباب لإنجاز وإنجاح مشاريعهم الخاصة ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر: (صنعة بلادي، دير مشروعك...)

نظرية الفعل الاجتماعي أو التفاعلية الرمزية:

يرى ماكس فيبر باعتباره من رواد هذه المقاربة، أن الفعل الإنساني قصدي، يرتبط بتحقيق غاية ما ويحاول الفاعل من خلالها نقل المعنى للآخر، آخذا بعين الاعتبار اختياره لفعله، وبهذا يصبح للفاعل ودوافعه وحوافزه أهمية في تفسير وفهم عمليات التفاعل الاجتماعي، فهو بذلك يتضمن عناصر ذاتية ترتبط بالفاعل وقصده ومعنى الفعل. وحسب فيبر فإن الفعل هو العنصر الذي ينبثق من أوجه الحياة الاجتماعية. والفعل التنظيمي هو فعل إنساني بالدرجة الأولى، سواء تعلق الأمر بفردريك تايلور Frederick W.Taylor أو هنري فايلول Henri Fayol أو مدرسة العلاقات الإنسانية أو غيرها من المدارس والنظريات، هناك خاصية مشتركة تتمثل في التركيز على المظهر الإنساني أو المظهر المرتبط بسلوك الإنسان المنخرط في العملية التنظيمية.(**امعمري لحبيب، 2010. 145**)

وربط ماكس فيبر بين السلطة والتنظيم من خلال تحديده لثلاث أنواع من السلط (السلطة التقليدية، والسلطة الكاريزمية والسلطة العقلانية) ومن هذه السلطات تستمد القيادات شرعيتها، فسلطة الطالب الجامعي وتكوينه للثقافة المقاولاتية قد يكون بدافع السلطة التقليدية في العمل، هذا الأخير الذي يكون على أساس عادات وتقاليد الأسرة، أما السلطة الكاريزمية فأساس شرعيتها يكمن في ارتباط الناس الوجداني بصاحب السلطة لما فيه من صفات شخصية قوية وحبه للمخاطرة والإبداع، الشيء الذي يجعله ينال احترام الناس، بينما السلطة العقلانية ترتبط بالفعل العقلاني، بمعنى أن كل فرد له هدف وغاية يسعى إلى تجسيدها وفقا لأسس عقلانية. والتنظيم ينبغي النظر إليه كعملية عقلنة، لأن هذه الأخيرة عبارة عن أفعال وممارسات متعددة: الالتزام بالواجبات، (الانضباط، توظيف الكفاءات، التقيد بالقواعد، تقسيم العمل) ...وهذه الأفعال والممارسات تكون متزامنة وممنهجة. (**امعمري لحبيب، 2010. 148**)

في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" يفسر ماكس فيبر ظهور الرأسمالية وأسباب تحول المجتمع الاقطاعي إلى مجتمع رأسمالي، فقد اختار في تفسيره العوامل الفكرية وخاصة الفكر الديني ممثلا في حركات الاصلاح كسبب لظهور الرأسمالية. (**إبراهيم عثمان، 1999. 26**)

هذا التحول الفكري أدى في نظره إلى مجتمع مزدهر اقتصادياً، عقلاني التفكير والفعل، أساس نشاطه هو الفكر والمغامرة، تحكمه المؤسسة التي تتمثل في نظام بيروقراطي رسمي، الشيء الذي يشكل ما سماه بروح الرأسمالية.

من هنا بين ماكس فيبر أن المقاولاتية هي خاصية مرتبطة بالمجتمع الغربي، فربط بين المذهب البروتستانتي ونشاط المقاول، إذ ان التفكير والفعل هو أساس نشاط المقاول المغامر والذي تحكمه المؤسسة المنظمة ذات نظام بيروقراطي، كما توصل إلى أن قيم المذهب البروتستانتي هي سبب الازدهار الاقتصادي للمجتمع، باعتبارها قيم تحث الفرد على العمل والادخار. **(دراجي فوزية، 2019، 37)**

دور الجامعة في ترسيخ العمل المقاولاتي:

الجامعة هي ترجمة دقيقة للكلمة الانجليزية Universityوتعني التجمع للمعارف والخبرات **(مومني عيسى، 2007. 460)**وحسب الموسوعة البريطانية تعني الجامعة معهد للدراسات العليا تتألف من كليات الآداب والعلوم ومدارس للمهنيين ومدرسة خريجي الدراسات العليا، فهي المؤسسة المسئولة عن التعليم العالي.

ويذهب عبد الله محمد عبد الرحمان في تعريفها إلى أنها إحدى المؤسسات الاجتماعية والثقافية والعلمية، فهي بمثابة تنظيمات معقدة وتتغير بصفة مستمرة مع طبيعة المجتمع. **(الحجيلان ناصر، 2010)**

1- الجامعة: المفهوم والوظيفة

هي مؤسسة اجتماعية تعليمية، تقنية، تسعى لتطوير المجتمع بشكل عام والطالب الجامعي بشكل خاص وكذلك البحث العلمي، فتسعى لإعداد قوى بشرية مؤهلة نحو سوق العمل، لها هيكل تنظيمي متسلسل، تتفاعل مع البيئة المحيطة بها فهي تعمل على تعليم ونشر ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين من خلال التعليم المقاولاتي.

وباعتبار الجامعة فضاء للتكوين والبحث العلمي فإن دورها لا يقتصر فقط في تلقين المعارف للطلبة وتزويدهم بها، بل لابد لها من توجيههم نحو العمل التطبيقي الشيء الذي يبني لديهم تصورا مقاولاتيا يتمثل فيما هو ممارساتي عملي، كما أن المرحلة الجامعية يعتبر فيها الطالب رأسمال حقيقي لأي مجتمع، وأساس تحريك عملية التنمية. والشعار الذي تقوم عليه المقاولاتية هو "طالب اليوم، مقاول الغد" أي هو الأساس في تطوير وإنشاء المشاريع وإحداث التنمية المنشودة. **(دراجي فوزية، 2019، 13)**

2-أهمية التعليم المقاولاتي بالجامعة:

يعتبر التكوين الجامعي من القطاعات الهامة التي تسهم في تعزيز عملية النمو الاقتصادي وذلك عبر تكوين رأسمالى بشري حامل لمهارات وقدرات عملية، وقد أكد آدم سميث على دور التعلم في إكساب الأفراد القدرات والمهارات النافعة أثناء تكوينهم وتدريسهم، بحيث أن التكوين الذي لا ينتج عنه بناء الفرد لا قيمة له.

إن المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة لها دوراً وتأثيراً كبيراً في ترسيخ الحس المقاولاتي لدى الطلبة، وبالتالي لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من البطالة والفقر والجريمة، لكل هذا قامت الكثير من دول العالم باعتماد التعليم المقاولاتي، نظراً لما له من تأثير في المواقف والتوجيه نحو الأعمال الريادية، حيث يقوم هذا النوع من التكوين على توفير المعرفة اللازمة لإزالة الغموض عن الأنشطة المقاولاتية وإنشاء مشاريع خاصة، كما يتجلى الدور الكبير للجامعة في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة من خلال ما يلي:

- تقديم المعارف اللازمة للطلاب حول المقاولاتية وتعريفهم بها؛
- بناء المهارات اللازمة لإدارة المشاريع؛
- تحفيز وإثارة الطلاب ومواكبة مواهبهم؛
- غرس القيم المقاولاتية لدى الطلبة خريجي الجامعات؛
- إعداد أفراد مقاولين قادرين على تحقيق النجاح في مستقبلهم الوظيفي ورفع قدراتهم على مستوى التخطيط والتدبير؛
- مساعدة الطلبة المقاولين على دراسة أفكار مشاريعهم وتعديلها لتجد طريقها نحو التفعيل؛
- دراسة الكيفية التي ينبغي أن تدار بها المشاريع؛
- دراسة آليات مواجهة المخاطر وإدارة الأزمات؛

إضافة إلى ما سبق فإن للتعليم المقاولاتي أهمية كبيرة يمكن إبرازها فيما يلي:

-برامج التعليم المقاولاتي تهتم بتنمية القدرة وتعمل على توفير وظيفة للطلاب من خلال إقامة مشروعات مقاولاتية، ونظرا لأن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، فإنه لابد من تفعيلها تحت مظلة التعليم العالي وبناء أفكارها من خلال هذا التعليم.

-التعليم المقاولاتي خطوة أساسية لغرس روح المبادرة وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني، كما يساهم بدوره في زيادة خلق الثروة.

- تسهم المقاولاتية في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم الثروة.

-تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة امتلاك الخرجين لأفكار مشروعات وأعمال تجارية ذات تكنولوجيا عالية والتى تخدم المجتمع وتسهم في التغلب على مشكلة البطالة. **(الجودي محمد علي، 2014، 146)**

خاتمة:

يتضح مما سبق، أن البحث في مجال المقاولاتية أصبح أمراً ضرورياً لكونه يهدف إلى الكشف عن العوامل الجوهرية التي من شأنها أن تسهم في ترسيخ الحس المقاولاتي لدى خريجي الجامعات وتفعيل دورها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في المملكة المغربية، وذلك من خلال جعل الجامعة في خدمة المجتمع وتوطيد العلاقة بينهما، حيث أن الجامعة التي تنظر في برج عالي بعيدة عن محيها الاجتماعي والاقتصادي ليست إلا مهدرة للموارد المادية والبشرية. إضافة إلى ذلك فإن التعليم المقاولاتي فرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، وما يبرر ذلك هو ارتفاع نسبة البطالة وتفاقمها مما جعل الدولة غير قادرة على توظيف العدد الكبير من الخريجين كل سنة، بل إن عدم تشجيع التوجه المقاولاتي سيسبب في تفاقم الأوضاع وتدهورها، علاوة على أن التعليم المقاولاتي هو تحويل للنموذج التقليدي للجامعة وجعله النموذج الأمثل للاستثمار في القدرات والمهارات وتنميتها وتوجيهها لخدمة المجتمع وتحقيق استقلالية الأفراد وإبراز مواههم بالشكل الأمثل.

النتائج: توصلت الدراسة الى النتائج أدناه:

1- هناك توجه واضح للجامعات المغربية نحو إرساء أسس الثقافة المقاولاتية لدى الطلاب؛

2- التعليم المقاولاتي يسهم في غرس روح المقاولاتية لدى الطلاب ويدفعهم نحو بناء مشاريعهم وتبني التشغيل الذاتي.
3- البرامج الوطني للطالب المقاول له دوراً كبيراً وتأثير في توجه الطلاب نحو المقاولة؛
4- التعليم الجامعي الذي كان سائداً من قبل يركز على الإطار النظري أكثر من المهارات الحياتية للخريجين.
5- للعامل الجغرافي دور كبير في توجه خريجي الجامعة نحو المقاولة، حيث إن الذين ينتمون إلى أصل جغرافي قروي يفضلون التوجه نحو الوظيفة العمومية أكثر من غيرهم ممن ينتمون إلى المجال الحضري؛
6- التخصص الجامعي تأثير حول توجه الطالب نحو المقاولاتية،
7- نسبة كبيرة من الطلاب الطلبة يفضلون التوجه أولا نحو الوظيفة العمومية تم بعد ذلك يختارون إنشاء المقاولة الأمر الذي يبين ضعف الثقة في البرامج المتعلقة بالمقاولاتية بخصوص تمويل المشاريع.

التوصيات: في ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج يوصى الباحث بالآتي

- ضرورة إدراج مادة الثقافة المقاولاتية في جميع الشعب والتخصصات؛
- تشجيع إنشاء نوادي ذات صلة بالمقاولاتية بالجامعات؛
- تعزيز البرنامج الوطني للطالب المقاول ببرامج أخرى ذات صلة من أجل تنويع التكوين المقاولاتي؛
- التوعية داخل الأوساط الجامعية بأهمية التوجه المقاولاتي في تحقيق استقلالية الفرد واستثمار قدراته خاصة خريجي الجامعات؛
- إدراج المهارات الحياتية Stof sky في التكوينات المعتمدة بالجامعة؛
- تعزيز التكوينات العلمية في مجال المقاولاتية بتدريبات ميدانية تمكن الطلاب من تجريب قدراتهم واستثمارها وتنمية الثقة بالنفس؛
- إقامة مؤتمرات وندوات علمية تحسيسية حول المقاولاتية؛
- جعل الإعلام في خدمة المقاولاتية عبر برامج إذاعية وتلفزية.

مراجع البحث:

مراجع باللغة العربية

- ابراهيم بيض القول، (2017)، بوفلجة غيات، أنماط الشخصية وعلاقتها بالتوجه نحو المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، مجلة تاريخ العلوم، العدد 8، جامعة الجلفة.
- ابراهيم عثمان، (1999)، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- أحمد شراك، (2018)، الثقافة وجواراتها، منشورات مقاربات، فاس الطبعة الثالثة.
- أنفال قادري، (2015)، دور التكوين في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات، دراسة مقارنة بين طلبة العلوم التقنية والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، مذكرة لنيل الماستر الأكاديمي،
- أيوب صكري وآخرون، (2017)، واقع التعليم المقاولاتي بالجزائر، الإنجازات والطموحات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال.

- بن الشيخ بوبكر الصديق، (2017)، محددات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، جامعة سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 8 دجنبر
- جمال ليبا، (1994)، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، الشركة العالمية للكتاب، بيروت لبنان،
- الجودي محمد علي، (2014-2015)، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة.
- الحبيب امعمري، (2006)، الثقافة كعملية تعلم، مجلة دفاتر مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة سدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، العدد الرابع، مارس-أبريلز
- حسينة سعدي، (2019)، أهمية التعليم المقاولاتي في إنشاء مؤسسات المقاولة، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد 17، الجزائر.
- خضري توفيق، حسين بن الطاهر، (2013)، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والموسطة الجزائرية، المسارات والمحددات واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة خنشلة، يومي 5-6 أبريل.
- دراجي فوزية، (2018-2019)، تصور الطلبة الجامعيين للثقافة المقاولاتية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، جامعة 8 ماي 1945 الجزائر
- رشاد غنيم، (2010)، دراسات معاصرة في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، جامعة بيروت لبنان.
- الصفاوي الحسين، (2019)، الثقافة المقاولاتية بين النظرية والتطبيق في أفق رقمنة الوثائق والإجراءات، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى،
- صوار يوسف وآخرون، (ب،ت) البعد الديني وأثره على الرغبة المقاولاتية: دراسة تجريبية بالاعتماد على منهجية المعادلات الهيكلية، الجزائر
- عبد الكريم بلجاح، (1996)، منظور الشباب وتفاعلاتها الاجتماعية مع صيرورة الاندماج المهني، سلسلة ندوات ومناضرات رقم 59، الجمعية المغربية للدراسات النفسية: الشباب المغربي في أفق القرن 21، تنسيق مبارك ربيع، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط،
- عيسى مومني، (2007)، قاموس المنار، لتعليم اللغات، دار العلوم للنشر.
- فرحات أفنان، (2015-2016)، التوجه المقاولاتي بين خرجي الجامعات وخرجي المعاهد، دراسة ميدانية لعينة طلبة جامعة ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم التسيير
- قايدي أمينة، (2017)، التوجه المقاولاتي: اختبار نموذج نظرية السلوك المخطط – كراسة ميدانية بجامعة معسكر
- الكزوي، إدريس، (1998)، المغرب والمستقبل تأملات في الاقتصاد والمجتمع، دار تبقال للنشر سلسلة المعرفة الاقتصادية، الطبعة الأولى.
- لحبيب امعمري، (2010)، المقاولة والثقافة دراسة في عملية التحديث بالمغرب، الجزء الأول: التغير الاجتماعي رهانات العولمة، منشورات دار ما بعد الحداثة، الطبعة الأولى

- مسيخ أيوب، (2019)، الجامعة كحاضنة طبيعية ومرجعية حقيقية لبعث الروح المقاولاتية، مجلة الاقتصادية المجلد الرابع، العدد 3،
- ناصر الحجيلان، (2010)، الجامعة، مقال بجريدة الرياض، العدد 15273.
- وناس المنصف، (2002)، مجتمع المعرفة والإعلام، الإذاعات العربية، العدد 4، جامعة الدول العربية، اتحاد إذاعات الدول الغربية.

مراجع باللغة الفرنسية

- Azzedine touunés (2003) « l'intention entrepreneuriales : une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneurial(bac+5) et des étudiants en DAAF », thés pour le doctorat exigences de gestion (France : université Rouen.

-BOISSIN Jean-pierre. (2009) Les d » terminant de l'intention de créer une entreprise chez les étudiants : un test empirique. Cairn. Info.

-NORRIS.F et autres. (1993) Entrepreneurial intentions applying the theory of planned behavior. Entrepreneurship regional development.

التنمية المستدامة في عصر السوشيال ميديا - الو اقع والأفاق –

- دراسة تحليلية إستقر ائية -

Sustainable development in the age of social media - reality and prospects -

– Inductive Analytical Study -

حمادي خالد

باحث دكتوراه تخصص إعلام و اتصال- جامعة العربي التبسي- تبسة- الجز ائر

مخبر البحث في دراسات الإعلام والمجتمع

ملخص الدراسة:

إن الحديث عن التنمية في العصر الحالي، أصبح مرهون بمدى تطور الوسائل والإمكانات المادية والمعنوية، التي تساهم في تحقيق الإنتاجية، والإستدامة في مختلف القطاعات والجوانب الحيوية، التي تسعى كل الدول إلى وضعها ضمن خططها الإستراتيجية، وذات الأولوية، في بناء منظومتها، الإقتصادية، والإجتماعية، والتكنولوجية، والتعليمية، وترقية البنية التحتية ككل ،ولكن عند تحليلنا لواقع التنمية المستدامة، لابد من الإشارة إلى بروز ثورة عملاقة وكبيرة، ساهمت في تغيير المنحى والمؤشرات العامة، التي تبنى وترتكز عليها في محاولة الوصول إلى تحقيق الإكتفاء التنموي، وهنا نتحدث عن ثورة مواقع التوصل الاجتماعي، التي أصبحت بدرجة أكبر، المادة الخام والأولية في تحقيق التواصل المستدام، ومراقبة ما يحتاجه النظام من متطلبات ونقائص، وكذا دمج التكنولوجيا الرقمية كأداة فعالة في تحقيق التطور، والتنظيم القاعدي، والوصول إلى عدد كبير من الجماهير، رغم الزخم المعلوماتي الرهيب، والمنافسة الشديدة، التي تفرضها هذه الوسائط الجديدة، بين المؤسسات والمنظمات، سواء داخليا او خارجيا.

الكلمات المفتاحية: التنمية- الإستدامة – السوشيال ميديا- الافاق- الواقع .

Study summary:

Talking about development in the current era has become dependent on the extent of the development of means and material and moral capabilities, which contribute to achieving productivity and sustainability in various vital sectors and aspects, which all countries seek to put within their strategic and priority plans in building their economic and social system. But when we analyze the reality of sustainable development, it is necessary to point out the emergence of a giant and great revolution, which contributed to changing the trend and general indicators, which are built and based on them in an attempt to reach development sufficiency, and here we are talking about the revolution of sites Social access, which has become to a greater extent, the raw and primary material in achieving sustainable communication, monitoring the requirements and shortcomings of the system,

as well as integrating digital technology as an effective tool in achieving development, grassroots organization, and reaching a large number of audiences, despite the terrible informational momentum and competition The severe, imposed by these new media, between institutions and organizations, whether internally or externally.

Keywords: development - sustainability - social media - prospects – reality.

مقدمة:

تسعى الدول دوما إلى وضع الخطط والبدائل والحلول المناسبة لنجاح مشاريعها التنموية ،وتحاول الوصول إلى أفضل الطرق لتحقيق الإنتاجية الفعالة، وذلك لبناء قاعدة إقتصادية صحيحة ،ومحاولة تغطية عجز قطاع من القطاعات الحيوية في تلبية الحاجيات ومتطلبات الأفراد ،والدفع نحو سد النقص الكامن عن عدم وضع أهداف مسطرة ومنظمة تحقق التطوير و الإستدامة في جميع المجالات التي تتطلب ذلك، ولهذا تسعى كل المؤسسات والمنظمات إلى محاولة توفير الوسائل، و الخطط الواقعية، ذات الأهمية التي تسهم في تحقيق المردودية، واليد العاملة، وجذب الإستثمارات، والربح الإقتصادي، ودخول التنافسية السوقية من الصادرات والواردات، وكذا محاولة تطوير و إستحداث القطاعات العامة والخاصة بمواكبة التكنولوجيا وعالم الرقمنة ، التي أصبحت ضرورة حتمية لنجاح أي عملية إقتصادية.

لقد ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي، في تغيير الوجهة التنموية بدرجة كبيرة ،وحولت المجال الإقتصادي، إلى ساحة للمنافسة، والتطوير، وتغطية الأحداث، ووضع خطط إستشرافية ومستقبلية، وذلك للمساهمة في ترقية الميدان التنموي، وضمان الإستدامة التي تكفل بضمان جودة حياة أرقى للأفراد والمجتمعات، ودخول عالم التكنولوجيا المعرفية، وعصر المعلومات، وكل هذا من أجل الإعداد المنظم، والممنهج، للخطط الاقتصادية، وتسريع وتيرة الأعمال في شتى المجالات، و السعي إلى التغيير الجذري من المنظومة التقليدية، إلى المنظومة الرقمية، والمعلوماتية، وتجسيد مبدأ المكافئة الإقتصادية، في التنويع الإستراتيجي، على جميع المنظومات المجتمعية، والسياسية، والصحية، والثقافية، والبيئية، والتعليمية، والبحثية، وكذا التعاملات الخارجية، والتبادلات التجارية، والإتفاقات الدولية، بما يضمن أفاق مستقبلية؛ لإنتاج تنموي قائم على أسس جديدة، و إستدامة تحقق الرفاهية، والرقي، التي تسعى كل دولة الوصول إليها، من خلال التوجه الجديد نحو إقتصاد المعرفة، ودمج التقنية التكنولوجية في كل مراحل العملية التنموية.

إشكالية الدراسة:

تسعى دراستنا البحثية هذه؛ إلى إلقاء النظرة على واقع التنمية المستدامة في ظل التكنولوجيات الرقمية الجديدة ،ومحاولة تجسيد مفهوم التنمية،في ظل الزخم المعلوماتي الكبير الذي تشهده مواقع التواصل الاجتماعي، وما أفرزته من تجاذبات وتطورات ،وقوالب جديدة، ذات أبعاد متنوعة، ومتعددة ،والتي تحاول السير ضمن أولويات الجمهور، وأهدافه، وتطلعاته، رغم صعوبة التحكم والسيطرة في هذه الوسائط الجديدة ؛ نظرا لعدم الإتفاق على المفاهيم، والقوانين التي تسيرها ، ومحاولة تبني كل طرف لإتجاه معين، يفرض من خلاله منطقه، وتوجهه الخاص، ولذلك نجد أن المؤسسات تعمل على وضع التنمية المستدامة في مخطط التحول الرقمي الجديد، ومحاولة الإستفادة من تجارب ومزايا هذه المواقع التواصلية، في إنتاج جيل

جديد، وإستحداث خطط بديلة أكثر فعالية، تتماشى مع متطلبات العالم التكنولوجي، وبما يحقق الإكتفاء الذاتي للمجتمعات والدول ،رغم كل الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذا النسق الجديد ، ومن هذا المنطلق البحثي سنحاول التطرق إلى : كيف هو واقع التنمية المستدامة في عصر السوشيال ميديا؟

- وما الآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة في ظل تعدد الوسائط الإعلامية الجديدة؟

- ما الإستراتيجيات الجديدة التي تعتمدها المؤسسات في ظل تنامي مواقع التواصل الإجتماعي؟

- وكيف أثرت مواقع التواصل الإجتماعي على التنمية المحلية والمردودية الإنتاجية؟

- وما هي أهم العراقيل التي تواجهها التنمية المستدامة في عصر السوشيال ميديا؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع التنمية المستدامة في عصر السوشيال ميديا.

- فهم أهم الإشكاليات التي تواجهها التنمية المستدامة في ظل تنوع الإعلامي.

- الأليات التنموية الجديدة التي تعتمدها المؤسسات في ظل تعدد مواقع التواصل الإجتماعي.

- التعرف على تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على التنمية المحلية ومدى تحقيق الإنتاجية والإكتفاء الذاتي.

- الآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة في ظل التوجه الإعلامي الجديد لوسائل التواصل الاجتماعي.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

التنمية:

"هي إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، أي عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف، بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده فهي أيضا العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما ، دون نقصان فرص حياة البعض الآخر في نفس الوقت ونفس المجتمع."(قاضي 2013)

يشير مفهوم التنمية إلى محاولة التغيير من منظومة إلى أخرى، وذلك عن طريق وضع خطط وإستراتجيات قصيرة وطويلة المدى من اجل التطوير والوصول إلى الإكتفاء في جميع المجالات بما يلبي رغبات الأفراد والمجتمعات.

التنمية المستدامة:

"ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم وعرّف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً وعرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة".(أبو زنط و غنيم 2006)

يقصد بالتنمية المستدامة تحقيق التكامل الاقتصادي مع مختلف قطاعات الأخرى عن طريق خطط وبدائل مستقبلية تضمن جودة حياة أفضل على جميع المستويات وفي كل الأوقات والأمكنة.

السوشيال ميديا:

"كلمة سوشيال ميديا *وبالإنجليزية Social media* كلمة اجنبية بالكامل وتعني تواصل اجتماعي ، ولكن فيما بعد اصبحت هذه الكلمة المستخدمة في التعبير عن مواقع التواصل في العالم كله بما في ذلك العالم العربي الذي يستخدم اللغة العربية كلغة أولى ولذلك يمكننا أن نعتبر أن سوشيال ميديا كلمة إنجليزية الاصل، تم تعريبها لتكون مساوية ومرادفة لكلمة تواصل اجتماعي لزيادة عدد مستخدميها ولأنها تصف مواقع التواصل الاجتماعي بما تحتويه هذه المواقع من مميزات في كلمة مكونة من مقطعين."(Brightery 2019)

"أما موسوعة ويب اوبيديا ترى أن شبكات التواصل الاجتماعي هي: عبارة تستخدم لوصف أي مربع على الشبكة العنكبوتية يتيح لمستخدمه وضع صفحة شخصية عامة معروضة، و يتيح إمكانية تكوين علاقات شخصية مع المستخدمين الآخرين الذين يقومون بالدخول إلى تلك الصفحة الشخصية، كما يمكن أن تستخدم لوصف المواقع ذات الطابع الاجتماعي، مجموعات النقاش الحي، غرف الدردشة وغيرها من المواقع الاجتماعية الحية".(سعايدية 2016)

إن مصطلح السوشيال ميديا يشير إلى كل الوسائط الإعلامية، التي تعتمد على التواصل الرقمي، المجتمعي، ضمن منصات متنوعة ومتعددة، لكل منها خصائص وسمات مختلفة، دائمة التحديث، وذات جمهور شبكي كبير.

الجانب النظري للدراسة:

وسائل الإعلام والعملية التنموية:

تساهم وسائل الاعلام بشكل رئيسي في العملية التنموية من خلال عدة مستويات:

أولا: المستوى الرسمي: و يكون بعرض الواقع الاقتصادي التنموي، بإيجابياته وسلبياته ، وطرح الحلول العلمية للمشكلات التنموية ، وعرض معوقاتها وأهدافها ، فبات واضحا ان وسائل الاعلام دور كبير في دفع عملية التنمية الاقتصادية ، لأن وسائل الاعلام ترتبط ارتباطا مباشرا ، بل أصبحت كل الخطط التنموية التي تغفل دور الاعلام والصحافة ناقصة وتحتاج إلى تعديل ، لأنه بدون دعم اعلامي لا يمكن أن يكتمل الدور التنموي للدولة ، حيث تعمل

وسائل الاعلام على تنفيذ الخطط والبرامج وتعمل على شرحها معانيها ومصطلحاتها للجمهور، وتتعقب نتائجها بعد التنفيذ ، وتكشف عن مواطن الخلل .وتنادي بتقويم الأخطاء.

ثانيا: المستوى الشعبي: ويكون بخلق وعي جماهيري بالسياسات التنموية ، والتوعية بأساليب النهوض باقتصاد الفرد والأسرة والجماعة ، و لا يتحقق ذلك إلا من خلال شرح السياسات التنموية بصورة مبسطة يفهمها المواطن العادي والمتخصص ، وتوضيح مفاهيم الانتاج الوطني وقيمته بالنسبة لتدعيم الانتاج الاقتصادي وترشيد الاستهلاك لدى المواطنين بكافة طبقاتهم ، وتنمية الوعي الادخاري ، والاستثمار لديهم.(فريجات و سبتي 2013)

النظرية التنموية في الإعلام:

ترتبط هذه النظرية بأوضاع الدول النامية، وتعكس الدور المتوقع من وسائل الإعلام في المجتمعات النامية تتجه وسائل الإعلام التنموية إلى مفهوم لكونها تدعم التغطيات الإيجابية، أو ما يسمى بالأخبار الجيدة نظرا النظم الداخلية في تلك ً المجتمعات وتعطي أولويات رئيسة للثقافات المحلية ، وخرجت هذه النظرية عن نطاق بعدي الرقابة والحرية كأساس لتصنيف أنظمة الاتصال والإعلام الجماهيرية، فالأوضاع المتشابهة في دول العالم الثالث تحد من إمكانية تطبيق نظريات الإعلام التي أشرنا إليها سابقا لغياب العوامل الأساسية للاتصال والإعلام ، كالمهارات المهنية والمواد الثقافية والجمهور المتاح.(سالم 2020)

نظرية المجال العام ودورها في التنمية:

برزت نظرية المجال العام الشبكي خلال العقدين الماضيين بفضل انتشار تكنولوجيا الاتصال الرقمي، بوصفها مكانا للنقاش والمناقشة بشأن مسائل المصلحة العامة .والمجال العام الشبكي هو ساحة بديلة للخطاب العام وهي ساحة أقل هيمنة من قبل الكيانات الإعلامية الكبيرة، وأقل عرضة لسيطرة الحكومة، وأكثر انفتاحا على مشاركه أوسع.

ويظهر المجال العام الشبكي على أنه نظام إيكولوجي معقد من قنوات الاتصال التي توفر مجتمع البيئة التي هي تفضي إلى الاتصال داجي او أشكال تنظيميه متنوعة .هذا الفضاء الرقمي يوفر هيكلا بديلا لأصوات المواطنين ووجهات نظر الأقليات، وقد تطور المجال العام الشبكي بمرور الوقت بالترادف مع وضع واعتماد التكنولوجيات الرقمية.

ومن أهم وأبرز سمات المجال العام الإلكتروني أنه أكثر ديناميكية، ومتنوع ،لامركزي، وفعال، ويؤكد العلماء أن المجال العام يوفر الطابع الشبكي لأماكن الاتصال القائمة على الإنترنت هيكلا جديدا يتيح صرف للمواطنين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالمشاركة بالأنشطة في المناقشة السياسية، وبالتالي فإن المجال العام على شبكة الإنترنت يساعد بشكل فعال على التغير ات وتحسين هيكل الفرص المتباينة للحركات الاجتماعية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومشاركه منظمات المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات غير الربحية، مبادرات المواطنين، أو منظمات الحركة الاجتماعية في المناقشة العامة، وتقوم النظرية على مجموعة من الافتراضيات أهمها: أن المجال العام على شبكة الإنترنت كإطار للحياة الاجتماعية يقوم على تجمع عدد من الأفراد ذوي اهتمامات مشتركة يدور النقاش والجدل بينهم حول القضايا العامة التي تتفق مع اهتماماتهم و ،أن الجدل والنقاش بين هؤلاء الأفراد حول القضايا العامة يتم في إطار ساحات للحوار يكون كل منهم قادرا على الوصول إليها والمشاركة من خلالها. (صلاح و زردق 2021)

تحديات استخدام البيانات الضخمة الرقمية في التنمية المستدامة:

- **الإطار المؤسساتي:** وهي تلك المؤسسات المطلوبة لحماية أعمدة الديمقراطية السرية، وغالبا لا تطبق عندما يتعلق الأمر بالبيانات الضخمة، إذ يعتبر تحديا أساسيا يجب معالجته للرفع من استخدام البيانات الضخمة في التنمية المستدامة، والخصوصية هي حق الأشخاص في التحكم في المعلومات المرتبطة | بها، والتي يمكن الكشف عنها داخل أسوار الديمقراطية، والحماية يجب تطبيقها لتفادي التعدي على هذا الحق في العصر الرقمي، إذ تعتبر الخصوصية تحدي شامل لأي شخص يريد استغلال البيانات الضخمة في التنمية، وذلك منذ أن أصبحت ممكنة التطبيق في جميع مجالات العمل بداية من اقتناء هذه البيانات وتخزينها إلى حفظها واستعمالها، في بعض الحالات، يرفع إنتاج البيانات نفسها من التحديات، خاصة مع لاوعي الأشخاص بحجم وأنواع البيانات المولدة يوميا. يجب إذن أن يوفر إطار قانوني وقواعد أخلاقية المشاركة البيانات التي يتم الموافقة على جمعها واستعمالها بدون وعي، وبدون فهم من أصحابها. لذلك، تعتبر هذه الخطوة مركز المجهودات المطلوبة للرفع من قدرة البيانات الضخمة في التنمية.

- **الفجوة الرقمية:** بالرغم من أن ثورة البيانات تنتشر عبر العالم بطرق متعددة، وبسرعات متفاوتة، فالفجوة الرقمية تتناقص بشكل أكبر مما توقع الكثيرون لاختلاف وفرة وأنواع البيانات الضخمة من بلد إلى آخر فالبلدان التي تتعرض لأكبر نسبة من الاختراق للهواتف الذكية والانترنت تنتج أكبر عدد من البيانات المولدة من خلال معلومات المواطنين، وتختلف البيانات المولدة حسب الفئات العمرية وحسب المداخيل الاقتصادية وحتى الجنس والموقع الجغرافي، وهذه الإختلافات والإنحرافات يجب إستخدامها في بناء السياسات القائمة على البيانات الضخمة. كما يجب أن يوجه اهتمام خاص للبلدان التي تنتج أقل نسب من البيانات الضخمة، أو تلك التي تمتلك قدرات ضعيفة في تحليل البيانات من أجل تفادي إضافة مؤثرات أخرى الفجوة الرقمية.

- **الوصول إلى البيانات الضخمة والشراكة:** بالرغم من أن الكثير من البيانات المتاحة للعامة لديها استعمالات قوية في أهداف التنمية، إلا أن القطاع الخاص يحتفظ بأحجام كبيرة منها، حيث أن الكثير من الشركات تمانع مشاركة البيانات خوفا من المنافسة وحماية لزبائنها. لهذا، يتطلب العمل على البيانات الضخمة الشراكة بين منتجي البيانات ومستخدميها، وبين رؤساء تخزين وحفظ البيانات والمؤسسات لضمان تحقيق قوة البيانات الضخمة.

- **التحديات التحليلية وتحديات القدرات:** إن عملية جعل البيانات الضخمة ذات معنى (الاستخراج المعلومات المناسبة يتضمن مجموعة من المخاطر التحليلية التي يمكن أن تحد من صحة النتائج، حيث أن تحليل هذه البيانات الإعداد السياسات والتقييم يطرح الكثير من التحديات إما منهجية أو مرتبطة بصحة ترجمتها، أو المنهج المستخدم للتحليل من جهة، وتحدي القدرة على إستعمال كل القوة التي تجلبها البيانات الضخمة بشكل فعال والذي لا يزال في خطواته الأولى بالإضافة إلى الإطار المؤسساتي الذي يزال يعيق تقوية قدرات العاملين به على استخدام وتحليل البيانات من جهة أخرى. (مقناني و شبيلة 2019)

خصوصية السوشيال ميديا وعلاقتها بالمشاريع التنموية:

إن حجم المعلومات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي ونطاقها يجعلان هذه المنصات مكانة محفوفة بالتحديات ومثالية على حد سواء لجمع المعلومات الإستخباراتية، وينشر المستخدمون الصور ومقاطع الفيديو وتحديثات بشأن الحالة على وسائل التواصل الاجتماعي وغالبا ما تشمل ملفاتهم الشخصية تفاصيل شخصية مثل عمرهم، وجنسهم، وأفراد عائلتهم ومكان عملهم. توفر هذه المنشورات رؤية حول حياة الأفراد اليومية، بالإضافة إلى المواقف والسلوكيات المرتبطة بالشبكات الاجتماعية. (Marcellino et al. 2017)

ولعل من أبرز المحددات التي شكلت خصوصية السوشيال ميديا في التنمية:

1 - الفورية والتزامن في نشر وتبادل المعلومات حول المواضيع التنموية: حققت ثورة المعلومات الرقمية إنتشارا كبيرا وسريعا للمعلومات، وأصبحت المنصات السوشيالية تضج بالأخبار، كما أصبح الناس لا يستطيعون الانتظار، بل يسعون لمعرفة وتحديث الأخبار لنشر كل ما هو جديد حول القضايا. حيث يلعب الجمهور في الوقت الحالي دورا نشطا في جمع ونقل وتحليل ونشر الأخبار والمعلومات عبر الإنترنت. ففي عصر السوشيال ميديا وغيرها من تطبيقات الإعلام الرقمي تلاشت المساحة الفاصلة بين المشهد الواقعي والمشهد الإعلامي، ففي نفس لحظة وقوع الحدث يتم نشره وتداوله موثقا بالصور واللقطات الحية عبر هذه الشبكات، لتسود بذلك فلسفة اللحظية والفورية والتزامن في نشر وتبادل المعلومات، وهي واحدة من أهم سمات الشبكات، وتمثل في القدرة على انتشار المعلومة في حينها على نطاق واسع جدا وبسرعة كبيرة، بالإضافة إلى التدفق الكبير والسريع للمعلومات. فكل فرد قادر على المراقبة والرصد والنشر وإبداء وجهة نظره الخاصة، تجاه أي حدث أو قضية أو قرار أو مشروع تنموي.

2- المشاركة فيه مفتوحة وكل القضايا قابلة للطرح و المداولة: إذا كان الجيل الأول من السوشيال ميديا قد سهل عملية الوصول إلى المعلومات والأخبار، وأتاح للأفراد إمكانيات إنتاج المضامين وبأشكال تعبيرية مختلفة (منتديات الحوار، صفحات خاصة، غرف دردشة مدونات وغيرها)، فإن الجيل الثاني منها (الفيسبوك، التويتر، اليوتيوب ...) قد أتاح منابر واسعة النقاش والحوار وتبادل الآراء والأفكار، وحشد الجماهير لمناصرة قضية أو مشروع، أو تكوين رأي عام، أو إثارة إشكاليات مجتمعية لم تكن وسائل الإعلام التقليدية تتناولها أو تثيرها أو تعطيها الاهتمام الكافي فالسوشيال ميديا إستطاعت بوسائلها ومنصاتها المختلفة إحداث التغيير من خلال قدرتها على لعب دور الوسيط السهل والفعال لنشر ما لدى الجمهور من أفكار ومعلومات، والتشارك في المعارف و الأفكار بما يتجاوز أي حدود زمانية أو مكانية، وبما يعزز تبادل الخبرات و التجارب والأفكار حيث تسمح بإستقبال تعليقات و مشاركات الجمهور حول المشاريع التنموية دون عوائق أو حواجز، وبالتالي ففي الزمن الرقمي تلاشت المسافة الفاصلة بين المنظمات و الحكومات و الجمهور، و أصبح من الضروري إشراك الجمهور في إنجاح المشاريع التنموية المختلفة ومعرفة إهتماماته والاستجابة له، وطلب المساعدة منه، والإبقاء على علاقات طيبة وإيجابية معه.

3- التواصل المباشر مع الأفراد حول الاهتمامات التنموية و إتاحة منابر واسعة للنقاش والحوار:

مع تطور تقنيات الويب Web.2 تطورت وازدادت آليات عمل السوشيال ميديا؛ حيث بدأ الجميع يشارك في إنتاج المعرفة وأصبح جزء أصيل من مكوناتها وأصبح له دور مؤثر وفاعل في المجتمع. فالفرد في البيئة الإعلامية الجديدة تحول في عملية الاتصال من

متلقي، إلى مستخدم متفاعل وصولا إلى منتج، فلم يعد مقبولا في ظل الإعلام الجديد إستمرار نموذج الاتصال النازل من قمة المنظمة، للأسفل حيث الجمهور العادي. فالواقع الحالي يفرض الاستماع، المشاركة، الإفصاح، وسرعة إعلان الحقائق. فشبكات التواصل الاجتماعي سمحت لأي شخص أن يصبح ناشطا ويعبر وينقل وينقاسم سعادته أو امتعاضه أو إعجابه من أي خدمة أو موقف أو وضعية، ويحصل على تأييد عدد كبيرة من المستخدمين مع مجرد كتابة خبر على حسابه في الفيسبوك أو تغريدة له على التويتر. فكل ما يحتاجه هو مجموعة من الأفراد القادرة على تكوين تجمع، ليصبح لديه السلطة في الحديث والتعبير ومساءلة المنظمات. فالحكومات والمنظمات الآن تخضع للمساءلة القانونية وهي أكثر عرضة لذلك من أي وقت مضي، فهناك جمهور متواجد بغزارة على المنصات السوشيالية يرصد ما تفعله. كما أن الأفراد أدركوا القوة التي لديهم، وهم بالفعل يستخدموها.

4- إمكانية التعرف على توجه الجمهورورؤيته، وحشده لمناصرة قضية أو تكوين رأي عام: مع حرية نشر الأفكار و التعبير عن الرأي في السوشيال ميديا، وكذلك سهولة نشر وتداول المعلومات و الأخبار، يمكن أن تقدم هذه المضامين مؤشرات مبدئية عن توجهات الجمهور تجاه المشاريع التنموية، وكيف يروها، وهذا من شأنه أن يفيد في إنجاحها، خاصة لو تم التعامل مع المضامين المنشورة بجدية.(نواري 2019)

<u>مو اقع التواصل الإجتماعي وموضوعات التنمية المستدامة لدى جمهور المستخدمين</u>:

تعد وسائط الإعلام البديل لاسيما مواقع التواصل الاجتماعي احد المصادر المتنامية في إمداد المستخدمين بالمعلومات عن موضوعات التنمية المستدامة لما لهذه الموضوعات من أهمية لأفراد المجتمع وما تشكله من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتعلمية وغيرها من التأثيرات ويؤدي تنقل هذه المعلومات في ما بين المستخدمين بالطريقة الشبكية التي تقوم عليها مواقع التواصل الاجتماعي الى زيادة انتشارها بشكل سريع جدا و إلى أعداد كبيرة من المستخدمين وبالشكل الذي يعطي لهذه المواقع ميزة مهمة عن المصادر الأخرى فقد أتاحت تطبيقات الأعلام الجديد للأفراد فرص تكنولوجية هائلة تمكنه من قدرة التواصل مع الاخرين وتدعيم فاعلية الرسالة الإعلامية ونشرها ووصولها الى اكبر عدد ممكن من الجمهور وقد مكن إنتشار إستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين أعداد كبيرة جدا من الأفراد المستخدمين من عملية انتشار المعلومات التي يتم تناقلها عن طريق هذه المواقع بفعل السمات العديدة التي تمتلكها مثل استعمال الوسائط المتعددة في النشر والتفاعلية وإمكانية تجاوز الحدود الجغرافية والسياسية للدول العالمية وسهولة استخدامها وتميزها بالقرب من المستخدمين بسبب كونها غير رسمية أي أنها تمتاز بالشعبية وبأن المضمونات مصنعة من المستخدمين انفسهم ويتم نشرها فيما بينهم.

وبما أن المضمونات في مواقع التواصل الاجتماعي هي من صنع المستخدمين انفسهم ، لذا فان القضايا التي يتم طرحها تحدد من قبلهم ، أي أن أجندة القضايا تحدد من قبل الجمهور الفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي فهو من يحدد الأولويات القضايا المطروحة لا سيما القضايا التي تعمل مصالحهم وحياتهم اليومية ولها دور في تشكيل مستقبلهم فعن طريق طرح الأفراد بمختلف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية والعمرية الموضوعات محددة أصبحت تشكل ليس فقط إهتمامات الجمهور، ولكنها ايضا تؤثر على أجندة وسائل الإعلام التقليدية وقد تحولت مواقع التواصل الاجتماعي الي مجتمعات افتراضية يعمل المستخدمون على مناقشة القضايا التي تهمهم والموضوعات التي يفضلون تناولها ومناقشة الآراء والأفكار بحرية تامة

فمجموعة من الناس يمكن أن تصبح مجتمعا مستداما يجتمع أعضائها في علاقة مستمرة ومشتركة حول اهتمامات محددة تهمهم ،وقد مكنت وسائل التواصل الاجتماعي من بناء القهم للجمهور عن طريق الحصول على إستجاباتهم وردود أفعالهم وفهم إهتماماتهم ومخاوفهم من الأشياء فضلا عن إستجابتهم لها بإيجابية أو سلبية .

فالاتصال التشاركي مكن الجمهور من الانتقال من الاستقبال الى أن يكونوا منتجين المادة الإعلامية وتشجيع المجتمعات على العمل في جماعة وإنشاء حوار مجتمعي وبناء علاقات إجتماعية وتوزع المحتويات التي يتم تصنيعها من قبل المستخدمين إلى كتابة موضوعات مختلفة ومقاطع فيديو وصور ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي وتبادلها فيما بينهم فضلا عن التفاعلية التي تتم حول هذه المنشورات وإبداء التعليقات والإضافات وتبادل الآراء حولها و إنتقال ذلك إلى الواقع الحقيقي الذي يعيشونه مما جعل منهم أفراد إيجابيين مع القضايا التي تهم المجتمع والعمل على محاولة تغيير الواقع الى ما هو أحسن، وبسبب شعبيتها فيما بين المستخدمين جعلت منها مصادر مفضلة للحصول على المعلومات عن موضوعات التنمية المستدامة ومكنت من سرعة إنتقالها فيما بينهم وتأثرهم بهذه المحتويات وإتجاهاتها.(سعد كاظم 2020)

دورالسوشيال ميديا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

شكلت اليوم المنابر الإعلامية الجديدة «السوشيال ميديا» وقنوات «الإعلام الاجتماعي» المتنوعة والكثيرة منصة إعلامية ذات قوة جذب واتصال جماهيري قوي، كفلت النجاح والانتشار لكثير من المواضيع المهمة التي تلامس واقع الحياة خارج مجتمعاتها «الإفتراضية»، كما أصبحت عاملا مهما لا يستهان به في عملية التغيير والإصلاح المجتمعي وتقدم المسيرة الإنمائية في المجتمعات كافة، وبصورة تطويرية أكثر للدور الإعلامي المميز الذي تلعبه وتقوم به «شبكات الإعلام الاجتماعي» «السوشيال ميديا» اليوم مكملة للدور الذي يقوم به «الإعلام التقليدي»، يمكن القول بأنه لا يمكن حصر هذه الوسائل الإعلامية الجديدة في زاوية الترفيه فقط أو في زاوية الإكتفاء بنشر مختلف المواضيع الإجتماعية وعلاجها، بل إنها في الواقع إتخذت من «الإعلام التنموي» طريقا «ونهجا» لها بهدف مشاركة «الإعلام التقليدي» في ترسيخ الأفكار والإهتمامات التنموية.

وفي ظل التنمية والتطوير، فمن المعروف به والمعلن عنه من قبل «منظمة الأمم المتحدة» والذي تم إعتماده في شهر سبتمبر عام 2015 للحفاظ على كوكب الأرض وتنمية الحياة الإنسانية عليه من قبل قادة العالم، ما يعرف «بأهداف التنمية المستدامة» التي تشمل سبعة عشر هدفا - يصبو كل هدف منها نحو الارتقاء بالإنسانية وحياة الأفراد كافة في مختلف المجتمعات والبلدان وكفالة حقوقهم وحماية الأرض ومواردها الطبيعية. ولأهمية «أهداف التنمية المستدامة» فتحت «منظمة الأمم المتحدة» ودول العالم المجال لكل فرد على وجه الأرض للمساهمة في نشر وترسيخ تلك «الأهداف» في حياة وفكر مجتمعه.

ومن هنا ومن هذا المنطلق، برز «الإعلام الاجتماعي» ودور شبكات التواصل الاجتماعية «السوشيال ميديا» في العمل الإعلامي «التنموي» القائم على التوعية والتوجيه والتنمية المجتمعية من خلال جهود القائمين على المنصات السوشيالية من أفراد المجتمع، من مختلف الانتماءات والثقافات والأعراق، بجانب عمل الجمعيات الأهلية والمؤسسات ووزارات الدول على منصات الإعلام الاجتماعي سعيا إلى تحقيق «أهداف التنمية المستدامة».

نشهد في الفترة الأخيرة تزاحما وإقبالا شديدا على الحسابات التعليمية وحسابات ومواقع تطوير الذات والتنمية الفكرية ولا سيما تنمية الموارد البشرية، التي أسسها وأنشأها عدد كبير من مستخدمي مواقع «التواصل الاجتماعي» من أفراد ومؤسسات، عملا على تحقيق الهدف الرابع من قائمة «الأهداف المستدامة» وهو «التعليم الجيد». فقد عملت الحسابات التعليمية عبر المنصة الرقمية على توفير كل سبل التعليم وتنمية المهارات البشرية وقدراتها، إما عن طريق الفيديوهات التعليمية عبر موقع «اليوتيوب» أو نشر الصور عبر «الانستغرام» وإما عن طريق التعلم أو التثقيف من خلال كتابة ونشر المقالات على «الفيسبوك» - الموقع الذي يضم أكبر عدد من مستخدمي قنوات التواصل من حول العالم. ومن جانب آخر، قد اعتمد عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات الخيرية بمختلف الدول والمجتمعات على وسائل التواصل الاجتماعي لإنشاء حسابات رسمية تهتم بمجال الخير والتبرعات ومساعدة الدول الفقيرة والشعوب المتعرضة للمجاعات، بل كل إنسان محتاج على وجه الكرة الأرضية، وكذلك مساعدة الدول التي أهلكتها الحروب ودمرها الإرهاب. وهذا ما ينص عليه الهدفان الأول والثاني «لا فقر» و«لا جوع»، من «أهداف التنمية المستدامة». وفي سبيل تحقيق الهدف الثامن «عمل لائق ونمو اقتصادي» أتاح موقع «لينكدان» عبر شبكة التواصل الاجتماعي فرصا عديدة لتبادل الخبرات المهنية ووفر فرص عمل متعددة ومختلفة التخصصات والمجالات بمختلف الدول العربية والأجنبية، كما إعتبره أصحاب المشاريع الاقتصادية وكبار شركات العالم والعلامات التجارية منصة محترفة ولائقة للتطور والنمو الاقتصادي.

ونحو السعي إلى تحقيق الهدف 17 والأخير من «أهداف التنمية المستدامة» - «شراكات لتحقيق الأهداف»، والذي يعني ويشير إلى مفهوم «مسؤولية التنمية الإقتصادية والاجتماعية»، أصبحت مواقع «السوشيال ميديا» وشبكات التواصل الاجتماعي اليوم أرضا خصبة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع. فاليوم تعتبر قنوات «الإعلام الاجتماعي» الأهم والأساس لدعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وترويجها محليا «وعالميا».

والجدير بالذكر هنا، أن «منظمة الأمم المتحدة» إستغلت وسائل «الإعلام الجديد» ومنصاته السوشيالية وأنشأت حسابات باسم «أهداف التنمية المستدامة» لنشر أفكارها السبعة عشر والتركيز على رسالتها وتوصيل فكرتها بصورة سهلة وسريعة، إيمانا بالدور الإعلامي الجديد المهم والفعال الذي تلعبه وسائل «الإعلام الاجتماعي» نحو السعي إلى تحقيق «أهداف التنمية المستدامة» والرقي بالبشرية.(الزعبي 2018)

عوامل نجاح الميديا الجديدة في دعم التنمية المستدامة:

يرى الخبراء أن نجاح الإعلام في دعم التنمية المستدامة يحتاج إلى مراعاة بعض العوامل؛ ومنها: وجود مشروع تنموي واضح تتبناه وسائل الإعلام وتدعو له، وتوافر مناخ ديمقراطي يكفل الحوار والمشاركة لجميع القوى السياسية والإجتماعية، فضلاً عن توافر قدر معقول من الحرية والاستقلالية لوسائل الإعلام في التعبير عن وجهة نظرها، كما يلزم النجاح في تلك المهمة توافر قدر مناسب من المصداقية الإعلامية، حيث المعالجة الشاملة والمتوازنة المستندة على قاعدة بيانات صحيحة، وأن تدعم المعالجة الإعلامية التفاعل بين الجمهور وصناع القرار، بحيث تحمل الخطاب التنموي من السلطة إلى الجمهور، وتنقل احتياجات ومطالب وأفكار الجمهور إلى صناع القرار، و تُطالب وسائل الإعلام أيضاً في هذا الصدد بأن تقدم الإيجابيات

والسلبيات دون مبالغة أو تهوين، وأن تتجنّب قدر الإمكان تسييس قضايا التنمية، وأن تبتعد عن أسلوب الوعظ والإرشاد حتى لا تفقد رسائلها قدراتها التأثيرية.

ونظراً لأن التنمية المستدامة تعتمد على نحو متزايد على مشاركة أشخاص على قدر مناسب من المعرفة، فإن هذا يستلزم تدفّقاً حرّاً للمعلومات والمعرفة، الأمر الذى يعتمد بدوره على توافر حرية التعبير عبر جميع المنصات الإعلامية والقدرة على الإطلاع على المعلومات ،إلا أن إزدهار إستخدامات الإنترنت، ومعها وسائل «التواصل الإجتماعى» أدى إلى بروز أدوار إعلامية جديدة ومعها بطبيعة الحال تحديات جديدة وقد إستلزم هذا التطور تشجيع المؤسسات المعنية بفكرة التنمية المستدامة على إنشاء وسائل الاتصال الخاصة بها وسائط «السوشيال ميديا»، وتعزيز قدرتها على التواصل عبر تلك الوسائط، وتدريب منسوبيها على إنتاج المحتوى بالشكل الفعّال والمناسب لطبيعة تلك الوسائط وأولويات جمهورها، وتتزايد الدعوات في هذا الإطار لتشجيع مستخدمي «السوشيال ميديا» على القيام بجهود «تنظيم ذاتي» لمجالهم الاتصالي، وإصدار أكواد أو أدلة لتأطير التفاعلات على تلك الوسائط، بما يحترم قيم التنمية المستدامة، ويساعد على تفعيلها، كما تجرى محاولات لإقناع شركات التكنولوجيا المشغّلة لمواقع «التواصل الإجتماعى» بتبنى قضايا واستحقاقات التنمية المستدامة، وتخصيص أيام للتفاعل بشأنها، والتطوع بإبراز إعلانات ترويجية خاصة بها. (عبد العزيز 2020)

أنماط التقنية الإعلامية المستخدمة في تناول قضايا التنمية المستدامة:

عند تناول قضايا التنمية المستدامة إعلاميا، فإنه على العموم هناك تقنيتين تستخدم لعرض موضوعات التنمية المستدامة وهي:

1- التقنية الإعلامية المتخصصة:

تدور في نطاق تقديم المادة العلمية المتخصصة لفئة محددة من المهتمين بموضوع معين وتتسم بالاعتماد على البحوث والدراسات ذات التخصص الدقيق في موضوع ما والموجهة إلى عدد قليل من المتلقين، والأداة الإعلامية الرئيسية في هذا الإطار هو المجلة العلمية المتخصصة أو الكتب العلمية المحددة الموضوع، ويطلق على هذا النمط الإعلامي الناتج عن هذه التقنية نمط إعلام النخبة العلمية.

2- تقنية الإعلام الجماهيري:

وقد تم إستخدامها في نطاق قضايا التنمية المستدامة على عدة مستويات:

أ. **المستوى الإخباري**: وترتبط به سرعة التغطية الإخبارية للأحداث المتعلقة بالبيئة والمؤتمرات والندوات البيئية أو نتائج الأبحاث التي تجري في هذا المجال، إضافة إلى الحوادث المثيرة المرتبطة بالبيئة، ويعتمد هذا المستوى على الخبر والسبق الإعلامي، فالدافع المحرك له هو دافع مهني يرتبط بمهنة الإعلام ومن ثمة الرسالة الإعلامية عند هذا المستوى تتميز بالبساطة والسطحية.

ب. مستوى السعي إلى خلق رأي عام جديد أو إتجاه جديد لدى المتلقي لقضايا التنمية المستدامة: وهو المستوى الأكثر تعقيدا، ويمكن لوسائل الإعلام أن يكون لها دور في تبني المتلقين لآراء واتجاهات جديدة خاصة في الموضوعات التي لا يكون المتلقون قد أبدوا أو كونوا نحوها آراء وقد أشارت الأبحاث التي أجرتها منظمة اليونسكو إلى التقنيات الإعلامية التي يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم من خلالها بنشر الأفكار الجديدة، وهي ما يلي:

- **الحث أو التنشيط:** وذلك من خلال البرامج المصممة لإثارة الاهتمام والتنبيه والحث على ضرورة تبني فكرة جديدة. التقييم: وذلك من خلال البرامج المخصصة لتقديم المعلومات لهؤلاء المهتمين بموضوع معين ويبحثون على مواد إضافية لكي تساعدهم على تقييم ما يبحثون عنه.

- **التعزيز:** وتدور في نطاق وضع خطة إعلامية لدعم الاهتمام بالمسالة المطلوب تبنها من جانب المتلقين باستمرار على الرؤية المطلوب توصيلها للمتلقين من خلال التكثيف والتكرار الاتصالي غير الممل.

الإخبار: يقصد به تقديم الفقرات الإخبارية البسيطة التي تتضمن المعلومات الجديدة المرتبطة بالجوانب المختلفة للمسألة محل الاهتمام.

- **التقنية المهنية:** وهي التي تدور في نطاق إعداد البرامج المصممة خصيصا للمجموعات والأفراد المرتبطين إرتباطا مباشرا بالموضوع محل الاهتمام، وتشمل هذه التقنية مستويين هما: مستوى المتلقين، ومستوى القائمين بالاتصال.(ملياني 2019)

الإبتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة:

أثبتت التكنولوجيات الرقمية دورها في دعم الإبتكار الإجتماعي وتمكينه، وفي تفعيل التحرك المدني وتشكيل الرأي الجماعي. والمقصود بعبارة "دعم" هنا أن الإبتكار كان سيحصل بصرف النظر عن التكنولوجيا لكن هذه الأخيرة دعمت الإبتكار وزادت من فعاليته. أما عبارة "تمكين"، فالمقصود بها أن الإبتكار الإجتماعي لم يكن ليحدث من دون اللجوء إلى التكنولوجيا الرقمية. وقد ساعدت التكنولوجيا، بحكم دورها الداعم للابتكار الاجتماعي، في تخفيض الحواجز المرتبطة بالاتصال والتوعية والإنتشار، وساهمت المنصات الرقمية في تعزيز الإقتصاد التشاركي أي أنها مكنت الأشخاص من تشارك السيارات والأدوات والسكن وحتى الوقت والمهارات، بفضل الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة لتلبية الإحتياجات الاجتماعية الآنية بعيدا عن الإعتبارات المكانية.

وقد كانت التكنولوجيا الرقمية، بحكم دورها التمكيني الإبتكاري الإجتماعي، سببا في حدوث الإبتكار وتحوله، وينظر الباحثون والمبتكرون حاليا في إمكانية إستخدام البيانات الضخمة (big data) لجمع وتحليل البيانات حول الاحتياجات المجتمعية في أماكن وأوقات مختلفة، وتتيح التكنولوجيا الرقمية أيضا آفاقا جديدة لتصنيع المنتجات محلية وبكلفة منخفضة تناسب الأشخاص الذين لا يقدرون الحصول عليها بطرق أخرى. ففي القطاع الصحي، مثلا، استخدمت الأدوات الرقمية التحليل الإصابات ببعض الأمراض وأرسلت إلى جهات خارجية من أجل وضع تصاميم للأطراف الإصطناعية، ويمكن نقل هذه التصاميم عبر الإنترنت على شكل خوارزميات وإدخالها محلية في طابعات ثلاثية الأبعاد لإفادة ضحايا الحرب في البلدان النامية. وهذا

الدمج المبتكر بين التكنولوجيات الرقمية والعلوم الاجتماعية ينتج ما يعرف بالابتكار الاجتماعي الرقمي الذي يبشر بآفاق لا حدود لها.

ويمكن تعريف هذا الإبتكار الإجتماعي الرقمي البازغ بأنه نمط من الابتكار الاجتماعي والتعاوني الذي يتعاون فيه المبتكرون والمستخدمون والمجتمعات المحلية في إستخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل إنتاج المعرفة وتلبية الإحتياجات المجتمعية على نحو لم يكن من الممكن تصوره قبل ظهور الإنترنت، والتحدي الأبرز في مجال الابتكار الاجتماعي الرقمي الجديد هو كيفية إستغلال القدرات التعاونية لشبكات الناس والمعرفة والأشياء المتصلة (connected things) من أجل التصدي للتحديات الإجتماعية الكبيرة، وقد بدأ المبتكرون ورواد الأعمال الإجتماعيون حاليا بالتحرك نحو تطوير حلول رقمية لمواجهة هذه التحديات الإجتماعية، وتشمل مجالات الحلول الشبكات الإجتماعية لذوي الظروف الصحية المزمنة، والمنصات التي تتيح للمواطنين عبر الإنترنت المشاركة في صنع السياسات والبيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية حول الإنفاق العام. (الأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2019)

التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة:

تؤدي ثقافة أفراد المجتمع ووعيهم بأهمية المعلومات دوراً هاماً في توضيح فكرة مجتمع المعلومات، فالثقافة هي أهم عوامل التغيير في المجتمع، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك إرتباط بين درجة إنتشار إستخدام تكنولوجيا المعلومات وبين حدوث تبعات ثقافية قد يظهر مردودها في طرق التفكير والأداء العملي في بيئة إستخدام روافد معلوماتية أخرى، ويجب أن تبدأ هذه الثقافة للوعي المعلوماتي منذ الصغر أي أن يتم تنمية هذا الوعي لدي أفراد المجتمع منذ المراحل التعليمية الأولي وذلك لأنه استثمار لا ينتهي.

لذا فإن أعظم وأقوى إستثمار يجب أن تتبناه المجتمعات هو إستثمار في قدرات ومهارات مواطنيها لأنه إستثمار دائم بدوام هذه الدنيا وأي إستثمار غيره سيكون معرضاً للزوال أو لتناقص قيمته، فمثلاً الموارد الطبيعية تزول وتتناقص قيمتها ... وما إلى ذلك، وبالتالي فإن أول خطوة يخطوها المجتمع في طريق تحوله إلى مجتمع المعلومات يجب أن تبدأ من التربية والتعليم.

وفي العرض الذي قدماه (ستن فيلد "Steinfield") و(جيري "Jerry") حيث رأيا أن الخاصية المميزة لمجتمع المعلومات تتمثل في تركيبته الإقتصادية أي في طبيعة إقتصاد المعلومات وإستشهدا في ذلك بالأبحاث التي بدأها العالم "ماكلوب" عام 1962 ليثبت بها نمو قطاع المعرفة في أمريكا الذي أثبت بتحليله أن الصناعات التي تهتم في المقام الأول بإنتاج المعرفة وتوزيعها والتي أطلق عليها صناعات المعرفة "Knowledge Industries" قد أسهمت في الناتج القومي بنسبة حوالي 40 % في بداية الستينيات وتنمو بمعدلات أعلي من قطاع الصناعة وفي هذا التوقيت المبكر جداً توقع " ماكلوب " أن صناعات المعرفة هذه تؤدي إلي ظهور مجتمع المعرفة أو مجتمع المعلومات.

أن المعرفة هي حجر الزاوية في التنمية البشرية المستدامة، فهي أداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم ولتمكينهم من التغلب على الحرمان المادي وبناء مجتمعات مزدهرة، كما ان المعرفة – إنتاجاً وتوظيفاً – قد اصبحت في مطلع القرن الحادي والعشرين الوسيلة الكفيلة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة في جميع ميادينها.

أن من المبادئ التي اقرتها القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في جنيف 2003 هو مبدأ تمكين الدول والمجتمعات لبناء مجتمع معرفة جامع وذي توجه تنموي ويضع الانسان في صميم اهتمامه، كما ان إكتساب المعرفة هو أيضا سبيل التنمية الإنسانية في جميع مجالاتها. فالتنمية الإنسانية في جوهرها هي نزوع دائم لترقية وتطور الحالة الانسانية للبشر جماعات وأفراد والارتقاء بهم في أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري إلى حالات أرقي من الوجود البشري وتؤدي بدورها الى إرتقاء منظومة إكتساب المعرفة، عليه فأن السبيل للإرتقاء بالحالة الإنسانية هو إكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية.

أن أبرز مؤشر للتنمية هو (التنمية البشرية HDI) يعتمد بشكل رئيس على الحالة التعليمية والمستوى التعليمي للشرائح السكانية وأصبح المعيار هو الانسان ومدى نموه وتطوره في الجانب المعرفي والخبراتي.

كذلك أضحى معروفاً أن المعرفة عنصر جوهري من عناصر الإنتاج ومحدد رئيس وأساسي للإنتاجية، أي أن هناك تظافراً قوياً بين إكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية في المجتمع. ويزداد هذا التظافر قوة في النشاطات الإنتاجية مرتفعة القيمة المضافة التي تقوم بدرجة متزايدة على كثافة المعرفة والتقادم المتسارع للمعارف والقدرات. وهذه النشاطات هي معقل القدرة التنافسية على الصعيد العالمي خاصة في المستقبل.

وكان التطور الأبرز في هذا المشهد ظهور نمط معرفي جديد يقوم على وعي أكثر عمقاً لدور المعرفة والرأس مال البشري في تطور الإقتصاد وتنمية المجتمعات وهو ما يطلق عليه ((اقتصاد المعرفة))، فالمعرفة أصبحت مورداً إقتصاديا يفوق بأهميته الموارد الطبيعية، بل أن القيمة المضافة الناتجة عن العمل في التكنولوجيا كثيفة المعرفة تفوق بعشرات المرات القيمة المضافة الناتجة عن العمل في الزراعة والصناعة.(السرحان 2014)

المعرفة ورأسمال الأفكار في دعم التنمية المستدامة في العصر الرقمي:

لقد أضحت المعرفة ورأسمال الأفكار رافدا حيويا لإقتصاديات الدول الحديثة القادمة على مفهوم المجتمع المعرفي والمجتمع الرقمي والإلكتروني، فهذا التحول هو حتمي ويطال الجميع ولا يمكن تجنبه أو تحييد آثاره، فالتكنولوجيا الحديثة تغزو البيوت من داخلها وتخطف العقول بإرادتها وتقتحم الأسوار المغيبة في كل جوانب الحياة، لذا يجب البحث عن سبل التعامل مع الواقع الجديد وحسن إستثمار مخرجاته لا تفاديها أو التغافل عنها،

على صعيد آخر، تغيّرت طبيعة الوظيفة والعمل عما كان عليه الحال في عصر الصناعة، فالجامعة الإفتراضية والعيادة التي تقدم الإستشارات والعلاج عن بعد، والتجارة الإلكترونية ، والعمل في المنزل، غيرت المفهوم التقليدي للعمل والوظيفة، وهو ما يدفعنا إلى التأكيد على أهمية المعطى المعرفي كبديل إستراتيجي وحيوي للتأسيس لمفهوم التنمية المستدامة من خلال التركيز على البعد المعرفي والفكري والبشري كمعالم أساسية في المسار التنموي الحديث بالأخص لدى الدول النامية والساعية للتحرر من الإرتهان للمورد الرجعي، والتي تمتلك خزانا نوعيا من الكفاءات والطاقات الشبابية وتسجل في الوقت نفسه معدلات رهيبة من هجرة العقول المبدعة وهو ما يشكل واقعيا استنزافا للثروات الحقيقية لهذه الدول مما يجعلها تتجه نحو مستقبل مجهول تغيب فيه الرؤية السليمة والواضحة لفرص الحياة في المستقبل .

إن قيمة المعرفة تتركز في كونها أساس، أنشطة إنتاج الثروة من خلال تطبيق الأفكار والمعلومات والمفاهيم والأساليب وإستخدامها بغرض التحسين المستمر، وإنتاج عمليات ومنتجات جديدة ومختلفة، وإبتكار عمليات ومنتجات وخدمات لم تكن معروفة من قبل، وعلى هذا الأساس، أصبحت المعرفة مصدر القوة والجودة ومن ثم فإن التنافس على تلك المعرفة والسيطرة عليها هي في قلب التنافس بين المؤسسات، وفي ظل هذا الإتجاه كان اللجوء إلى إقتصاد المعرفة أهم سبل تحسين القدرة التنافسية كما أن التطورات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات أفرزت نظما ومنتجات وتطبيقات حديثة في المبادلات التجارية والمالية والمعاملات الإدارية فظهرت الإدارة الإلكترونية و الإقتصاد الرقمي الذي ينبني على سرعة وذكاء الخدمة وجودتها مثل إستعمال بطاقات الدفع الإلكترونية و رقمنة النظام المصرفي وإستغلال فضاء الأنترنت في تسريع وتسهيل الخدمات العمومية والإدارية، وكل ذلك يتطلب كفاءات بشرية ماهرة ذات قدرات متنوعة وذكية لإدارة التميز والجودة والإبداع التنافسي وهو ما يشكل تحديا كبيرا للمؤسسات العامة والخاصة.(حرز الله و جدو 2017)

دور الإعلام في دعم العملية التنموية المستدامة:

إنَّ التنمية المُستدامة تدل على إمتلاك المجتمع النامِي للأدوات والكفاءات اللازمة لتسخِير كافَّة المنجزات الحديثة والقيم العُليا: الإجتماعيَّة والأخلاقيَّة والجماعيَّة؛ وذلك في سبيل تحقيق أعلى معدَّلات الإنتاج والنهضة والبناء التي من شأنها ضمان الحياة الإنسانيَّة الكريمة والآمنة لكافَّة شرائِح المجتمع، هذه العملية الإستراتيجيَّة الكُبرى ذات المدخلات والمُخرجات الكثيرة تحتاجُ قبل التخطيط لها إلى التوعيَة، فمتى ما نشأ الوعِي الكامل- وهو من العوامل الذاتيَّة- نحو أهميَّة إستنهاض كافَّة القوى والجهود لتحقيق هدف التنمية المُستدامة الكبير؛ كان تحقيق هذه الغاية أكثر يُسُرًا وسُهولة، وذلك على إعتبار أنَّ الوعي يؤدِّي بشكلٍ مباشر إلى تكييف جُزئيَّات التنمية مع الموارد البشريَّة والماديَّة وتحسِين مُستويات ووتائِر الإنتاجيَّة والترشيد وزيادة الدخل القومي ،مطلبُ الوعِي هذا يتحقَّق بشكلٍ كبيرٍ إذا ما تمَّ تفعيل دور وسائِل الإعلام قاطبة، الكلاسيكيَّة مِنها والجديدة وإدراج أهداف التنمية المُستدامة في أجنداتِها الاتصاليَّة المختلفة لتصِل إلى مختلف شرائح الجماهير وتوقِظ، بالتالي، لديهم الوعِي والإنتباه نحو دورهم في هذِهِ الأهداف التنمويَّة المختلفة، كل بحسب موقعِه ومكانته في هذا المجتمع الإنسانِي العريض.

إنَّ دور المخططين الإستراتيجيين في حقل الإعلام العريض يتمثَّل في تحقيق هدف أن تُدرك الجماهير وتَعِي الحاجات التي لا يستطيع السُلوكُ الحالي ولا حتى العادات القائمة الحالية من إشباعها، لتتمكَّن، بشكلٍ أو بآخر، من إختراع أو إقتباس سلوكٍ جديد يقربها من مواجهة وإشباع حاجاتِها هذِه بطرق أكثر جدارة، وبحسب عالم الاتصال الأميركي ولبر شرام Wilbur Schramm الذي ألَّفَ كتاب حول وسائل الإعلام والتنمية القوميَّة، فإنَّ وسائِل الاتصال الجماهيريَّة تلعب أدوارًا مختلفة لتحقيق هدف التنمية المُستدامة، وهي: **أولًا** دور المراقبة الذي يتمثَّل في قُدرتِها على اكتشاف الآفاق وإعداد تقارير الرصد والتحليل المعنيَّة بفُرص النجاح الممكنة وكذلك بالأخطار والتحديات والتهديدات التي تواجه المجتمع.

ثانيًا دورُها السياسي الذي يتمثَّل في توفيرها للمعلومات والأخبار التي تُتيح سَنّ القوانين وإتخاذ القرارات المتعلِّقة بإصدار التشريعات أو القرارات الحكوميَّة القيادية. **ثالثًا** وأخيرًا دور التنشئة الذي يتمثَّل في تعليمها وتوعيتها لأفراد المجتمع بمختلف المهارات والمعتقدات والعادات التي يُقدِّرُها المجتمع ،ووفقًا لهذه الأدوار المختلفة، فالإعلامُ، إذا ما انتهج نهجًا سليمًا في عكس الصورة الصحيحة للواقع المعاش ووضع هدف المشاركة في تحقيق هدف التنمية المُستدامة، فإنَّه سيُقدِّم للمواطِن والمقيم

على حدٍ سواء مادة إعلاميَّة دسمة تُحاصِرُه في مختلف منافذ الإعلام الكلاسيكيَّة والجديدة لتُخبرهُ بالتالي: تُحسسه بتقدُّم أو تخلُّف واقعه المعاش وبالتالي تُعرِّفهُ على مدى حاجتِه للتنمية... للتغيير...للتحسين... للتطلُّع نحو غدٍ وافر للجميع، مسألة تأثير وسائل الإعلام في التنمية المُستدامة هي مسألة غير محسوبَة بمقياس أو معيار دقيق، فهذه الوسائِل تختلف في درجات تأثيرها من وسيلةٍ للأخرى، وفي هذا يقول عالم الاتصال الأميركي جوزيف توماس كلابر» Joseph Thomas Klapper: إنَّ وسائل الإعلام تعمل كوسائل للتدعيم أكثر منه للتغيير، حيثُ تتجه الرسالة الإعلاميَّة إلى تنمية الخصائص الشخصيَّة الموجودة من قبل، إلا أنَّ هذا لا ينفي قُدرة وسائل الإعلام على خلق الآراء حولَ الموضُوعات والقضايا، خاصةً تلك التي لم يتشكَّل رأيٌ حولها، كما لا ينفِي أهميتها كأدواتٍ للإقناع تقومُ بدورها من خِلال الاستعداد النفسي، خاصة إذا كانت الرسالة شديدة الشفافيَّة فيما تقدِّمُه من حقائق مقنعَة.«وبناءً عليه، يُمكن القول أنَّ تأثير الإعلام على الجماهير ليسَ لهُ تمظهرٌ واحد أو حتى صيغة ثابتة معيَّنة، ورغم ذلك فإنّ هذه الوسائل تقوم بدور كبير (وإن لم نكُن قادرين على قياسِهِ بشكل مقنَّن ودقيق) في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، بشكلٍ يُكمِل الجهود المبذولة في هذا الإطار ويُسرِّع في تحقيق الأهداف والتطلُّعات في كافَّة فروع التنمية اجتماعيَّة كانت أو اقتصاديَّة أو سياسيَّة وغيرها. (مرتضوي 2020)

وسائل التواصل الإجتماعي ودورها في توعية الشباب بقضايا التنمية المستدامة:

تعمل وسائل التواصل الإجتماعي كأدوات الدعم الوعي بقضايا ومشكلات التنمية المستدامة، وتؤدى وسائل التواصل الإجتماعي دور محوري في دعم قضايا التنمية المستدامة عن طريق:

- المساهمة في التنسيق بين أطراف قضايا التنمية المستدامة،

- تحسين مشاركة المعرفة والمعلومات،

- تشجيع بقاء معارف ومواقف الشباب (الواعي) من قضايا التنمية المستدامة.

وهناك مجموعة من خصائص وسائل التواصل الاجتماعي التي تجعلها مثالية في مجال بناء وعي الشباب حول قضايا التنمية المستدامة وهي كالاتي:

1- سهولة إنشاء المجموعات الشبابية التي تحمل نفس الأهداف والمبادئ فيما يتعلق بقضايا التنمية المستدامة، والتي ينجذب إليها الشباب للنقاش وإنتاج المعلومات ومزيد من الفهم حول قضايا معينة للتنمية المستدامة.

2- وجود واجهات التصويت الديناميكية بوسائل التواصل الإجتماعي والتي تجذب الشباب نحو المشاركة والمعرفة حول قضايا التنمية المستدامة، وتسهل من عمليات صنع القرار.

3- وجود مديرين لصفحات مواقع التواصل الاجتماعي من أصحاب الرأي والشهرة بين الشباب ممن يمكنهم توجيه النقاش ونشر المعلومات والوعي حول قضايا التنمية المستدامة.

4- التعاون أو التواصل عبر وسائل التواصل الإجتماعي أثناء طرح قضايا التنمية المستدامة.

5- الآليات التنسيقية مثل القواعد والإجراءات، وكذلك السلوك المبتكر في التوعية بالقضايا.

6- التأثر بالتصميم والعمليات الخارجية مثل البيئة الإجتماعية أثناء بناء الوعي بقضايا التنمية المستدامة.

يمكن تصنيف دور وسائل التواصل الإجتماعي في توعية الشباب بالقضايا كما يلي:

أولا: على مستوى المشاركة:

- عرض الأدلة على أهداف ووقائع قضايا التنمية المستدامة

- مشاركة الخبرات الشخصية حول قضايا التنمية المستدامة

ثانيا: على مستوى المعرفة والوعي:

- توثيق المعلومات حول قضايا التنمية المستدامة من مصادرها

- تقليل وقت وجهد بناء الوعي والمعرفة حول قضايا التنمية المستدامة.

وتوجد بعض التوجهات البحثية التي تشترك في تركيزها على مناقشة العلاقة بين - تلك التكنولوجيا - شبكات التواصل الإجتماعي وبناء الوعي تجاه قضايا التنمية المستدامة:

1-شبكات التواصل الإجتماعي وتحسين المعرفة:

يبين شيركي أن شبكات التواصل الإجتماعي تشجع على مناقشة الأمور المرتبطة بالتنمية المستدامة ومن ثم دعم بناء معرفة ووعي الشباب نحوها، فالتحدث عبر الإنترنت حول تلك القضايا يعد بمثابة نشر، والنشر الإلكتروني يمثل اتصال بالأخرين. ينادي هذا الإتجاه بأن شبكات التواصل الإجتماعي يحسن القدرة على المشاركة والتعاون والعمل المشترك نحو قضايا التنمية المستدامة.

2- مفهوم الفردية أو المجال الخاص:

تعمل شبكات التواصل الاجتماعي على جعل المجال الخاص بمثابة مجال للتواصل وليس منعزلا، حيث يعمل في الأساس على ربط الأشخاص بقضايا التنمية المستدامة وربط الذات بالمجتمع وقضايا الإستدامة المرتبطة بها، ويفترض هذا المفهوم أن شبكات التواصل الإجتماعي ساهمت في محو الحدود بين المجالين الخاص والعام، حتى أصبح ذلك المجال هو معترك التواصل بخصوص قضايا التنمية المستدامة.

يرتبط بهذا الإتجاه ما يعرف بإسم المجال العام الشبكي الذي عرفه على أنه المساحة الشبكية المبنية من خلال التكنولوجيا الشبكية والعمل الجماعي التخيلي الذي يحدث كنتيجة للتفاعل بين الناس والتكنولوجيا والقضايا الهامة مثل التنمية المستدامة، إن الجمهور في ذلك المجال العام الجديد يتسم بالديمومة والتوازن والتكرار والقدرة على البحث. في هذا المجال، يصبح الجمهور غير مرئي وتنهار الأطر الاجتماعي وتتلاشي الحدود بين العام والخاص.

3- قضايا التنمية المستدامة في شبكات التواصل الاجتماعي كأيدولوجيات: يتطرق هذا الإتجاه إلى فكرة أن الإنترنت شبكات التواصل الإجتماعي أصبحت داعمة للتوعية بقضايا التنمية المستدامة نظرا لما تتمتع به من رأس مالي اتصالي.(المدنى 2020)

إسهامات وسائل التواصل الإجتماعي في بناء ثقافة التنمية المستدامة:

1- دوروسائل التواصل الاجتماعي في بناء الوعي البيئي: تعد وسائل التواصل الإجتماعي من أبرز التقنيات التي تقوم بدور بارز وفعال في توعية الشباب بالقضايا البيئية، وتمدهم بمعلومات تسهم في تنمية وعيهم بشكل عام، والوعي البيئي بشكل خاص حتى يكون لهم إهتمام بالبيئة المحيطة بهم.

وتتبوأ التوعية البيئية دورا بارزا في إكساب الأفراد المعرفة والوعي تجاه البيئة، ومن ثم تغيير السلوك تجاه قضاياها وتشجعهم على المشاركة في حل مشكلات بيئتهم، والإعلام الجديد جعل من العالم ككل قرية صغيرة، فبضغطة زر على جهاز الكمبيوتر، أو الجوال يفتح العالم من حولك ثقافيا ومعلوماتيا في وقت واحد، والجمهور لم يعد سلبي، بل بإمكانه الرد فورا والتجاوب مع ما يحصل أمامه، لذلك إن استثمار الإعلام الجديد في قضايا التنمية المستدامة أصبح من الضروريات، لما يتميز به من التفاعلية، وسهولة الاستخدام، وإنخفاض التكلفة للحصول على تلك التقنية، فالإعلام الجديد يقدم أنشطة وبرامج تهدف إلى رفع مستوى الوعي البيئي .

وتقوم وسائل التواصل الإجتماعي بطرح القضايا البيئية بطريقة سهلة مبسطة لجمهورها، وبالتالي تكون وعيا بيئيا إيجابيا يدفع الأفراد إلى تغيير بعض من السلوكيات الضارة بالبيئة، حيث تشجعهم على الحوار والمساهمة في إيصال آرائهم إلى المسؤولين في بعض الأوقات بحيث يكون لهم صوت مسموع، وتقوم بعرض برامج ومقاطع ذات طابع توعوي تسهم في إكساب المعرفة إضافة إلى ما ينتج عن المعرفة من تغيير للسلوك في الاتجاه الإيجابي ، ويتحتم على الرسائل التي تبثها وسائل التواصل الإجتماعي أن تنوع مداخلها الإقناعية حتى تتمكن من جذب أكبر عدد من جمهورها وبالتالي تؤدي التأثير المطلوب، مثل توضيح موقف الدين إزاء بعض من السلوكيات الخاطئة ضد البيئة، إبراز الجهود التطوعية لعدد من المبادرات التي تتخذ لحماية البيئة من التلوث، التحذير من عاقبة بعض المخالفات البيئية وتأثيرها على الأجيال المستقبلية.

2- دور وسائل التواصل الإجتماعي في بناء الوعي الصحي: نظرا لأهمية وسائل التواصل الإجتماعي فقد لجأت المنظمات الصحية لتلك الوسائل لتبث رسائل التوعية ببعض القضايا الصحية، حيث ساهمت تلك الوسائل في زيادة التواصل وتبادل المعلومات بين الجمهور والمؤسسات الصحية، وذلك من خلال إنشاء المحتوى الذي يهدف إلى نشر التثقيف الصحي، وبالتالي تفعيل الاتصال بين المؤسسات الصحية والجمهور وتقوم وسائل التواصل الإجتماعي بتقديم المعلومات، والإحصاءات المتعلقة بالقضايا الصحية، وتساهم في التدريب على السلوكيات الوقائية، وتقوم بالتحذير من بعض الأوبئة، والأنماط السلوكية التي يكون لها أثر ضار بالصحة، وتشرك جمهورها في برامجها المختلفة، حيث تغيرت طبيعة العملية الاتصالية فبعد أن كان هناك مرسل ومستقبل أصبح المستخدم يختار ما يشاء من معلومات بما يتلاءم ويتوافق مع رغباته ومتطلباته كذلك ترى الباحثة أن وسائل التواصل الإجتماعي تساهم في نشر المحتوى ذات الطابع الصحي، فتروج للرسائل التي تدعو إلى أهمية المحافظة على الصحة، وتوعي بأهمية ممارسة الرياضة ودورها في الوقاية من بعض الأمراض، أيضا تقوم بإعطاء بعض التعليمات التي تتعلق ببعض الإسعافات الأولية التي تتطلبها الحالات البسيطة، لذلك فلها مساهمة فعالة في مجال التوعية والتثقيف الصحي.

3- دوروسائل التواصل الإجتماعي في بناء الوعي الإستهلاكي:

أدى التطور والتقدم الذي أفرزته العولمة بكل مخرجاتها إلى ظهور أنماط إستهلاكية جديدة، مما جعل المستهلك في حيرة لنمط الإستهلاك الأمثل ،ويعد التعليم والتثقيف من الطرق والوسائل التي تصنع الوعي أيا كان نوعه، وتقوم وسائل التواصل الإجتماعي بتشكيل الوعي الإستهلاكي من خلال البرامج التوعوية المبسطة التي تناسب مشاهديها من جميع الفئات، سواء كانت صورا أو مقاطع فيديو توعوية، كما تقوم بإمداد المستهلك بالإرشادات اللازمة، والمعلومات الضرورية التي تساعد في ترشيد الإنفاق قدر المستطاع، وتقوم بالترويج للهيئات التي تحفظ حقوق المستهلك، وتساهم في التوعية بضرورة مراقبة أسعار المنتجات والتأكد من جودتها، وتقوم بالتوعية ببعض العادات الإستهلاكية الخاطئة الخاصة بالغذاء والتي تشكل ضررا على صحة الإنسان، كإستخدام القصدير في تسخين الأطعمة ،وعلى الرغم من أن وسائل التواصل الإجتماعي منصة فعالة للإعلانات التجارية التي تقوم بالترويج للمنتجات الإستهلاكية المختلفة فقد تباينت الآراء حول تسبب تلك الوسائل في زيادة النزعة الإستهلاكية لدى الفرد متمثلة في الشراء غير المحسوب، والولاء للعلامات التجارية، فقد أوضحت دراسة محمد ورجب أن التأثير السلبي الذي ينسب لوسائل التواصل الإجتماعي فيما يختص بزيادة الإقبال على السلع إذا صاحبها إعلان جيد، كل ذلك يعود إلى المستهلك فبعض الأفراد لا يمتلكون القدرة على التمييز بين المعلومات الصحيحة والخاطئة التي تترافق مع الإعلان، كما تبث تلك الوسائل القيم الاستهلاكية ذات الطابع الإيجابي، الذي يحث على التوفير، والترشيد للموارد، والاقتصاد في الاستخدام. (شعيب 2020)

<u>الآفاق المستقبلية لدمج التكنولوجيا الجديدة في دعم خطط التنمية المستدامة:</u>

هناك العديد من الحلول الإستراتيجية التي تسعى الدول إلى وضعها من اجل دعم التنمية خصوصا في ظل تنامي التكنولوجيا الرقمية الجديدة ومواقع التواصل الإجتماعي والتي ساهمت في إعطاء حلول بديلة وفعالة في إنجاح العملية التنموية في كل المجالات ومن بين هذه الخطط نذكر:

- يتطلب الإعتماد على التكنولوجيا الجديدة في التنمية الإقتصادية هياكل أساسية جاهزة ونشطة للبحث والتطوير. ومن أجل تحسين الموارد البشرية ذات الكفاءة في المجال التكنولوجي، لابد من وضع سياسات لجذب الأدمغة وبناء القدرات البشرية المتخصصة في هذا المجال. وينبغي أيضا وضع سياسات صناعية تأخذ بالتطورات التكنولوجية البازغة، وسياسات ضريبية تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على الإنخراط في الصناعات التكنولوجية المتقدمة، وتعزيز دور المجتمع المدني لما له من تأثير على عملية صنع السياسات وإنجاحها. وينبغي أيض تخصيص الموارد المالية اللازمة لتشجيع المؤسسات الوطنية على الإستثمار في التكنولوجيا والمساهمة في تقدم العلوم.

- ينبغي إتخاذ إجراءات تمويلية من أجل تحفيز إنشاء المزيد من الشركات المبتكرة، إذ يساعد توفير رأس المال وتنظيم الأسواق المالية في نشر التكنولوجيا الجديدة ودعم ريادة الأعمال سيما أن الإبتكار يتطلب إستثمارات مالية هامة.

- يمثل الإبتكار المفتوح والتعاوني أحد أهم نهج الإبتكار التي تساعد الدول النامية على الإرتقاء إلى مصاف الدول المالكة للتكنولوجيا الحديثة، ويتطلب هذا النوع من الإبتكار تسخير جميع الطرق التعاونية والتكنولوجيا الرقمية والذكاء الجماعي لبناء شراكات في العملية الإبتكارية. ويمكن أن يساعد الابتكار الخطي والإبتكار الموجه بالمهام والإبتكار الإجتماعي أيضا في دعم العملية التنموية.

- ينبغي دعم مكونات نظام الإبتكار الوطني من خلال تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تساعد في التح ول نحو مجتمع المعرفة. وينبغي أيضا وضع أنظمة متوازنة للملكية الفكرية، وتحسين سياسات الضرائب والإستثمار والمنافسة لتشجيع القطاع الخاص على تطوير الحلول التكنولوجية المبتكرة، ولابد من وضع آليات الحوكمة لتوجيه الأنشطة الوطنية لأنظمة النقل الذكية والتنسيق بين أصحاب المصلحة، ومن الضروري مواءمة سياسات العلوم والتكنولوجيا والإبتكار مع أهداف التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق الجهات الفاعلة المعنية، والتركيز على بناء القدرات البشرية وقدرات المؤسسات الإقتصادية في هذا المجال.

- يتطلب تعزيز القدرات الإبتكارية للمؤسسات الإقتصادية دعم إنشاء شركات مبتكرة جديدة من خلال الإستعانة بالمسرعات والحاضنات ومراكز التدريب ومجمعات العلوم والتكنولوجيا، ونشر التكنولوجيا وبناء القدرات لزيادة الإنتاجية الوطنية.

- اتخاذ التدابير والإجراءات لبناء علاقات قوية بين الجهات الفاعلة في الدولة والصناعة ومنظمات البحوث على المستوى الوطني والدولي، ولابد من ربط الأوساط الأكاديمية بالعالم الصناعي من خلال تمويل البرامج وإنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا وتوفير الحوافز لنقل الموظفين بين الصناعة والجامعة.

- ينبغي توفير التعليم والتدريب المكثف للجميع من أجل أيضا بناء القدرة على الإبتكار وإستخدام التكنولوجيا .ولابد من إيجاد بيئة ملائمة للإستثمار العام والخاص في رأس المال البشري والتعلم التكنولوجي والهياكل الأساسية اللازمة مثل الكهرباء والاتصال والنقل .ومن الضروري تعزيز المهارات الرقمية من خلال إتاحة خدمة الإنترنت العالية الجودة للجميع وخدمات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض، ولابد من إنشاء مؤسسات داعمة للإبتكار مثل الحاضنات والمجمعات التكنولوجية.(الأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2019)

النتائج العامة للدراسة:

من خلال دراستنا النظرية التحليلية الإستقرائية لواقع وآفاق التنمية المستدامة في العصر الرقمي والتنوع الكبير لوسائط السوشيال ميديا يمكننا، التطرق إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها وهي كالأتي:

1- أن واقع التنمية المستدامة في عصر السوشيال ميديا؛ أصبح أكثر ديناميكية، وحركية تكنولوجية، ورقمية وذلك بفضل العديد من الإستراتيجيات والخطط والآليات، التي تحاول الدول وضعها من أجل تحقيق أهداف تنموية على المدى البعيد والطويل، ودمج الأفراد والمؤسسات في هذه العملية وذلك من خلال إبدأ الرأي والإقتراحات الفعالة والمنظمة، التي تسهم في البناء والرقي في جميع مجالات الحياة العامة.

2- محاولة الدول وضع آفاق تنموية تعتمد بالدرجة الأولى على التقنيات الحديثة، وبرمجيات الذكاء الإصطناعي، التي تساهم في تبسيط وتسهيل العمليات التقنية، وتجديد وإستحداث المنظومات البديلة، وذلك بالإستعانة بالكفاءات المحلية والخبرات والتعاون الدولي المشترك الذي يحقق الأهداف المسطرة.

3- محاولة معظم المؤسسات والمنظمات، الإستفادة من الوسائط الإعلامية الجديدة كالفيسبوك، واليوتيوب، وتويتر، وليكندن، ومحاولة دمج هذه المواقع التواصلية كأدوات أساسية في عملية نشر وجلب المعلومات اللازمة، عن خطط ومتطلبات الجمهور، والمنظمات المحلية والمجتمعية وحتى الخارجية، والتي تحقق درجة من التوعية عن واقع التنمية المستدامة ، والمشاكل والمعيقات التي تواجه الأطراف المعنية في تحقيق التطور والتقدم المنشود، سواء إقتصاديا أو إجتماعيا أو ثقافيا أو تعليميا أو بيئيا أو صحيا وغيرها من المنظومات التي تحتاج إلى أليات لإيصال الرسائل والنقائص بشأن التنمية.

4- ساهمت مواقع التواصل الإجتماعي في دفع العملية الإنتاجية وتحقيق المردودية ،رغم وجود بعض المشاكل في توظيف هذه المواقع الاجتماعية في عملية البناء والتنسيق بين المؤسسات وجمهورها، وذلك نظرا لعدم وجود ضوابط وقوانين تحدد عمل و الأليات الصحيحة التي يجب فهمها قبل الشروع في أي عملية تنموية جديدة ، وهذا لا ينفي وجود بعض الإنجازات والمساهمات الشخصية والجماعية من بعض الأطراف في دعم القطاعات والمشاريع التنموية سواء ماليا أو بحثيا أو محاولة إنجاز أطر قاعدية مهيكلة لمساعدة أصحاب القرارات والمشاريع في دعم خططهم التنموية.

5- من العراقيل التي تواجهها التنمية المستدامة في هذا العصر الرقمي هو ضعف الإمكانيات المادية والمعنوية في دعم المشاريع وأصحاب الكفاءات المهنية خصوصا في دول العالم الثالث التي تعاني من البيروقراطية الإدارية ونقص الإمكانيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة ، وغياب التنسيق بين المراكز البحثية والجامعات وبين أصحاب المبادرات التنموية في إيجاد الحلول والبدائل لتطوير العملية التنموية ،وكذا نقص الخبرات المحلية في التعامل مع الوسائط الإعلامية في عملية التسويق والترويج للمشاريع المحلية الناجحة ،وعدم الإستفادة من النماذج الحديثة التي تسعى بعض الدول السير فيها وقد حققت من خلالها نجاحات وتطور كبير في كل مراحل العملية التنموية.

6- الدور الكبير الذي لعبته السوشيال ميديا في تنمية الوعي الشبابي بقضايا التنمية، ومدى الإنخراط في دعم مؤسسات الدولة وحتى أصحاب المشاريع الخاصة، في طرح والنقاش الإيجابي حول سبل التطوير وإنتاج أفكار جماعية قد تكون نقطة لتحقيق الإستدامة في جميع المجالات.

7- التكنولوجيا الحديثة ساهمت في إنتاج مفاهيم جديدة غيرت من التوجه التنموي نحو ضرورة الإعتماد على هذه الوسائل كأدوات لتحقيق التطوير، ومن هذه المفاهيم نجد إقتصاد المعرفة، مجتمع المعرفة، ورأسمال الفكري والإبتكاري والإجتماعي، الوعي البيئي، الوعي الصحي، الوعي التعليمي والتكنولوجي وغيرها من المفاهيم التي تؤكد على ضرورة الدمج والتنسيق بين المؤسسات وجمهورها من خلال الوسائط الرقمية في كل مراحل الإنتاج المادي واللامادي.

8- الدور الكبير الذي حققه الإعلام التنموي في تجديد الثقة بين المؤسسات الجديدة وكافة الشرائح المجتمعية، ودمجها في كل مراحل العملية التنموية الإنتاجية، من خلال المساهمات ودعم أصحاب المشاريع في طرح قضاياهم ومشاكلهم عبر منابرها، ومحاولة إيصال كل الرسائل إلى أصحاب القرارات والداعمين بضرورة التنسيق مع هؤلاء الأطراف في كل خططهم التنموية.

9- وجود تحديات كبيرة تواجهها التنمية المستدامة في العصر الرقمي، وهي ضرورة الإلتزام بالخصوصيات والسرية في أغلب المشاريع التي يدور حولها النقاش العام الإفتراضي، والتي من شأنها الحفاظ على الحقوق الملكية والفكرية للأفراد وأصحاب

القرارات في إتخاذ التوجه الصحيح في هيكلة وتنظيم العملية التنموية في كل مراحلها، ومحاولة الإبتعاد عن الأفكار الهدامة والتي قد تسهم في عدم إكتمال المسار التنموي بشكل صحيح.

10- أن مستقبل التنمية المستدامة سيكون أكثر تسارعا وإنتاجية، بفضل ماتقدمه الوسائل الرقمية من فورية وتزامنية وتفاعلية وتشاركية مجتمعية بما يحقق التنمية الجماعية المستندة إلى خطط مدروسة وذات أبعاد مختلفة بما يضمن تحقيق الإكتفاء الذاتي التنموي.

خاتمة:

إن الحديث عن التنمية المستدامة في هذا العصر ينتج عنه ضرورة التوجه نحو التجديد والإستحداث في كل أطر العملية الإنتاجية، وهذا نظرا لدخول عناصر جديدة وبديلة ساهمت في تغيير التوجهات والخطط، وهنا نتحدث عن مواقع التواصل الاجتماعي التي فعلت مفهوم التشاركية، والإندماج، والتنسيق، والتزامن، بين المؤسسات، والافراد الفاعلين، والمساهمين ، وأصبحت حتمية؛ لبناء مجتمع راقي وأكثر تطورا، بفضل ماتقدمه من خدمات، وإسهامات ذات جودة عالية، وفي وقت قصير، رغم كل التجاذبات ،والزخم المعلوماتي الرهيب الذي توفره هذه الوسائط، إلا أنها أوجدت المساحة الكافية للجمهور للمشاركة ودعم المشاريع التنموية وأصحاب الكفاءات في محاولة تجاوز كل العوائق التنموية، ودعم الإنتاج المحلي ،والإستفادة من التجارب الخارجية، وكذا التنسيق بين المؤسسات البحثية، و المؤسسات التنموية، في كيفية التوظيف الصحيح لهذه التكنولوجيات الرقمية، بإعتبارها عنصر جديد وأكثر تفاعلية، في التوجه الخططي المستقبلي، الذي ستستند عليه الدول في تحقيق إستدامتها الإقتصادية والمجتمعية المنشودة.

التوصيات والإقتراحات العامة للدراسة:

1- تفعيل دور الإعلام التنموي الإلكتروني كأداة فعالة في تغطية كل مراحل العملية التنموية، ومحاولة تغطية النقائص من خلال طرحها للنقاش العام الإفتراضي.

2- محاولة تدعيم أصحاب الكفاءات المحلية؛ من خلال طرح مشاريعهم الهادفة على مختلف القنوات التواصلية الإلكترونية، وذلك بهدف إيصالها إلى أصحاب القرارات والمشاريع الكبرى، ومحاولة دمجهم في تطوير المنظومة التنموية.

3- توجيه المؤسسات العمومية نحو الإعتماد على مواقع التواصل الإجتماعي كوسائل ضرورية وأساسية في تدعيم العملية التواصلية التنموية، ومحاولة تقريب الرؤئ مع جمهورها وإتاحة مبدأ المشاركة البناءة التي تسهم في التطوير.

4- التوجه نحو رقمنة كل المؤسسات، والإعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تسيير العمليات الإدارية بمبدأ تحقيق التكافؤ في الفرص والمصداقية للمشاريع المطروحة.

5- تفعيل الدور الشبابي في الإنتاج الاقتصادي والمنظوماتي الحر القائم على توفير الإمكانات المادية والتكنولوجية، والبنى التحتية اللازمة لتدعيم المؤسسات بطاقات جديدة وذات جودة اعلى.

6- التوجه نحو تدعيم إقتصاد المعرفة والرأسمال الفكري والإجتماعي كأولويات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

7- التوعية بقضايا التنمية المستدامة من خلال التخطيط الإستراتيجي، وتنشيط الإعلام الإفتراضي، للمساهمة في ذلك من خلال المحاضرات، والندوات، والحملات التوعوية عبر قنوات التواصل الاجتماعي.

8- إشراك المنظومة البحثية الجامعية في كل خطط العمليات التنموية، من خلال دعم المخابر البحثية والكفاءات الوطنية في تشارك إنتاج المعرفة الاقتصادية والتنموية ككل.

9- ضرورة إدماج مواقع التواصل الإجتماعي في عملية التخطيط الإستراتيجي للتنمية المستدامة، كأداة ذات أولوية مهمة في تحقيق التشاركية التنموية بين كل أفراد المجتمع وأصحاب المشاريع الكبرى.

10- محاولة تطوير المنظومات التكنولوجية في المؤسسات للمساهمة في تقريب المواطن بكل العمليات التنموية، من خلال رقمنة المشاريع وتصنيفها وإخضاعها للمشاركة المجتمعية ذات الكفاءات في تحسين وتطوير مختلف جوانبها.

11- إستحداث قنوات إعلامية تنموية إلكترونية لعرض كل تفاصيل المشاريع المتقدمة والمستقبلية، ومحاولة دعم الإقتراحات الشبابية، وإستقطابها وجدولتها ضمن الأهداف التنموية بما يناسب نجاح هذه العمليات التنموية داخليا وخارجيا.

المراجع:

1. أبو زنط ماجدة وعثمان غنيم(2006) ،التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، 12(1): 72- 149 .
2. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019.، *الإبتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030*، بيروت لبنان.
3. الزعبي نوره، 2018،دور الإعلام الاجتماعي في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، *جريدة أخبار الخليج، 3 مارس.*
4. السرحان حسين أحمد دخيل،(2014)، التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، *مجلة أهل البيت عليهم السلام*، 1(16): 55 - 138.
5. المدنى أسامة بن غازى زين،(2020)، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي بقضايا التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعتي أم القري والملك عبدالعزيز، *المجلة العربية للاعلام والاتصال*، 2020 (23):11–68.
6. حرزالله محمد لخضر و فؤاد جدو،(2017)،أولويات التنمية المستدامة في العصر المعرفي، *مجلة الناقد للدراسات السياسية،جامعة بسكرة* (1):81–103.
7. سالم أحمد محمد السيد سالم،(2020)،تحليل القيم البيئية الاساسية للتنمية المستدامة في الاعلام" دراسة تطبيقية لمواد إعلامية مختلفة" على شرائح من الجمهور، *مجلة كلية التربية فى العلوم النفسية* 44(4):15–48 . doi: 10.21608/JFEPS.2020.142550.
8. سعايدية فوزية، (2016)،دور شبكات التواصل الإجتماعي في التعريف بالعلامة التجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر.

9. سعد كاظم حسن، (2020)،أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في التماس المعلومات عن موضوعات التنمية المستدامة دراسة ميدانية، *مجلة اداب ذي قار*، 33(1): 49-128.
10. شعيب ابتهال عبد الله سراج، (2020)،إسهامات وسائل التواصل الإجتماعي في بناء ثقافة التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بجامعة طيبة،*المجلة العربية للنشر العلمي AJSP*، (16): 35- 109.

11. صلاح وفاء و زردق،سناء،(2021)،أساليب الاعلام الإنمائي الالكترونى فى تحقيق التنمية المستدامة دراسة وصفية لصفحات الفيسبوك الحكومي، *مؤتمر كلية الاعلام الدولى الثانى جامعة جنوب الوادى*، مصر.
12. عبد العزيز ياسر، (2020)،هل تخدم 'السوشيال ميديا' أهدافنا التنموية؟، *بوابة الوطن الإلكترونية*،13ديسمبر.
13. فريجات نسيبة و رشيدة سبتي، (2013)، الاعلام و تعزيز قضايا التنمية المستدامة، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، 1(3): 50- 140.
14. قاضي خلف الله، (2013)، مفهوم التنمية في الفكر العربي المعاصر - مصطفى محسن نموذجا،جامعة وهران 2 ، الجزائر.
15. مرتضوي خولة، (2020)،خدمة الإعلام للتنمية المستدامة، *صحيفة الوطن*، 4 جوان.
16. مقناني صبرينة و مقدم شبيلة، (2019)،دور البيانات الضخمة في دعم التنمية المستدامة بالدول العربية، *Journal of Information Studies & Technology (JIS&T)*، 2019(1):1–14. doi: 10.5339/JIST.2019.4.
17. ملياني خلود عبدالله، (2019)،الإعلام البيئي الرقمي عبر شبكات التواصل الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، *المجلة المصرية لبحوث الإعلام*، (66):671–705
18. نواري آمال، (2019)،السوشيال ميديا والمشاريع التنموية في الجزائر، *Route Educational and Social Science Journal*، 6، (3)37 ، doi10.17121/ressjournal.1937

Brightery, 2019,ماهي السوشيال ميديا *Brightery*. Retrieved June 12, 2021 (https://www.brightery.com/ar/article/سوشيال-ميديا.)

19. Marcellino William, Meagan Smith, Christopher Paul, and Lauren Skrabala,2017, *Monitoring Social Media: Lessons for Future Department of Defense Social Media Analysis in Support of Information Operations*. Santa Monica,California: RAND Corporation.

الابتكار الاجتماعي مدخل لتحقيق المسؤولية المجتمعية بالتعليم الجامعي المصري

محمد عبد المجيد أحمد خليل

المدرس المساعد بقسم أصول التربية- كلية التربية - جامعة الأزهر بالدقهلية- جمهورية مصر العربية

الملخص

يشهد العالم اليوم طفرة حداثية في النواحي التكنولوجية والمعرفية؛ الأمر الذي ألقى بتبعاته على مؤسسات التعليم الجامعي؛ لمواكبة هذا التقدم من خلال إعداد كوادر بشرية تساهم في صنع هذا التقدم من جانب، وإحداث التوازن الأخلاقي لعدم طغيان الجانب المادي على الجانب الروحي من جانب أخر، فيما يعرف هذا بمبدأ المسؤولية المجتمعية للجامعات، ومن المفاهيم الحديثة التي قد تسهم في تحقيق ذلك مفهوم الابتكار الاجتماعي، والذي يُعنى بحل التحديات الاجتماعية بأساليب ورؤى عصرية ابتكارية.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لخوض غمار مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات، والقاء الضوء على دور الابتكار الاجتماعي في تحقيق هذا المبدأ، من خلال المنهج الوصفي التحليلي والوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بهذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: الابتكار الاجتماعي- المسؤولية المجتمعية-التعليم الجامعي.

Social innovation is an introduction to achieving social responsibility in Egyptian university education.

Abstract.

The world today is witnessing a modernist boom in the technological and cognitive aspects. This has had repercussions for higher education institutions. To keep pace with this progress by preparing human cadres that contribute to making this progress on the one hand, and to bring about a moral balance for the non-tyranny of the material side on the spiritual side on the other side, while this is known as the principle of social responsibility of universities, and among the modern concepts that may contribute to achieving this is the concept of social innovation Which is concerned with solving social challenges with innovative modern methods and visions.

Hence, the idea of this research came to delve into the concept of universities' social responsibility, and to shed light on the role of social innovation in achieving this principle, through a descriptive and analytical approach and reaching a set of conclusions and recommendations in this regard.

Key words: social innovation - social responsibility- University education

المقدمة.

لم تعد قضية المسؤولية المجتمعية حكراً على مؤسسة بعينها، بل أصبحت جزءاً مهماً يرتبط بكافة المؤسسات المختلفة في المجتمع (اقتصادية- اجتماعية – تعليمية – صحية) ضمن مبدأ الاستحقاق الاجتماعي، ومن أبرز تلك المؤسسات التي يقع على عاتقها النصيب الأوفر في ترسيخ وتعزيز روح المسئولية المجتمعية تأتي الجامعات.

ولقد حظي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات باهتمام واسع في الأونة الأخيرة، والعمل على إدراجه ضمن منظومة العمل الجامعي، وتضمينه في مناهج الجامعات ومخرجاتها، بشكل استراتيجي؛ على نحو يخدم قضايا المجتمع، ويعالج مشكلاته ويقدم لها أفضل الحلول، لذا يتعين على الجامعة من خلال وظائفها الثلاث المعروفة تبني هذا المفهوم ووضعه في صلب الخطة الاستراتيجية لها، والتعرض لها من خلال التدريس، والأبحاث، وأن تخرج الجامعة خارج أسوارها وتفتح أبوابها لتشارك المجتمع في جميع نشاطاته وفعالياته وتتصدر الريادة في ذلك (الشمري،2014، 99).

ولوحظ تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية منذ ظهوره في منتصف القرن الماضي، حتى أصبح ركيزة أساسية في التنمية المستدامة، واتسعت دائرته ليشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، ووصل إلى هموم المجتمع والبيئة والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وبات ينظر إلى هذه المسؤولية على أنها عقد بين المنظمة والمجتمع، تلتزم بموجبه المنظمة لإرضاء المجتمع وتحقيق مصلحته، من خلال قيامها بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية، كمحاربة الفقر، ومكافحة التلوث، وخلق فرص العمل، وحل كثير من مشاكل المجتمع الأساسية كالمواصلات والإسكان والصحة(الغالبي والعامري، 2005 م).

ويلتقي مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالابتكار الاجتماعي في جزء كبير منه، بل يعد مفهوم الابتكار الاجتماعي من معينات ووسائل تحقيق المسؤولية الاجتماعية حيث تكمن أهميته في تطويره لأفكار جديدة من أجل تلبية احتياجات اجتماعية متنوعة مثل: التعليم عن بعد، والتمويل المبتكر، ورعاية كبار السن، ويتعزز دور الابتكار الاجتماعي في ربطه للقطاع الخاص، والعام، والمجتمع المدني عبر المبادرات العامة من أجل التقدم والرفاهية، وهو بذلك يعد نموذجاً مغايراً للمصلحة الخاصة؛ فهو يتعدى مفهوم الريادة الاجتماعية والمؤسسة الاجتماعية؛ لأنه يتعدى آليات السوق إلى النظرية الاجتماعية ونظرية التغير الاجتماعي **(الجيوسي، 2017، 21).**

كما يسعى الابتكار الاجتماعي إلى تعزيز عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تجاه المجتمع من خلال التركيز على تلبية الاحتياجات الاجتماعية وإيجاد حلول مستدامة لتحديات المجتمع وتطوير القطاعات الحيوية مثل العمل والصحة والتعليم، وظهر ذلك بجلاء من خلال (بنك جرامين) الذي أسسه محمد يونس ببنجلاديش وهي فكرة غير مسبوقة في عالم التمويل تمكن من خلالها خلق فرص تمويل لأصحاب المشاريع متناهية الصغر.

مشكلة البحث.

تواجه الجامعات المصرية العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تعوق مسيرتها والقيام بدورها تجاه خدمة المجتمع وحل مشكلاته ومعالجة قضاياه، الأمر الذي يحتم على المسؤولين تبني مفاهيم جديدة، فضلاً عن إعادة النظر في فلسفته وبرامجه، يُضاف إلى ذلك ما آل إليه أمر الجامعة في ظل التحولات الجديدة، وفي المجتمعات الحديثة حيث أُنيط إليها العديد من المهام تتخطى أدوارها التقليدية إلى أدوار جديدة أكثر ارتباطاً بالمجتمع واستجابة لحاجاته وتطلعاته وصولا به التنمية الشاملة والمستدامة.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث والتي تلقي الضوء على أهمية الابتكار الاجتماعي وتبنيه من قبل الجامعات لتحقيق مبدأ المسؤولية المجتمعية، وذلك استجابة لحاجات العصر وتغيراته، ومن ثم يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات الأتية:

- ما الإطار الفكري والفلسفي لمفهوم الابتكار الاجتماعي؟
- ما الإطار الفكري للمسؤولية المجتمعية بالجامعات المصرية؟
- ما دور الابتكار الاجتماعي في تحقيق مبدأ المسؤولية المجتمعية بالجامعات المصرية؟
- ما التوصيات والمقترحات لتعزيز مبدأ المسؤولية المجتمعية بالجامعات المصرية في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج نظرية؟

أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على مفهوم الابتكار الاجتماعي ودوره في تحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعات.
- الوقوف على الأسس الفكرية والنظرية للمسؤولية المجتمعية للجامعات.

- تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي تدعم هذا الدور وتزيد من فاعليته.

أهمية البحث.

تنبثق أهمية البحث الحالي من:

- أهمية موضوع المسئولية المجتمعية للجامعات؛ والتي تهدف في المقام الأول إلى تحسين حياة أفراد المجتمع وحل مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم، وتعمل على تنمية بيئتهم؛ ولاسيما في ظل التطورات والتغيرات التي يموج بها مجتمعنا المصري المعاصر.

- تفيد صانعي القرار التعليمي في التعرف على نواحي القوة والضعف في سياستهم الجامعية تجاه قضايا المجتمع، ومن ثم وضع التصورات والحلول لتعزيز نواحي القوة، والتغلب على نقاط الضعف.

- إفادة صانعي القرار التعليمي في مجتمعنا المصري والقيادات الجامعية وأعضاء المجتمع المحلي؛ فيما يتعلق بكيفية تفعيل المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق أهداف التنمية.

- قد تفيد في الارتقاء بمستوى جودة الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع، والبيئة المحيطة، مما ينعكس بدوره على تنمية المجتمع والنهوض به.

منهج البحث.

استخدم البحث المنهج الوصفي من أجل الإجابة على تساؤلاته، حيث يتناسب هذا المنهج مع أهداف البحث وهو "أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع وتسهم بوصفها وصفاً دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً.

مصطلحات البحث:

- الابتكار الاجتماعي.

عرفه عرفه منكس ميكال Minks, M. (2011) على أنه: مفاهيم، وأفكار، واستراتيجيات جديدة تسعى إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وإيجاد حلول مستدامة مبتكرة للمشكلات الاجتماعية، وتطوير القطاعات الحيوية في المجتمع مثل الصحة، والتعليم. ويعرف كذلك على أنه: جملة من الاستجابات من قبل ذوي العلاقة لتحدٍ، أو تطوير شأن في المجتمع، بطريقة تركز على الفعالية، والكفاءة، والاستدامة من خلال الحلول المنبثقة من المجتمع، وقد يكون الابتكار الاجتماعي منتجاً أو عملية إنتاج أو تكنولوجيا، وقد يكون مبدأ، أو فكرة، أو قانون، أو حركة (غياث هواري، 2018، 11).

- المسؤولية المجتمعية للجامعات.

تعرف المسئولية المجتمعية للجامعات بأنها ":التزام الجامعة بواجباتها تجاه المجتمع الذي توجد فيه من خلال البرامج والأنشطة والأبحاث التي تساهم في تنميته وحل مشكلاته وقدرته على مواجهة الثورة التكنولوجية الرابعة. (الأحمدي، 2016، 642)، وتعرف أيضاً بأنها "قيام الجامعات المصرية بدورها المنوط في تنمية المجتمع من خلال الأنشطة التي تستهدف تطوير الواقع في كل المجالات، وتقديم الحلول المناسبة لقضايا المجتمع ومشكلاته، ووضع البرامج والأنشطة التي تلبي احتياجات المجتمع بما يحقق الرقي والتطور المستمر لكافة قطاعات المجتمع. (هناء حجازي، 2019، 252).

الدراسات السابقة

- **دراسة منكس ميكال (Minks, Michael2011)** وعنوانها " الابتكار الاجتماعي حلول جديدة للمشكلات الاجتماعية: وأشارت تلك الدراسة إلى الابتكار الاجتماعي بوصفه مفاهيم وأفكار جديدة لحل المشكلات الاجتماعية، وينبغي أن تقوم به قطاعات عديدة: (الحكومية، والمنظمات غير الربحية، القطاع الخاص، المؤسسات الاجتماعية)، كما أكدت على أهمية الاستثمار في الابتكار الاجتماعي من قبل كل القطاعات، بالإضافة إلى ضرورة وضع تعريف مشترك، وأداة مشتركة لقياس الابتكار الاجتماعي.

واستخدمت الدراسة استبانة يحتوي على ثلاثة محاور كل محور به مجموعة من الأسئلة يجاب عنها (بنعم، ولكن) أو (لا ولكن). ثم خلصت الدراسة إلى أن الابتكار الاجتماعي هو أفضل طريقة لحل المشكلات الاجتماعية، وضروري لحدوث عمليات التغيير الاجتماعي في فترات التحول الديمقراطي.

- **دراسة (عادل الشمري: ٢٠١٤م):** بعنوان تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وكلية المجتمع في حفر الباطن، وهدفت إلى التعرف على دور الجامعة تجاه المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض من خلال تقدير القيادات الجامعية لهذا الدور، مع تقديم مقترحات تطور أداء الجامعات في هذا الجانب، وكان من أبرز نتائجها أن كشفت عن دور جيد للجامعات تجاه المسؤولية المجتمعية بشكل عام، إلا أنها لا زالت غير محددة الشكل الذي يجعل منها مهمة واضحة ها قواعد منظمة، ومنهجية واضحة، وميزانية محددة، وأن ما تقدمه حتى الآن يقع ضمن وظيفية الجامعة العالية المرتبطة بخدمة المجتمع؛ وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة توسيع دائرة العمل بالمسؤولية المجتمعية التي قصرتها الجامعات على العمادة ومراكز خدمة المجتمع، والانتقال بهذه المسؤولية إلى الدائرة الأوسع، التي تجعل منها ثقافة عامة للجامعة يتبناها الجميع وعلى كل المستويات.

- **دراسة العسيري (2015) بعنوان** " استراتيجية بناء متطلبات الابتكار الاجتماعي في كليات التربية: مدخل لتطوير القيادات التربوية بالتعليم العام في ضوء الاتجاهات العالمية" وهدفت الدراسة إلى اقتراح أنموذج لبناء متطلبات الابتكار الاجتماعي لدى كليات التربية كمدخل لتطوير القيادات التربوية في التعليم العام في ضوء الاتجاهات العالمية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الأسلوب الوثائقي لاستقراء وتحليل الأدبيات والفكر التربوي المتعلق بالابتكار الاجتماعي وتطوير القيادات التربوية. وقد توصلت الدراسة إلى اقتراح أنموذج لبناء متطلبات الابتكار الاجتماعي في كليات التربية يقوم على ثلاث ركائز هي: بناء الرؤية المشتركة. تنمية القدرة على بناء مقومات العمل الديناميكي، وتطوير قدرات التكيف مع المتغيرات الاجتماعية.

- **دراسة سماح زكريا (2015)** وعنوانها " دور التحالفات الاستراتيجية في دعم وبناء المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية" والتي هدفت إلى التعرف على معنى المسؤولية الاجتماعية للجامعات وأهم مجالاتها، والوقوف على دور التحالفات الاستراتيجية في دعم وبناء المسؤولية الاجتماعية للجامعات، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج الوصفي، حيث يهتم بوصف الظاهرة وتفسيرها وتحليلها، معتمداً في ذلك على المقابلة كأداة للدراسة، والتي أجريت على عينة قوامها (30 فرد) من عمداء ووكلاء الكليات وموظفي العلاقات الثقافية بجامعة بنها، وتوصلت الدراسة إلى أن التحالفات الاستراتيجية تحقق المسؤولية المجتمعية للجامعة من خلال تقليل حدة المنافسة، وتقليل التكاليف، والتوسع والانتشار، واكتساب الخبرة والتكنولوجيا. كما اقترحت نشر ثقافة التحالفات الاستراتيجية لدى أعضاء هيئة التدريس والاستفادة منها لتحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعة

- **دراسة نافع (2016) بعنوان** " نحو رؤية استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية" واستهدفت الدراسة التعرف على واقع المسؤولية المجتمعية بالجامعات الخليجية، والانطلاق منه لرؤية استراتيجية لتحقيق المسؤولية المجتمعية بالجامعات الخليجية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومدخل الدراسات المستقبلية للتعرف على ملامح تلك الرؤية، وأوصت الدراسة بتبني مفهوم الجامعة الاستثمارية للتحول من مرحلة الاستجابة لمتطلبات سوق العمل إلى مرحلة تشكيل سوق العمل، واقترحت تخصيص جائزة التميز في المسؤولية الاجتماعية على مستوى الجامعات الخليجية تمنح للجامعات والشركات والمؤسسات المتميزة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

- **دراسة زهراء الحسيني، وشيماء الأحبابي (2019) المعنونة ب** " الابتكار المجتمعي ودوره في إدماج النوع الاجتماعي بقضايا التنمية. استهدفت هذه الدراسة التركيز على مفهوم الابتكار الاجتماعي ودور المبادرات المجتمعية في إدماج النوع الاجتماعي

بقضايا التنمية، وتوصلت إلى أن الابتكار الاجتماعي المبني على النوع الاجتماعي يسهم في توسيع نطاق المعرفة حول الابتكارات الاجتماعية وإمكانية تصميم سياسات أكثر شمولاً، وأوصت بضرورة الدعم المالي للأفكار والإبداعات المجتمعية لتكون قابلة للتطوير والتنفيذ، فضلاً عن تشجيع إقامة المسابقات لإيجاد حلول لمشاكل وظواهر مجتمعية يدمج فيها النوع الاجتماعي.

- **دراسة نجاة مدلس (2019)**، وعنوانها" المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق الابتكار الاجتماعي" هدفت هذه الدراسة إلى تقصي دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الابتكار الاجتماعي، ولقد خلصت إلى وجود علاقة وثيقة بينهما، حيث يمكن للمنظمة أن تجسد بعدها الأخلاقي والاجتماعي في بعدها الداخلي من خلال أنشطة التدريب والتطوير المختلفة التي تنعكس إيجابيا عليها وعلى العامل وعلى المجتمع ككل، من خلال خلقها للقيمة وتعزيز قدرات ومهارات العاملين، ممَا يؤثر على واقع أدائهم العملي بما هو غير مألوف لبلوغ التغيير والتجديد والابتكار. كما أن تبني المنظمة للسلوكيات الأخلاقية والاجتماعية يلزمها ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لتطلعات أصحاب المصالح الداخلية والخارجية من خلال الحوار معهم واستشارتهم ممَا يسمح بتبادل الافكار والمعلومات وطرح المعارف والتعاون وهي كلها عوامل تساعد وتحفَز على الابتكار الاجتماعي

ثانياً الإطار النظري للبحث.

- **الابتكار الاجتماعي. (المفهوم- الأهمية - المجالات، والنظريات المفسرة له).**

يرجع أصل كلمة "ابتكار" في اللغة العربية إلى الجذر اللغوي (ب ك ر)، "بكر" الباء والكاف والراء أول الشيء وبدؤه، والجمع البُكر والتبكير والبكور والابتكار ويعني المضي في بدء النهار، (زكريا،1969، 67). وفي المعجم الوسيط (ابّتَكّر) ابتكاراً أي اخترع اختراعاً غير مسبوق إليه (الإدارة العامة للمعاجم وإحياء التراث، 2004، 67).

واصطلاحاً يُعرف على أنه " هو الحل الناجح لمنظمات المجتمع المدني على اختلاف مسمياتها وأنواعها حتى تنمو وتصبح أكثر كفاءة واستدامة، بحيث يجعلها أكثر تنفيذاً للأفكار الجديدة بنجاح وفاعلية" فعلى حد قول عالم الاقتصاد الشهير **(جوزيف شومبيتر)** الابتكار الاجتماعي هو جزرة المكافأة وعصا الفقر المدقع (مارك دودجسون، ديفيد جان، 2014، 25).

ويذكر عباس (2017، 352) أن الابتكار الاجتماعي "عبارة عن مجموعة من الأفكار والاستراتيجيات والأنظمة العملية والجديدة، التي تسعى إلى تقديم حلول ابتكارية مستدامة للمشكلات الاجتماعية في الواقع المحلي، مستهدفة تعزيز ودعم أهداف المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال الرعاية الاجتماعية".

وتزايد الاهتمام بالابتكار الاجتماعي مفهوماً وممارسة ونشاطاً؛ إذ إنه أصبح جوهر ولب عملية التغيير الاجتماعي ومحركها في ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة، فضلا عن ارتباطه بتحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات الصناعية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، بالإضافة إلى الدور البارز له في رفع مؤشرات التنافسية العالمية وتحقيق مستويات عالية من الأداء التنظيمي للجامعات.

وتعاظم دور الابتكار الاجتماعي منذ عام 2008م، وذلك لمحاولة معالجة مشكلة الانكماش الاقتصادي الذي أدّى إلى الأزمة الاقتصادية، وقد تمَّ تطبيق الابتكار الاجتماعي في أمريكا والدول الأوروبية بشكل كبير وواضح، وعلى الرَّغم أنَّ الابتكار الاجتماعي لم يُنه المشكلة بصورة كاملة إلّا أنَّ استخدام أدوات الابتكار الاجتماعي جعلت الدول والحكومات تشعر بالمسؤولية الاجتماعية لتجاوز الأزمات وتقديم أفضل الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه المجتمع (العياصرة، https://e3arabi.com،2021).

ويسعى الابتكار الاجتماعي إلى إيجاد حلول ابتكارية للتحديات الاجتماعية الملحة، ومن ثم تحسين رفاهية الإنسان، وتشمل هذه التحديات: التهميش الاجتماعي، وبيئات العمل، وبطالة الشباب، والتغير المناخي، والصحة، والتعليم، الفقر، شيخوخة السكان، وتزايد الإصابة ببعض الأمراض مثل أمراض المفاصل، والاكتئاب، والسكري، والسرطان، وأمراض القلب، وتحديات أخرى تتعلق بسلوكيات الثراء مثل السمنة، وقلة الحركة، وكذلك الإدمان، والتي بدورها تقود إلى تحديات أكبر حول معاشات التقاعد، والرعاية الصحية والاجتماعية، وطرق تصميم المساكن، وكذلك تخطيط البيئة الحضرية بمكوناتها المختلفة مثل النقل والترفيه، وكذلك تعزيز الاستفادة من البيانات الضخمة **Big Data** لفهم الاحتياجات المجتمعية ولا يقل عن ذلك أهمية سعادة السكان**Happiness**، إذ لوحظ عدم انعكاس النمو الاقتصادي على رفاهية السكان، ما يتطلب ابتكار محفزات للسعادة (الخريف، 2021، **https://www.aleqt.com**).

<u>ويمكن تلخيص أهمية الابتكار الاجتماعي في تحقيق مبدأ المسئولية للجامعات في النقاط التالية:</u>

- يعود الابتكار الاجتماعي بالنفع على الفرد المبتكر من حيث معنوياته وزيادة الثقة بنفسه.
- يقوم الابتكار الاجتماعي على التطور المستمر؛ مما يساعد الجامعات على مواكبة التغيرات، بل والمساهمة في قيادة تلك التطورات في كثير من الأحيان.
- يؤدي إلى إيجاد أساليب وطرق إنتاج جديدة تجعل المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعات متميزة في طرح منتجاتها ويحسن جودة المخرج التعليمي.
- يعمل الابتكار الاجتماعي على تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر إيجاد الأساليب والتقنيات التكنولوجية الداعمة للتنمية المستدامة.
- يعمل على تلبية حاجات ورغبات المستهلك والسعي الحثيث للتغلب عليها.
- يمثل الابتكار الاجتماعي منصة لتطوير المؤسسات المجتمعية وتزويدها بالخبرات والمهارات التي تحتاجها لإدارة عملية صنع السياسات.
- تحقيق التغير المنشود في العلاقات الاجتماعية فيما يتعلق بمستوى سلطة الأفراد على نحو يحقق جودة الأداء والرضا الوظيفي.
- يزيد من القدرة التنظيمية للجامعات بما يحقق رفع القدرة الاجتماعية والاقتصادية من أجل الوصول للموارد اللازمة والتمكن منها على نحو يلبي احتياجات المواطن.

كما يعد الابتكار الاجتماعي أحد المؤشرات المهمة التي تساعد في الاستدلال على مدى تقدم الجامعة، وبصفة عامة فإن ما تبذله المؤسسات المعاصرة من مجهودات على أنشطة البحث والتطوير، لدليل على إدراك أهمية الابتكار الاجتماعي من طرف هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال المؤسسات اليابانية تخصص ما يزيد عن 30% من مخرجاتها على أنشطة البحث والتطوير والابتكار، وفي مسح حديث وجد أن 25% من المؤسسات الأمريكية والتي تستخدم أكثر من (100) عامل، تقدم تدريباً في مجال الابتكار لاجتماعي لعاملها. (الصريفي، 2003، 38)

ومما سبق يمكن القول بأن أهمية الابتكار الاجتماعي تعود إلى كونه يوفر استجابات جديدة بفعالية أكبر وكلفة أقل للاحتياجات الاجتماعية والتحديات المجتمعية، ويعمل على دمج كافة الجهات المعنية ومن بينها الجامعة للتصدي لتلك التحديات من خلال طرق وأساليب جديدة.

مجالات الابتكار الاجتماعي بالتعليم الجامعي.

حدّد "بولفورد وهاكيت وداست" الأنشطة الملحوظة في إطار مجالات الابتكار الاجتماعي في العديد من دول العالَم، وذلك على النحو التالي: (Pulford, L., Hackett, T., & Daste, D. 2014,9-12)

- وسائل وطرق جديدة للحصول على أفكار جديدة
- زيادة البنية التحتية ودعم الشركات المُبتدئة
- التوجّه نحو المشاركة.
- أُطر التَّوسع.
- الابتكارات النظامية.
- أدوات تمويل مُبتَكَرة للابتكار الاجتماعي.

ويرى (هواري، 2018، 24) أن مجالات عمل الابتكار الاجتماعي خمس مجالات؛ تحددت في ضوء المشكلات المجتمعية غير المسبوقة، والتي يتعدى أثرها البناء الاقتصادي والنموذج الاجتماعي؛ مما يشكل احتياجاً حقيقياً للابتكار الاجتماعي وتلك المجالات هي:

- التوظيف: حيث ينبغي توظيف 75% ممن تتراوح أعمارهم ما بين 20- 64.
- الابتكار: حيث يتم استثمار 3% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوربي في الابتكار.
- تغير المناخ والطاقة. - التعليم. - الفقر والإقصاء الاجتماعي.

ويتبين مما سبق أن مجالات الابتكار الاجتماعي هي في الأساس من صميم عمل الجامعة وتقع في نطاق الوظيفة الثالثة للجامعة وهي خدمة المجتمع، والسعي إلى تطبيق تلك المجالات ودمجها في برامج وأنشطة التعليم الجامعي يعد تطبيقاً عملياً لمبدأ المسئولية المجتمعية للجامعات تجاه المجتمع.، ويمكن تحديد مجالات الابتكار الاجتماعي في التعليم من خلال أوجه النشاط الأتية:

1- تطوير جودة المخرج التعليمي.
2- المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع.
3- خدمة البحث العلمي.
4- استدامة التعليم الجامعي.

النظريات المفسرة للابتكار الاجتماعي.

يعد الابتكار الاجتماعي من المفاهيم الحديثة نسبياً والتي مازالت ميدانا خصباً للبحث والدراسة، وإن كان المفهوم حديث بعض الشيء إلا وجوده كممارسة منذ فترة بعيدة، فحسب أدق التعريفات للابتكار الاجتماعي بأنه كل ما من شأنه تسهيل الخدمات وحل المشكلات الاجتماعية بشكل غير تقليدي، وبذلك يدخل ضمن هذا التعريف تضمينات وممارسات كثيرة فعلي سبيل

المثال التلغراف (ابتكار اجتماعي)، المصباح الكهربائي (ابتكار اجتماعي)، الخ .... ولكن تناول الابتكار الاجتماعي بالتنظير هو حديث عهد بالبحث والدراسة، ومن ثم سيتناول البحث في السطور التالية النظريات المفسرة للابتكار الاجتماعي والاتجاهات الحديثة في البحث فيه.

1- المرونة الاجتماعية.Social flexibility

تعد المرونة بصفة عامة مدخلاً مهماً لتحقيق الابتكار الاجتماعي والتميز المؤسسي؛ نظراً لما تشهده المجتمعات من تحولات متسارعة، حيث لم يعد التميز والقدرة التنافسية قاصرين على تحقيق النمو وزيادة الفائض، بل تجاوز الأمر ذلك ليشمل ألويات أخرى ذات منفعة تستوجب التكيف السريع بأقل التكاليف مع المعطيات الجديدة بما في ذلك متطلبات الحماية البيئية والاجتماعية وقد صاحب ذلك توجه حديث وهو تبني مبدأ المرونة الاجتماعية وتنفيذها لتحقيق الإبداع والابتكار (بوفاس، 2017، 271).

والمرونة على العكس من الجمود الذهني والدوغمائية؛ ولذا فهي من أهم العوامل المكونة للقدرة على التفكير الابتكاري المتفتح، بالإضافة إلى كونها هي الأساس المعرفي للابتكار؛ ومن ثم فإن المبتكر يمتلك درجة عالية من التنوع في الرؤى والقدرة على إعادة بناء الحقائق المتاحة في صياغات جديدة وملائمة وفقاً للمتطلبات المستجدة. فضلاً عن أن الابتكارية وفق هذا المعنى تعني القدرة على مقاومة النمطية الفكرية والبعد عن التصلب، والعمل على إيجاد حلول غير تقليدية للمشكلات الاجتماعية (إبراهيم، 2002، 71).

ويلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين درجة التغير والتطور المستمر في المجتمع ودرجة المرونة المتاحة، فكلما كانت درجة المرونة المتاحة أكثر كلما كان التطور والابتكار المجتمعي أكثر على عكس المجتمعات التي يسودها الجمود والانغلاق الفكري، وهذا بلا شك ينسحب علي القائم بعملية الابتكار الاجتماعي ينبغي أن يتوافر لديه قدراً عالياً من المرونة الاجتماعية؛ لأنها تمكنه من رؤية الواقع من منظورات متعددة، وتساعده على توليد أفكار جديدة ومتنوعة يجابه من خلالها المواقف والمشكلات الحياتية، ويستثمر المصادر المتاحة في تحقيق أهدافه وطموحاته.

2- **البراجماتية: نظرية المعرفة للابتكار الاجتماعي**.

يتساءل البعض حول طبيعة المعارف المرتبطة بالابتكار الاجتماعي؟ وهناك من يرى أن الابتكار الاجتماعي يعد مجالاً خصباً للعلوم والمعارف، حيث تعمل التراكمية المعرفية والتجريب المستمر على خلق المزيد من المعرفة حول ما يجدي وينفع المجتمع من أجل مجابهة مشكلاته وتطوير خدماته، ويرى البراجماتيون (بيرس – وجيمس – وجون ديوي) أن المعارف المرتبطة بالابتكار الاجتماعي: هي تلك المعارف التي تساعد الفرد في التغلب على مشكلات الحياة، وعلى تكييف بيئته وتطويعها لخدمة أغراضه وإشباع حاجاته، تلك التي تستمد من الخبرة والتجربة العملية، ولا قيمة لأي معرفة جديدة كانت أم ماضية لا يمكن استعمالها وتطبيقها في الحياة الحاضرة، وأن المعارف الإنسانية متجددة ومتغيرة حسب مقتضيات العصر ومتطلباته لا كما هو الحال في العلوم الطبيعية.**(Franz, "et al", 2012, 36)**

يعد تفسير الابتكار الاجتماعي واستناده إلى الفلسفة البراجماتية كإطار فلسفي، أمراً مستحسناً فيه من الصواب، وذلك لأن البراجماتية لا تعتمد أمراً إلا إذا ثبت نفعه بالتجريب في دنيا الناس وحقق لهم مكاسب مادية أو معنوية، وهذا يتوافق مع كنه وجوهر الابتكار الاجتماعي؛ حيث تعمل التراكمية المعرفية والتجريب المستمر على خلق المزيد من المعرفة حول ما يجدي وينفع المجتمع من أجل مجابهة مشكلاته وتطوير خدماته.

3- **الابتكار الاجتماعي والثورة الرقمية**.

أثبتت التكنولوجيا الرقمية دورها في دعم الابتكار الاجتماعي وتمكينه، وفي تفعيل التحرك المدني وتشكيل الرأي الجماعي، بمعنى أن الابتكار لا يتوقف حدوثه على التكنولوجيا لكنها عامل دعم للابتكار الاجتماعي وتزيد من فعاليته، أما كلمة "تمكين"، فيقصد بها أن الابتكار الاجتماعي لم يكن ليحدث من دون اللجوء إلى التكنولوجيا الرقمية، وقد ساعدت التكنولوجيا، بحكم دورها الداعم للابتكار الاجتماعي، في تخفيض الحواجز المرتبطة بالاتصال والتوعية والانتشار، وساهمت المنصات الرقمية في تعزيز الاقتصاد التشاركي لأنها مكنت الأشخاص من تشارك السيارات والأدوات والسكن وحتى الوقت والمهارات، بفضل الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الآنية بعيدا عن الاعتبارات المكانية، والتكنولوجيا الرقمية بحكم دورها التمكيني للابتكار الاجتماعي تعد سببا في حدوث الابتكار وتحوله. (هيئة الأمم المتحدة، 2019، 33)

والتحدي الأبرز في مجال الابتكار الاجتماعي الرقمي الجديد هو كيفية استغلال وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية الكبيرة، وقد بدأ المبتكرون ورواد الأعمال الاجتماعيون حاليا بالتحرك نحو تطوير حلول رقمية لمواجهة هذه التحديات الاجتماعية وتشمل مجالات الحلول الشبكات الاجتماعية لذوي الظروف الصحية المزمنة، والمنصات التي تتيح للمواطنين عبر الإنترنت المشاركة في صنع السياسات، والبيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية حول الإنفاق العام.(Digicult, 2021,

.(http://www.digicult.it/news/digital-socialinnovation-in-the-heart-of-europe.

4- نظرية النماذج التقنية والاقتصادية والسياق التاريخي للابتكار الاجتماعي.

يتشكل الابتكار الاجتماعي بقوة من خلال السياق التاريخي والتقنيات والمؤسسات والعقليات السائدة، وقد تحول الظروف التاريخية أحياناً دون تنفيذ بعض الأفكار رغم بساطتها، ولقد تبارى مجموعة من الأكاديميين بقيادة كريستوفر فريمان وكارلوتا بيريز وغيرهم في فهم السياقات التاريخية وموجات التغير التكنولوجي والاقتصادي، والبحث عن أنماط مشتركة بين التقنيات والاقتصاد والتنظيم الاجتماعي وأنظمة الابتكار الاجتماعي (Hochgerner,2011,1)

وترى **(بيريز)** أن العالم على وشك بدء فترة جديدة من الابتكار المؤسسي والذي سيؤدي إلى حلول توفيقية جديدة بين مطالب رأس المال ومطالب المجتمع والطبيعة. فالتغيرات المناخية تشير إلى وجود أنواع جديدة من ترتيبات الإسكان والنقل والوقود؛ وبزوغ نجم اقتصاد النطاق العريض، تزامناُ مع الشبكات الاجتماعية المنتشرة في كل مكان، مما يوفر بعض السياقات للابتكارات الاجتماعية. على سبيل المثال، ظهور حركة المصادر المفتوحة والأشكال الجديدة للتعاون عبر شبكة الإنترنت وظهور أنواع جديدة من المنظمات غير الحكومية الصديقة للبيئة والمؤسسات الاجتماعية، حيث تساعد على زيادة إعادة التدوير أو خفض استخدام الطاقة **(Franz,2012,32)**.

ومن الملاحظ أن السياق التاريخي الحالي يفرض نماذج تقنية واقتصادية قائمة على المعرفة والتكنولوجيا، وبزوغ مرحلة جديدة من الرأسمالية قائمة على المشاريع الاجتماعية والسلع المشتركة، والاقتصاد القائم على الخدمات، الأمر الذي يحدد قسمات وملامح الابتكار الاجتماعي في العصر الراهن من خلال منصات التواصل الاجتماعي ومعطيات العصر الرقمي واستخدام ذلك في مجال الرعاية الصحية والتعليم ودعم الشيخوخة والطفولة وقضايا المرأة.

بعض النماذج والأمثلة للابتكار الاجتماعي بالتعليم العالي والجامعي.

- مركز الابتكار الاجتماعي بجامعة الملك عبد العزيز.

تم تدشينه في 11 جمادى الأخرة 1439هـ الموافق (27 فبراير 2018) ليكون الأول من نوعه على جامعات المملكة، حيث يسعى إلى اكتشاف المشكلات المجتمعية التي تشكل عقبة التنمية وإيجاد الحلول المبتكرة وفقًا لأسس وإجراءات الابتكار الاجتماعي، وذلك باستثمار قدرات الشباب إدراكاً لدورهم الحيوي في تحقيق التنمية والحضارة.

ويهدف المركز إلى تمكين جيل من الشباب منتج متوازن وفعّال، من خلال تفعيل النشاط القائم على القدرة المعرفية والتنمية المستدامة؛ ليكون بذلك منصة تقف على احتياجاتهم بشكل خاص والمجتمع من حولهم عامة لتحسين جودة مخرجات التعليم وذلك تكاملاً للنشاط التعليمي والارتقاء به وفقًا للمعايير العالمية، كما سيقوم المركز بعقد شراكات متعددة مع القطاعين الحكومي والخاص للمساهمة في التنمية المستدامة في المملكة ووضع حلول وأفكار تخدم المجتمع، حيث يشمل المركز جميع التخصصات العلمية كما يستقطب المتطوعين والمهتمين في مجال خدمة المجتمع حيث سيقدم العديد من البرامج والدورات التدريبية التي ستدعم الشباب ليكونوا فاعلين في مجتمعهم.

وتكمن مهام وأهداف المركز في التطلع إلى تحقيق رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تعزيز الابتكار وتفعيله، وتهيئة بيئة ابتكارية وحيوية من التبادل المعرفي والمهارى بما يحقق المكاسب التنموية، وصناعة المبتكرين ورعاية رواد الأعمال الاجتماعيين، وتوطين المخرجات بالتكامل مع المراكز البحثية الجامعية في مجال الابتكار الاجتماعي.(https://www.kau.edu.sa/Content-0-AR-269521)

- التعلم الافتراضي: "Virtual Learning" ابتكار اجتماعي في مجال التعلم.

يعد التعلم الافتراضي ابتكاراً ملحوظاً في تاريخ التعليم، بما له من عظيم الأثر على طبيعة التعليم برمته أكثر من أي ابتكار آخر منذ اختراع الطباعة؛ فهو ليس بالأمر السهل لاستخدامه بيئات التعليم والتعلم الإلكترونية Online teaching and learning environments ، وكونه بديلاً تربوياً يساعد على تغيير سياقات التعلم التقليدية، كما يتسم بصفات مبتكرة تميزه عن غيره من نظم التعليم التقليدية مثل: إلغاء حاجز الوقت والمكان، والتركيز بشكل رئيسي على تنمية القدرات الفكرية والمهارات التطبيقية والعملية؛ ومن ثم سيكون نظاماً رئيساً من نظم التعليم في القرن الحادي والعشرين. (رجم، وددان، 2015، 88)

والتعلم الافتراضي إذا ما طُبقت عليه مبادئ الابتكار الاجتماعي فهو يعد ابتكاراً اجتماعياً في مجال التعليم؛ وذلك لتلبيته حاجات اجتماعية بطرق غير تقليدية وأكثر استدامة ومواكبة لمعطيات العصر، فضلاً عما يوفره هذا النمط من التعلم من عناصر إيجابية مثل مرونة الدراسة من حيث التوقيت الزمني والعمر والوضع الاجتماعي والمهني ومكان الإقامة وهو ما يتعذر في أنظمة التعليم التقليدية، ويمكن إضافة عوامل أخرى تجعل من التعلم الافتراضي ابتكاراً اجتماعياً في مجال التعليم منها:

- الأخذ بالتعلم الافتراضي في النظام التعليمي يساعد على تطوير وتحسين جودة العملية التعليمية ومواجهة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم ولا سيما التعليم الجامعي.
- يعد فرصة سانحة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وربات البيوت، ومن تقدم بهم العمر، للحاق بنظام التعليم، وإكمال تعليمهم الجامعي بغير حاجة إلى الدوام اليومي والحضور إلى قاعات الدرس.
- التعلم الافتراضي بوابة التعلم المستمر والتعلم الذاتي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.
- يعزز من قدرة الجامعات التنافسية، واللحاق بمصاف جامعات النخبة، وحجز مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية الموثوقة للجامعات.
- انخفاض تكلفته المادية مقارنة بالأنظمة التقليدية التي تحتاج إلى أبنية مدرسية وقاعات، وتجهيزات.
- يضفي على التعليم الصبغة الدولية، وصفة العالمية؛ حيث يعد التعلم الافتراضي فرصة للحصول على اختصاصات جامعية معتمدة من خلال مصادر جامعية متعددة في كل أنحاء العالم.
- يقدم التعليم بصورة مشوقة وجذابة تحتوي على المتعة والتسلية ومعايشة المعلومات.
- ينمي لدى الطلاب العديد من المهارات والقدرات منها الخيال التعليمي، والاستقلالية والاعتماد على النفس
- تطبيقاً صريحاً لمواد وبنود الدستور التي تكفل الحق في التعليم للجميع دون تمييز.

- يسهل معه الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة.

- يعد تطبيقاً عملياً للمبدأ الإسلامي "الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها".

يتماشى مع الاتجاهات الحديثة التي تنادي بمبدأ المسؤولية المجتمعية للجامعات

المسؤولية المجتمعية للجامعات. (الإطار الفكري والفلسفي لها)

يعد مفهوم المسؤولية لمجتمعية للجامعات من المفاهيم الحديثة في مجتمعاتنا العربية مصطلحاً وتنظيماً، وظهر بشكل مبكر في الدول الغربية نظراً لحاجة المجتمع إليه، والمسؤولية المجتمعية إحدى دعائم الحياة المجتمعية الهامة ووسيلة من وسائل تقدم المجتمعات، فقيمة الفرد في مجتمعه تقاس بقدرته على تحمل المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين، ومن هنا حظي مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات باهتمام كبير من كافة قطاعات المجتمع وعُقدت بشأنه العديد من المؤتمرات وأُنشئت باسمه العديد من الوكالات، واضحت جزءاً من استراتيجيات مؤسسات القطاع العام والخاص للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة.

وتعد الجامعات من أبرز المؤسسات التي تحظى بنصيب وافر في ترسيخ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، لما لها من دور فاعل في تعزيز ورعاية روح المسؤولية المجتمعية والالتزام بكل ما فيه خير المجتمع والذي يُفترض أنها تدرك قوة ارتباطها به، وأن هدف وجودها دعمه وخدمته، الأمر الذي يوجب القيام بدور فاعل ومستمر في تعزيز هذه المفاهيم (الشمري، 2014، 99).

وتعرف المسؤولية للجامعات بأنها " سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وإداريين وموظفين لمسؤولياتهم تجاه الأثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة" (Ruxandra, V., Cristina B , 2014, 1).

ويعرفها باهي (2011) على أنها التزام الجامعة بالقيم والمبادئ الأساسية كالعدالة والمساواة والاستدامة البيئية، في أنشطتها ومهامها الأساسية كالتدريس والبحث والعلمي وخدمة المجتمع، مما يعني أن المسؤولية المجتمعية ليست نشاطاً منفصلاً، بل هي في جوهر عمل الجامعة وطريقة تعليمها. (باهي، 2011).

وتعرفها الدراسة إجرائياً بأنها: التزام الجامعة بالأعراف والقيم المجتمعية استجابة لتحديات العصر وتغيراته، وتبني كل ما من شأنه تدعيم وتعزيز علاقة الجامعة بالمجتمع المحلي ومن ذلك مثلاً: مفهوم الابتكار الاجتماعي.

ويعد مفهوم المسؤولية المجتمعية من المفاهيم المهمة التي يجب على الجامعة الاهتمام بها وتنميتها، لأن سلوك المسؤولية المجتمعية لا ينمو إلا في بيئة ثقافية واجتماعية تتسم بالحرية والمرونة والاهتمام والفهم والمشاركة والتسامح، وعليه فان الجامعة عليها أن تقوم بدورها في غرس قيم المسؤولية المجتمعية ومفاهيمها لدى منتسبيها (عودة، 2014، 48). وبلغ من أهميتها أن أصبحت جزءا من استراتيجيات الأعمال لعدد كبير من المؤسسات حول العالم، فهي بمثابة العامل الرئيسي للمنافسة والقدرة على البقاء والاستمرارية، حيث تسعى إلى الحفاظ على ربحية المؤسسة من جهة، ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من جهة أخرى، وجاء الاهتمام الذي حظيت به المسؤولية المجتمعية من قبل مؤسسات القطاع الخاص نتيجة توجه الحكومات والمنظمات غير الحكومية للقضايا الاجتماعية، لتفعيل دور تلك المؤسسات في القيام بواجباتها تجاه المجتمع والبيئة (دره وآخرون، 2018، 130).

من جانبها تؤكد (لوريا) (Loria, 2008 Http:/www.viatrust.net,) على أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعات واكتسابها قيمة اجتماعية كبيرة؛ إذ تؤدي إلى تغيير القيم والممارسات في الجامعة، وتسهم في خلق ثقافة جديدة، وتنمية مستدامة، من منطلق أن الجامعة هي المكان الذي يكون فيه قادة المستقبل فهمهم للعالم، ويعون الأطر العلمية التي يطبقوها، ويتلقون المبادئ التي يتحلون بها، ومع تغير القيم والمفاهيم والممارسات في الجامعات تتغير ممارسات صناع القرار المستقبليين، وهذا يقود إلى تكون ثقافة جديدة في المجتمع كله.

من منطلق أن الجامعة مؤسسة علمية أكاديمية مهنية اجتماعية ثقافية لا بد لها أن تخرج من أسوارها وتفتح أبوابها لتشارك المجتمع في جميع نشاطاته وفعالياته، ويكون لها الريادة في ذلك، لا أن تبقى في برجها العاجي حبيسة القاعات والمختبرات، وتنغلق على نفسها بالشكل الذي لا يمكن من الوصول إليها، والاستفادة من إمكاناتها وخبراتها واستشاراتها وخدماتها المتنوعة لتعطي دفعات سريعة وواسعة لحركة البناء الثقافي والاجتماعي والعلمي في محيطها وواقعها (الحسناوي، 2010م).

ويمكن إبراز أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعات في النقاط التالية: (نافع، 2016، 11)

- تحسين صورة الجامعة في المجتمع. (السمعة الأكاديمية)
- تحسين بيئة العمل داخل الجامعة مما ينعكس إيجاباً على زيادة ولاء منسوبي الجامعة لها.
- تقييم أفضل أدوار الجامعة وفق المعايير المهنية.
- تحسين نوعية الحياة المجتمعية داخل أسوار الجامعة.
- ضرورة اجتماعية واقتصادية وأدبية.
- توفير الإمكانات المطلوبة للتعامل مع قضايا المجتمع.
- تحقيق الجامعة لدورها الاجتماعي ووظيفتها الثالثة.
- تسهم المسؤولية المجتمعية في تأكيد الذات وتطويرها، واكتساب الخبرات اللازمة للتوافق مع المجتمع المحيط. (هناء حجازي، 2019، 262)
- زيادة الإحساس الواضح بأهداف الجامعة ورسالتها، وتحقيق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي. (هناء حجازي، 2019، 262)
- تعزيز قيم التعاون والترابط بين مختلف الأطراف والعمل بروح الفريق في المؤسسة الجامعية (عواد، 2010، 38)
- تدريب وتطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم متطلبات الدخول لسوق العمل (هناء حجازي، 2019، 262).

- **أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات.**

تنطوي المسؤولة الاجتماعية للجامعات على مجموعة من الأبعاد، أشار إليها العديد من الباحثين ومن ذلك: (صقر، ١٣٥، ٢٠19)

- **البعد الاقتصادي**: ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضررا بالمجتمع والبيئة.
- **البعد الاجتماعي**: ينبغي أن تساهم الجامعة في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها، بما ينعكس إيجابيا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، وهذا ليس بالأمر الهين؛ نظراً لوجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتباين، بل وتتناقض، بالإضافة إلى وجود فجوة حقيقية بين ما هو متوقع من الجامعة تجاه حاجات المجتمع المتغيرة، وبين ما هو مقدم فعلاً.
- **البعد البيئي**: لابد للجامعة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها، وتعمل على المساهمة في القضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة من هذه الموارد، وأن تعي الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها.
- **البعد الإنساني**، يضم هذا البعد كل السلوكيات والأنشطة الإضافية التي يرغب بها المجتمع، فهذه الأنشطة تطوعية اختيارية غير ملزمة للمؤسسة تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي، وتشمل هذه المبادرات جميع أفراد المجتمع وفئات محددة

من كبار السن، حيث لا ترتبط هذه المساهمات بتحقيق الأرباح أو الحصة السوقية للمؤسسة (أنور، 2010، 14). وبلا شك فإن انخراط المؤسسات في الأنشطة من هذا النوع يعمل على تحسين صورتها ومكانتها بين المؤسسات الأخرى، ويزيد من الولاء والانتماء نحوها.

- **البعد الأخلاقي**: وتَمَثُّل هذا البعد في المسؤولية المجتمعية له مردودات إيجابية متعددة، فأي مؤسسة يجب أن تتبنى مجموعة من المبادئ الإرشادية التي توجه سلوكها الأخلاقي وتضع بعين الاعتبار المجتمع في القرارات التي ترغب في اتخاذها، من خلال مراعاتها لآثار تلك القرارات على المجتمع، فتمارس تلك المؤسسات مسؤولياتها وفق فلسفة أخلاقيات الإدارة. (السعدي،2010، 3)
- **البعد القانوني**: يرتبط هذا البعد بالمسؤوليات التي يتم تحديدها من قبل حكومات الدول التي تعمل بها منظمات الأعمال المتمثلة في القوانين والأنظمة والتعليمات التي يتم تحديدها والتي تستوجب على المؤسسات اتباعها وعدم خرقها، وفي حالة العكس فإنها تقع في إشكالية قانونية، وينبغي أن تتيح المؤسسات من خلال هذه المسؤوليات فرص عمل لأفراد المجتمع دون تمييز فيما بينهم (فلاق، 2013، 31).

مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعات.

تتعدد مجالات المسؤولية المجتمعية التي تتحملها الجامعات، بتعدد حاجات المجتمع ومشكلاته ودرجة سعي الجامعة لتلبية تلك الحاجات، كما تتعدد المسؤولية المجتمعية أيضاً بتعدد المستفيدين من تلك الخدمات من جماعات مهنية ومدنية، إلى جانب أعضاء المجتمع الخارجي بمختلف نشاطاتهم، وتتمثل هذه المجالات فيما يأتي: (مديحة فخري، 2016، 422)

- الموروث الثقافي.
- أنشطة المراكز البحثية والاستشارية والتعليمية داخل الجامعة وخارجها.
- استدامة المنشآت الجامعية.

وأشارت (نوف الخلوي، 2017، 19) إلى أن الجامعة كمؤسسة تتفرد عن غيرها من المؤسسات بخصائص تميزها، ومن ثم فإن تحديد مجالات المسؤولية المجتمعية بالجامعة يأتي منسجما مع تلك الخصائص؛ وعليه يمكن تحديد تلك المجالات على النحو التالي:

- **مجال التأثير التنظيمي**. ويتناول كل ما هو متعلق بالجانب الإداري بالجامعة كالهيكل الإداري، عمليات الاتصال، عملية صنع القرار.
- **مجال التأثير المعرفي**: ويختص بالجوانب المرتبطة بالنشاط الأكاديمي في الجامعة.
- **مجال التأثير البيئي**: ويتناول معالم البيئة المادية في الحرم الجامعي.
- **مجال العلاقات الاجتماعية**: ويتناول الجوانب المتعلقة بالعلاقات الإنسانية داخل الحرم الجامعي وخارجه.
- **مجال تأثير الموارد البشرية**. ويتناول رأس المال البشري وكيفية الاستثمار فيه.

وذكر سعد (2010، 138) أن من أهم مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعات:

- **مجال العاملين** ويتضمن: برامج التنمية المهنية، وتقديم الخدمات والبرامج المتنوعة (صحية- ثقافية- تدريبية- ترفيهية).
- **مجال حماية المستهلك**، ويشتمل على: جودة الخدمات المقدمة، المصداقية في المعلومات المقدمة، الأخذ بمقترحات متلقي الخدمة أثناء عمليات التطوير.
- **مجال حماية البيئة**: ويحتوي على عمليات التشجير للبيئة المحيطة بالمنطقة، المساهمة في معالجة التلوث بأنواعه المختلفة، المساهمة في برامج النظافة في المجتمع المحيط.

- **مجال خدمة المجتمع:** ويراعى فيه، المساهمة في دعم المشروعات والأفكار الابتكارية لدى الشباب، تقديم بعثات لأعضاء هيئة التدريس، إيجاد قاعدة معلوماتية تربط بين الجامعة والمجتمع، المساهمة في برامج محو الأمية، إقامة شبكة من العلاقات بين الجامعة ورجال الأعمال.

ويلاحظ على تلك المجالات ارتباطها الوثيق بوظائف الجامعة المعروفة (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع، استشراف المستقبل).

دور الابتكار الاجتماعي في تحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعات.

يعمل الابتكار الاجتماعي على دعم الجامعة في علاقتها بالمجتمع تحقيقاً لمبدأ المسؤولية المجتمعية من خلال ما يلي:

- يساعد الجامعة في تحقيق وظيفتها وأهدافها التربوية والتعليمية، حيث يساعد الطلاب على مواجهة مشكلاتهم الحياتية بمهارة واقتدار.
- يحقق الابتكار الاجتماعي المسؤولية المجتمعية للجامعة من خلال دراسة الأوضاع والتغيرات البيئية والمجتمعية، وكذلك الاحتياجات والمشكلات المتجددة، مما يساعد على ابتكار طرق ووسائل جديدة تتناسب مع المتغيرات المتجددة.
- يعد دعم الابتكار الاجتماعي بالجامعات دافعاً قوياً للعمل على بناء نموذج متكامل من خلال البرامج التدريبية المعتمدة والوصل بالخدمة التعليمية أفضل مستوى.
- أوصت العديد من التقارير والهيئات العالمية بتبني الابتكار الاجتماعي في المؤسسات التعليمية وبخاصة في الجامعات، الأمر الذي يساعد على تفعيل دورها المتنامي في خدمة المجتمع، ويزيد من كفاءة وفاعلية العمليات والأنشطة العلمية وزيادة القدرة التنافسية.
- يساعد على خلق بيئة عمل يسودها الوئام والانسجام داخل المؤسسة بالقدر الذي ينعكس على التعاملات اليومية للأفراد خارج محيط الجامعة.
- يزيد من عملية النمو المستدام للجامعات من خلال تقديم الحلول المبتكرة والخلاقة لمشكلات المجتمع بأقل التكاليف، مما يزيد من تطوره وازدهاره الاقتصادي، ويمكن من الرخاء الاجتماعي.
- الابتكار الاجتماعي يرسي دعائم الديمقراطية داخل المجتمع الجامعي؛ حيث يستلزم إشراك جميع الفئات المستهدفة وأصحاب المصلحة في صناعة واتخاذ القرار.
- يمكن من اكتشاف المواهب ورواد الأعمال بالجامعة ويقدم لهم العون والدعم.
- إن الابتكار الاجتماعي يتيح للجامعة إمكانية تحسين وتطوير التخطيط المستقبلي لها في ضوء المتغيرات القائمة والمتوقعة والبدائل المتاحة على مستوى الجامعة.

قائمة المراجع.

- أبي الحسين بن زكريا (1969). معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون ط2، بيروت: دار الجبل، ص287.
- أحمد محي خلف صقر (2019). المسؤولية المجتمعية في العالم العربي والعالمي دراسة تحليلية مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الوضعي مع عرض تجارب عالمية لبعض الدول والشركات. دار التعليم الجامعي: الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- الأحمدي، وفاء بنت ذياب (2016). دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم والمجتمع: دراسة تحليلية في ضوء المسئولية الاجتماعية للجامعات، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ج (3)، ع (168).
- الإدارة العامة للمعاجم وإحياء التراث (2004). المعجم الوسيط. ط4، مجمع اللغة العربية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- بهاء الدين مسعد (2010). المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخاصة من وجهة نظر الإدارة دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة (24)، ع (3).

- جامعة الملك عبد العزيز (2020). **مركز الابتكار الاجتماعي**. السعودية، متاح على الموقع الإليكتروني: **https://www.kau.edu.sa/Content-0-AR-269521**، تاريخ الدخول 15/ 2.
- حجازي، هناء شحات السيد إبراهيم (2019). تصور مقترح لتفعيل المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية: جامعة بنها نموذجا. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج (30)، ع (120).
- الحسناوي، موفق عبد العزيز. (2021)، دور الجامعة في بناء شخصية الطالب، متاح على: الرابط: http://www.alnoor.se/article.asp?id= 90862، تاريخ الدخول 5/19
- خالد حسين العسيري (2015). استراتيجية بناء متطلبات الابتكار الاجتماعي في كليات التربية: مدخل لتطوير القيادات التربوية بالتعليم العام في ضوء الاتجاهات العالمية. المؤتمر الدولي الأول: التربية آفاق مستقبلية - كلية التربية - جامعة الباحة - السعودية، مج1 .
- خالد رجم، وعبد الغني دادن (2015). تقييم فعالية التعلم الافتراضي في الجامعة الجزائرية: دراسة حالة موقع التعلم الافتراضي بجامعة ورقلة. **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، ص88.
- رشود بن محمد الخريف (2021). الابتكار الاجتماعي. متاح على الموقع الإليكتروني: https://www.aleqt.com، تاريخ الدخول 5/19/ 2021.
- رفاح سليمان العياصرة (2021). أهمية الابتكار الاجتماعي. متاح على الموقع الإليكتروني: https://e3arabi.com، تاريخ الدخول 5/19.
- زهراء عماد الحسيني، شيماء حميد الأحبابي (2019). الابتكار المجتمعي ودوره في إدماج النوع الاجتماعي بقضايا التنمية. مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مج (30)، ع (3).
- سعيد عبده نافع (2016). نحو رؤية استراتيجية للمسئولية الاجتماعية للجامعات الخليجية. المجلة العربية للدراسات العربية والتربوية والاجتماعية، السعودية، ع (8).
- سماح محمد زكريا (2015) دور التحالفات الاستراتيجية في دعم وبناء المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية. مجلة كلية التربية بالإسكندرية، مصر، مج (25)، ع (4)، 179- 233.
- سيف السعدي (2010). المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ودورها في دعم الجمعيات الأهلية: دراسة ميدانية لمؤسسات القطاع الخاص والجمعيات الأهلية الخيرية في محافظة مسقط. رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
- الشريف بوفاس (2017م). المرونة الاستراتيجية كمدخل للإبداع التسويقي وتحقيق التميز في أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ع (7).
- الشمري عادل بن عايد (2014). تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. المجلة السعودية للتعليم العالي، وزارة التعليم- مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، ع (12).
- عادل بن عايد الشمري (2014م)، تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية بين الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، المجلة السعودية للتعليم العالي، وزارة التعليم العالي، العدد (١٢)
- عبد الستار إبراهيم(2002م). الحكمة الضائعة: الإبداع والاضطراب النفسي والمجتمع. الكويت: مطابع السياسة.
- عمر محمد دره وآخرون (2018). ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات البتروكيماوية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، جامعة ظفار، سلطنة عمان، مج (2)، ع (6).

- عوده الجيوسي (ديسمبر 2017). الابتكار الاجتماعي ودور الجامعات في خدمة المجتمع. جريدة الوطن البحرينية، السنة (12)، العدد (4376).
- الغالبي، طاهر محسن، والعامري، صالح مهدي. (2005). المسؤولية المجتمعية وأخلاقيات الأعمال. الأعمال والمجتمع، دار وائل، عمان، الأردن.
- غلام محمد باهي (2011)، التعليم العالي مسؤولية اجتماعية، المؤتمر الدولي للتعليم العالي، وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
- غياث هواري، وكنده المعمار (2018) الابتكار الاجتماعي: هل هناك حقاً منهج للابتكار. مجلة الابتكار الاجتماعي، الإمارات العربية، العدد التجريبي، ص11
- مارك دودجسون، ديفيد جان (2014). الابتكار مقدمة قصيرة جداً. ترجمة زينب عاطف سيد، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- محمد جابر عباس (2017). ريادة الأعمال كأحد الأليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية. مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ج (6)، ع (57).
- محمد عبد الفتاح الصريفي (2003). الإدارة الرائدة، ط1، عمان، الأردن: دار الصفاء.
- محمد فلاق (2013). المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية: دراسة حالة شركتي سوناطراك وأرامكو السعودية أنموذجاً، مجلة الباحث، ع (12).
- مديحة فخري محمود (2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع (80).
- نجاة مدلس (2019). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق الابتكار الاجتماعي. مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب ع (8).
- نورا أنور (2010). المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. مركز المديرين المصري. القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- نوف بنت سليمان الخلوي (2017). التمويل الذاتي للجامعات هل يعمق مضامين المسؤولية المجتمعية للجامعات؟ منشور ضمن المسؤولية المجتمعية للمنظمات ضرورة، الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، ع (8).
- هيئة الأمم المتحدة، (2019م). الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).
- ياسر عودة (2014) المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية المجتمعية وتأثير الأقران لدى طلبة القدس المفتوحة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- يوسف عواد (2010). دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات. جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

- Digicult (2015). Digital Social Innovation at the Heart of Europe. http://www.digicult.it/news/digital-socialinnovation-in-the-heart-of-europe/. Accessed on 3 Dec 2019.
- Franz, H. W., Hochgerner, J., & Howaldt, J. (Eds.). (2012). Challenge social innovation: potentials for business, social entrepreneurship, welfare, and civil society. Springer Science & Business Media.p36.

- Hochgerner, J. (2011). The analysis of social innovations as social practice published in original German language under the title Die Analyse sozialer Innovationen als gesellschaftliche Praxis. In: Zentrum fur Soziale Innovation (Ed.), Pendeln zwischen Wissenschaft und Praxis. ZSI-Beitrage zu sozialen Innovationen. Vienna and Berlin: LIT.p.1.
- Loria, R.A.(2008). Corporate Social Responsibility of Universities. From: Http:/www.viatrust.net. at 20/5/2021
- Minks, M. (2011). Social innovation: New solutions to social problems. Master Thesis, Liberal Studies, Georgetown University, United States, 1-86.
- Pulford, L., Hackett, T., & Daste, D. (2014). A reflection on strengthening social innovation in Colombia. The Young Foundation. Available online: http://youngfoundation. org/wp-content/uploads/2014/02/A-Reflection-on-Social-Innovation-in-Colombia. pdf (accessed on 5 May 2019). pp 9-12
- Ruxandra, V., Cristina B. (2014).Developing university social responsibility: a model for the challenges of the new civil society Procedia - Social and behavioral sciences social responsibility, Journal of Education & Human Development. 3(1), March 2014.

منظومة التعليم العالي في العراق ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة

The higher education system in Iraq and its contribution to building a knowledge economy

م.م ليث صلاح الدين محمودالكبيسي

وزارة التربية-العراق

المستخلص

يهدف البحث الى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في وصف مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجامعات العراقية ، وينبثق منه عدة اهداف فرعية وهي: عرض مفهوم الاقتصاد المعرفي و متطلباته و ركائزه. وتحليل مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجامعات العراقية .و معرفة واقع منظومة التعليم العالي في العراق ومدى مساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث هو ضعف مساهمة منظومة التعليم العالي في العراق في بناء اقتصاد المعرفة ، من خلال تراجع مؤشرات الابداع والابتكار ومخرجات البحث العلمي ، وكذلك قلة التخصيصات المالية الممنوحة للجامعات العراقية وللمراكز البحثية للارتقاء بجودة البحوث العلمية المنجزة، ومن اهم التوصيات زيادة دور مؤسسات التعليم العالي في ارساء اقتصاد المعرفة من خلال زيادة مراكز الابحاث المتطورة في الانتاج الفكري ، و زيادة التخصيصات المالية لدعم مؤسسات التعليم العالي ومراكز الابحاث
.

الكلمات المفتاحية : التعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي ، اقتصاد المعرفة ، البحث العلمي، العراق.

Abstract

The research aims to achieve a main goal of describing the indicators of the knowledge economy in Iraqi universitiesemanates from it,Several sub-goals: Presenting the concept of the knowledge economy, its requirements and its pillars.And analysis of knowledge economy indicators inIraqi universities. Knowing the reality of the higher education system in Iraq and the extent of its contribution to building a knowledge economy,One of the most important findings of the research is the weak contribution of the higher education system in Iraq to building a knowledge economy,Through the decline of the indicators of creativity, innovation and scientific research outputs, As well as the lack of financial allocations granted to Iraqi universities and research centers to improve the quality of scientific research carried out,One of the most important recommendations is to increase the role of higher education institutions in establishing a knowledge economy by increasing advanced research centers in intellectual production,And increasing financial allocations to support higher education institutions and research centers.

key words:Higher Education, Institutions of higher education, Knowledge economy, Scientific Research ,Iraq.

المقدمة

عند التحدث عن التعليم الجيد فإننا نشير غالباً الى التعليم الذي يمنح الطلاب المعرفة و المهارات التي يحتاجون اليها في سوق العمل ، والتي اصبحت من اهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي ،اذ شكلت التغيرات السريعة و التطورات الحديثة التي شهدها العالم تحدياً كبيراً لمنظومة التعليم العالي في العراق ومدى مساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة ، اذ بدء النظر الى المؤسسات التعليمية الى انها مؤسسة تعليمية ذات ابعاد اقتصادية تقوم على اعداد الطلبة لمواكبة التطورات والتقنيات التكنولوجية الحديثة واكتساب المعرفة والاستفادة منها وانتاجها وتبادلها وتوظيفها واستثمارها حتى تقوم بدورها في اقتصاد المعرفة ، هذا الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الذي تتزايد فيه الثروة نتيجة استخدام وانتاج وتوزيع المعرفة لتحقيق الاهداف المرجوة منه ، و اصبح المحرك الفاعل في دفع عجلة التقدم و التطور في جميع المجالات و الميادين .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من اهمية تحقيق الجامعات العراقية المؤشرات العالمية للاقتصاد المعرفي ، وتتمثل اهمية الدراسة في :

1- يوفر البحث تعر يفات مختلفة لمفهوم الاقتصاد المعرفي ومتطلباته وركائزه .
2- يحلل البحث مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات العراقية والمتمثلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، والتعليم العالي ، والبحث العلمي ، ومؤشرات الاقتصاد.
3- القاء الضوء على منظومة التعليم العالي في العراق ومدى مساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة.

مشكلة البحث

ترتبط المعرفة بشكل كبير بالتعليم ، وللوصول الى الاقتصاد المعرفي لابد من تطبيق مؤشراته في التعليم ، لذا تتلخص مشكلة الدراسة الاجابة على التساؤلات الاتية :

1- ما الاقتصاد المعرفي وما هي متطلباته و ركائزه؟
2- ما معدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق ؟
3- ما مؤشرات التعليم العالي المطبقة في الجامعات العراقية؟
4- ما مؤشرات البحث العلمي المطبقة في الجامعات العراقية ؟
5- ما ترتيب العراق في الاقتصاد المعرفي التنافسية العالمية ؟

اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في وصف مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجامعات العراقية ، وينبثق منه عدة اهداف فرعية وهي :

1-عرض مفهوم الاقتصاد المعرفي و متطلباته و ركائزه.

2- تحليل مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجامعات العراقية .

3- معرفة واقع منظومة التعليم العالي في العراق ومدى مساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة.

المبحث الاول: مؤشرات اقتصاد المعرفة

1-1- مفهوم اقتصاد المعرفة

يعد اقتصاد المعرفة نوع من المعرفة الذي يسهم بشكل مباشر في انتاج ونشر واستخدام المعرفة في الانشطة الانتاجية والخدمية المختلفة ، وهناك العديد من الآراء التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة منها ، الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة ومشاركتها واستخدامها وتوظيفها ، بهدف تحسين نوعية الحياة من خلال الافادة من المعارف الثرية وتطبيقات التكنولوجية المتطورة ، واستخدام العقل البشري كرأس مال ، ويعمل الاقتصاد المعرفي على احداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي ليصبح اكثر استجابة وانسجاماً مع التحديات المعاصرة (هزايمة ، 2016: 481).وعرف بانه الاقتصاد الذي تكون فيه المعارف والمهارات هي قطب العملية الانتاجية ويأخذ في الحسبان كالتعليم والصحة والدخل الفردي وعلى غرار التنمية الانسانية المعمول بهه في برنامج الامم المتحدة الانمائي (مدفوني ، 2017 : 3) .وعرفه عفونة بانه دمج التكنولوجيا الحديثة في عناصر الانتاج لتسهيل انتاج السلع و مبادلة الخدمات بشكل ابسط واسرع (عفونة ، 2012: 18).

ومن ذلك نستنتج ان اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد قائم على التكنولوجيا ويكون راس المال البشري اكثر الاصول قيمة و تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي .

1-2- متطلبات اقتصاد المعرفة

يؤكد تقرير البنك الدولي للتنمية لعام 1998 على ان المعرفة ليست على نطاق الصفوة ، وانما على مستوى الشعب كله فهي العامل الحاسم للتنمية ، ويشير في الوقت ذاته الى العوامل الاتية كمتطلبات اساسية للمجتمعات التي تريد التحول الى اقتصاد المعرفي (سعيد ، 2017: 22) .منها ما يلي

1- التأكيد على اهمية المعرفة وراس المال الفكري كأصول اكثر اهمية من الاصول المادية والملموسة ، والتهيؤ لإدارة المعرفة استراتيجياً (خميسي و الرميدي، 2019: 95).
2- تحديث البرامج التعليمية ، و دعم الابتكار ، وتنسيق الجهود (سعيد ، 2017: 22).
3- التحول نحو التعلم للعمل (توظيف المعرفة لمواءمة سوق العمل) (عفونة : 2012: 47).
4- توفير بنية تحتية متطورة تساعد في تحسن قدرات الاتصال الفعال ونشر المعرفة (خميسي و الرميدي، 2019: 95).
5- التحول نحو دمج التقنية في التعليم (المدرسة الالكترونية) (عفونة : 2012: 47).
6- تحسين قدرات المؤسسات على توجيه المعرفة المناسبة الى الافراد المحتاجين لها (خميسي و الرميدي، 2019: 95).

1-3- مرتكزات اقتصاد المعرفة

يستند اقتصاد المعرفة في اساسه على اربعة ركائز وهي على النحو الاتي

1- الابتكار القائم على نظام فعال يربط المؤسسات الاكاديمية بالمؤسسات الانتاجية من اجل تفعيل البحث والتطوير من اجل مواكبة ثورة المعرفة وموائمتها مع الاحتياجات المحلية ، ويعتبر قياس مستوى البحث والتطوير مهماً في هذا السياق ، اذ انه يعكس القدرة على الابتكار و استخدام التقنيات الحديثة ، ومن ابرز المؤشرات المعتمدة (انيس ، 2013: 139-140):

- نسبة تصدير التقنية من التصدير الصناع .
- عدد العلماء في مجال البحث والتطوير.
- اجمالي العاملين في البحث والتطوير كنسبة للسكان .
- اجمالي الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي .
- المتوسط السنوي لإعداد براءات الاختراع الممنوحة .
- ما يتم انفاقه على البحث والتطوير من رجال الاعمال للفرد.

2- التعليم والتدريب التي توفر اليد العاملة الماهرة والابداعية او رأس المال البشري القادر على ادماج التقنيات الحديثة في العمل اليومي ، وتنامي الحاجة الى دمج تقنية المعلومات والاتصالات ، فضلاً عن المهارات الابداعية في المناج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة (بانقا و باطويح ، 2018، 14) .

3- البنية التحتية القائمة على تقنيات المعلوماتية والاتصالات التي من شانها نقل المعرفة وتسهيل عملية البحث والتطوير ، ويشمل ذلك كل الجوانب المتعلقة بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصال ، ويعكس ايضاً مدى استخدام الحاسوب والاستفادة منه كقاعدة للمعلوماتية . ومن المؤشرات المعتمدة مقدار الاستثمار في وسائل الاتصال واعداد الاشتراكات بالهواتف الثابتة والمحمولة والفاكس لكل الف من السكان ، اضافة الى تكلفة التخابر واعداد الصحف والدوريات لكل الف من السكان . وبالإضافة الى اعداد الحاسوب وطاقته واعداد مستخدمي الانترنت واعداد مواقع الانترنت ايضاً (انيس ، 2013 : 140).

4- الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على اسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الاطر القانونية والسياسية التي تهدف الى زيادة الانتاجية والنمو ، وتشمل هذه السياسات التي تهدف الى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكثر اتاحة ويسر ، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عفونة، 2012: 21).

المبحث الثاني : مؤسسات التعليم العالي

2-1- مفهوم مؤسسات التعليم العالي

يرتبط تطور التعليم العالي بمراحل تطور الجامعات لأنها تعتبر المؤسسة المسؤولة على التعليم فيه عبر العصور ، ومرت الجامعات في جميع انحاء العالم بعدة مراحل تدريجية لتصل الى ما هي عليه الان ، والمؤسسات التعليمية كغيرها من المؤسسات في حاجة للتغيير مع التطورات الداخلية والخارجية في النظام التعليمي والمجتمع ، اذ سعت هي الاخرى لمسايرة التطور بإدخال اصلاحات جديدة تضمن اقلمة مناهجها وانظمتها مع كل ما هو جديد ، اذ ان الحاجة لهذا التغيير في هذا النوع

من المؤسسات تبدو اكبر بسبب ارتباطها الوثيق ببيئتها ، لذا حظيت مؤسسات التعليم باهتمام مختلف الدول ، اذ اصبح التوجه نحو اقتصاد المعرفة يجعلها تولي اهمية بالغة بالتطورات (صبيحة و الزهرة ، **2019: 11)**.وتعد العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي و المجتمع علاقة عضوية لها ابعاد كثيرة ، تقوى وتشتد في بعض الاحيان وتضعف في احيان اخرى ، وهي في كلتا الحالتين تتأثرتأثيرا مباشراً او غير مباشر بالفلسفات التي تقوم علها هذه النظم ، و ان كل تغيير يطرا على المجتمع ، انما ينعكس على مؤسسات التعليم العالي ، كما ان كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه ، وارتباط مؤسسات التعليم العالي بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها ، فليس هناك اخطر من ان تنفصل مؤسسات التعليم العالي عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها وتنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه الحياتية (قارني و حميدة ، **2019: 118)**. وتتبنىالبلدانذاتالاقتصاداتالمتقدمةسياساتالتعليمالعاليللوفاءبمجموعةواسعةمنالاحتياجات، بمافيها: تشجيعالمزيدمنبرامجالتدريسوالدراسةالمتنوعة التيتستجيبلخلفياتواهتماماتالمتعلمينالمتنوعة : الترتيباتالتيتعززمبادراتالتنميةالاقتصاديةالإقليمية :والترويجو تطويرمتعددالأوجه:تطبيقاتالبحثوالبحثالمتطورة ، وانتشارالمهاراتالمتقدمة(**Wagner،2016:1)**. و يعرفها رامون ماسيامانسو بانها مؤسسة او مجموعة اشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين ، تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما الى معرفة عليا (سارة وحبيبة ، **2019: 218)**. وعرفت بانها اي جامعة او كلية او معهد يقدم برامج تعليم عليا تؤدي الى مؤهل علمي جامعي (بكالوريوس – ليسانس) او درجة اعلى (دبلوم – ماجستير-دكتوراه) (الهادي ، **2013: 248)**.التعليموالبحثمنالعناصرالأساسيةفيتشكيلالبيئةالعالمية،كونهاأساسالمعرفةإلىتبنيالتقنيات،عبرالحدودمنأجلالحفاظعلىالمجتمعاتالمستدامة، علىالرغممنأنمؤسساتالتعليمالعاليتربفيكثيرمنالأحيانأنفسهمكأهدافللعولمةهمأيضًاوكلاءلها (**Marginson , 2010 :6964)**.

2-2- مكونات مؤسسات التعليم العالي

تتكون مؤسسات التعليم العالي من ثلاث انماط رئيسية وهي :

1- **الجامعة** : كلمة الجامعة University مأخوذة من الكلمة اللاتينية Universitas التي تعني الاتحاد الذي يضم ويجمع القوى ذات النفوذ في مجال السياسة من اجل ممارسة السلطة ، وقد استخدمت كلمة الجامعة خلال القرن الرابع عشر لتدل على التجمع العلمي لكل من الاساتذة و الطلاب اي بمعناها الحالي ، وتعتبر الكلمة العربية " جامعة " ترجمة دقيقة للكلمة الانجليزية المرادفة لها لأنها من مدلولها العربي تعني التجميع والتجمع (وسام واخرون ، **2021: 200)**. وتعرف الجامعة بانها مؤسسة تعليم عال وبحث علمي ذات شخصية اعتبارية معترف بها من فبل الدولة القائمة فيها ، تُعنى بالتعليم بعد الثانوي وتقدم برامج لا تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات او ما يعادلها من ساعات معتمدة للمرحلة الجامعية الاولى مع مراعاة النظم المعمول بها دولياً ، وتمنح احدى الدرجات الجامعية (البكالوريوس و الماجستير و الدكتوراه او ما يعادلها (نورالهدى ، **2016: 91)**. وتقدم الجامعة عدد من الوظائف منها:

- الوظيفة الاولى التعليم : تهدف الى تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب و اعداداه للعمل المستقبلي من خلال تحصيل المعرف وحفضها و تكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل و توليد المعارف

والعمل على تقدمها ، وتعد عملية التعليم احدى الوظائف التي تقوم بها الجامعة للإسهام في تنمية الافراد تنمية كاملة و شاملة (وسام واخرون ، 2018: 201).

- الوظيفة الثانية وهي البحث العلمي :يعد البحث العلمي ركناً اساسياً من اركان الجامعة ، اذ لا تقتصر وظيفة الجامعة في منح الشهادات وانما لها دور كبير في تنمية البحث العلمي ، وهذا ما يفرض عليها ان توفر المناخ العلمي للبحث العلمي وكل ما يحتاجه الباحث من اجهزة ومعدات وكتب و وسائل تكنولوجية (طارق ، 2012: 91).
- الوظيفة الثالثة هي خدمة المجتمع :ان العلاقة بين المجتمع والجامعة علاقة تأثيروتأثر ، وتتميز بالاستمرارية ،و التغيرات التي تحدث في المجتمع تدفع الجامعة لأحداث تغييرات في البنية والوظائف والبرامج والبحوث لتنسجم مع المستجدات (طارق ، 2012: 91).

2- **المعاهد والكليات** : وتدعى مؤسسات قصيرة الدورة ، وتستمر الدراسة فيها الاقل من اربع سنوات ما بعد المرحلة الثانوية ، ويحصل خريجي هذه الجامعات على دبلوم معنا او فني ، وفقاً لطبيعة التخصص وتختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج التي تقدمها ، فبعضها كليات متخصصة ، ككليات اعداد المعلمين وبعضها متعدد التخصصات (شرف الدين ، 2019: 107- 108) .
3- **لمعاهد والمدارس العليا**: وهي نمط من مؤسسات التعليم العالي ، وتعني باعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين اربع الى خمس سنوات بعد المرحلة الثانوية للحصول على شهادة نجاح تعادل شهادة الجامعة (شرف الدين ، 2019: 107).

3-2 – خصائص مؤسسات التعليم العالي

نظراً لاختلاف وظائفها ، تتميز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عموماً عن غيرها من المؤسسات بما يلي (الزاجي ، 2014: 63).

1- نشاط المؤسسة الجامعية ذو سمة علمية اكاديمية بالدرجة الاساسية مضمونها التعليم والبحث العلمي .
2- هي الحلقة المجتمعية الاكثر تماشياً مع معطيات العلوم والمعارف و التطورات في ميادين اختصاصاتها و اهتماماتها .
3- تعد الموقع الاكثر حساسية في رسم معالم مستقبل مواطنها الذي تمده بالاطارات البشرية والكفاءات والمهارات من خلال مخرجاتها.
4- يعد الاستثمار في الجامعة استثمار طويل الاجل لا تظهر نتائجه في الامد الفصير، وكما يصعب قياسها وفق اليات حساب الاستثمارات الاخرى.
5- تضم كماً نوعياً من الاطر البشرية المؤهلة لنقل المعارف والمهارات لغيرها.
6- ترتبط الجامعة بنظيراتها من الجامعات الاخرى بصلات ذات طبيعة خاصة ، تميل في العادة الى التعاون و لا تخلوا احياناً من المنافسة ، سواء كانت تلك الجامعات وطنية ام اجنبية .
7- تم الجامعة الى جانب العاملين فيها المستفيدين من خدماتها المباشرة وهم الطلبة الذين يعدون ثروة بشرية ثمينة عليها بذل عناية شديدة في اعدادهم علمياً و تربوياً.

8- يعد الانتاج المباشر للمؤسسة الجامعية فكراً و معارف ومهارات خاضعة لأصول مختلفة في تسويقه .

المبحث الثالث : دور مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة

3-1- متطلبات الجامعة في ظل اقتصاد المعرفة

هناك مجموعة من المتطلبات الواجب توفيرها داخل الجامعة التي ترغب في مواكبة عصر اقتصاد المعرفة ، منها(الخميسي و الرميدي ، 2019 : 96).

1- توفير البنية التحتية التي تناسب التغير المستمر في اساليب و طرق التدريس المتغيرة بتغير المعرفة باستمرار.
2- وجود القيادات الجامعية التي تؤمن بضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة ، وتقود بنفسها عملية التحول.
3- وجود اعضاء هيئة تدريسية على اعلى مستوى من التأهيل ، ويمتلكون خبرات ومعارف متميزة ، ولديهم القدرة على مواكبة كافة التغيرات في عصر جديد ، واستغلال الفرص المتاحة ، وانعكاس ذلك على ادائه في التدريس وتوجيه الطلاب لمصادر المعرفة المتجددة ، بجانب دورهم الهام في تشجيع الطلاب غلى الابداع والابتكار .
4- التركيز على اساليب التدريس الجامعي التي تهتم بإنتاج المعرفة ، وتنوعها بما يواكب كافة التغيرات في مجال المعرفة ، وتشجيع الطلبة على التعلم الذاتي ، والتعلم المستمر.
5- تركيز البحث العلمي على معالجة المشكلات القائمة في المجتمع ، وتقديم حلول علمية واقعية قابلة للتطبيق.
6- اعتماد الارشاد الاكاديمي على توجيه الطلاب لما هو مطلوب منهم حالياً والمطلوب منهم مستقبلاً ، بجانب الاهتمام بالطلبة واعضاء هيئة التدريس المبدعين .
7- قيام الجامعة بدورها في خدمة المجتمع ، وعمل شراكات بين الجامعات و كافة الاطراف المجتمعية سواء مؤسسات او افراد لتحقيق التكامل فيما بينهم ، وتوفير متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعة والمجتمع .

3-2- استراتيجيات مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة

سنوضح مدى اهمية استراتيجيات الاستثمار في راس المال البشري لتنمية راس المال الفكري والتي تعد اللبنة الاساسية المتبناة من قبل مؤسسات التعليم العالي للمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة ويتم ذلك من خلال

1- الاستثمار من اجل تحقيق جودة اعضاء هيئة التدريس :

ان الدور الذي يضطلع به عضو هيئة التدريس ذو اهمية شديدة في انجاز العملية التعليمية وتحقيق اهداف الكلية التي ينتمي اليها ويعني جودة عضو هيئة التدريس مستوى تأهيله العلمي ومكانته العلمية وسمعته الاكاديمية فهو الذي يقوم بالتدريس والبحث و تدريب الطلبة والطاقات البشرية الاخرى في المجتمع ، ويتطلب من اجل تحقيق جودة عضو هيئة التدريس ما يلي(**مدفوني ، 2017 : 172- 175**) :

- ✓ الكفايات الاكاديمية .
- ✓ الكفايات التعليمية .
- ✓ مواصلة البحث العلمي و التأليف في مجال تخصصه وقدرته على القيام بدور الموجه و المستشار للطلبة .

- ✓ التنويع في وسائل التدريس والتقويم .
- ✓ المشاركة في خدمة المجتمع .
- ✓ التطوير المهني المستمر.

وهناك عدة امور يجب على عضو هيئة التدريس ان يتعرف عليها ومنها :

- ✓ التعرف على الاتجاهات المعاصرة والتوجهات المستقبلية في مجال التعليم العالي.
- ✓ التعرف على واقع استخدامات التقنيات المتطورة في مجال التعليم في كافة البلدان من خلال المشاركة في الملتقيات الدولية العربية والعالمية .
- ✓ التعرف على الاحتمالات المستقبلية لاستخدامات التقنيات الحديثة في مجال التعليم .
- ✓ التعرف على مجالات و فرص التعاون العربي و الدولي المتاحة ، والتي يمكن ان تتاح في المستقبل فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي في مجال التعليم .
- ✓ التوصل الى وضع استراتيجية تتضح فيها اهداف التطوير وسياسته وتوجهاته وتوزيع الادوار والمسؤوليات ، مع الاخذ بالاعتبار وجود فروق بين البلدان في مستوى الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال التعليم .
- ✓ التعرف والالمام بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في مجال تطوير التعليم فيترتب عليه مواكبة تطورات عصر المعلومات والانجاز لذلك يجب عليه : التعجيل في انشاء وتشغيل شبكات وطنية للمعلومات ، والمبادرة في اعداد الكوادر الوطنية القادرة والماهرة في التعامل مع المعلومات في شتى مراحلها وفي كافة اشكالها بالإضافة الى الاجتهاد في القضاء على المخاوف والسلبيات التي تعوق تبني التقنيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات مع العمل جيداً على تامين الخصوصية .

2- الاستثمار من اجل تحقيق جودة الطالب

يعرف الطالب الجامعي من قبل اتحاد الجامعات العربية بانه الشخص المسجل لنيل درجة علمية وفق الانظمة المعمول بها في الجامعة المعينة (سارة وحبيبة ، 2019: 219). ويتم تأهيل الطالب ليكون من صفوة الخريجين القادرين على الابداع والابتكار وتفهم وسائل العلم و ادواته وتقنياته ويتم ذلك من خلال(نورالدين وسمية ، 2019 : 24) :

- ✓ التعليم الذاتي .
- ✓ تعلم مهارات صنع القرار وحل و معالجة المشكلات من خلال استخدام التفكير الناقد .
- ✓ اكتساب الطلبة مهارات فنية تسهل انخراطهم في سوق العمل.
- ✓ تعزيز دافعية الطلبة وقابليتهم للتعلم .
- ✓ تعزيز صلة الطالب بالمكتبة .
- ✓ القدرة على انتقاد افكار قائمة واقتراح افكار جديدة .
- ✓ القدرة على التفاعل مع تكنولوجيا العصر .
- ✓ ان يجيد اللغات الاجنبية .
- ✓ تعزيز قدرة الطالب على والابداع والابتكار والتفوق وامتلاك العقل الناقد.

3- تحقيق جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس

يجب ان تضمن مؤسسات التعليم العالي ان الموارد المتوفرة لديها لخدمة الطلبة ، لائقة وملائمة لكل برنامج معروض ، فبالإضافة الى اعضاء هيئة التدريس، يعتمد الطلبة على عدة امور اخرى تساعدهم في تعلمهم ، هذا الاختلاف او التنوع من الموارد المادية ، المكتبات ، اجهزة الاعلام الالي ... الى الدعم المعنوي ، على شكل مستشارين ، التي يجب ان تراقب و تراجع فعاليتها (خدمات الدعم) المتوفرة لطلبتها. والكشف عن دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم وهذا من العوامل التي تتوقف عليها جودة التعليم ، ونسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس اذ يجب ان تكون هذه النسبة مقبولة بالدرجة التي تضمن تحقيق فاعلية العملية التعليمية **(نمور، 2012 :98).**

4- الاستثمار من اجل ضمان جودة الكتاب التعليمي

يتطلب ذلك بناء مناهج قادرة على توفير المعارف والمهارات التي تحتاجها التنمية في المجتمع ، وكذلك جعل هذه المناهج متوافقة مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي في شتى الميادين كتغيير المهن والتطور التكنولوجي (طارق ، 2012 : 47).

3-3- دور البحث العلمي في ارساء اقتصاد المعرفة

يعتبر البحث العلمي بمناهجه و مجالاته واجراءته المختلفة احد الحلقات الضرورية في بناء المجتمع ، حيث تعتمد عليه الدول اعتماداً كبيراً في حل المشكلات التي تواجهها في مختلف الميادين ، وذلك ادراكاً منها لأهمية و دور البحث العلمي في صناعة التقدم وتحقيق التطور و استمراريته ، فهو بهذا المعنى يشكل الوظيفة الاساسية لمؤسسات التعليم العالي (قارني وحميدة ، 2019 : 117).

ويمكن تناول دور البحث العلمي من خلال المدخلات والنواتج وكما يلي :

1- مدخلات البحث العلمي : تتمثل في مؤشرات المدخلات (مؤسسات البحث العلمي ، الموارد البشرية مثل عدد الباحثين العاملين في البحث العلمي و التطوير ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي) ، وكلما زادت نسبة هذه المؤشرات زادت مساهمتها في توليد مخرجات تعزز تنافسية عالية (حروش و طوالبية ، 2018: 37).

2- نواتج البحث العلمي : ان نتائج البحث العلمي شملت جميع مرافق الحياة ، واصبحت تمس الحياة البشرية ، وترتبط بمستقبلها الى حد بعيد مما جعل من المستحيل على اي مجتمع ان لا يهتم باعتمادها ، وتطوير قواعدها ، وبرز هذا الاهتمام في تحديد العلاقة التكاملية بين البحث العلمي والتعليم عموماً وفي اهمية النهوض بهما في اطار استراتيجية طويلة المدى تؤكد على دور البحث العلمي ، والتكنولوجي في التنمية الشاملة ،و المستدامة ، وعلى ضرورة تطوير التعاون ، والشراكة لضمان عملية تبادل المعرفة ونتائج البحث العلمي واستمرار دورها في تحقيق الارتقاء بمستوى الحياة الانسانية في كل ابعادها (المختار ، 2013: 10) . وتشمل نواتج البحث العلمي النشر البحثي ،و وعدد اللقاءات العلمية ،و براءات الاختراع:

- ✓ النشر العلمي : هناك قنوات للتبادل الكتابي و الشفوي للمعرفة العلمية ، ويمثل نشر المعلومات في مجلات علمية محكمة احد قنوات لتبادل المعرفة بين المتخصصين محلياُ و عالمياً، وتستمد هذه

المعلومات موثوقيتها من مستوى شهرة المجلات العلمية التي تنشر فيها ،وتشجيع الباحثين على نشر نتائج البحوث المدعمة في المجلات العلمية الكبرى (خيمي واخرون ، 2013: 81).

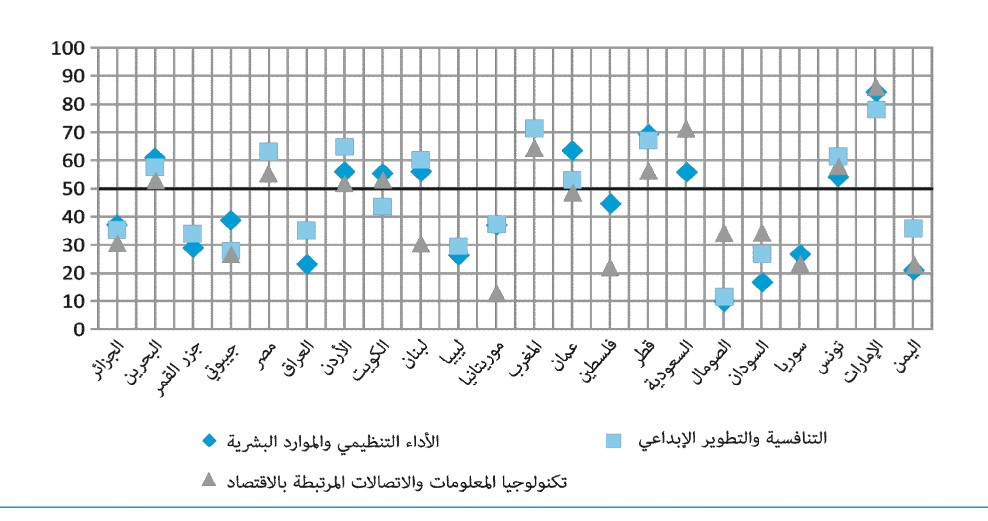
- ✓ براءات الاختراع : يشير تقرير المعرفة العربي (2009) الى ان براءات الاختراع تعد عاملاً مهماً في تقييم مخرجات البحث العلمي ، و رصد مدى التقدم العلمي لبلد معين او مقارنة مؤسسة بحثية (جامعة مثلاً) مع مؤسسة اخرى (نور الدين و سمية ، 2019: 26).
- ✓ اللقاءات العلمية : تسهم اللقاءات العلمية في تشجيع الحوار وتبادل الاراء بين الفرق البحثية والمعنيين في الجهات المستفيدة والمهتمين بالقضايا العلمية ، ويتم طرح ومناقشة المشكلات التي تعوق التنمية و اقتراح المناسب لها ، وتعد هذه اللقاءات احد وسائل تبادل المعرفي بين المؤسسات البحثية و الجهات المستفيدة (خيمي واخرون ، 2013: 81).

المبحث الرابع : تقييم و اقع دورمؤسسات التعليم العالي في ارساء اقتصاد المعرفة في العراق

تساهم مؤسسات التعليم العالي من خلال تأثير الخريجين على نشر المعرفة و المساهمة في انتاج المعرفة العلمية و التقنية الجديدة من خلال البحث العلمي المتقدم ، و اعمل الكفؤ للانتقال والنشر ، والمعرفة المتولدة في الخارج.

4 -1- و اقع اقتصاد المعرفة في العراق

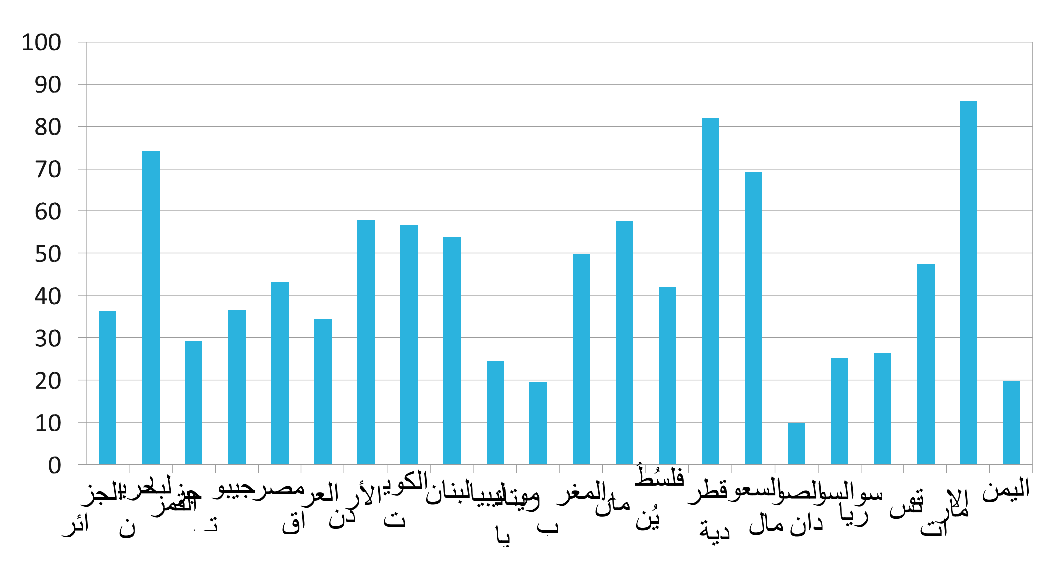
يتطلب تعظيم الانتاج المعرفي الى ترسيخ البنية التشريعية و التمويلية الاساسية لأجل رفع كفاءة العمل الابتكار وتمكين الروابط بين المعرفة التكنولوجية والحاجات التنموية عبر تطوير التعليم العالي و البحث العلمي في الوقت الذي يتصدر فيه العراق حالياً المرتبة الاولى باستيراد التكنولوجيا و في الوقت ذاته ماخر عن الاستثمار في هذا الحقل الحيوي و لاسيما بعد خضوع العراق الى سلسلة من الحروب والحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينات و بداية القرن الحادي العشرين **(الزبيدي ، 2019: 49)**.وان الحديث يفرض علينا اولاً معرفة موقعه في دليا اقتصاد المعرفة عالمياً مقارنة مع بعض الدول العربية ، فنشر تقرير التنمية البشرية (UNDP) عام 2001 قائمة لمعظم دول العالم وفقاً لعدة زمر هي (القادة ، القادة المحتملون ، المتبنون الديناميكيون ، واخيراً المهمشون) وردت بعض الدول العربية في هذه الزمر ، ولكن لم يكن هنالك وجود لأي دولة من الدول العربية في المجموعة الاولى والثانية ، بينما نجد في المجموعة الثالثة تونس وسوريا ومصر والجزائر ، ونجد العراق في المجموعة الاخيرة**(عبدالله وثابت ، 2016: 233)**.و يبين تقرير المعرفة العربية لعام 2016 عن مؤشرات التنافسية والتطوير والابداع المقدمة حقق العراق ما نسبته 0.35 ، ومؤشر الاداء التنظيمي والموارد البشرية 0.20، ويبين التقرير الى عدم وجود العراق في مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد **(تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 17)**.وكما مبين في الشكل الاتي



شكل (1) نتائج الدول العربية في المحاور الرئيسية لمؤشر الاقتصاد

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 87.

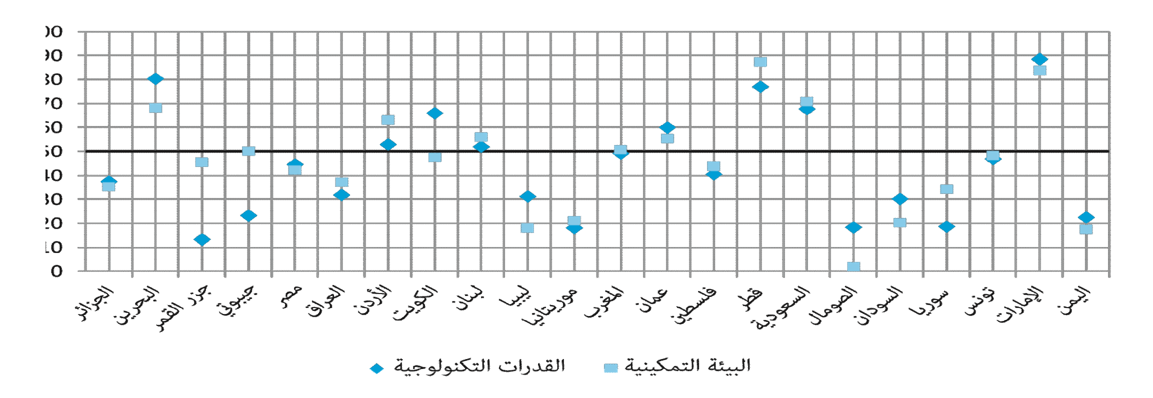
وعن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يبين التقرير ضعف مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، شانه شان المؤشرات القطاعية الاخرى ، و حقق العراق درجة 35 مقارنة مع دولة الامارات التي حققت المرتبة الاولى وبدرجة 86.08 ،وهذا ما يدل على ضعف مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكما مبين في الشكل (2)



شكل (2) نتائج الدول العربية في مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 75.

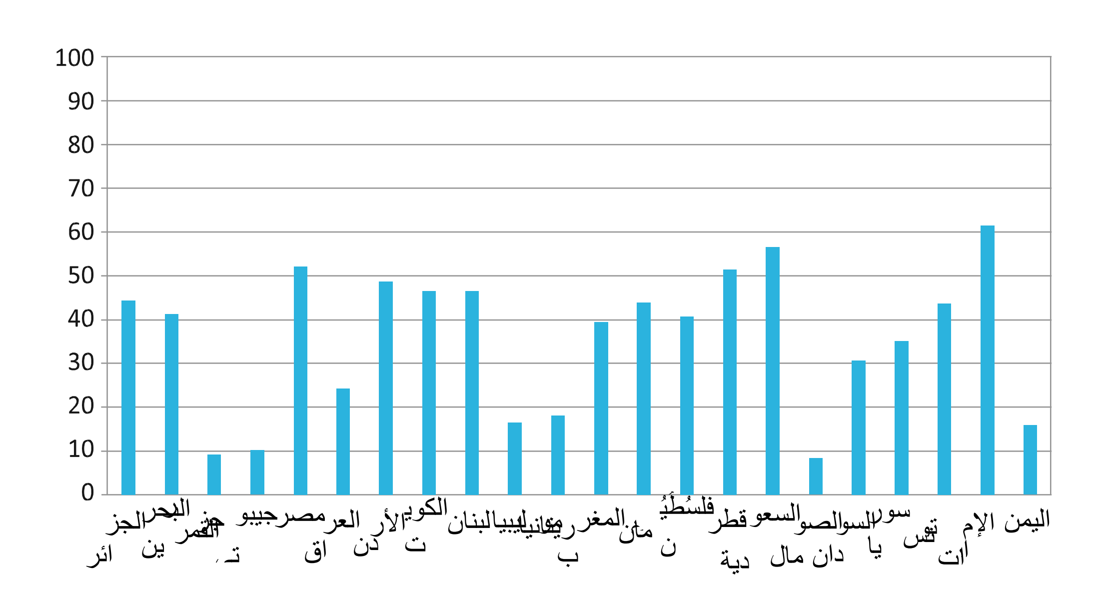
و فيما يتعلق بالمحاور الفرعية التابعة لمحور القدرات التكنولوجية اظهرت المقارنة تحقيق العراق في مؤشر البنية التمكينية درجة 30 % ، و في مؤشر القدرات التكنولوجية درجة 38 % مقارنة مع دولة الامارات العربية المتحدة التي حققت افضل المراكز على صعيد الدول العربية ، وكما مبين في الشكل الاتي



شكل (3) نتائج الدول العربية في مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 75.

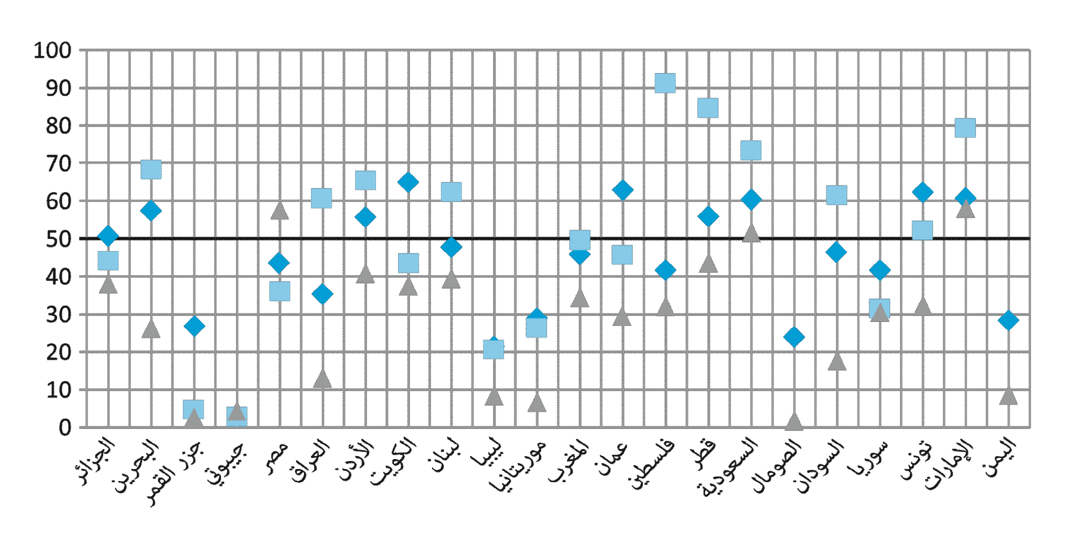
و فيما يخص مؤشر التعليم العالي التابع لمؤشر المعرفة العربي فحقق مؤشر العراق 23 % ما يدل على انخفاض مؤشر التعليم مقارنة مع نظم التعليم الاخرى ، ما يتطلب عمل مزيد لتحسين وتطوير نظم التعليم العالي لها حتى يرتقي بالمستوى العلمي ، وكما مبين في الشكل (4).



شكل (4) نتائج الدول العربية في مؤشر التعليم العالي

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 60.

و عن المحاور الرئيسية لمؤشر التعليم العالي ، نجد ان نتائجها تتطابق مع نتائج المؤشر العام ، اذ بلغ مؤشر عمليات التعليم العالي درجة 60% ، و بلغ مؤشر مدخلات التعليم العالي 35% ، وبينما مؤشر مخرجات التعليم العالي 9% فقط ، وكما مبين في الشكل (5)



شكل (5) نتائج الدول العربية في المحاور الرئيسية لمؤشر التعليم العالي

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 61.

اما عن مؤشرات التكنولوجيا ، حقق العراق زيادة في نسبة مستخدمي الهاتف المحمول لعام 2019 بنسبة 99.2 % مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 98.58% ، وبينما تراجع نسبة استخدام الهاتف الثابت وبنسبة 5% لعام 2019 مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 6.5% ، وحقق نسبة زيادة لمستخدمي الحاسوب للذين اعمارهم 5 سنوات فاكثر لعام 2019 بنسبة 18.89 % مقارنة 10.47% مع عام 2014 ، و عن استخدام الحاسوب حسب مستوى الحالة العلمية شهدت نسبة مستخدمي الحاسوب للدكتوراه تراجع لعام 2019 وبنسبة 72.3% مقارنة بنسبة 86.79 مع عام 2014 ، والماجستير لعام 2019 بنسبة 64.2 % بنسبة 79.60% مقارنة مع عام 2014 ، والاقل الامي لعام 2019 بنسبة 0.2 % بنسبة 0.86 % مقارنة مع عام 2014 ، و عن مؤشر استخدام الانترنت والذي يعد احد المؤشرات لإمكانية التوصل الى المعرفة في عصر الاتصال لعمر 5 سنوات فاكثر فشهد عام 2019 زيادة نسبة مستخدمي الانترنت لتصل الى 44.3 % بنسبة 13.21% مقارنة مع عام 2014 ، وانخفاض نسبة من لا يستخدم الانترنت لعام 2019 الى 55.7 % وبنسبة 86.79 % مقارنة مع عام 2014 ، وزيادة نسبة الاسر التي لا يتوفر لديها اتصال الانترنت داخل المنزل لعام 2019 الى 74.0 وبنسبة 59.77% مقارنة مع عام 2014 بسبب تكاليف الخدمة عالية جداً ، والسبب الثاني تكاليف الاجهزة عالية جداً وبنسبة 68.9% لعام 2019 ولم يتوفر هذا المؤشر لعام 2014، والسبب الثالث هو انعدام الحاجة الى الانترنت (غير مفيد ، غير مثير للاهتمام) وبنسبة 66.3 % ، اما السبب الرابع انعدام المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام الانترنت بنسبة 55.0 % مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 62.36 (

وزارة التخطيط ، 2019 : 16- 30). وهذا ما يؤشر على ضعف الاستفادة من الخدمات التكنولوجية والمعرفية المتوفرة عبر شبكة المعلومات العالمية .

4-2- مؤسسات التعليم العالي في العراق

ان المفهوم الحديث للجامعات و وظائفها المتعددة لم يكن وليد اليوم و لا للأمد القريب و انما له جذور و افكار وعمل و ممارسات لها دور كبير في المجتمع كون الجامعة رائدة لتلك المجتمعات في التطوير والتنمية كمؤسسات علمية وبحثية (سلمان ، 2011: 10). وبلغ عدد الجامعات العراقية لعام 2018 (36) جامعة موزعة على ارجاء القطر ، اذ شهدت الجامعات العراقية تدني التصنيف الدولي و ضعف الجوانب الاكاديمية وقدراتها التنافسية و محدودية البنى التحتية ، وضعف المستلزمات والمختبرات والاجهزة التعليمية الحديثة ، مقابل زيادة كبيرة في اعداد الطلبة والافتقار للنظم الحديثة، وعدم امكانيتها تطبيق المعايير التصميمية (المحلية و الاقليمية والعالمية) لمتطلبات بناء الجامعات بسبب الزيادة في معدلات قبول الطلاب ، وتوقف المشاريع التي تلبي متطلبات الجامعة ، وضعف الشراكة بين المؤسسات التعليمية في القطاعين العام والخاص ، وضعف العلاقات الاكاديمية مع الجامعات الاجنبية ، وقلة البحوث المنشورة في المجلات العالمية وضعف المعرفة بأساليب النشر والتدريب على اساليب البحث ، ومحدودية اليات الرصد والتقويم وضعف الحوكمة الادارية والالكترونية وخدمات المكتبة الافتراضية (وزارة التخطيط ، 2020: 221) .ويرجع هذا الى انخفاض نسبة الانفاق على التعليم في العراق ، اذ ان التقدم والنمو الاقتصادي مؤشر للتقدم العلمي واصبح التزايد في حجم الانفاق على التعليم حالة طبيعية وتشمل هذه الزيادة كافة دول العالم ، وتبين مؤشرات الانفاق على التعليم في العراق بانخفاض نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، و الذي يعد من اكثر المؤشرات الذي يتكرر استخدامه في المقارنات الدولية للموارد التعليمية بغية رسم ابعاد النظام التعليمي هو النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي التي تنفق على التعليم، و لقياس حجم الانفاق على التعليم ، وكما مبين في الجدول الاتي .

جدول (1) نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2018

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة	الانفاق على التعليم كنسبة من GDP%
2004	41608.8	1408.89	3.39
2005	43438.8	870.03	2.15
2006	47851.4	1027.19	2.15
2007	48510.6	1187.63	2.45
2008	51716.6	1628.04	3.15
2009	54721.2	2206.35	4.03
2010	57751.6	2358.27	4.08

2011	63650.4	2723.93	4.28
2012	71680.8	2405.25	3.36
2013	76922.0	2698.46	3.51
2014	77789.7	2828.22	3.64
2015	79815.5	3685.08	4.62
2016	90822.2	4463.51	4.91
2017	87399.9	4016.55	4.60
2018	86438.5	3716.85	4.29

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على عبيد ، مروان شاكر و علي ، رحمن حسن (2020) تحليل مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004- 2017 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 12، 49- 72.

و من خلال الجدول (1) يبين ان حصة قطاع التعليم من الناتج المحلي الاجمالي قليلة جداً خلال المدة (2004- 2018) اذ بلغت عام 2004 (3.39%) وانخفضت في عام 2005 و 2006 الى (2.15) ، ومن حققت نسبة (3.36%) لعام 2012، ومن ثم حققت ارتفاع للسنوات اللاحقة لتصل الى (4.91) عام 2016 وانخفضت الى (4.29) للعام 2018. ويعود هذا الانخفاض الى قلة التخصيصات لقطاع التعليم ، وانعكس تدني التخصيص لقطاع التعليم الى عجز مستديم نتيجة النمو المتسارع في العوامل المؤثرة على التعليم كنمو السكان ، وكذلك ما موجود من بنى مؤسسية وارتفاع نسبة الغير صالح منها وبحاجة الى تأهيل.

4-3- دور البحث العلمي في ارساء اقتصاد المعرفة في العراق

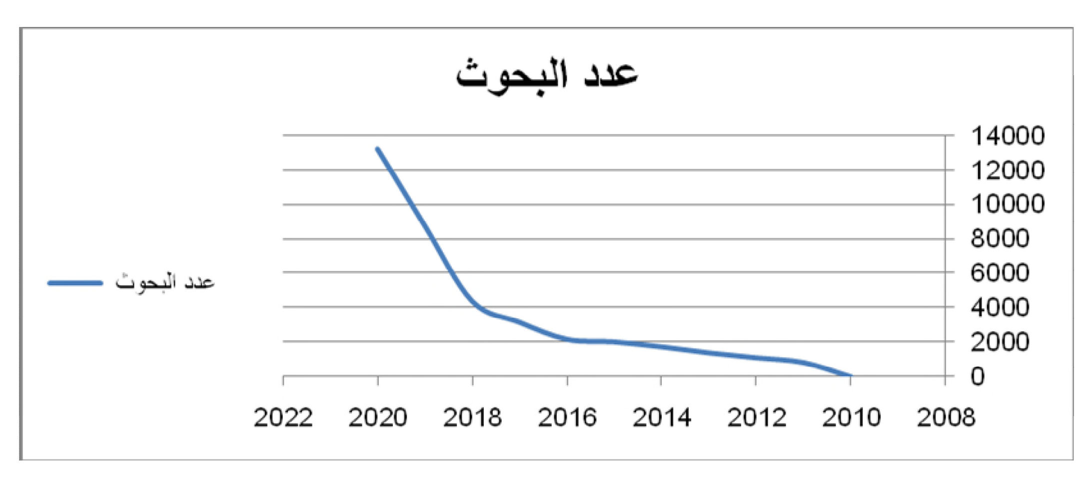
يعرف البحث العلمي بانه عملية منظمة تقوم على خطوات علمية في دراسة المشكلات التي تواجه البحث العلمي و التكنولوجي بقصد تطويرها من قبل الجامعة و الاستاذ الجامعي او الدولة و مؤسستها و تذليل المعوقات التي تواجهها سواء مادية او معنوية (**سلمان ، 2011: 20**). ويودي البحث العلمي دور اساسي في بناء اقتصاد المعرفة من خلال مخرجاته ، وشهد مجال البحث العلمي في العراق زيادة في عدد انتاج البحوث بعد عام 2013 ، بعد الخروج من العزلة البحثية ، و تشير المقارنة بسيرة البحوث المتوافرة للأعوام 2010 و 2020 وكما مبين في الشكل (6) ان عدد البحوث المنشورة في قاعدة Scopus وهي قاعدة البيانات الاكبر عالمياً للبحوث العلمية المنشورة بين الاعوام 1996- 2003 مجتمعة لم يتجاوز اربع مئة بحث علمي ، فيما انتج العراق في العام 2020 ، وكما مبين في الجدول (2) والشكل (6) الاتيان

جدول (2) عدد البحوث المنشورة في قاعدة Scopus

السنوات	عدد البحوث
2010	838

2011	1118
2012	1403
2013	1751
2014	2034
2015	2183
2016	3169
2017	4403
2018	8811
2019	13277
2020	57370

اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العر اقية ، بيانات متفرقة

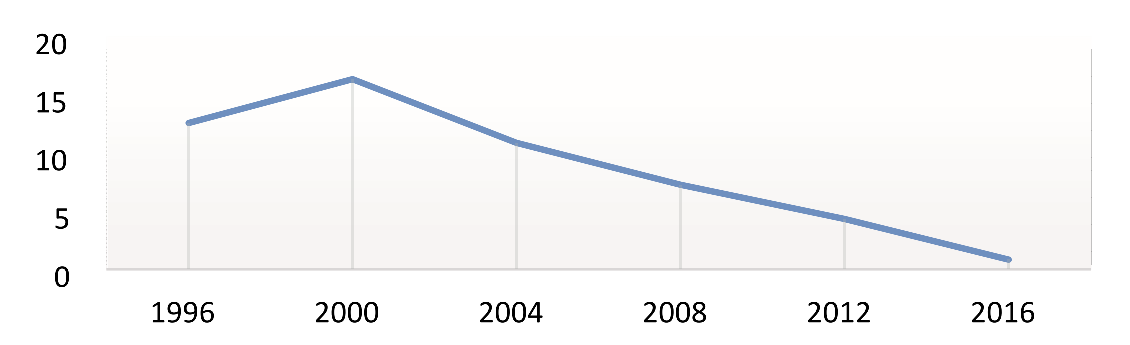


شكل (6) الزيادة الكمية في انتاج البحوث العراقية بين الاعوام 2010- 2021 اعتماداً على البحوث المنشورة في قاعدة البيانات Scopus

اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) .

ومن خلال الجدول (2) و الشكل (6) يتبين نمو ناتج البحث العلمي العراقي اذ بلغ 838 بحث لعام 2010 ، وارتفع الى 1118 بحث عام 2011 ، قد زاد بمعدل 67.46 مرة مقارنة بعدد البحوث في عام 2020 مقارنة مع عام 2010 ، وان هذه الزيادة في عدد البحوث فأنها اشارت حضوراً وتحسناً ملموساً في نوعية و رصانة المجلات التي نشرت فيها البحوث ، وان 41.6% من البحوث المنشورة في المجلات تقع في الربع الاول والثاني من تسلسل المجلات على وفق التخصصات مما يثبت التحسن العلمي المطرد للباحثين العراقيين واسهامهم الفاعل في البحث العلمي. والعديد من الدراسات اجريت شخصت وجود عدة معوقات للأبحاث العلمية اهمها عدم وجود جهة مركزية لتمويل ودعم البحث العلمي ، وهناك العديد من المراكز البحثية

لا تنجز مهام بحثية حقيقية ، واقتصار البحث على وزارة التعليم العالي ، وان البحوث تنجز للحصول على الالقاب العلمية دون ان تهتم بمعالجة مشكلة حقيقية (**الهادلي ، 2018: 4-5**).وبلغت عدد الاوراق المنشورة في النصف الاول من العام 2013 (274) ورقة مقارنة (176) في نفس الفترة وبزيادة نسبتها (55%) من العام 2012 في الانتاج العراقي اعتماداً على بيانات البنك الدولي في حساب نسبة عدد البحوث لكل مليون نسمة (**العبدلي ، 2017: 184**) . وعند اخذ نسبة الاشارات في البحوث العراقية عن طريق حساب عدد الاشارات الى عدد البحوث المنشورة في قاعدة Scopus للأعوام 1996 – 2016 ، يتبين ان معدل الاشارة للبحوث انخفض مع زيادة عدد البحوث ، حيث كانت عدد الاشارات 1185 حينما نشر العراق 94 بحثاً لعام 1996 ، بينما في عام 2016 بلغت عدد الاشارات 2299 اشارة بعد زيادة عدد البحوث الى ما يزيد عن 2500 بحث ، وكما مبين في الشكل (7)



شكل (7) معدل الاشارات الى البحوث العر اقية المنشورةاعتماداً على البحوث المنشورة في قاعدة البيانات Scopus

المصدر: الهادلي ، علي محمد (2018) البحث العلمي في العراق ك الو اقع ومقترحات التطوير، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 3-12.

وبالإشارة الى عدد البحوث المنشورة تحت منظار معامل التأثير للدوريات المحكمة التي نشرت هذه البحوث نجد ان معامل التأثير التراكمي للعراق لعام 2016 كان 71 ، مقارنة مع دول تعاني من الحروب وظروف مشابهة للعراق كسوريا، اذ استطاع باحثوها النشر بدوريات لها اهمية اكثر من الدوريات التي نشر فيها الباحثون العراقيون ، وبمعامل تأثير تراكمي وصل الى 89 لعام 2016 (**الهادلي ، 2018 : 6-8**).و عند دراسة الزيادة في عدد البحوث وعدد الاوراق المنشورة وعدد الاشارات والتي تمثل مخرجات البحث العلمي ، هل ساعدت في تطوير البحث العلمي وتسويق البحث العلمي وترك بصمة حقيقية على الخراطة العلمية العالمية ، نجد ان هذه الزيادة هي زيادة في الكم دون ان يقابله زيادة في كفائه البحث وجودته وهذا يعود الى عدة اسباب اهمها ، تدني حجم الانفاق على البحث والتطوير العلمي والمتمثل بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والذي يعد من المؤشرات المهمة والاكثر شيوعاً لقياس مدى فاعلية البحث العلمي ، و انخفاض عدد المراكز البحثية والتي تعد من العوامل المهمة والتي تؤثر بشكل مباشر على زيادة البحوث العلمية المنجزة ، وتعود قلة البحوث المنجزة الى قلة المراكز البحثية ، وانخفاض عدد الباحثين العاملين في الجامعات والمراكز البحثية الاثر الكبير في زيادة عدد البحوث العلمية المنشورة في الدوريات العالمية ، وتشير التقارير الى انخفاض عدد الباحثين في العراق لكل مليون نسمة ، وضعف تسويق نتاج الابحاث والتي تعد احد اهم المؤشرات لبناء اقتصاد متين للبلد مبني على اساس المعرفة ويستوعب مخرجات التعليم والبحث العلمي ، وان تسويق نتاج البحوث المنجزة للشركات والقطاع الخاص يؤدي الى دعم البحث العلمي وامكانية الاستفادة من نتائج الابحاث المنجزة ، وزيادة الواردات التسويقية لتلك النتائج (**داخل ، 2018: 173- 181**).

الاستنتاجات

1- تعد المعرفة اداة حاسمة ومردوداً استراتيجياً في الاقتصاد ومن مصادر الثورة الهامه .
2- اصبح التحول نحو اقتصاد المعرفة مطلباً اساسياً لكل الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم بشكل عام ، والعراق بشكل خاص .
3- حقق العراق لعام 2016 في مؤشرات التنافسية والتطوير والابداع المقدمة ما نسبته 0.35 ، ومؤشر الاداء التنظيمي والموارد البشرية 0.20، ويتبين عدم وجود العراق في مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد، و 35 مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
4- فيما يتعلق بالمحاور الفرعية التابعة لمحور القدرات التكنولوجية اظهرت المقارنة تحقيق العراق درجة 30 %في مؤشر البنية التمكينيةودرجة 38 % و درجة 38 %في مؤشر القدرات التكنولوجية .
5- و فيما يخص مؤشر التعليم العالي حقق العراق 23 % ما يدل على انخفاض مؤشر التعليم مقارنة مع نظم التعليم الاخرى ،و عن المحاور الرئيسية لمؤشر التعليم العالي ، نجد ان نتائجها تتطابق مع نتائج المؤشر العام ، اذ بلغ مؤشر عمليات التعليم العالي درجة 60% ، و بلغ مؤشر مدخلات التعليم العالي 35% ، وبينما مؤشر مخرجات التعليم العالي 9% فقط.
6- حقق العراق زيادة في نسبة مستخدمي الهاتف المحمول لعام 2019 بنسبة 99.2 % مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 98.58% . و تبين زيادة الانترنت لعمر 5 سنوات لعام 2019 زيادة نسبة مستخدمي الانترنت لتصل الى 44.3 % بنسبة 13.21% مقارنة مع عام 2014 ، وانخفاض نسبة من لا يستخدم الانترنت لعام 2019 الى 55.7 % وبنسبة 86.79 % مقارنة مع عام 2014.وزيادة نسبة الاسر التي لا يتوفر لديها اتصال الانترنت داخل المنزل لعام 2019 الى 74.0 وبنسبة 59.77% مقارنة مع عام 2014.
7- تبين ان عدد البحوث المنشورة في قاعدة Scopus لعام 2019 (13277) في حين وصل الى (57370) في عام 2020 بحث وبزيادة مقدارها (44093) بحث ، وانخفاض عدد الاشارات الى البحوث العراقية المنشورة في قاعدة Scopus لعام 2016 الى 2299 عند نشر 2500 بحث مقارنة مع عام 2006 حيث كانت عدد الاشارات 1185 حينما نشر العراق 94 بحثاً.
8- انخفاض نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي الى (4.29) للعام 2018 بعد ان كانت (4.60) لعام 2017.
9- ضعف دور منظومة التعليم العالي و مؤسساتها في المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة ، ويرجع ذلك الى ضعف مؤشر الابداع والابتكار ومخرجات البحث العلمي.
10- خروج العراق من مؤشرات المعرفة العالمية ، ما يدل على تراجع دور المعرفة في العراق.
11- قلة التخصيصات المالية الممنوحة للجامعات العراقية وللمراكز البحثية للارتقاء بجودة البحوث العلمية المنجزة .
12- عدم الاستفادة من نتاج البحوث التطبيقية المنجزة ، ونقص في عدد الباحثين وعدد البحوث.
13- تعد مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحوث والابتكار من المقومات الاساسية لاقتصاد المعرفة .
14- تراجع دور مراكز البحوث العلمية من خلال مخرجاتها في معالجة المشاكل الواقعية التي تدعم العملية الانتاجية .
15- ضعف الاستثمار في كل من هيئة التدريس والطلاب الجامعيين ، والاعتماد على الاساليب القديمة في عملية التدريس.

التوصيات

1- ادراك اهمية المعرفة والتحول الى اقتصاد المعرفة لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي .
2- ضرورة سعي منظومة التعليم العالي ومؤسساتها لتحقيق الاستثمار في هيئة التدريس والطلاب وتكيفهم مع تطورات المعرفة العالمية لتعزيز قدراتهم غلى الابداع والابتكار.
3- زيادة دور مؤسسات التعليم العالي في ابناء اقتصاد المعرفة من خلال زيادة مراكز الابحاث المتطورة في الانتاج الفكري.
4- زيادة التخصيصات المالية لدعم مؤسسات التعليم العالي.
5- اعتماد اساليب التدريس الحديثة التي تجعل الطالب ايجابياً نشطاً في العملية التربوية .
6- تفعيل برامج التوأمة بين الجامعات العراقية والجامعات العالمية وزيادة الاهتمام بمخرجات البحث العلمي.

المصادر:

1- هزايمة ، فاضل (2016) واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة اربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو المعرفة ، مجلة كلية التربية ، جامعة الازهر ، مجلد 35 ، العدد 168 ، الجزء الاول ، 477- 502.
2- عفونه ، بسام عبد الهادي (2012) التعليم المبني على اقتصاد المعرفة ، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان – الاردن ، ط1.
3- سعيد ، احسان عمر (2017) اعداد المدرس في العراق في ضوء فلسفة الاقتصاد المعرفي رؤية مستقبلية ، مجلة مداد الآداب ، عدد خاص بالمؤتمر ، 13- 29.
4- خميسي ، بن رجم محمد ،و الرميدي ، بسام سمير (2019) متطلبات تحول الجامعات المصرية الحكومية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس ، مجلة الاقتصاد و القانون جامعة محمد الشريف ، العدد الرابع ، 90- 107.
5- وسام ، بوفجان ،و فواز ، واضح ، و سهيلة ،حسيب (2021) ادارة المعرفة كمدخل حديث لتسيير مؤسسات التعليم العالي في اطار الحوكمةفي الجامعات ، مجلة الحوكمة ، المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة ، مجلد 3 ، العدد 1 ، 192- 218.
6- قارني ، مونية ،و حميدة ، بقعة (2019) رؤية حول كيفية تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في عملية التنمية الشاملة للمجتمع ، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية ، العدد 2، 113- 125.
7- صبيحة، بوخدوني ،و الزهرة ، بن عاشور (2019) ادارة التغيير في المؤسسات التعليمية ، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية ، العدد 4، 109- 127.
8- سارة ، تيتلية ، وحبيبة ، عاشوري (2019) ادارة التغيير بمؤسسات التعليم العالي بين الحتمية والعجز - استخدام برنامج Projress لدى طلبة سنة اولى ماجستير جامعة قالمة –انموذجاً ، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية ، العدد 4، 216- 229.

9- الهادي ، شرف ابراهيم (2013) ادارة التغيير في مؤسسات التعليم العالي العربي نحو جودة النوعية وتمييز الاداء، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد11 ، 243- 305.

10- نور الهدى ، بوطبة (2016) ادارة التغيير في مؤسسات التعليم العالي : نحو نموذج مقترح لتنفيذ الاصلاحات الجامعية – دراسة حالة تطبيق اصلاح ل. م. د في عينة من الجامعات الجزائرية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنه 1.

11- طارق ، سعودي (2012) مدى جودة خريجي مؤسسات التعليم العالي بالجزائر من وجهة نظر الاساتذة – دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي بام البواقي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب و اللغات و العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة العربي بن مهيدي.

12- الزاجي ، سمية (2014) مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر – دراسة ميدانية بجامعات منتوريقسنطية ، عنابة وسكيكدة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى معهد علم المكتبات والتوثيق ، جامعة قسنطينة 2.

13- حروش ، لامية ،و طوالبية ، محمد (2018) البحث العلمي والتطوير في الجزائر : الواقع ومستلزمات التطوير ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 19، 32-46.

14- المختار ، ابو بكر احمد (2013) الشراكة من اجل التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي : كيف نعززها ونطورها في بلداننا العربية في ظل التجربة الدولية ، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي والتبادل المعرفي ، 9-16.

15- خيمي، محمد بن احمد ،و الفضل، سليمان بن محمد ،و حميده ، مصطفى عبد المجيد (2013) التبادل المعرفي من منظور دعم البحوث بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي والتبادل المعرفي ، 77-85.

16- الزبيدي ،احسان عبد الكريم (2019) تحديات سياسات الاستثمار في استيعاب تكنولوجيا المعلومات للاندماج في اقتصاد المعرفة (العراق حالة دراسية) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ، 41- 52.

17- سلمان ، صبا علاء (2011) دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (العراق ، مصر) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء.

18- عبد الله ، عيلان اسماعيل و ثابت ، نور محمد (2016) اندماج العراق في اقتصاد المعرفة الواقع والتحديات ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 12، العدد 36 ، 220- 243.

19- مدفوني ، هندة (2017) الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي.

20- انيس ، بو دياب (2013) دور مؤسسات التعليم العالي في لبنان في رفد اقتصاد المعرفة ، متاح على الموقع boudiabanis@hotmail.com .

21- بانقا ، علم الدين و باطويح ، محمد عمر (2018) تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة ، سلسلة دراسات تنموية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 61، 1- 77.

22- شرف الدين ، بن وارث (2019) دور مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة ، مجلة تحولات ، جامعة ورقلة –الجزائر، المجلد 2، العدد 2 ، 100- 121.

23- نمور ، نوال (2012) كفاءة اعضاء هيئة التدريس واثرها على جودة التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ن رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منشوري قسطنطينية.

24- نور الدين ، ميني وسمية ، قامون (2019) دور مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي في ارساء اقتصاد المعرفة ، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية ، مجلد 5، العدد 1 ، 17- 29.

25- العبدلي ، حسام عبد الملك (2017) البحث العلمي لدى اعضاء هيئة التدريس في كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية (معوقات ومقترحات تطويره) ، مجلة كلية التربية للبنات ، العدد 7، السنة الرابعة ، الجزء الثاني ، 177- 206.

26- داخل، احسان حبيب (2018) واقع وتحديات البحث العلمي في العراق وأسس تقويمه ، مجلة كلية المصطفى الجامعة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني الدولي.

27- البهادلي ، علي محمد (2018) البحث العلمي في العراق : الواقع ومقترحات التطوير ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 3- 12.

28- تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2020).

29- تقرير مؤشر المعرفة العربي (2016) .

30- وزارة التخطيط (2018- 2020) الخطة التنموية الوطنية .

31- وزارة التخطيط (2019) تقرير منح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر والافراد ، مديرية احصاءات النقل والاتصال.

32-Wagner,Alan(2016) Developing Skills andKnowledge for theGlobal Knowledge Economy, National Center for Public Policy and Higher Education,1-31.

33- Marginson, Simon (2010) Higher Education in the Global Knowledge Economy, Procedia Social and Behavioral Sciences 2 ,6962–6980,

دور الاقتصاد المعرفي وتحدياته "دراسة تحليلية"

The Role Of The Knowledge Economy And Its Challenges "An Analytical Study"

د. هبة توفيق أبو عيادة
Dr. HEBA TAWFIQE ABU EYADAH
دكتورة، الجامعة الأردنية، عمان/الأردن
Jordan University, Amman / Jordan

الملخص:
تهدف الدراسة الحالية تعرُّف دور الاقتصاد المعرفي في تطوير المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة، للخروج منها بالمقترحات والإجراءات التي تساعد على تطوير دور مؤسسات في إدارة المعرفة وتحقيق المأمول من الاقتصاد المعرفي، من خلال تحليل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت الاقتصاد المعرفي بما يضمن الخروج برؤية علاجية متكاملة لمواجهة معيقات تطور تناولت الاقتصاد المعرفي. وتختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في منهجية الدراسة إذ تعتمد الدراسة الحالية على تحليل الأدبيات التي تداولت موضوع المؤسسات في الاقتصاد المعرفي من خلال المنهج التحليلي وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة ووفقًا لرؤية الباحث تقوم الدراسة الراهنة بوضع رؤية علمية لمواجهة معوقات ومشكلات الاقتصاد المعرفي.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، إدارة المعرفة.

Abstract:
The current study aims to define the role of the knowledge economy in developing institutions and achieving sustainable development, to come out with proposals and procedures that help develop the role of institutions in managing knowledge and achieving the aspirations of the knowledge economy, through the analysis and review of research, previous studies and literature that dealt with the knowledge economy in order to ensure a remedial vision Integrated to face the obstacles to the development of the knowledge economy. The current study differs from previous studies in the methodology of the study, as the current study depends on the analysis of the literature that discussed the issue of institutions in the knowledge economy through the analytical approach and in light of the results of previous studies and according to the researcher's vision, the current study sets a scientific vision to confront the obstacles and problems of the knowledge economy
.**Key words:** Knowledge economy, knowledge management.

مقدمة:

تركز المؤسسات عمومًا ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص على إدارة المعرفة؛ لأنها الأساس الذي يمكن الحكم من خلاله على نجاح المؤسسة وتقدمها، وتحقيق متطلبات النجاح وشروطه، ومؤسسات التعليم العالي الأردنية تشهد تنافسا كبيراً مع المؤسسات العربية والعالمية، من حيث الحرص على نوعية متميزة من الخريجين، والاحتفاظ بالهيئات التدريسية والإدارية الكفؤة والمؤهلة والمدربة القادرة على نقل المعرفة وإدارتها بما يضمن تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة ، وأصبحت المعرفة في المؤسسات تضاف إلى رأس المال وتحرص على الاحتفاظ بها وتنميتها والاعتماد عليها في تطوير العمل وزيادة الانتاجية المعرفية والمهارية والمعلوماتية، والجامعات الأردنية أخذت على عاتقها الاهتمام بالتعليم التطبيقي، والممارسة العملية لما تم تعلمه نظريا وتحويله إلى تطبيقات عملية، والاستفادة منه وتوظيفه في معالجة المشكلات الحياتية، وتحرص على اكساب طلبتها مهارات عملية، وتطبيقات تسهم في زيادة مستواهم المهاري، وتعزز من مستوى قدراتهم، وتحرص على أن يتمتع

خريجوها على قدرة تنافسية عالية في سوق العمل، محليا وإقليميا وعالميا، وهو طموح مشروع لأي مؤسسة تربوية تسعى إلى البقاء والتطور.

وشهدت المنظمات الإدارية عموما و على وجه الخصوص تحولا تدريجيا نحو إدارة المعرفة لإيمانها بأهمية المعرفة وامتلاكها ثم إدارتها فيما بعد، وأصبح الطلب على مهارة إدارة المعرفة الأكثر أهمية لدى المديرين، وأصبح التنافس بين المنظمات يكمن في درجة امتلاكها وتوظيفها للمعرفة، وأن الابتكار والإبداع يتطلبان توافر وإنشاء معرفة جديدة، والتي يتم تحويلها إلى خدمات وعمليات ومنتجات جديدة، فأصبحت المعرفة - بفضل التطور التقني واستخدام التكنولوجيا الحديثة- الأكثر قدرة على إنشاء القيمة وتطوير المنتج بطريقة يمكن معها من التفوق على الجهات المنافسة (نجم، 2008).

مفهوم إدارة المعرفة

عرف دافنبورت وبروساك (Davenport & Prusak, 1998) إدارة المعرفة بأنها عبارة عن عدد من النشاطات المنظمة والتي تؤدي إلى قدرة المنظمة على تحقيق قيمة فُضلى من المعرفة المتوافرة لديها.

وعرفها لي وشوي (Lee & Choi, 2003) بأنها قيام المنظمات بتحديد ووضع الإجراءات والتقنيات والعمليات الكفيلة بنقل المعرفة الشخصية لدى الأفراد إلى قواعد المعلومات، ثم تصنيف المعرفة المناسبة للأفراد وبشكلٍ يتناسب مع احتياجاتهم، وتنظيم هذه المعرفة في قاعدة بيانات يمكن للأفراد الآخرين في المنظمة الحصول عليها، وإيصال معارف جديدة للموظفين تلبي طموحاتهم وتحقق احتياجاتهم.

وعرفها مطر (2007) " بأنها عبارة عن العمليات التي تساعد المنظمات على توليد والحصول على المعرفة، اختيارها وتنظيمها واستخدامها، ونشرها وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الاستراتيجي."

وعرفها القطارنة (2011) بأنها " الجهد المنظّم الواعي الموّجه من قبل منظمة أو مؤسسة ما من أجل اكتساب وجمع وتصنيف وتنظيم وخزن كافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط تلك المؤسسة وجعلها جاهزة للتداول والمشاركة بين أفراد وأقسام ووحدات المؤسسة بما يرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرارات والأداء التنظيمي ."

فوائد إدارة المعرفة

تسعى إدارة المعرفة إلى تحقيق مجموعة من الفوائد منها: الإسهام في رفع كفاءة الأداء، وتحسين جودة الخدمة، وتوفير مناخ صحي يشجع العاملين ذوي المعرفة ويحفزهم على الإبداع، وإطلاق طاقاتهم الكامنة، وإتاحتها للمنظمة لتوظيفها والاستفادة منها، وتسعى إدارة المعرفة إلى إيجاد قيادة فاعلة لديها القدرة على تطبيق مدخل إدارة المعرفة في عملياتها، كما تحقق إدارة المعرفة تحسين عملية اتخاذ القرارات في المنظمة، وتمكين العاملين وزيادة قدراتهم على أداء مهامهم بكفاية وفعالية، وتحسين عمليات الاتصال، والتنسيق، وزيادة التعاون بين العاملين، بما يسهم في رفع معدل الإنتاج، وسوية الأداء، وتؤدي إدارة المعرفة إلى تطوير وتنمية قدرات المنظمة على التعامل مع المتغيرات، وزيادة درجة إحساسها بالمشكلات الناتجة عن التغيير، وتوقعها في وقت مبكر مما يسمح للإدارة الاستعداد لمواجهتها، كما تسهم إدارة المعرفة في خفض التكاليف، وزيادة القدرة التنافسية للمنظمة، فضلا عن زيادة سرعة التعلم التنظيمي، وشموله مختلف قطاعات ومستويات المنظمة.(Mathew, 2008)

عمليات ومراحل إدارة المعرفة

تمر إدارة المعرفة بعمليات ومراحل ضمن سلسلة مترابطة وعلى النحو الآتي (العلي وقندلجي والعمري، 2012):-

1. تشخيص المعرفة: وتبدأ هذه المرحلة بتعرف المعرفة والبحث عن مكان تواجدها، وإجراء عملية مقارنة بين الموجودات الحالية للمعرفة في المنظمة وموجودات المعرفة المطلوبة للمنظمة، بحيث يكون الفارق بين الموجود الحالي والمطلوب، يشير إلى مقدار الجهود التي تحتاجها المنظمة وصولا إلى الابتكار المنشود.
2. اكتساب المعرفة: وتمثل هذه المرحلة الحصول على المعرفة من مراجعها ومصادرها الأصلية سواء أكانت داخلية أم خارجية.
3. توليد المعرفة: يعني ذلك ابتكار المعرفة من خلال مشاركة فرق العمل والزملاء في إنتاج معرفة جديدة تختلف عن السابقة.
4. تخزين المعرفة: وتمثل هذه المرحلة الجسر الذي يربط بين جمع المعرفة واسترجاعها، فيما تشكل مستودعات المعرفة محوراً مركزيا في المنظمات التي تعتمد بشكل كبير على المعرفة، فتقوم بالإشراف المباشر على المخزون المعرفي وإدارته، بوصفه متطلبا لمواجهة فرص التغيير المستقبلي.
5. تطوير المعرفة وتوزيعها: تتم هذه العملية من خلال تعزيز قدرات ومهارات وكفايات القائمين على إدارة المعرفة، والعمل على استقطاب أفضل الكفاءات في مجال المعرفة من سوق العمل.
6. تطبيق المعرفة: ويؤدي هذا إلى تحسين مستوى تعميق المعرفة، ولا شك أن هذه المرحلة تعد الأهم فلا أهمية للمعرفة اكتسابا وتوليدا وتخزينا وتطويرا إذا لم يرافقها مباشرة عمليات تطبيق على أرض الواقع.

متطلبات إدارة المعرفة

تتطلب إدارة المعرفة تحديد مصادر المعرفة الواردة إلى المنظمة، ولعل أهمها تلك المعرفة المتوافرة لدى الأفراد في المنظمة والتي تتمثل بخبراتهم المتراكمة، والمعرفة الصادرة عن الأفراد والجماعات التي تعايشهم المنظمة في المجتمع، والمعرفة الصادرة عن إدارات ومنظمات أخرى وطنية وعالمية، والمعرفة الصادرة عن الخبراء والمختصين، مع التأكيد على أن إدارة المعرفة تتطلب تحليل هذه المعارف وتصنيفها وتقديمها على شكل خبرات للعاملين في المنظمة للاستفادة منها في تحسين مستوى إنتاجيتهم، وتعد هذه المنهجية من أهم عمليات إدارة المعرفة (فليه، 2009).

كما أن إدارة المعرفة تتطلب وجود مديرين للمعرفة؛ لا يمكن تنظيم واستثمار المعرفة دون وجود فريق يتولى مهام استقطاب وتخزين المعرفة، وتطوير البنية التحتية للمعرفة بالإضافة إلى أنشطة تنمية رأس المال المعرفي أو الفكري في المنظمة، واستخدام تقنيات تحفيز انتقال المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإدارات التقليدية لها مدخلات رمز محددة، وعمليات برمجة واضحة، ولها مخرجات مستهدفة، أما إدارة المعرفة فإن ما هو واضح ومرئي في الأنشطة والعمليات هو برامجها وتقنياتها ونظمها المرنة دائمة التغير، وهذا يفرض توفير متطلباتها المستمرة بصورة عصرية تستخدمها إدارة المعرفة في حشد وتنظيم واستثمار أصول المعرفة الموجودة، لذا فإن توفير متطلبات إدارة المعرفة لا تتوقف لأن عملية التعلم واكتساب المعرفة وتحصيلها، وابتكارها مستمرة (ياسين، 2007).

يجب أن توفر مؤسسات التعليم العالي بيئة التنمية اللازمة والمتمثلة بالتقنية (التكنولوجيا) اللازمة وهي شبكة الاتصالات والكوابل الأرضية الحديثة المتطورة، كما لا بد من توافر أجهزة الحاسوب والبرمجيات الخاصة، وحركات البحث الإلكترونية التي تساعد في الوصول إلى المعرفة بسهولة، إضافة إلى توفير القوى البشرية التي هي من أهم مقومات وأدوات العمل في إدارة المعرفة، وقد يتوقف عليها النجاح في إدارة المعرفة وتحقيق أهداف هذه المؤسسات التعليمية والاجتماعية، والكوادر المؤهلة

من فنيين وأعضاء هيئة تدريس يقع على عاتقهم مسؤولية القيام بالنشاطات اللازمة لتوليد المعرفة وحفظها، وخلق معرفة جديدة، وتقديم خدمات متطورة، كما لا بد أن توجد مؤسسات التعليم العالي هيكل تنظيمي، قد يقيد الحرية لكنه ينظمها، ويساعد موظفين على الابتكار، ويولد لديهم المعرفة المتجددة، ويحثهم على الحصول على المعرفة من مصادرها الداخلية والخارجية، كما يجب مراعاة العامل الثقافي، وخلق نوع من التعلم بالمشاركة، واكتساب الخبرات والمهارات وبناء علاقات بين العاملين تدعم المعرفة (بدير، 2010).

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أن هذه التطورات تفرض أن تتحول القيادات والأقسام التنفيذية والإشراقية في مؤسسات التعليم العالي إلى مصادر معرفية ومعلوماتية، فالكل يعلم ويتعلم، وهذا بالضرورة يسهم في تحول هذه المؤسسات إلى مراكز للعلم والمعرفة.

معوقات إدارة المعرفة

من أهم المعيقات التي تواجه إدارة المعرفة اقتصار البحوث على دراسة الماضي، والمعيقات التي واجهت إدارة المعرفة في الماضي، دون وجود بحوث تدرس المستقبل وتستشرفه، وتهيئ مؤسسات التعليم العالي لمواجهة تحديدات إدارة المعرفة المستقبلية(Hovland, 2003) ، إضافة إلى عدم وجود استجابة سريعة ومباشرة للتغيرات المعرفية العالمية، ومواكبة الجامعات المتقدمة، والاحتذاء باستراتيجياتها في إدارة المعرفة جنب إلى جنب، مع وجود قصور في التجارب والبحوث التي تهدف إلى توليد المعرفة واختبارها والتأكد من سلامتها.(2005Bhojaraj,)

ومن أهم المعوقات التي تواجه إدارة المعرفة ارتباطها بالواقع الإداري، فالواقع الإداري ليس كياناً مستقلاً أو مستقراً بذاته، وإنما هو في تغير مستمر، مما يجعل إدارة المعرفة غير مستقرة أيضاً، كما أن الازدواجية في عمل الإدارة تشكل عائقاً، إذ يكون موضوعاً للمعرفة ومولداً لها في الوقت ذاته، وهي صعوبة تعاني منها جميع حقول المعرفة الإنسانية، إضافة إلى حرص الإدارات التقليدية على خزن المعرفة وحجزها وعدم إيصالها للمعنيين أو السماح بتداولها للمستويات الوسطى والدنيا التي تحتاجها، وعدم توظيف المعرفة لإشاعة الفهم المشترك حول القضايا والظواهر ذات العلاقة بموضوعها، إضافة إلى تباين مستوى المعرفة بين العاملين، وإدارة المعرفة بطريقة تهدف إلى حفظ المعرفة بالحواسيب، في عقول البشر، بالإضافة إلى التعامل مع المعرفة وكأنها هدف بحد ذاتها و بهدف الحصول عليها لأغراض إعلامية، أو دعائية، إضافة إلى وجود قصور في الكوادر المؤهلة التي تحسن توظيفها والاستفادة منها (الكبيبي، 2004).

كما أجمل السالم (2014) أهم معيقات إدارة المعرفة بعدم وجود ثقافة تنظيمية داعمة للمعرفة التنظيمية؛ إذ لا يمكن أن تزدهر في ظل ثقافة لا تؤمن بها، ووجود قيادات إدارية تقليدية غير قادرة على إدارة المعرفة؛ إذ لا تمتلك المهارات والخبرات اللازمة لتبني إدارة المعرفة، إضافة إلى غياب وجود استراتيجيات واضحة لإدارة المعرفة لتحديد الاتجاه طويل الأمد، وتحديد أهدافها واستراتيجياتها.

وترى الباحثة ضرورة تنبه مؤسسات التعليم العالي للمعيقات التي تحول دون إدارة المعرفة بالشكل الصحيح، وتحقيق ميزة تنافسية على مستوى المنطقة والعالم، وبدون التغلب على هذه المعيقات، وإعداد الكوادر المدربة التي تحسن توظيف إدارة المعرفة والاستفادة منها، يكون جمع المعرفة وخزنها ترفًا وكلفة لا عائد منه.

علاقة المنظمة المتعلمة بإدارة المعرفة

إن التعلم التنظيمي المتكامل هو الذي تتضافر فيه الجهود لاكتساب المعرفة العلمية والعملية المتخصصة وتوزيعها ونقلها وحفظها وتغذيتها وتوظيفها لتحقيق أهداف المنظمة وأهداف العاملين فيها والمتعاملين معها، أما التميز المعرفي فيستلزم توفير المختبرات والمراكز البحثية والتطويرية لابتكار المعرفة وتوليدها وتوظيفها لتصبح قابلة للتطبيق (الكبيسي، 2004).

ويمكن اعتبار عمليات خلق المعرفة تعلماً، ويعرف التعلم بأنه اكتساب المعرفة أو الفهم أو البراعة من خلال الخبرة والدراسة، وتعريف عمليات اكتساب المعرفة أو خلقها بأنها تعلم يسمح لنا بالتمييز بين المعرفة كعملية والمعرفة كشيء مدرك بالحواس، أي أننا عندما نقرر اكتساب معرفة، نحتاج لعمليات تعلم لمساندة ذلك الجهد، وتحدد غاية التعلم عندنا شكل معرفتنا وتتطلب أنواع المعارف المختلفة عمليات تعلم مختلفة، فالمعرفة المعتمدة على المهارة مثل استيفاء بيانات استمارة قد تتطلب فقط عرضا توضيحيا وقليلا من الممارسة، أما المعرفة النظرية فيكون التعلم فيها أكثر كثافة تحتاج لعمليات بحثية ودراسة معمقة ومناقشة نقدية مع الخبراء ، وكذلك العلاقة متبادلة بين المعرفة والعمل تعني أنه عندما تتغير خبرتنا بشيء يتغير العمل كذلك (توفيق، 2004).

متطلبات تطبيق إدارة المعرفة

لا تعمل إدارة المعرفة في فراغ، بل تعمل في إطار بيئة تنظيمية تتضمن العديد من العناصر والمتغيرات، غير أن هناك متغيرات أربعة تتفاعل فيما بينها وتؤثر على عملية إدارة المعرفة، بمعنى أنها قد تكون مساندة لإدارة المعرفة بما يحقق فاعلية تنظيمية أكبر، كما أنها قد تكون معيقة لها، هذه المتغيرات الأربعة هي الثقافة التنظيمية الهيكل التنظيمي، تكنولوجيا المعلومات، القيادة التنظيمية (العلواني، 2001).

أولا: الثقافة التنظيمية:

وهي تتمثل في القيم والمعتقدات التي تقود السلوك الإنساني للأفراد العاملين في المنظمة، وتعد أحد العوامل المساندة الرئيسة والضرورية لإدارة المعرفة في المنظمة، وبهذا فإن ثقافة المنظمة تمثل مجموعة من المميزات التي تتميز بها المنظمة عن باقي المنظمات الأخرى، وتمارس هذه المميزات تأثيراً كبيراً على سلوك الأفراد في المنظمة، وتمثل الإطار الذي يوجه سلوك الأفراد أثناء العمل كتبني المنظمة قيما معينة كالخضوع للأنظمة والقوانين والاهتمام بالعملاء وتحسن الفاعلية والكفاءة (السكارنة، 2009).

إن ثقافة المنظمة التي تحركها المعرفة يجب أن تكون ثقافة تشاركيه من أجل تعزيز تدفق المعلومات بشكل حر، ومن أجل تسهيل توليد المعرفة، والتشارك فيها ويجب على القائد الفاعل أن يركز على الانتباه على الثقافة التنظيمية وبخاصة فيما يتعلق بالمعتقدات المشتركة، وبقيم الأفراد وتوقعاتهم في المنظمة لأن الثقافة التنظيمية تؤثر في أداء كل فرد، وبالتالي تؤثر في الأداء التنظيمي، لذلك يجري تسخير ثقافة المنظمة لصالح إدارة المعرفة من خلال الطرق التالية (الزيادات، 2008):

1. تكوين افتراضات حول ماهية المعرفة، وحول المعرفة التي تجب إدارتها.
2. تحديد العلاقة بين المعرفة الفردية وبين المعرفة التنظيمية، من هو الشخص الذي يتوقع أن يكون مالكا للمعرفة، ومن الشخص الذي يجب أن يشترك فيها، ومن الذي يستطيع خزنها.
3. إيجاد بيئة للتفاعل الاجتماعي تحدد كيفية استخدام المعرفة في مواقف وظروف معينة.
4. تشكيل العملية التي يتم من خلالها توليد المعرفة، والتحقق من صحتها، وتوزيعها في أنحاء المنظمة.

وتشير الدراسات المختلفة إلى أن هناك مجموعة من العوامل الثقافية يمكن للمنظمات اعتمادها من أجل تشجيع الأفراد على توليد المعرفة، والتشارك فيها، والبناء على أفكار الآخرين، ومن هذه العوامل (عليان، 2008):

1. إيجاد رابط بين عملية التشارك في المعرفة وبين أهداف المنظمة.
2. ارتباط عملية التشارك في المعرفة بالقيمة الأساسية للمنظمة.
3. تشجيع الأفراد على التعاون ومساعدة بعضهم البعض من خلال إدارة قوية .
4. تكامل عملية التشارك في المعرفة مع الأعمال اليومية من خلال تجسيد ذلك في العمليات الروتينية.
5. تناسب حجم الدعم الذي تقدمه الإدارة لعملية التشارك في المعرفة مع حجم الجهد المبذول من اجل ذلك .
6. دعم الشبكات غير الرسمية لتجنب تحولها إلى شبكات رسمية.
7. تقديم التسهيلات المطلوبة للشبكات الرسمية وغير الرسمية بهدف التأكد من حدوث التشارك الفاعل في المعرفة من قبل الأفراد.
8. استخدام أنظمة المكافأة والتقدير لدعم عملية التشارك المعرفي.

ثانيا: الهيكل التنظيمي:

إن أول العناصر التنظيمية التي ترتبط بأذهان الكثيرين عن معنى التنظيم هو الهيكل التنظيمي الذي يتحدد فيه المهام الرئيسة التي يعمل التنظيم على تحقيقها، ومن خلال ذلك يمكن تعريف الهيكل التنظيمي بأنه الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم المهام، وتحديد الأدوار الرئيسة للعاملين، وتبين نظام تبادل المعلومات، وتحديد آليات التنسيق، وأنماط التفاعل اللازمة بين الأقسام المختلفة والعاملين فيها (القريوتي، 2006).

الهيكل التنظيمي يوضح ويحدد كيفية توزيع المهام والواجبات، والمسئول الذي يتبع له كل موظف، وأدوات التنسيق الرسمية، وأنماط التفاعل الواجب إتباعها وتطبيقها وان الهيكل التنظيمي يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسة هي التعقيد والرسمية والمركزية (حريم، 2006).

ومن جانب آخر أشار العلي إلى أن إدارة المعرفة تعتمد على الهيكل التنظيمي في المنظمة، وتبرز هنا أهمية مرونة الهيكل التنظيمي في المنظمة وذلك لما له من تأثير في سلوكيات العاملين، فالعلاقة بين الرئيس والمرؤوسين قائمة على التعاون والثقة، وذلك لأن إدارة المعرفة تحتاج إلى اللامركزية في العمل، وأن هناك العديد من الأبعاد المؤثرة في تنظيم إدارة المعرفة منها (القريوتي، 2006):

هرمية الهيكل في المنظمة والتي تؤثر على الأفراد العاملين في المنظمة والعلاقات فيما بينهم. ومن الممكن أن تساند الهياكل التنظيمية داخل المنظمة عملية تفعيل إدارة المعرفة من التنظيم غير الرسمي. ويعتبر تسطيح الهياكل التنظيمية من وسائل تفعيل إدارة المعرفة من خلال الهياكل الخاصة والقواعد التنظيمية، وفرق العمل التي تساند بصورة مباشرة إدارة المعرفة.

وبصفة عامة، فإن تهيئة المناخ المناسب لتطبيق إدارة المعرفة التنظيمية تتطلب بالضرورة التحول إلى الممارسات الإدارية المعتادة الأكثر توافقاً مع معطيات عصر المعرفة مثل (عبدالوهاب، 2006):

1. التحول من الهيكل التنظيمي الهرمي الشكل المتعدد المستويات إلى الهياكل التنظيمية الأكثر تفلطحاً والأبعد عن الشكل الهرمي.

2. التحول من أنماط التنظيم القائمة على العمل الفردي المنعزل إلى نمط العمل الجماعي في فرق عمل ذاتية.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد شكل تنظيمي بذاته يمكن الأخذ به في سبيل إدارة فاعلة للمعرفة إلا أن ثمة هياكل تنظيمية يترتب على الأخذ بها إلغاء الكثير من النفقات الخاصة بالبيروقراطية، وتحقيق درجة اكبر من المرونة تمكنها من تنفيذ الخطط الخاصة بإدارة المعرفة، وفي هذا الإطار فقد تبدو أشكالا معينة للهياكل التنظيمية أكثر ملائمة من بينها الهيكل الأفقي والهيكل الشبكي والهياكل المعكوسة التي يتم النظر فيها إلى العميل باعتباره أهم شخص وتصبح نقطة الالتقاء معه على رأس المنظمة، ويرتبط بالهيكل التنظيمي عناصر أخرى إلى جانب الشكل التنظيمي مثل السياسات والعمليات ونظم الحوافز والمكافئات مما قد تدعم برامج إدارة المعرفة أو تكون عقبة في سبيلها (العلواني، 2001).

ثالثا: القيادة الادارية:

إن القيادة وفق التعريف الإداري هي القدرة على التأثير في العاملين من أجل تحقيق أهداف المنظمة، ولكون إدارة المعرفة هي استثمار تقوم به المنظمات بهدف توظيفه في أنشطتها لتطويرها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، لذا تصبح الجهة الأولى المسئولة عن دعم وتطبيق إدارة المعرفة ونشرها فكر وتطبيق بين أقسام المنظمة عامة وفي أنشطتها وعملياتها المتمثلة بالقدرة في التأثير في الآخرين هي القيادة الإدارية (نجم، 2011).

ومما لا شك فيه أن القيادة عنصر مهم في تبني وتطبيق إدارة المعرفة، ولذلك فإن هناك بعض النظريات الخاصة بالقيادة تكون أكثر ملائمة لإدارة المعرفة من نظريات أخرى، فنظرية سمات القيادة يرى البعض أنها لا تناسب تطبيق إدارة المعرفة، أما نظريات التشاركية ونظرية القيادة الذاتية هي أكثر ملائمة واتفاقا مع نمط القيادة المطلوب لإدارة المعرفة.(Crawford, 2003)

القيادة المشاركة

وتعني المشاركة تشجيع الموظفين على التأثير بنشاط في تطوير وتنفيذ القرارات المؤثرة في وظائفهم، وأن هذه النظرية لها العديد من الفوائد المشتقة من السماح للمرؤوسين بالمشاركة في القرارات المتعلقة بوظائفهم، وإن نجاح فرق العمل يبدأ بالثقة وقادة فرق مؤثرين، وحتى تكون قائد فريق فاعل لا بد أن يكون هناك رغبة لدى المرؤوسين بتغيير أنفسهم لكي يتخلوا عن كثير من الافتراضات التي أثرت بتصرفاتهم في الماضي، ويجب أن يشعر أعضاء الفريق أن قائدهم يؤازرهم ويحميهم وأن يعطيهم ما يحتاجوه حتى يقوم كل منهم بعمله بفاعلية وأن يكون مدافعا عن الفريق(عبوي، 2008).

القيادة الذاتية

وهي أن يقود المرؤوس نفسه وذلك من خلال تمكينهم بطريقة تضمن بأن يمتلكوا عملهم ويمارسونه بطريقتهم الخاصة بما يحقق النتائج المرجوة منها، وأن يعمل كل منهم بوصفه قائدا ذاتيا لعمله وبما يحقق مفهوم أن كل واحد هو قائد، وهي ترتكز على أن العاملين في حالات كثيرة هم الأكثر معرفة وخبرة بالعمل الذي يؤدونه من غيرهم ومن خلال ربط الوظائف الفردية مع الرؤيا، يتكون لدى الموظفين إطار عمل يعملون من خلاله، فالقيادة الإدارية تتوقف على توفير هذه الاستقلالية المباشرة للموظفين (عبوي، 2008).

رابعاً: تكنولوجيا المعلومات:

ظهر مصطلح تكنولوجيا المعلومات في بداية السبعينات مع ظهور الحواسيب الإلكترونية على نطاق تجاري. أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يعني كافة الأمور التي تتضمن الحواسيب والأجهزة المساعدة لها وشبكات الحواسيب بأنواعها المختلفة ومعالجة البيانات والمعلومات بكافة أشكالها وكافة المراكز والوظائف المتعلقة بالتكنولوجيا وخدماتها في الأنظمة والمؤسسات

إضافة إلى البرامج التي تستخدم في أداء الأعمال والوظائف وتسويق المنتجات والخدمات وكل ما يتعلق في ذلك من برامج وأجهزة ومعدات (العاني، 2009).

تعني تكنولوجيا المعلومات الوسائل والطرق المبتكرة والحديثة والمتقدمة في معالجة المعلومات والمعرفة من حواسيب وشبكة معلومات واسعة النطاق للحصول على المعلومات وتخزينها وربما تطويرها وتحديثها وإعادة استخدامها في المنظمة من اجل الوصول إلى الأهداف بسرعة فائقة وبأداء عالي في عالم متطور تسوده المنافسة الهائلة (نورالدين، 2009).

إن تكنولوجيا اكتشاف المعرفة باستطاعتها أن تكون فاعلة جدا للمنظمات التي ترغب في الحصول على ميزة تنافسية مستدامة، وأن ما يسمى اكتشاف المعرفة في قواعد البيانات، أصبح يطلق عليه مسمى آخر وهو منجم البيانات، من جانب آخر فان مصطلح منجم البيانات مشتق ومرتبط بمصطلح آخر هو مستودع البيانات، فهما لهما دور هام في تسهيل اكتشاف المعرفة وتناقلها، فمستودع البيانات هو عبارة عن أرشيف للمعلومات يتم الحصول عليها من مصادر متعددة، ثم يتم تخزينها وفق خطة موحدة وفي موقع واحد، وهي مصممة لغرض التحليل بما ينسجم مع طبيعة بنية الأعمال، أما منجم البيانات هو عبارة عن تحليلات لكمية كبيرة من البيانات، بغرض إيجاد قواعد وأمثلة ونماذج يمكن أن تستخدم وتدل أصحاب القرار، وتتنبأ بالسلوك المستقبلي، وهو يهدف إلى توصيف للحالة الموجودة أو التي حدثت، أو التنبؤ بما يمكن أن يحدث، وتكمن الفكرة الأساسية في عمل نظم إدارة المعرفة في تمكين العاملين في المنظمة من الوصول إلى معرفة المنظمة عن الحقائق ومصادر المعلومات والحلول اللازمة للمشكلات، وبالمقابل فإن العاملين يتشاركون في المعرفة الموجودة في رؤوسهم وفي الملفات التي يتم فيها تسجيل الحلول المناسبة للمشكلات وبالتالي تتشكل لديهم تراكمية معرفية جديدة يستطيعون من خلالها إبداع أفكار جديدة بخصوص المنتجات أو الخدمات التي تقدمها المنظمة، وبناءً على ما تقدم فان نظم إدارة المعرفة عادة ما تبدأ بقواعد البيانات المحوسبة التي تحتوي على المعرفة المهمة للمنظمة، ولعل أهم مكون لتنظيم إدارة المعرفة هو مستودعات المعرفة التي تتكون من الذاكرة التنظيمية والوثائق وقواعد البيانات المحوسبة (السامرائي والعمري، 2008).

سمات إدارة المعرفة المرجوة في مؤسسات التعليم العالي

ذكر) الصاوي، (2007 أربعة سمات لإدارة المعرفة المرجوة في مؤسسات التعليم العالي- :

- الإدارة التعليمية دون التقيد بالورق: حيث يوجد الورق ولكن لا يستخدم بكثافة ولكن يوجد الأرشيف الالكتروني والبريد الالكتروني ...الخ.
- الإدارة التعليمية دون التقيد بالمكان: بالاعتماد على نظم المؤتمرات الالكترونية ومؤتمرات الفيديو.
- الإدارة التعليمية دون التقيد بالزمان: أصبح الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم و365 يوم في السنة خاصة مع اتساع رقعة المكان الجغرافي واختلاف مواعيد الإجازات بين المجتمعات مما يحتم على متخذ القرار العمل بشكل مستمر وبلا زمن محدد.
- الإدارة التعليمية دون التقيد بالتنظيمات الجامدة: ضرورة تغيير النظم الإداربة البالية التي تعمل على دعم تدفق المعرفة بين أفراد المجتمع المعرفي نحو الأحدث.

قياس إدارة المعرفة

إن أكبر تحد واجهته إدارة المعرفة في بداية ظهورها هو صعوبة قياسها حتى أن البعض أنكر وجود شيء اسمه إدارة المعرفة ، انطلاقا من " أن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته " والصعوبة في القياس تأتي من أننا نتعامل مع موجودات غير ملموسة ، وقد جرت محاولات جادة لقياس إدارة المعرفة حصل بعضها على نتائج جيدة وقبول المراكز المرموقة في هذا المجال فمثلا البنك الكندي للتجارة يقيس إدارة المعرفة لديه من خلال فهمه للمنظمة كونها منظومة تعليمية ومعيار نجاحها هو أن يكون معدل تعلم الأفراد والمنظمة والمجموعات مساويا أو يتجاوز معدل التغيير في البيئة الخارجية.(Carrillo,Egbu,Anumba,2005)

تعاني التعليم العالي من جُملة تحديات في عديد من دول العالم، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحديات ليست منفصلة عن بعضها بعضًا، بل متشابكة، أي أنها تحتاج إلى حلول متكاملة. وإن الناظر إلى عالمنا اليوم يمكن أن يلحظ أننا نسير نحو مستقبل مجهول أو غير واضح المعالم، فارتفاع نسب البطالة وانخفاض مستوى معيشة الناس، وانخفاض مستوى الاستقرار الاقتصادي، وذوبان بعض الطبقات الاجتماعية وبروز الكثير من المشكلات الاجتماعية، والأزمات الكثيرة التي تعترض سبل تقدمنا واستقرارنا، خاصة وإننا نعيش في منطقة حبلى بالأحداث الجسام، تجعلنا أمام تحديات ينبغي ألا نقف حائرين عاجزين عن حلها، وإن هذه التحديات كانت محط اهتمام الباحثين، ويوضح الجدول تحديات التعليم العالي من وجهة نظر خبراء وباحثين:

الجدول(1)

تحديات التعليم العالي من وجهة نظر خبراء وباحثين:

الجدول (1)

تحديات التعليم العالي من وجهة نظر خبراء وباحثين:

الطراونة (2017)	بطاح (2017)	السيد (2019)	بكري (2019)
1. التمويل 2. الاستقلالية 3. البحث العلمي 4. الحاكمية 5. جودة العملية الأكاديمية	1. التمويل 2. الخصخصة 3. البحث العلمي 4. سياسات القبول 5. الحرية الأكاديمية 6. العولمة	1. تحول حلقات البحث إلى أبحاث 2. تناقض التعليمات 3. العبء الكبير 4. الطفيليون 5. الاستلال والنسخ	1. العلاقة بين "التعليم العالي" و"سوق العمل". 2. تكاليف التعليم العالي 3. طول فترة الدراسة 4. التطور التقني والتوسع المعرفي

6. هجرة العقول		**6. الاستهتار والتشدد.**	

وانعكست هذه التحديات سلبًا على التعليم العالي كما يلي:

- عائقًا للابتكار والتحديث و نقل المعرفة والتكنولوجيا والإفادة من تجارب العالم المتقدم.
- التسبب تسرّب في الهيئات التدريس، بسبب الانخفاض النسبي في الأجور.
- ضعف الترابط ما بين يحصل عليه الطلبة من علوم نظرية وبين متطلبات الحياة العملية .
- البطالة والفجوة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
- التباين الواضح في مستوى مخرجات التعليم العالي ومدخلات العملية التعليمية فيها بشرية .
- انخفاض جودة التعليم والتراجع في الحاد في المعايير الدولية والمحلية.
- الأزمة الاقتصادية وأن التعليم أصبح عبء على الحكومة.

فكان لا بُد من السعي لإيجاد حلول هذه الحلول وحل المشكلات، ولعل أهم هذه الحلول الاستثمار في التعليم، استثمارًا في رأس المال البشري، دون النظر إلى العائد على هذا الاستثمار في المدى القصير، بل النظر على أنه مشروع لبناء القدرات وتعزيز الشراكات القائمة أصلاً مع المؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وكذلك مع المؤسسات الأكاديمية العالمية.

ويُعد التعليم استثمارًا مفيدًا بشكل كبير، فهو فرع خاص من الاستثمار البشري، لأن تكلفة الفرصة الضائعة من الإنفاق على التعليم وغيرها من التكاليف تعوض بشكل أكبر من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم على الأفراد والمجتمع ككل، فهو استثمارًا في اقتصاد المعرفة علم الوفرة بدلاً من اقتصاد الندرة، من خلال القيادة الأفضل والقدرة الأفضل على الحراك الاجتماعي.

ويشارك التعليم في جعل توزيع الدخول أكثر مساواة، وهو أمر مازال موضع عديد من الدراسات، ويحتمل الكثير من الجدل والحوار حاليًا، وفى المستقبل أيضا. ويساهم التعليم في إحداث تغيّرات إيجابية في الاتجاهات العامة للأفراد والمؤسسات الوطنية باتجاه العمل والانخراط في العمل وزيادة الانتاج وتعزيز البنى الفوقية ومنظومة القيم في المجتمع. بما يحقق الأهداف التنموية والعلمية لهما وتحسين نوعية حياة الانسان ورفاهه، بدءا من إعطائه فرصة للتعليم الجامعي النوعي الذي يؤهله لسوق العمل وإلى زيادة انتاجيته ودخله لاحقا.

ولعل أهمية الاستثمار في التعليم تتلخص بما يلي:

- إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية المستدامة (الشنيفي، 2018) .
- يزود صانع القرار بتكلفة التعليم بمراحله المختلفة، و بالتالي مدى توازن العرض والطلب.
- القيام بإجراء مقارنات بين عائد الاقتصادي من التعليم و من المشروعات الاستثمارية .
- يحدد المرحلة التعليمة، والبرامج التعليمية الأجدى للاستثمار فيها (الطراونة، 2019).
- يوضح العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي وسوق العمل، وسياسة الأجور في الدولة .

 يفيد المخطط في توزيع الاستثمار في المجال ذي العائد المرتفع من اجل زيادة كفاءة التعليم وذلك بزيادة العائد أو بتخفيض التكلفة (العتيبي، 2018).

الاستثمار في التعليم العالي في الأردن:

تتمحور رسالة التعليم العالي بأنه إحدى وسائل التمكين والارتقاء بالمستوى العلمي والمعرفي والقيمي لرواده، وذلك من خلال تأصيل محتوى هذا التعليم ودعم وسائله وبناه الأساسية، وخاصة في ظل تسارع حمى المنافسة والتميّز فيه على المستويين الاقليمي والعالمي. ويمتلك منظومات من الموارد البشرية ذات جودة تنافسية كفوْه وقادرة على تزويد المجتمع بخبرات تعليمية مستمرة ذات صلة وثيقة بحاجاته الراهنة والمستقبلية وذلك بما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة وتحفيزها عن طريق إعداد أفراد متعلمين وقوى عمل ماهرة. ولأجل ذلك فقد تكاملت منظومة التعليم العالي في الأردن وخاصة في بعدها النوعي، من خلال التركيز على مؤسسات التعليم العالي، وبتبني ودعم البحث العلمي الصادق وخاصة التطبيقي منه، من خلال:

- إنشاء صندوق دعم البحث العلمي في وزارة التعليم العالي (بطاح، 2017).
- واكتملت الصورة بإنفاذ معايير الاعتماد على كافة الجامعات الرسمية والخاصة .
- استقطاب النخب من الهيئات التدريسية والباحثين (المنقاش وعتيق، 2017).
- تعزيز الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع.(Tilak,2015)
- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأن تكون العلاقة تكاملية بينهما.

التوصيات

ما يهم المستثمر هو معدل العائد الاجتماعي الذي يبحث في تحقيق أهداف عامة للمجتمع والإنسان، تتسم بالديمومة والتجدد المستمر، والابتكار والابداع، والريادة عالميًا ومحليًا، وتعزيز الإنتاجية:

- نطمح لقائد حصيف في أي مشكلة مالية يوظف الجوانب الاستثمارية (خدماتية وادارية) للوصول الى توازن وعدم اخفاق مالي .
- رؤية للمستقبل، حصافة، تنبوء، وإبداع في حل الأزمات، ورشدانية القرارات وبعد نظر .
- الابتعاد عن أسواق المضاربة والمخاطرة.
- استحداث صناديق الاستثمار يستطيع أن يستخدم هذه القوة لرفعة الاقتصاد.
- جودة الخدمة من المرة الأولى وبالطريقة المثلى دون اي اخطاءوبأعلى كفاءة ووفاعلية .
- مع الانتاج ولكن ضد الاندفاع
- مع التشجيع ومع التفكير الايجابي والتحفيز.
- الأصل أن تكون سياسة المؤسسة (مأسسة العمل)
- تفعيل العقل البشري (فكرة ، بنك افكار) على الاقل ١٠٪ ايجابية
- مع بيع المشاريع للقطاع الخاص، اقتصاد معرفي، جامعات ريادية
- تشجيع الوقف التعليمي
- التوجه نحو الجامعة المنتجة استثمار الأزمة وليس مجرد إدارة.
- قوانين صارمة النفاذ، قوة القانون، ونفوذ القانون، الالتزام بالقانون

- محاربة واضحة للفقر والبطالة
- ولرفع مستوى جودة التعليم العالي ومخرجاتة وتحسين بيئة التعلم في الجامعات وبرزت مشاريع استثمارية ولكننا نسعى ونطمح إلى مشاريع أخرى منها:
- الجامعة المنتجة: وهي مشروع تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي: الإدارة الجامعية والحوكمة الرشيدة، والاعتماد وضبط الجودة، وتمويل الجامعات و تطوير كليات المجتمع (التعليم التقني)، وتمويل و دعم البرامج التنافسية في الجامعات، وزيادة عدد المستفيدين من القروض المقدمة للطلبة (الطراونة، 2019).
- الجامعات الذكية: وإنشاء الحاضنات التكنولوجية في عدد من الجامعات الرسمية لرعاية الأفكار والإبداع الريادي وحاضنات الأعمال وتطبقات ذكية (العقيل والعبسي، 2019).
- بنك الأفكار: الاستمرار بدعم المشاريع البحثية على المستوى الوطني ودعم طلبة الدراسات العليا المتفوقين أكاديميا وذلك من خلال إنشاء صندوق دعم البحث العلمي.
- إصدار تشريعات جديدة: بهدف تحسين العلاقة بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة والقطاعات الإنتاجية والخدمية والصناعية من جهة البحث العلمي والتطوير (بطاح، 2017).
- تنشيط إدارات الجامعات وتكثيف جهودها بتسويق الجامعات في الدول المختلفة من أجل استدراج التمويل من المؤسسات والهيئات العربية والدولية وحكوماتها (النعيمي، 2015).
- استثمار الجامعات لكافة مرافقها وعقاراتها وحدائقها وخبرات موظفيها وطلابها.

خاتمة:

تركز المؤسسات عموما ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص على إدارة المعرفة؛ لأنها الأساس الذي يمكن الحكم من خلاله على نجاح المؤسسة وتقدمها، وشهدت المنظمات الإدارية عموما وعلى وجه الخصوص تحولا تدريجيا نحو إدارة المعرفة لإيمانها بأهمية المعرفة وامتلاكها ثم إدارتها وأصبح الطلب على مهارة إدارة المعرفة الأكثر أهمية لدى المديرين.

عرفت إدارة المعرفة بأنها الجهد المنظّم الواعي الموّجه من قبل منظمة أو مؤسسة ما من أجل اكتساب وجمع وتصنيف وتنظيم وخزن كافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط تلك المؤسسة وجعلها جاهزة للتداول والمشاركة بين أفراد وأقسام ووحدات المؤسسة بما يرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرارات والأداء التنظيمي، فتسعى إدارة المعرفة إلى تحقيق مجموعة من الفوائد منها: الإسهام في رفع كفاءة الأداء، وتحسين جودة الخدمة، وتوفير مناخ صحي يشجع العاملين ذوي المعرفة ويحفزهم على الإبداع، وإطلاق طاقاتهم الكامنة، وإتاحتها للمنظمة لتوظيفها والاستفادة منها.

وتمر إدارة المعرفة بعمليات ومراحل ضمن سلسلة مترابطة وهي (تشخيص المعرفة، اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، تخزين المعرفة، تطوير المعرفة وتوزيعها، تطبيق المعرفة).

تتطلب إدارة المعرفة تحديد مصادر المعرفة الواردة إلى المنظمة، ولعل أهمها تلك المعرفة المتوافرة لدى الأفراد في المنظمة والتي تتمثل بخبراتهم المتراكمة، والمعرفة الصادرة عن الأفراد والجماعات التي تعايشهم المنظمة في المجتمع، والمعرفة الصادرة عن إدارات ومنظمات أخرى وطنية وعالمية، والمعرفة الصادرة عن الخبراء والمختصين، ووجود مديرين للمعرفة، وتوفير بيئة التنمية اللازمة والمتمثلة بالتقنية (التكنولوجيا) اللازمة وهي شبكة الاتصالات والكوابل الأرضية الحديثة المتطورة.

من أهم المعيقات التي تواجه إدارة المعرفة هو عدم وجود ثقافة تنظيمية داعمة للمعرفة التنظيمية؛ إذ لا يمكن أن تزدهر في ظل ثقافة لا تؤمن بها، ووجود قيادات إدارية تقليدية غير قادرة على إدارة المعرفة؛ إذ لا تمتلك المهارات والخبرات اللازمة لتبني إدارة المعرفة، إضافة إلى غياب وجود استراتيجيات واضحة لإدارة المعرفة لتحديد الاتجاه طويل الأمد، وتحديد أهدافها واستراتيجياتها.

وبالتالي فإن إدارة المعرفة لا تعمل في فراغ، بل تعمل في إطار بيئة تنظيمية تتضمن العديد من العناصر والمتغيرات، غير أن هناك متغيرات أربعة تتفاعل فيما بينها وتؤثر على عملية إدارة المعرفة وهي (الثقافة التنظيمية، الهيكل التنظيمي، القيادة الادارية، تكنولوجيا المعلومات).

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- بدير، جميل (2010) اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- بطاح، أحمد (2017). قضايا معاصرة في التعليم العالي. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- توفيق، عبد الرحمن (2007) الإدارة بالمعرفة – تغيير ما لا يمكن تغييره "، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة.
- حريم، حسين محمود (2006) تصميم المنظمة الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
- الخطيب، أحمد (2015). التعليم العالي: الإشكاليات والتحديات. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الزيادات، محمد عواد (2008) اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمّان.
- السالم، محمد (2014) إدارة المعرفة التنظيمية، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
- السامرائي، سلوى والعمري، غسان (2008) نظم المعلومات الاستراتيجية: مدخل استراتيجي معاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان.
- السكارنة، بلال خلف (2009) التطوير التنظيمي والإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان.
- الشنيفي، علي (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في في المملكة العربية السعودية على ضوؤ تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم والنفسية. 10(2)، 70-90 .
- الصاوي، ياسر (2007) إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع.
- الطراونة، علي (2019). تصور مقترح لبناء الاتجاهات التنظيمية الاستثمارية لدى القادة الأكاديمين في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء مبادئ الجامعة المنتجة. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية.
- العاني، مزهر شعبان (2009) نظم المعلومات الإدارية: منظور تكنولوجي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان .
- عبد الوهاب، سمير محمد (2006) متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية، دراسة حالة على مدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- عبوي، زيد منير (2008) القيادة ودورها في العملية الادارية، ط5: دار البداية ناشرون وموزعون، عمان.

- العتيبي، حسناء (2018). تجارب بعض الدول المتقدمة في تمويل التعليم العالي وسبل الاثتفادة منها. مجلة العلوم والنفسية. 25(2)، 1-31 .
- العقيل، سيناء والعبسي، إيناس (2019). حوكمة تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم الجامعي: دروس مستفادة من التجربة الأوروبية. مجلة العلوم جامعة الملك سعود. 31(9)، 535-560.
- العلواني، حسن (2001) إدارة المعرفة المفهوم والمداخل النظرية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني في الإدارة " القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية" المنعقدة في المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية، القاهرة.
- عليان، ربحي مصطفى (2008) إدارة المعرفة، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.
- فليه، فارس (2009) السلوك التنظيمي في غدارة المؤسسات التعليمية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- القريوتي، محمد قاسم (2006) نظرية المنظمة والتنظيم، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.
- القطارنة: زياد حمد (2011) إدارة المعرفة، ط 1، عمان: دار جليس للنشر والتوزيع.
- الكبيسي، عامر خضير (2004) إدارة المعرفة وتطوير المنظمات، المكتب الجامعي الحديث، جمهورية مصر العربية.
- مطر: عبد اللطيف محمود (2005) إدارة المعرفة والمعلومات، ط، عمان: دار الكنوز العلمية للنشر والتوزيع.
- المنقاش، سارة وعنيق، عزيزة (2017). نموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية بالجامعات السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. مجلة كلية التربية في جامعة الأزهر. 174(1)، 373- 417.
- نجم، عبود نجم (2011) القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
- النعيمي، طه (2015). آليات تسويق نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية والمجتمع. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- نور الدين، عصام (2009) إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
- الهياجنة، وائل وحجازي، عبد الحكيم (2016). مفاهيم أساسية في التربية. دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ياسين، سالم (2007) إدارة المعرفة المفاهيم النظم التقنيات. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

المراجع الاجنبية

- Anumba, Chimay J., Egbu, Charles & Carrillo, Patricia (2005) "Knowledge Management in Construction ", Blackwell Publishing.
- Bhojaraju G. (2005), Knowledge Management: Why Do We Need It for Corporates? Malaysian Journal of Library & Information Science, 10(2), 37-50.
- Crawford, C.B. (2003) Exploring the Relationship between Management and Transformational Leadership. Paper Presented at the ALE 2003 Conference, Anchorage, Alaska, 16–19 July.
- Davenport T.H. & Prusak L. (1998) Working Knowledge How Organization Manage What the Know, Boston MA.: Harvard Business School Press.
- Hovland, I. (2003), Knowledge Management and Organizational Learning: An International Development Perspective. Overseas Development Institute, 111 Westminster Bridge Road London.

- Lee H. & Choi B.(2003) "Knowledge Management Enablers, Process and Organizational Performance: An Integrative View and Empirical Examination", Journal of Management Information System, 20 (1). Summer. 179-228.
- Mathew: V.(2008) "Knowledge Management Progression, Issues and Approaches for Organization Effectiveness in Manufacturing Industry: An Implementation Agenda", The Icafi Journal of Knowledge Management, 6(1): 20-45.
- AlOqayli, Alia. (2019). Higher and Vocational Education and its Funding in Germany and the Kingdom of Saudi Arabia (A Comparative Study). Journal of Educational and Psychological Sciences. 3(17)k 30-51.
- Pruvot, E., & Estermann, T. (2017). University autonomy in Europe III: The Scorecard 2017. European university Association Publication. Brussel, Belgium.
- Tilak, J. (2015). Global trends in funding higher education. International Higher Education, (42).

تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بعالمنا العربي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة

Renewal of Research in the Field of Psychology / Learning Disabilities in our Arab World in light of the Requirements of the Knowledge Economy

الدكتور/ سُليمان عبد الواحد يوسُف
Dr. Soliman Abd El- Wahed Yousef
دكتوراه صعوبات التعلم - كلية التربية - جامعة قناة السويس - مصر
وأستاذ صعوبات التعلم المساعد - كلية التربية – جامعة جازان – السعودية "سابقاً".
نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لصعوبات التعلم
عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات النفسية
drsoliman2050@gmail.com

الملخص:

لما كان البحث العلمي أساس اقتصاد المعرفة، فإن البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم يُعد رافدًا تربويًا مهمًا لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة واهدافه.

ويعاني البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي من أزمة، تستوجب إحداث تجديد شمولي في طبيعته، وموضوعاته، وأهدافه، ومن يخضعون له، ومن يقومون به، وكمه، وكيفه، ونوعه، واتجاهه، وما يحيط به من ظروف وملابسات، وما يكون فيه من وسائل وإمكانات، وما يستخدمه من مدخلات، وما ينتج عنه من مخرجات، وما يتسرب منه من خسائر ، وما يحقق من مكاسب، وما يسير فيه من طرق سليمة أو غير سليمة.

وباستخدام المنهج الوصفي؛ حاولنا الوقوف على إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة، ونشأته، ومفهومه، وخصائصه، ومتطلباته، وبيان علاقة البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بتحقيق هذه المتطلبات، وتشخيص واقع البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم عربيًا، واقتراح بعض آليات تجديده في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم، اقتصاد المعرفة.

Abstract:

The current study tries to identify the precursors of the idea of a knowledge economy, its concept, and its requirements, and the relationship of research in the field of psychology / learning disabilities with the achievement of these requirements, diagnosing the reality of research in the field of psychology / learning disabilities in the Arab world, and proposing some mechanisms for its renewal in light of the requirements of an economy Knowledge.

Key words: Renewal of Research in the Field of Psychology / Learning Disabilities, Knowledge Economy.

مقدمة:



لقد أصبح العلم كما باتت المعرفة تحتل المكانة المركزية ضمن سياسات التنمية الإنسانية وذلك لتداخل عوامل ثلاثة متكاملة ومتداخلة ومتفاعلة ومتشابكة من خلال تسارع نسق التغيرات نتيجة التقدم العلمي والتقني وتوسع العولمة بشتى أشكالها والنشر على أقصى الحدود لتقنيات المعلومات والاتصال.

وقد اتخذت المعرفة مكانتها في المجتمع، بعد أن أثبتت الدول المتقدمة أن نشاطاتها الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية تقوم على كثافة المعرفة، حيث إنها معقل القدرة التنافسية لهذه الدول على المستوى العالمي وبالتالي أصبحت المعرفة إحدى المداخل الأساسية للتنمية في البلدان النامية (محمد نجيب وآصف دياب، 2003، 129).

ولما كانت هناك علاقة ديناميكية بين أنظمة المجتمع وجالاته المختلفة؛ فإن أي تطور أي تغيير يحدث في نظام او مجال بعينه ينعكس بطبيعة الحال على الأنظمة والمجالات الأخرى، ومنها مجال البحث العلمي بوجه عام، والبحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم على وجه الخصوص.

ومن الملاحظ أن البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم يؤدي دورصا مهمًا في إحداث النهوض المجتمعي والتنمية الشاملة؛ وذلك باعتباره أحد الركائز الأساسية للبحث النفسي والتربوي، وسبيل رئيس نحو الإرتقاء بالمعرفة التربوية النظرية، والاستفادة منه في معالجة قضايا الواقع التربوي والتعليمي الراهنة، إضافة إلى ما يقوم به من توسيع آفاق للتفكير، وغعمال عقول الباحثين وقدراتهم فيما يواجهون من قضايا ومشكلات بحثية، ترتقي في مجملها برأس المال البشري، وهو الباحث، فضلاً عن مجالات البحث ذاتها.

وقد ظهر مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين وبداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين مجموعة من المصطلحات الوافدة على مجال الاقتصاد، والتي تدور في فلك المعرفة وتأثيراتها وتداعياتها ووانعكاساتها على رأس المال البشري وتنميته، ومن أبرز هذه المصطلحات: الفائض المعرفي، والقيمة المضافة للمعرفة، ومجتمع المعرفة، والمجتمع المعرفي، ومجتمع المعلومات، واقتصاد المعرفة (محمد درويش، 2019، 376 – 377).

وفي هذا الصدد يشير عبد الخالق فاروق (2005، 26) إلى أن اقتصاد المعرفة هو مصطلح يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير، سواءً من حيث تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير أو تكاليف إدارة الأعمال والاستشارة، أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها من جهة أخرى. ويضيف محمد أبو الشامات ومحمد عمر وفريد الجاعوني (2012، 597) أن مصطلح اقتصاد المعرفة يشير إلى الاقتصاد الذي يرتكز على إنتاج المعرفة وإدارتها في إطار محددات اقتصادية معينة، وهو يختلف عن الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يرمز إلى الاقتصاد الذي يستخدم تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية وإدارة المعرفة. ففي اقتصاد المعرفة تكون المعرفة منتجاً أما في الاقتصاد القائم على المعرفة فهي أداة، فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي.

ولما كان المرتكز الرئيس لاقتصاد المعرفة يكمن في التعامل مع المعرفة كمكون رئيس في إحداث حركة التنمية المجتمعية، فإن البحث العلمي النفسي والتربوي- في الواقع هو أساس هذا الاقتصاد، وعليه يصبح معينًا مهمًا لتطبيق اقتصاد المعرفة وتحقيق أهدافه.

والمتأمل في مسيرة البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم باعتباره أحد الركائز الأساسية للبحث النفسي والتربوي في العالم العربي يلحظ معاناته من أزمة تتمثل أهم أبعادها في: التناقض بين نتائجه على الجانب النظري، والفجوة بين تلك النتائج وتطبيقها في الواقع المجتمعي والتعليمي العربي.

ولكي يخرج البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في عالمنا العربي من هذه الأزمة ويقدم الحلول للمشاكل القائمة في التربية والتعليم لا بُدّ وأن يتم تفعيل دور البحث النفسي والتربوي في مجال علم نفس / صعوبات التعلم؛ ولن يتأتى ذلك إلا بإحداث تجديد شمولي في طبيعته، وموضوعاته، وأهدافه، ومن يخضعون له، ومن يقومون به، وكمه، وكيفه، ونوعه، واتجاهه،

وما يحيط به من ظروف وملابسات، وما يكون فيه من وسائل وإمكانات، وما يستخدمه من مدخلات، وما ينتج عنه من مخرجات، وما يتسرب منه من خسائر ، وما يحقق من مكاسب، وما يسير فيه من طرق سليمة أو غير سليمة.

وانطلاقًا من هذا؛ سوف نحاول ومن خلال هذا الطرح، الوقوف على إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة، ونشأته، ومفهومه، ومتطلباته، وبيان علاقة البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بتحقيق هذه المتطلبات، وتشخيص واقع البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي، واقتراح بعض آليات تجديده في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وهذا ما حدا بالباحث إلى إجراء الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من مرور ما يقرب من ستة عقود على ظهور مجال صعوبات التعلم كأحد المجالات القائمة بذاتها في التربية الخاصة على المستوى الدولي والعالمي؛ فإن البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم والتعاون البحثي على المستوى العربي لم يصل إلى المستوى المطلوب، ولم يُسهِم في تحقيق التقدم المنشود؛ إذ يعاني- في الجامعات ومراكز البحث العربية- من ضعف واضح إذا ما قورن بحاله في الدول المتقدمة.

وبالتالي؛ فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، هو: "كيف يمكن للبحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي ان يحقق متطلبات اقتصاد المعرفة، والإصلاح المنشود، متمثلاً لروح العصر ومنطلقًا بالإنسان ومجتمعه نحو آفاق إنسانية حضارية حرة ومعطاءة؟".

ومن هذا المنطلق؛ فإن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب ضرورة العمل على تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم، واستشراف الدور المتوقع له إزاء معالجة قضاياه. وعليه؛ تتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. ما إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة، ونشأته، ومفهومه، وخصائصه، ومتطلباته؟.
2. ما علاقة البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة؟.
3. ما واقع البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي؟.
4. ما آليات تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي يؤديه البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم باعتباره احد روافد الحصول على المعرفة؛ إضافة إلى ما يلي:

1. تُعد الدراسة الحالية محاولة لتشخيص واقع البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي، تمهيدًا إلى اقتراح بعض آليات تجديده في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
2. يمكن أن تفيد نتائج الدراسة الحالية المسئولين عن صنع القرار التربوي والتعليمي العربي، والباحثين التربويين العرب وكليات التربية والآداب، وجميع المعنيين والمهتمين بالبحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي في تعرف واقعه ، ومشكلاته، والعوامل المسببة لها، ومن ثم وضع الحلول الممكنة لتلافي تلك المشكلات في ضوء اقتصاد

المعرفة.

مصطلحات الدراسة:

1. **البحث العلمي Scientific Research:**

هو وسيلة يمكن عن طريقها التوصل لحل المشكلات المختلفة عن طريق التحري والاستقصاء الدقيق لكافة المظاهر والتغيرات والأدلة التي ترتبط بالبحث المراد القيام به (نورة اليمني، 2019، 53)..

2. **صعوبات التعلم Learning Disabilities:**

هو مصطلح عام يصف مجموعة من الأفراد (في أي عمر) ليسوا متجانسين في طبيعة الصعوبة أو مظهرها، ويظهرون تباعد بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع في أي مجال بالمقارنة بأقرأنهم بالرغم من تمتعهم بذكاء متوسط أو فوق المتوسط ، ويتمتعون بمناخ ثقافي اجتماعي تعليمي معتدل، ويستبعد من صعوبات التعلم الأفراد ذوو الإعاقات المختلفة (العقلية، الانفعالية، الجسمية، السمعية، والبصرية)، وأخيراً نلاحظ عليهم بعض الخصائص السلوكية المشتركة مثل النشاط الحركي المفرط، وقصور الانتباه، والإحساس بالدونية، ولذلك فهم يحتاجون إلى طرق تدريس مختلفة (سُليمان عبد الواحد، 2010 أ، 487؛ ب، 27 – 28؛ ج، 25 – 26؛ 2011 أ، 35؛ ب، 28؛ 2012 أ، 21 – 22؛ ب، 145 – 146؛ ج، 117؛ 2013، 128).

3. **البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم Research in the field of Psychology/ Learning Disabilities:**

يعرفه الباحث الحالي بأنه "جهد منهجي مخطط له في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم يهدف إلى حل مشكلة محددة او إضافة جديد للعلم او اقتراح لتفعيل التطبيقات للنظريات أو أفكار او استشراف لحدوث مشكلة او أزمة ووضع حلول جديدة واستباقية لها وذلك اعتمادًا على الأسلوب العلمي في التفكير". كما أنه "خطوات منظمة ودقيقة قائمة على التقصي والدراسة بهدف اكتشاف او وضع أسس وقواعد او حل مشكلات في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم"؛ إضافة إلى أنه "دراسات علمية في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم تعتمد على المنهج العلمي المعروف والأساليب الإحصائية".

4. **اقتصاد المعرفة Knowledge Economy:**

هو اقتصاد يرتكز على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات وتُمثل به المعرفة مكونًا أساسيًا في العملية الإنتاجية (نجلاء حامد وأسماء زيدان، 2020، 243).

منهج الدراسة:

لقد فرضت طبيعة وأهداف الدراسة الحالية في بنائها وتفصيلاتها وتحليلاتها استخدام المنهج الوصفي؛ لمناسبته لموضوع الدراسة ومتغيراتها في خطواته المختلفة.

المحور الأول: إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة، ونشأته، ومفهومه، وخصائصه، ومتطلباته:

- **نشأة فكرة اقتصاد المعرفة:**

شهد الاقتصاد العالمي عملية تحول جذرية دعمها التقدم التكنولوجي والعولمة والسياسات الحكومية الرشيدة في العديد من الدول، فمنذ أن بدأ عصر المعلومات في تبوء مركز له في منتصف القرن العشرين اتجه الاقتصاد نحو مرحلة مختلفة من فترة النمو حيث تسير العلاقات بين العوامل والوظائف الاقتصادية، وعوامل وعمليات الإنتاج، ومتغيرات السوق، والمعاهد من خلال تغيير مكثف تحل بها المعرفة محل العوامل التقليدية للإنتاج لتكتسب المعرفة الدور الأساسي في هذا الاقتصاد ما بعد الصناعي (Kabir, 2019, 35).

وفي عام ١٩٦٢ كان أول ظهور لمفهوم اقتصاد المعرفة من خلال ما نشره الاقتصادي الشهير فريتز ماكلو Fritz Machlup كدراسة لقياس إنتاج وتوزيع جميع أنواع المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتى حدد بها (١١) سببًا لدراسة اقتصاديات المعرفة، حيث نشأ المصطلح للمقارنة بين" العمال اليدويين "الذين ينخرطون في العمل البدني لإنتاج سلع وخدمات تقليدية مع" عمال المعرفة "الذين ينخرطون في العمل الفكري لإنتاج أفكار ومعلومات، ومن ثم فإن الاقتصادات المتقدمة تقنياً تشهد تحولاً من العمل اليدوي إلى العمل المعرفي (Alnafrah & Mouselli, 2019,207., O O'Donova, 2020, 251).

وفي نهاية تسعينات القرض الماضي بدات المعلومات الغزيرة في إغراق المؤسسات المختلفة؛ مما شكّل عبئًا على هذه المؤسسات؛ ليبدا في الظهور مصطلح مجتمع المعرفة، تعبيرًا عن المعارف القابلة للتوظيف والاستثمار في العقود الأخيرة ومع إدراك الدور النامي لإنتاج وتوزيع واستخدام المعرف في سير أعمال الشركات والاقتصاديات، وليست كمية المعارف وحدها التي تتطور وتتنامى حيث نشأ مصطلح اقتصاد المعرفة على يد العالم فريتز ماكلو؛ حيث أصبح الاهتمام منصبًا على الطريقة التي تتولد بها المعارف الجديدة وتنتشر بها أيضًا (ديفس ستان، 2004، 39؛ ومحمد الزيادات، 2008، 237؛ ومحمد أبو السعود، 2009، 11؛ وأماني رجب، 2021، 131 – 132).

ومن ثم يُعد اقتصاد المعرفة فرعًا جديدًا من فروع العلوم الاقتصادية، والذي يقوم على فهم أكثر عمقًا لدور المعرفة، ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، حيث أصبحت المعرفة محركًا للغنتاج والنمو الاقتصادي، ومبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا أحد العوامل الأساسية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وفرص العمل المتاحة، ويؤثر هذا التحجول الاجتماعي الاقتصادي السياسي التقني الثقافي على الأفراد والاقتصاد، ويوفر مجموعة من الفرص والتحديات (سالي فريد، 2017، 118).

- **مفهوم اقتصاد المعرفة:**

قبل أن نعرض لمفهوم اقتصاد المعرفة تجدر الإشارة غلى أن هناك عدة تسميات تطلق على اقتصاد المعرفة مثل الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، وكل هذه التسميات تعبر عن اقتصاد المعرفة وفي الغالب تستخدم بصفة متبادلة.(عبد الرحمان بن عنتر وعبد الرازق حميدي، 2010، 2).

ولقد تعددت وتنوعت تعريفات الباحثين لمفهوم اقتصاد المعرفة؛ فيعرفه علي حبيش (2001، 23) بأنه "هو الاقتصاد المعتمد على المعرفة، بحيث تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومفتاح المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا، بمعنى أن الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة، وكلما زادت كثافة المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي".

ويذكر محمد زيدان ورشيد إدريس (2004، 411) أنه "التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث".

ويرى كمال منصوري وعيسى خليفي (2006، 53) أنها "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وبخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال".

ويعرفه عبد الرحمن الهاشمي وفائزة العزاوي (2007، 27) بأنه "فرع الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية -عمال المعرفة- علمياً ومعرفياً كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمداً على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة إستراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي".

ويذكر نجم عبود (2008، 25) أنه "الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعّلم، والتطبيق واستخدام المعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة".

ويشير القري عبد الرحمن وخليلي أحمد (2009، 63) إلى أنه "نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة الرئيسية لإنتاج الثروة".

ويرى مراد علة (2011، 4) أنه "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية".

وتعرفه ميادة حسين (2017، 31 – 32) بأنه "هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تطور المعلومات إلى المعرفة ومحاولة تطبيقها وإنتاجها، وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم دور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع ونهضته، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة والمصدر الرئيس لتحقيق الثروات، فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق له، وكذلك الاعتماد على التقنيات متعددة التخصص والنوعية وتسويقها، أي أن المعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها".

ويذكر جريم وبرث فيتكويز وستوك (Gremm, Barth, Fietkiewicz & Stock., 2018, 69) أنه "نوع جديد من الاقتصاد مدفوعًا بالمعرفة والمعلومات، وتمثل به المعرفة القوة الدافعة في جميع أجزاء الحياة".

ويشير النفرة وموسيلي (Alnafrah & Mouselli., 2019, 207) إلى أنه "الاقتصاد الذي يمثل به توليد المعرفة واستغلالها الدور السائد في تكوين الثروة، لا يتعلق الامر ببساطة بدفع حدود المعرفة إلى الخلف؛ كما أنها تتعلق بالاستخدام والاستغلال الأكثر فعالية لجميع أنواع المعرفة في جميع انواع النشاط الاقتصادي".

وترى لي هيجدن (Lee & Heijden, 2020, 5) أنه "الاقتصاد المعتمد فيها النمو على جودة المعلومات المتاحة وكميتها وإمكانية الوصول إليها وليس كثيرًا على وسائل الانتاج".

مما سبق يتضح تباين التعريفات حول اقتصاد المعرفة كونه فرعًا من فروع علم الاقتصاد أو أنه مجرد نمط أو نظام اقتصادي ولكنها اتفقت على أن المعرفة هي ركيزته الأساسية.

- **خصائص اقتصاد المعرفة:**

لما كان اقتصاد المعرفة نمطًا أو نظامًا اقتصاديًا؛ فإن هذا النمط لابد أن يكون له مجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي الأنماط الاقتصادية الأخرى، لذا قدمت ميادة حسين (2017، 40 – 43) تصنيفاً لخصائص اقتصاد المعرفة على النحو التالي :

1. **اقتصاد وفرة :** يتسم اقتصاد المعرفة بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فعلى الرغم من أن احتياجات الأشخاص في هذا الاقتصاد تتزايد وتتغير بشكل يومي إلا أنه يتميز بكثرة الموارد المعرفية التي تكفي لإشباع هذه الحاجات، بل وتزداد كلما استخدمت في عملية الإشباع.
2. **اقتصاد تقني :** فهو يسمح باستخدام التقنية الملائمة لخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي فيها حدود المكان والزمان، كما يتصف بالرقمنة؛ فرقمنة المعلومات لها تأثير عظيم في سعة نقل وتخزين ومعالجة المعلومات.
3. **اقتصاد مفتوح :** فهو يمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية وبخاصة في مجال التقنيات الدقيقة، حيث لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.
4. **يعتمد على فريق العمل :** فهو يتطلب ضرورة وجود فريق العمل والاندماج فيما بينهم مهما تعددت مهام وتخصصات كل منهم.
5. **متجدد وكثيف المعرفة :** حيث أصبحت المعرفة فيه متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.
6. **اقتصاد اللاملموسات :** فهو يعتمد على كل ما هو غير ملموس من أفكار، ومهارات، ومعارف، وخبرات، مخترعات، وابتكارات ينتجها العقل البشري.
7. **يعتمد على عمالة ذات إنتاجية عالية :** ففي ظل ظهور التقنيات الدقيقة يركز سوق العمل على انتقاء عمالة على دراية كبيرة بتلك التقنيات وكيفية التعامل معها، بل وتطويرها حتى يحقق أعلى إنتاجية ممكنة للسلع مما يؤهلها من الدخول بقوة في سوق المنافسة المحلي والعالمي.
8. **قائم على الابتكار:** حيث يتسم اقتصاد المعرفة بتوافر بيئة اجتماعية محفّزة وجاذبة للمواهب الوطنية والعالمية، حيث إن تزايد حجم المعرفة وكثافتها يمكن الأشخاص من استخدامها الاستخدام الأمثل، مما يفتح للعقول أبوابا نحو الاختراع والابتكار، وتوليد كل ما هو جديد.
9. **قائم على التنمية الاقتصادية :** فهو يتسم بارتفاع مستوى معيشة الفرد نظراً للانتعاش الاقتصادي الذي يشهده المجتمع ككل وزيادة معدلات النشاط الاقتصادي معتمداً على القوة الداخلية للمجتمع، والتي تضمن استمرار هذا النمو وتحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية.
10. **منتج للمعرفة :** إن إنتاج المعرفة يحدث في إطار مؤسسات اقتصاد المعرفة وهي الجامعات ومراكز البحوث العلمية، التي يجب أن يتوافر بها مناخ علمي تسوده حرية الفكر والقول.

11. **سريع التغير:** يتسم هذا الاقتصاد الجديد بأنه مرن وشديد السرعة والتغير، فكلما زادت التغيرات المعرفية والعلمية كلما ازدادت احتياجات الإنسان ورغبته في تحقيقها بأسرع ما يمكن، فما كان جديداً البارحة أصبح قديماً اليوم.وهذا يعود إلى كثافة المعرفة وتطورها في كل ثانية تمر على العالم، وليس في تخصص واحد إنما في جميع التخصصات العلمية والتكنولوجية.
12. **قائم على التعلم والتدريب :** حيث يتطلب اقتصاد المعرفة القيام بمهام معينة لتحقيق متطلباته، لذا أصبح التعليم والتدريب وسيلتين مهمتين لامتلاك هذه المهارات وتعلمها والقيام بها بكفاءة واقتدار وكذلك التكيف باستمرار مع الفرص المتغيرة، وممارسات العمل ونماذج الأعمال الابتكارية والأشكال المستحدثة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي.
13. **قائم على البحث والتطوير:** إن من ضمن مؤسسات اقتصاد المعرفة مراكز البحوث العلمية التي تقوم بتفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية التي يتسم بها اقتصاد المعرفة، حيث لا يمكن إنتاج المعرفة دون الاهتمام بالبحث العلمي وكذلك التطوير التكنولوجي، حيث الاهتمام بتطبيق البحوث وتسويقها محلياً وعالمياً.

- **متطلبات اقتصاد المعرفة:**

لما كان التحول نحو تطبيق اقتصاد المعرفة في التعليم بمراحله المختلفة وأشكاله ، وصوره المتعددة، يتطلب تكاتف كافة الجهود البشرية، لذا اتفق العديد من الباحثين أمثال: فاطمة النجار (2015)؛ ونوال الرشود (2018)؛ ومحمد درويش (2019)؛ وتونج وباسلوم (Tong & Baslom, 2019)؛ ونجلاء حامد وأسماء زيدان (2020) على متطلبات اقتصاد المعرفة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات :** مع تضاعف المعرفة الإنسانية تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية، وفي هذا الاقتصاد المعرفي تحقق المعرفة الجزء الاكبر من القيمة المضافة، وسبيل هذه المعرفة هو وجود بيئة وسياق مجتمعي محفز للإبداع والتكنولوجيا؛ حيث تُسهم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتصالات في ترميز المعرفة بما يجعل من عملية مشاركتها وتحويلها أسهل، لتجنب غزدواجية البحث عن المعرفة من جديد بما يحقق النمو الاقتصادي فتُعد الأكثر قدرة على الحفاظ على المعرفة كرصيد او كرأسمال معرفي.
2. **التعليم والاعتماد على المعرفة العلمية :** إن اقتصاديات الابتكار دائمًا تؤكز على التعلم مثلما تتوجه السياسات العامة للعلوم والتقنية والابتكار إلى إيجاد وتطوير ونشر المعرفة، من ثم فإن تحول الاقتصاد إلى اقتصاد معرفي يبرز دور المعرفة العلمية وضرورة التعليم لمواكبة التقلبات الحاضرة، والتحديات المجهولة مستقبلًا.
3. **البحث العلمي والتطوير :** لعل من أهم متطلبات اقتصاد المعرفة هو وجود مؤسسات تقوم بالبحوث والتطوير، التي يمكن ان تُسهم في توفير بيئة تعليمية وبحثية يكون لها دور فعّال في توليد معرفة خالصة ونشرها واستثمارها، حتى يكون له وضعيته داخل خارطة الاقتصاد المعرفي.

المحور الثاني: علاقة البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة:

يُسهم البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم، بوصفه أحد فروع البحث العلمي النفسي والتربوي، في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال اهدافه الرامية إلى تطوير التعليم وإصلاحه، والنهوض بواقع الممارسات التربوية بمؤسساتنا التعليمية العربية.

كما أن المعرفة الضمنية تُعد من الأهمية بمكان لما لها من تأثير واضح على الممارسات التربوية الفعلية؛ حيث تكمُن في خبرة الأفراد، وتتكون تلك المعرفة نتيجة تطبيق البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في الحقل التربوي والتعليمي؛ مما يُسهم في تطوير النظم التعليمية ورفع الكفاءة المعرفية والمهنية، وتقديم مفهوم أوسع وأغنى لدور البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في توليد وغدارة قاعدة المعرفة للسياسة التعليمية والممارسات التربوية.

وتتعدد أشكال وأنماط ربط البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بواقع الممارسات التربوية في الدول التي أقامت مجتمعات حقيقية قائمة على اقتصاد المعرفة ، وتبلورت آليات الربط من خلال مجموعة اساليب تهدف غلى تنظيم علاقة البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بتطوير النظم التعليمية والنهوض بها.

ومن ثم يمكن للبحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم أن يقلل بين المجتمعات التي تتصف بأنها "على حافة المجتمع المعرفي"، وتلك التي يطلق عليها "مجتمعات اقتصاديات المعرفة"، وذلك من خلال إنشاء تعليم حديث وناجح يعتمد على تكنولوجيا صعوبات التعلم؛ حيث يمنح إمكانية الوصول غلى التعليم، ويوفر مرونة أكبر في عمليات التطوير والتقويم، كما يعمل على جعل المناهج الدراسية أكثر جاذبية ومهنية تتوافق مع الاتجاهات العالمية وقدرات وإمكاناتالأفراد ذوي صعوبات التعلم.

ويرى الباحث الحالي أنه يمكن ربط البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بواقع الممارسات التربوية في الدول العربية من خلال إنشاء مركز بحثي قومي حكومي متخصص في صعوبات التعلم؛ في سياق نظام التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، كما هو متبع في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية؛ مما يزيد من التعاون بين القطاعات التعليمية والبحثية العربية، وتوثيق الروابط بين البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم وتطوير السياسات التعليمية في بلدان مجتمعنا العربي.

المحور الثالث: و اقع البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي:

يتطلب تشخيص واقع البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في وطننا العربي الكبير استخدام "المدخل المنظومي"، والذي ينظر إلى البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم من خلال نظرة نظامية تحليلية، ومن ثم؛ فإن البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم، شأن كل "نظام"، يتألف من ثلاثة عناصر رئيسة هي:

1. **المدخلات:** وهي التي تعطي البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم مقومات قوته ودرجة جودته، وتتكون تلك المدخلات من:

أ. **الباحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم:**

إن الموارد البشرية عالية التاهيل والكفاءة والخبرةتُعد من أهم مدخلات ومقومات العمل في الانشطة البحثية (محمد درويش، 2019، 395).

وبالنسبة لواقع الباحثين في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي وحال معرفتهم التربوية، فإنه يتحدد بالعديد من العوامل، منها ما يلي:

- الإعداد الأكاديمي التربوي للباحث: حيث تُبين شواهد المعايشة المختلفة أن عملية التكوين الأكاديمي التربوي للباحثين في مجال صعوبات التعلم في المرحلة الجامعية الأولى وكذا في مرحلة الدراسات العليا من دبلومات وماجستير ودكتوراه متدنية إلى حد كبير.
- النظرة إلى درجة الأستاذية: حيث تُبيين شواهد المعايشة المختلفة أن غالبية الباحثين الباحثين في مجال صعوبات التعلم يتوقفون عن البحث العلمي بعد الحصول على لقب (الأستاذية) ويعتبرون حصولهم على هذا اللقب هو محطة وصول؛ على الرغم من أنها- من وجهة نظرنا- هي محطة إقلاع يتمتع فيها الباحث بدرجة أكبر من الحرية الأكاديمية بما يتيح له الفرصة للإضافة المعرفية، ومن ثم تحسين حال المعرفة التربوية بمجال علم نفس/ صعوبات التعلم.
- الالتزام الأخلاقي والمهني للباحث: إن من اهم العوامل المؤثرة في المعرفة التربوية للباحثين في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي؛ هو حال أخلاقيات البحث العلمي وأخلاقيات المهنة لدى بعض الباحثين في المجال؛ حيث تؤثر في القيام بأدوارهم الاجتماعية وفي نظرة المجتمع إليهم.

ب. تمويل البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم:

يشكل مؤشر الإنفاق على البحث العلمي أحد المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس فعالية عمليات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وأن المؤشر الأكثر شيوعًا يتمثل في نسبة ما ينفق على البحث العلمي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (محمد درويش، 2019، 397).

ويشير الواقع التربوي المرير إلى غياب الدعم المالي الكافي المخصص للبحث العلمي التربوي عامة ولمجال علم نفس/ صعوبات التعلم على وجه الخصوص؛ مع وجود هدر مالي نتيجة عدم التحديد الدقيق للأولويات البحثية.

2. **العمليات:** وهي تفاعل المدخلات على طول جهة البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم من ناحية، وعند مختلف المستويات التعليمية والمجتمعية من ناحية أخرى، وذلك في اتجاه الأهداف المحددة او المرجوة، والتي تعطي البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم فاعليته في الحركة (ديناميته) وحيويته، ويتبلور واقع عمليات البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في:

أ. طبيعة مجال علم نفس/ صعوبات التعلم:

يتصف مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بالتشابك والتعقد، كون صعوبات التعلم فئة محيرة؛ حيث وصفها سُليمان عبد الواحد (2013، 113)بأنها فئة ذوي المحنة التعليمية أو "الإعاقة الخفية" التي لا ترجع إلى سبب واضح أو ظاهر، ولكنها تعود إلى سبب كامن وخفي. الامر الذي يؤدي إلى صعوبة تمكّن الباحث من تحديد العوامل والمتغيرات وضبطها ، وعدم وضوح بعض المفاهيم والمبادىء بالمجال؛ حيث ترتبط بهذه المشكلة الرئيسة عدة عقبات ثانوية تؤثر في البحث في المجال وتعوق مسيرة إجرائه؛ ومنها: الإعتبارات الخُلقية، وتعقد مشكلات البحث؛ وصعوبة القياس؛ إضافة غلى طبيعة النظام التربوي والتعليمي السائد.

ب. قضايا البحث:

بعض البحوث، كما وصفت، تختار الموضوعات المهمشة، وتُهمش القضايا الأساسية، وتعالج الموضوعات بصورة متجزئة عن سياقها العام كما لا تقيم وزنًا مناسبًا للبعد التاريخي، وتكتفي بوصف أجزاء من الواقع دون غعمال للعقل والتفسير والتحليل (محمد درويش، 2019، 400). فصارت موضوعات البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم قائمة على عينات صغيرة وغير كافية؛ تتناول مشكلات جزئية؛ ومن ثم لا تجد حلولاً للمشكلات الفعلية التي يواجهها النظام التعليمي العربي؛ بل صار الهدف منها اختبار فروض أو التحقق من نظرية وليس تقويم إجراءات تؤدي إلى نتائج تتماشى مع اهداف النظام التعليمي العربي.

ج. **شيوع البحوث الفردية:**

إن توجه الباحثين في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم إلى إجراء بحوث فردية من دون البحوث المشتركة او الجماعية، وغياب النظرة الشمولية لمشكلات التعليم العربي وقضاياه؛ أدى إلى تحول هذه البحوث؛ في كثير من الأحيان؛ إلى أجزاء مستقلة؛ تحت دعوى التخصص الأكاديمي.

ولما كانت الموضوعات التي تتناولها البحوث المشتركة أو الجماعية في صعوبات التعلم هي موضوعات ذات طابع قومي؛ فإنها تفرض نفسها؛ لأهميتها القصوى، بعكس البحوث الفردية التي لا يوجد فيها أي إبتكار أو إضافة للباحث- إلا من رحم ربي- والسبب في ذلك هو سيرها على درب الآخرين؛ فغالبًا ما تؤدي إلى نتائج ليس فيها أي جديد يُذكر أو يرقى كلبنة تضاف إلى العلم في مجال صعوبات التعلم.

د. **الوقت المستغرق في العملية البحثية:**

إن نقطة الخلاف بين متخذي القرار التربوي والتعليمي، وبين الضغوط السياسية والاجتماعية، ومطالب الرأي العام هي درجة النفع؛ ففي حين يركز الباحثون في مجال صعوبات التعلم عناياتهم في سياق طويل المدى؛ لاستحداث معارف ونظريات علمية وتطبيقات جديدة؛ ينشط متخذو القرار التربوي والتعليمي في إطار قصير المدى، لحل مشكلات ملحة تتطلب حلاً سريعًا وآنيًا، حيث لا يمكن لهذه المشكلات ان تنتظر الباحث؛ لاكتشافها ودراساتها ووتقديم الحلول المناسبة لها.

هـ. **غياب مفهوم الاولويات التعليمية:**

المتتبع للبحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم يلحظ معاناته من اختلاف مفهوم الاولويات البحثية؛ مما يؤدي بدوره إلى عدم وضوح تعريف مجالات البحث وأهدافه، والاختلاف في مدى الاستفادة من نتائج البحوث، ومن ثم فلابد من تدخُل بعض القوى السياسية، والاقتصادية، والاكاديمية؛ لتحديد موضوعات البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم.

و. **ضعف كفاءة الأجهزة المتخصصة في الإحصاء ونقص البيانات وتضاربها:**

إن مشكلات ضعف كفاءة الأجهزة المتخصصة في الإحصاء ونقص البيانات وتضاربها وعدم ثباتها؛ والسرية المفروضة عليها ؛ احيانًا تؤدي إلى إضعاف فاعلية مردود البحث على صناعة القرار التربوي، وتتضاعف حدة تلك المشكلات في حال ما إذا كان البحث صادرصا عن جهة رسمية حكومية؛ حيث لا يمكن الحصول على المعلومات او البيانات إلا بعد موافقة الجهات الأمنية؛ ويواجه الباحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم، في هذه الحال، اختيارين؛ الأول: أن يستخدم هذه المعلومات غير الكافية؛ في إنجاز بحثه، مما يؤثر على سلامة نتائج البحث؛ والثاني: أن ينصرف عن إتمام بحثه؛ مما يدفع جُل الباحثين إلى تناول الموضوعات الآمنة المكتبية التي لا تحتاج إلى بيانات ولا إحصاءات من قبل المؤسسات الحكومية الرسمية.

إلى جانب وجود مشكلة كبيرة تواجه الباثين في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي؛ الا وهي عدم وجود دراسة مسحية قومية أو وطنية لنسبة الافراد ذوي صعوبات التعلم في بلدنا العربية؛ لأن هذا الامر يحتاج فريق عمل كبير متخصص ومتدرب تدريب فائق على آليات ومحكات تشخيص الأفراد ذوي صعوبات التعلم بالمدارس العادية؛ الأمر الذي يُحوّل الممارسة البحثية في مجال صعوبات التعلم إلى السطحية؛ بعيدة عن القضايا، والمشكلات الملحة، ومن ثم لا تعطي صرة حقيقية لقضايا صعوبات التعلم في الحقل التربوي والتعليمي العربي.

ز. **تحكيم البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم:**

يشير واقع تحكيم بحوث صعوبات التعلم في العالم العربي؛ إلى وجود بعض الممارسات الخاطئة في هذا الشأن، وفي هذه الممارسات، على سبيل المثال لا الحصر، التساهل والمجاملات في منح الدرجات العلمية (ماجستير، ودكتوراه)، حيث تعطى جميع الرسائل والأطروحات تقريبًا تقدير واحد وبصيغة تكاد تكون وحيدة وهي: (ممتاز مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامات ومراكز البحوث المرتبطة)؛ وذلك إرضاء للباحثين ولأساتذتهم المشرفين على تلك الرسائل، مما أدى إلى غياب روح المنافسة بين الباحثين في مجال مجال علم نفس/ صعوبات التعلم؛ لأنهم أيقنوا أنهم جميعًا سيحصلون على الدرجة والتقدير الأعلى.

وفيما يتعلق ببحوث الترقية لدرجتي أستاذ مساعد (مشارك)، وأستاذ؛ فإن الامر يزداد صعوبة ومرارة في الحديث عنه؛ فهناك بعض البحوث التي نُشرت في دوريات ومجلات علمية بطريقة التصوير من البحث الأصلي، إضافة غلى البحوث المكررة بنفس العناوين والمتغيرات والإطار النظري، كل هذا دون مراجعة او تحكيم؛ حتى أن هناك بحوث في مجال صعوبات التعلم قد نُشرت بأخطائها المطبعية، وكذا بأخطائها المتعلقة باللغة وأسلوب الكتابة، والمفروض أن تلك البحوث قد حُكِّمت ومرت بمجموعة من الخطوات حتى أصبحت صالحة للنشر وحصلت على قبول نشر بالمجلة أو الدورية العلمية، الامر الذي ينم عن عجلة الباحثين في المجال وكذا عدم دقة السادة المحكمين والخبراء في مجال صعوبات التعلم وعدم غيرتهم على المجال الذي أصبح مجال من لا مجال له؛ للأسف.

3. **المخرجات:** وهي الناتج او النواتج التي تعطى للتعليم، موضوع البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم، وقدرته على الحركة والتطور في ضوء أهافه، وتكون مؤشرًا لكفاءة البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم وكفايته؛ وترتبط مخرجات البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم إرتباطًا وثيقًا بمدخلاته؛ حيث تتمثل هذه المخرجات فيما يلي:

أ. **نتائج بحوث علم نفس/ صعوبات التعلم:**

بعض البحوث، كما وصفت، في مجال صعوبات التعلم قد تكون نتائجها غامضة احيانً، ومتناقضة أحيانًا أخرى؛ ومن ثم فهناك إخفاق للبحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في تقديم نتائج مفيدة، أو ذات مغزى للآثار الرئيسة للمتغيرات التعليمية؛ حيث تصاغ نتائج البحوث وتوصياتها بطريقة تجعل الإستفادة منها قليلة؛ إما لعمومية التوصيات، أو بُعدها عن الواقع الفعلي؛ أو عدم إمكانية تطبيقها بشكل إجرائي داخل الحقل التربوي والتعليمي العربي.

ب. **عدد بحوث علم نفس/ صعوبات التعلم المنشورة في مجلات ودوريات علمية عالمية:**

يمثل عدد المقالات العلمية المنشورة في دوريات عالمية أحد المؤشرات المهمة المساعدة على إعطاء صورة عن مدى تقدم أو تخلف البحث العلمي، ومدى إسهام المؤسسات العلمية والبحثية في التنمية العلمية العربية من خلال ما تقدمه من بحوث منشورة في دوريات عالمية (محمد درويش، 2019، 405).

والمتأمل في مسيرة مجال صعوبات التعلم في العالم العربي؛ يلحظ نقص وندرة بحوث علم نفس/ صعوبات التعلم العربية المنشورة عالميًا؛ وذلك مقارنة بالعالم الغربي. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على ما يعانيه البحث العلمي النفسي والتربوي عامة؛ والبحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم خاصة، من ضعف في العالم العربي؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف التكامل، وعدم وضوح نظام التخطيط للدراسات العليا والبحوث في الجامعات العربية؛ مما أدى إلى تباعد برامج وخطط البحوث العلمية ومتطلباتها عما هو مطلوب فعلاً للحصول على مخرجات بأعلى جودة ممكنة متمثلة في: (أبحاث علمية ذات مستوى رفيع، وخبرة معاصرة، وخبرات مهنية متخصصة عالية المستوى، وأخيرًا خريجين أكفاء لديهم استعداد ودافعية أكاديمية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه).

المحور الرابع: آليات تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة:

إن النهوض بالبحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم، وتفعيل ادواره في معالجة قضايا التعليم العربي الراهنة يقوم في المقام الاول على تجديد منظومة البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم وتجويدها، وهذا يتطلب طرح مجموعة من الآليات المقترحة التي يمكن أن تنهض بمجال صعوبات التعلم لكي يلحق بالمتغيرات العالمية المعاصرة، والتي يأتي في مقدمتها اقتصاد المعرفة.

وتتحدد الآليات المقترحة في ضوء ما كشف عنه واقع البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي بعناصره الثلاثة (سالفة الذكر)، وذلك تماشيًا مع الطرح الذي أشار إليه محمد درويش (2019، 109 – 415)، وذلك على النحو التالي:

1. **آليات تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم فيما يتعلق بمدخلاته:**

تبرز أهم آليات تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم فيما يتعلق بمدخلاته، فيما يلي:

- ضرورة الإعداد الأكاديمي التربوي والنفسي للباحثين في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم، بحيث تكون هناك خارطة إعداد شمولي، تتيح للباحث أثناء القيام بعملية البحث أن يقوم بعملية تطوير في التربوية والمهارية؛ ليكون جديرًا بهذه المهمة المنوطة به.
- أن يكون هناك متابعة مستمرة ومتواصلة للعطاء العلمي للباحثين بعد حصولهم على درجة الأستاذية؛ وتحفيزهم على الإنتاج العلمي والفكري والاتربوي في مجال صعوبات التعلم؛ وذلك من خلال طرح آليات مساندة تساعدهم على ذلك مثل الجوائز التقديرية والتشجيعية من الدولة، أو من المؤسسات الجامعية التي ينتمون لها، وان يتاح لهم فرص نقل أفكارهم العلمية عبر وسائل الإعلام المختلفة كالقنوات الفضائية والإذاعة والتليفزيون والصحافة.
- أن تحتل أخلاقيات البحث العلمي، فكذا أخلاقيات المهنة وضعية واضحة فيمن يشغلون وينخرطون في الوظائف البحثية، لتسير العملية الأخلاقية جنبصا غلى جنب مع العملية البحثية، وان يكون لمدى الالتزام الأخلاقي والمهني

للباحث تقدير واضح وملموس من الجهة والمؤسسة البحثية التي ينتمي إليها الباحث، مع ضرورة إحداث حالة من الحراك بضرورة واهمية البعد الأخلاقي في الممارسات البحثية، مع التوجه إلى عقد مسابقات لاختيار الباحث المثالي، والأستاذ الجامعي المثالي ... إلخ.

2. **آليات تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم فيما يتعلق بعملياته:**

من أبرز ما يظهر في هذا المجال من آليات ما يلي:

- إصدار نشرات إحصائية دورية؛ تهدف إلى توفير البيانات والإحصاءات الحديثة والمتجددة المتعلقة بالأنظمة التعليمية وقضاياها المختلفة، على ان تتولى جهة علمية وأكاديمية مستقلة مسئولية الإشراف على تلك النشرات ومراجعتها، مع العمل على إتاحتها مجانًا وإلكترونيًا.
- تثوير البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم، من خلال التوجيه الفعلي نحو الاهتمام بالجماعية في تنفيذه، وتشاركيه جُل القوى المتصلة بالبحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم والمستفيدة منه؛ لينتقل البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم من الصورة الفردية الضيقة إلى آفاق البحوث الجماعية التي ينعكس مردودها على الواقع التربوي والتعليمي العربي ككل.
- إعادة النظر في القواعد والإجراءات الخاصة بتحكيم الرسائل والأطروحات والبحوث المتعلقة بمجال علم نفس/ صعوبات التعلم؛ بحيث يكون المعيار الحاكم على جودتها مدى تمتعها بالدقة العلمية والمنهجية الرصينة، ومدى إسهامها في تجديد الرصيد المعرفي التربوي، والنهوض بالنظام التعليمي وحل مشكلاته بصرف النظر عن شبكة العلاقات الاجتماعية والشخصية للمنتمين لحقل صعوبات التعلم.

3. **آليات تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم فيما يتعلق بمخرجاته:**

تبرز أهم آليات تجديد البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم فيما يتعلق بمخرجاته، كما يلي:

- التوجه نحو تقديم المعلومات المستخدمة في البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بطريقة صحيحة، وذلك بأن يتم صياغة نتائج بحوث صعوبات التعلم غالبًا بطريقة يفهمها مُتّخِذ القرار، خاصة وان القائمين على العملية التعليمية قد يكونون غير متخصصين في مجال صعوبات التعلم.
- تحفيز الباحثين وخاصة ما بعد الدكتوراه في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم على نشر بحوثهم ودراساتهم بالدوريات العالمية النفسية والتربوية؛ بحيث تُسهم المؤسسات البحثية العربية بفعالية في الرصيد العلمي والمعرفي العالمي؛ لتتحول تلك المؤسسات من مؤسسات مستهلكة للمعرفة إلى مؤسسات منتجة وصانعة ورائدة في هذا مجال صعوبات التعلم.

- **خاتمة:**

حاولت الدراسة الحالية الوقوف على إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة، ونشأته، ومفهومه، وخصائصه، ومتطلباته، وبيان علاقة البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بتحقيق هذه المتطلبات، وتشخيص واقع البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم عربيًا، واقتراح بعض آليات تجديده في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؛ وفي ضوء ذلك، وما تم معالجته منهجيًا في المحاور السابقة أمكن التوصل إلى جملة من الاستنتاجات ذات الدلالة فيما يخص تجديد البحث في مجال علم نفس/

صعوبات التعلم بعالمنا العربي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، لعل من اهمها: أن البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم في العالم العربي يعاني من أزمة، يستوجب الخروج منها أن يعكف المتخصصين والمعنيين بقضايا صعوبات التعلم على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم على دراسة أسباب الأزمة الحالية بطريقة منهجية للخروج من تداعياتها السلبية، والانتقال إلى إمكانية وجدوى استخدام نتائج دراسات وبحوث صعوبات التعلم في الإرتقاء بالعملية التعليمية ذاتها وتطويرها. إضافة إلى أن البحث في مجال علم نفس/ صعوبات التعلم بعالمنا العربي يُعد من ركائز المرور إلى عصر اقتصاد المعرفة، مما يستلزم تطوير العملية البحثية وتجديدها بوصفها دعامة مهمة لتقدم أي مجتمع وازدهاره، وذلك من خلال تنمية رأس المال البشري، وإعداد باحثين في مجال صعوبات التعلم قادرين على اكتشاف المعرفة ونقلها وإنتاجها.

المراجع:

أماني علي رجب (2021). تصور مقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة. **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، 83، 1، 115 – 210.

ديفيس ستان (2004). بناء الاقتصاد المبني على المعرفة (التحديات والفرص). **المؤتمر السنوي السابع "تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة"**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

سالي محمد فريد (2017). التنمية في ظل اقتصاد المعرفة وإمكانيات بناء الاقتصاد المعرفي في مصر. **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- رماح – الأردن، 21، 114 – 137.

سُليمان عبد الواحد يوسُف (2010 أ). **المرجع في التربية الخاصة المعاصرة: ذوو الاحتياجات التربوية الخاصة بين الو اقع و آفاق المستقبل**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع.

سُليمان عبد الواحد يوسُف (2010 ب). **سيكولوجية صعوبات التعلم "ذوي المحنة التعليمية بين التنمية والتنحية**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع.

سُليمان عبد الواحد يوسُف (2010 ج). **صعوبات التعلم الاجتماعية والانفعالية بين الفهم والمواجهة**. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

سُليمان عبد الواحد يوسُف (2011 أ). **المرجع في صعوبات التعلم النمائية والأكاديمية والاجتماعية والانفعالية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

سُليمان عبد الواحد يوسُف (2011 ب). **ذوو صعوبات التعلم الاجتماعية والانفعالية "خصائصهم، اكتشافهم، رعايتهم، مشكلاتهم"**. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

سُليمان عبد الواحد يوسُف (2012 أ). **الإرشاد النفسي التربوي لذوي صعوبات التعلم**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

سُليمان عبد الواحد يوسُف (2012 ب). **الأسس النيوروسيكولوجية للعمليات المعرفية وما وراء المعرفية وتطبيقاتها في مجال صعوبات التعلم**. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

سُليمان عبد الواحد يوسُف (2012 ج). **الموهوبون والمتفوقون عقليًا ذوو صعوبات التعلم "خصائصهم، اكتشافهم، رعايتهم، ومشكلاتهم"**. الكويت: دار الكتاب الحديث.

سُليمان عبد الواحد يوسُف (2013). **صعوبات الفهم القرائي لذوي المشكلات التعليمية**. عمّان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

عبد الخالق فاروق (2005). **اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته و أفق تطوره**. مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة.

عبد الرحمان بن عنتر، وعبد الرازق حميدي (2010). اقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة- مع الإشارة لحالة الجزائر. **الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، خلال الفترة من 8 - 9 نوفمبر، 1 – 21.

عبد الرحمان القري، وخليلي أحمد (2009). استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق الميزة التنافسية. **الملتقى الدولي: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر خلال الفترة من 10 – 11 نوفمبر.

عبد الرحمن الهاشمي، وفائزة محمد العزاوي (2007). **المنهج والاقتصاد المعرفي**. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

علي حبيش (2001). الإنماء المعرفي منطلق مصر للتحديث. **كتاب الأهرام الاقتصادي**، عدد 165، القاهرة.

فاطمة رمضان النجار (2015). إستراتيجية مقترحة لتنمية كفايات البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، 30 (4)، 333 – 412.

كمال محمد منصوري، وسعيد خليفي (2006). اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق. **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، 4، 22 – 70.

محمد أنس أبو الشامات، ومحمد جميل عمر، وفريد الجاعوني (2021). إتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 28 (1)، 591 – 610.

محمد درويش درويش (2019). تجديد البحث التربوي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. **دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية)**، جامعة الزقازيق، 105، 1، 375 – 426.

محمد زيدان، ورشيد إدريس (2004). متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي. مجمع النصوص العلمية، **ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية– واقع وتحديات، الشلف**، خلال الفترة من 14 – 15 ديسمبر، 408 – 420.

محمد سيد أبو السعود (2009). تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة. **المؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد "صناعة التعلم للمستقبل"**، وزارة التعليم العالي والمركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، الرياض، السعودية، مارس، 1 – 53.

محمد عواد الزيادات (2008). **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

محمد نجيب عبد الواحد، وآصف دياب (2003). المقومات الأساسية لمجتمع المعرفة. **المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، خلال الفترة من 15 – 18 ديسمبر، 128 – 188.

مراد علّة (2011). جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة- دراسة نظرية تحليلية. **المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي**، الدوحة، خلال الفترة من 18 - 20 ديسمبر، 1 – 33.

ميادة السيد حسين (2017). تصور مقترح لتوظيف حدائق التكنولوجيا في تطوير التعليم الجامعي لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة. **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة عين شمس.

نجلاء محمد حامد، وأسماء مراد زيدان (2020). التنمية المهنية الذاتية لمعلمي التعليم الأساسي بمصر على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة (تصور مقترح). **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، كلية التربية، جامعة الفيوم، 14، 3، 213 – 314.

نجم عبود نجم (2008). **إدارة المعرفة المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات**. عمّان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

نوال بنت سالم الرشود (2018). صيغة مقترحة لبرامج الدراسات االعليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، 69 (1)، 3، 312 – 365.

نورة سعد اليمني (2019). الأمانة العلمية في إعداد البحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية. **مجلة فكر**، مركز العبيكان للابحاث والنشر، 24، 52 – 55.

Alnafrah, I., & Mouselli, S. (2019). The knowledge society vis-à-vis the knowledge economy and their potential development impacts in Russia. *Journal of the Knowledge Economy*, 10 (1), 205-220.

Gremm, J., Barth, J., Fietkiewicz, K. J., & Stock, W. G. (2018). Knowledge Economy and Knowledge-Based Development. In *Transitioning towards a knowledge society* (pp. 69-74). Springer, Cham.

Lee, T., & van der Heijden, J. (2020). Does the Knowledge Economy Advance the Green Economy? An Evaluation of Green Jobs in the 100 Largest Metropolitan Regions in the US. Energy and Environment, Forthcoming.

O'Donovan, N. (2020). From Knowledge Economy to Automation Anxiety: A Growth Regime in Crisis?. *New Political Economy*, 25 (2), 248-266.

Tong, S., & Baslom, M. M. M. (2019). Knowledge Management (KM) Practices in Education and Learning: Establishing a Knowledge Economy in Saudi Arabia. *Humanities and Social Sciences Letters*, 7 (1), 1-9.

دورعمليات إدارة المعرفة في بناء المنظمة المتعلمة
الجامعة المغربية نموذجا

ذ.نعيمة المرجاني
ذ.محمد القاسمي

مختبر الدراسات الأدبية واللسانية وعلوم الإعلام والتواصل
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس المغرب / كلية الآداب و العلوم الإنسانية –فاس-سايس

الملخص:

أدى الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، إلى إلزامية تغيير المنظمات للأساليب الإدارية التي تعتمدها في تسيير مختلف شؤونها بنجاعة و مواجهة التنافسية ، فظهرت إدارة المعرفة كمفهوم إداري تحاول المنظمة عموما و الجامعة خصوصا، تطبيقه لجمع المعارف وتخزينها واستخدامها في تحقيق التميز ، والتكيف مع التغيرات السريعة، بالإضافة إلى القناعة التامة بأن التعلم المتواصل هو المصدر الوحيد للارتقاء بالمؤسسة بمستوى أدائها وتطوير نفسها، ليساعدها ذلك بأن تكون منظمة متعلمة"Learning Organization»، ومن هنا جاء التساؤل الرئيسي لهذه الورقة البحثية : كيف تساهم عمليات إدارة المعرفة في بناء جامعة متعلمة ؟

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، المنظمة المتعلمة، المعارف الضمنية القيادة التنظيمية، الثقافة التنظيمية الجامعة المغربية.

Abstract:

The transition to a knowledge Economy had oblige organizations change their administrative methods to be more efficient and be able to face the competition.

Knowledge management emerged as an administrative concept that the organizations in general, and the university in particular, tries to apply to collect, store and use knowledge to achieve excellence, and to adapt to rapid changes.In addition, continuous learning are the only source for the institution to raise its level of performance and develop itself, to help it to be a learning organization. The purpose of the paper was to create logical connections between the concepts of the learning organization for universities in different contexts. For that, analytic approach was utilized. The research found correlation between knowledge management process and build a Learning organization. What we may say is that the shape of the learning organization must be re-designed in order to become fully relevant to public organizations.

Key words: Knowledge management, Learning Organization, Tacit knowledge, leadership, Organizational culture,Moroccan University

مقدمة:

في ظل التطورات الهائلة التي شهدها العالم مؤخرا و ظهور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و مع اشتداد المنافسة بين المنظمات بشتى أنواعها و اعتمادها على المعرفة كأهم عناصر الإنتاج، و من أهم الموارد الداخلية بل و اعتبارها من أهم

المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى تقدّم المجتمعات، وبيان قدرتها على المساهمة الفاعلة في تحقيق التميز في عالم بات يعتمد في اقتصاده على المعرفة، ومن هنا، أدرك الباحثون والأكاديميون أهمية إدارة المعرفة، ودورها في زيادة فاعلية المنظمات و أداء أفرادها في بيئات المؤسسات المختلفة و منها المؤسسات التعليمية عامة و الجامعة خاصة باعتبارها من أكثر المؤسسات ملائمة لتبني هذا المبدأ. و تساعد إدارة المعرفة في تدعيم عملية التعلم التنظيمي داخل مؤسسات التعليم الجامعي بحيث تتحول مثل هذه المؤسسات من منظمات تقليدية إلى منظمات متعلمة و هاته الأخيرة كما يراها Senge و هو أول من أشار إلى هذا المفهوم "بأنها المنظمة التي يعمل الأفراد باستمرار على زيادة مدركاتهم في تحقيق النتائج التي يرغبون فيها باتخاذ أنماط التفكير و الطموح الجماعي(8Peter senge: 1990, p).

إن مفهومي إدارة المعرفة و المنظمة المتعلمة يعدان من المفاهيم المركزية في التعلم التنظيمي،الذين يتقاطع دورهما ليصب في أداء المنظمات و تحسينه ،إذ يرى Yousefi and Ghardashkhani (2014)and Taherkhani" أن تحقيق شروط المنظمة المتعلمة يعد متغيرا وسيطا ما بين إدارة المعرفة والأداء ،وعلى الرغم من تناول الكثير من الدراسات لهذين المفهومين ،إلا أن دراسة العلاقة بينهما-على المستوى العربي عامة والمغربي خاصة -لم تحظ بالجهد الكافي و المطلوب ،الأمر الذي تطلب دراسة العلاقة بين المفهومين. من هنا جاء التساؤل الرئيسي لهذه الورقة البحثية كيف تساهم عمليات إدارة المعرفة في بناء جامعة متعلمة؟

و تتفرع عنه عدة أسئلة منها :

-**1**ماهي إدارة المعرفة ؟ ما هي أهميتها ؟ ما هي عملياتها ؟

2- ماهي المنظمة المتعلمة؟ وماهي خصائصها؟

3- ماهي العلاقة التي تربط بين منظومة إدارة المعرفة كآلية و التأسيس لجامعة مغربية متعلمة ككيان؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في تطرقها إلى مفهومين حديثين "إدارة المعرفة و المنظمة المتعلمة"و تطرقها للعلاقة الثنائية التي تربط بينهما كمدخل للتعلم التنظيمي.وبوصفها إضافة جديدة إلى الدراسات العربية عامة و الدراسات المغربية خاصة، التي تناولت المفهومين كلا على حدة، و تناولها المفهومين في قطاع هام ألا و هو قطاع التعليم العالي و بالضبط "الجامعة المغربية".

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- التعريف بطبيعة عمليات إدارة المعرفة وبيئتها وجوهر عملياتها.

2- التعريف بالإطار المفاهيمي لبناء المنظمة المتعلمة وكيفية الوصول إليها وتحديد أسس نجاحها.

3- تحديد العلاقة بين عمليات إدارة المعرفة وبناء المنظمة المتعلمة.

4- تقديم المقترحات اللازمة للإفادة من عمليات إدارة المعرفة في بناء جامعة مغربية متعلمة.

أولا: الإطار المفاهيمي لإدارة المعرفة و المنظمة المتعلمة

1- مفهوم إدارة المعرفة وأهميتها

تعد إدارة المعرفة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل المهتمين بإدارة الأعمال، ويتباين تعريف إدارة المعرفة وذلك بتباين مداخل المفهوم و تعدد خصائص المعرفة الذي صعب بدوره الاتفاق على مفهوم واحد جامع لهذه المفاهيم، إلا أنه بالرغم من تعددها فإنها جاءت محصورة ضمن نطاق التعريفات التالية : فقد عرفها سكايرم بأنها:"الإدارة النظامية والواضحة للمعرفة والعمليات المرتبطة أو الخاصة باستحداثها،وجمعها، وتنظيمها، ونشرها، واستخدامها، واستغلالها وهي تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة تعاونية يمكن تقاسمها بشكل جلي من خلال المؤسسة(الظاهر: 2009، ص77) فهي تتمثل في جميع الأنشطة والممارسات الإنسانية والتقنية داخل المنظمة الهادفة إلى الربط بين الأفراد من المستويات الإدارية والأقسام المختلفة، في شكل فرق أو جماعات عمل ينشأ بينها علاقات ثقة متبادلة ومشاركة لما يمتلكه هؤلاء الأفراد من موارد ذاتية (معلومات، معارف مهارات، خبرات قدرات) لدعم عمليات التعلم الفردي و الجماعي وصولا إلى تحسين الأداء الفردي والتنظيمي وتطويره(.Skyrme: 2012, p124)

و هناك من عرفها على أنها مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تحويل الموارد الفكرية إلى قيم ملموسة و ذلك بالتركيز على الموجودات غير ملموسة بالدرجة الأساس. بهدف الوصول إلى قرارات تتصف بالكفاءة والفعالية والابتكارية من أجل إكساب المنظمة ميزة التنافسية(.Yeh,Yaying: 1990, p26)

و من أجل تحقيق الإدارة الفعالة في المنظمة، كان لا بد من تصنيف المعارف فيها إلى صنفين، رغم تعدد أنواعها، غير أنها تصب في إطار نمطي واحد يصنف المعرفة إلى معرفة صريحة،ظاهرة،واضحة، (Explicit Knowledge) ومعرفة ضمنية كامنة (Tacit Knowledge)، وفيما يلي توضيح لهذين الصنفين :

1- المعرفة الصريحة : **EXPLICIT KNOWLEDGE**: و يقصد بها المعرفة الرسمية، المرمزة، المعبر عنها كميا والقابلة للنقل والتعلم والتي يمكن تقاسمها مع الآخرين، وتتمثل هذه المعرفة في المعرفة التي يمكن الحصول عليها وتخزينها في ملفات وسجلات المنظمة والتي تتعلق بسياسة المنظمة وإجراءاتها و برامجها، وأسس ومعايير التقويم والتشغيل والاتصال ومختلف العمليات الوظيفية وغيرها. فهي معلومات مجمعة ومنظمة، وهي أعلى من الإحاطة والإدراك، تؤدي إلى الحل أو الخبرة أو السلوك المتخذ بالفعل، كما أنها منظمة قابلة للاستخدام في حل مشكلة معينة، أو هي معلومات مفهومة، محللة ومطبقة(الهمشر: 2013، ص 38).

2- المعرفة الضمنية : **IMPLICIT KNOWLEDGE** ويقصد بها المهارة الفردية والجماعية التي نجدها في القدرات والكفاءات، وتعرف أيضا بالمعرفة الكامنة، لأنها مخزنة في عقول أصحابها، والتي يتم تبادلها واقتسامها من خلال التفاعل المتميز الذي قد يحصل بين الأفراد (الملكاوي: 2013، ص 38).

فالمعرفة الضمنية هي المعرفة غير المكتوبة المخزونة في عقل الأفراد والمستقرة في نفوسهم، التي يحفظها العقل وتحتويها الذاكرة الإنسانية، ولعل أقرب وصف لها ما قاله بولاني عام 1996 تعبيرا عن أهمية المعرفة الضمنية "نحن نعرف أكثر مما نخبر" «we know more than we can tell » فهذه العبارة البليغة تسلط الضوء على أن الكثير من المعارف والمهارات الإنسانية تبقى ضمنية و غير مسجلة إلى أن يبادر صاحب المعرفة الضمنية بكتابتها و تسجيله(غالب: 2007، ص 26).

و بناء على ذلك، فإن الباحثان يعرفان إدارة المعرفة في هذه الدراسة، بأنها عملية مستمرة تساعد الجامعة المغربية، على إنتاج المعرفة وتطويرها و البحث عن مصادرها المختلفة ،من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل، وتوليد معارف جديدة تساهم في الارتقاء بالأداء التنظيمي بالجامعة المغربي، وتعزيز التعلم و الإبداع و الابتكار لدى مواردها البشرية.

2- أبعاد وعمليات إدارة المعرفة

إن إدارة المعرفة هي عملية تتكون من مجموعة من الخطوات تكمل بعضها البعض، وقد اختلف الباحثون في تحديد تلك الخطوات لعمليات إدارة المعرفة ،والتي أطلق عليها في كثير من الأحيان تسمية "دورة حياة المعرفة، لاعتبارها عمليات متتالية بدءا من النشأة من خلال الخلق والتوليد، وصولا إلى استخدامها ثم العمل على تطويرها وتجديدها، وقد برزت العديد من العمليات حسب فكر الباحثين، إلا إن غالبيتها صبت في العمليات التالية:

1- تشخيص المعرفة (**knowledge Identification**) : تهدف عملية تشخيص المعرفة إلى تحديد الفجوة المعرفية بين ما هو موجود وما هو مطلوب وتشمل موجودات المعرفة على كمية المعرفة وأنواعها وجودتها وأهميتها، والتي تمتلكها المنظمة في أصولها ومكوناتها المادية والبشرية. وتعتبر عملية تشخيص المعرفة من أهم العمليات في أي برنامج لإدارة المعرفة.

2- اكتساب المعرفة و تطويرها :(**KNOWLEDGE ACQUISITION**) : تعني كل الأنشطة التي تستعملها المنظمة للحصول على المعرفة وتشمل عمليات خلق و اكتشاف و اكتساب المعرفة من مختلف المصادر قد تكون هذه المصادر داخلية أو خارجية. وهذه المصادر قد تكون داخلية مثل مستودعات المعرفة أو من خلال المشاركة في الخبرات والممارسات وقد تكون من مصادر خارجية تتولى إدارة المعرفة إحضارها وتهيئتها عبر الحدود التنظيمية أو المشاركة فيها. أما عملية اكتسابها فتجري بطرق مختلفة(الخناق: 2005، ص296).

تحرص الجامعة المغربية على توفير الدعم المالي لاكتساب المعرفة وذلك بتحويل المعرفة الضمنية لدى الأفراد والمؤسسات إلى معرفة صريحة تستفيد منها الجامعة عن طريق الاهتمام بالبحث العلمي والتشجيع عليه، الاستفادة من الخبرات الداخلية في الجامعات، تنظيم المؤتمرات والحوارات داخل وخارج الوطن. ودعم مشاريع البحث العلمي في مجالات متعددة، تخصيص جوائز للتميز العلمي الذي ينظمه المركز الوطني للبحث العلمي والتقني للاعتراف والاحتفاء بالجامعات المغربية، خاصة منها تلك التي دخلت التصنيفات الجامعية التي تعتمد على البيانات الببليوغرافية لقاعدة المعطيات WOS وبالباحثين المغاربة الذين تميزوا، خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2020، بجودة وحجم إنتاجاتهم العلمية، ولا سيما على مستوى تخصصات المؤشرات الأساسية للعلوم التي يتمتع فيها المغرب بحضور دولي قوي.

3- اكتساب المعرفة وتطويرها : (: **KNOWLEDGE ACQUISITION)** يعني إبداع المعرفة، ويتم ذلك من خلال مشاركة فرق العمل وجماعات العمل الداعمة لتوليد رأس مال معرفي جديد في قضايا وممارسات جديدة تساهم في تعريف المشكلات وإيجاد الحلول الجديدة لها بصورة ابتكارية مستمرة(ربحي: 2015، ص211).

يعرف نوناكا وتاكوشي (Nonaka & Takeuchi، 2004) عملية توليد المعرفة بأنها: "عملية التحويل بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة وتحويل المعرفة من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي(201Nonaka: 2004, p).

و هناك من الباحثين من ربط توليد المعرفة بالإبداع و الابتكار، فهذه العملية ليست هدفا بحد ذاته، بل ضرورة استخدام هذه المعرفة للنهوض بقدرات الإبداع في المنظمة وهذا ما أكده (العلي وآخرون، 2012) حيث اعتبر أن توليد المعرفة عبارة عن إبداع معرفي تنشأ من خلال مشاركة الأفراد في المنظمة العمليات الداعمة لتوليد رأس مال معرفي جديد في قضايا وممارسات جديدة تساهم في تعريف المشكلات وإيجاد الحلول الجديدة لها بصورة ابتكارية مستمرة.

4- تخزين المعرفة (**The storage of knowledge**) : قد تبدل المنظمة جهدا كبيرا في اكتساب المعرفة، إلا أنها قد تكون عرضة لأن تفقدها سواء بالنسيان أو تعثر سبل الوصول إلها من هنا فإن تخزين المعرفة يعتبر جسرا بين توليد المعرفة وبين استرجاعها، كما يجب الأخذ في الاعتبار حجم السياق الذي سيتم احتواؤه، فليس إبداع المعرفة مقتصرا على المشاركة بها فقط، وإنما في استخدامها بكفاءة وبشكل كاف في السياق وإلا فقدت المعرفة(ربحي: 2015، ص 212).

بفضل التقدم التكنولوجي، عرفت الجامعات المغربية قفزة نوعية في إنشاء قواعد البيانات ونظم المعلومات والمعارف التي تسعى من خلالها للوصول إلى المعرفة بسرعة كافية، وخصصت ميزانيات مالية مهمة لذلك، ويبقى الحرص على تقويم هذه المعرفة بشكل دوري وصيانتها أهم وسيلة للحفاظ عليها.

5- توزيع المعرفة (**Knowledge Distribution**) : تضم عملية توزيع المعرفة كل من المصطلحات التالية : التوزيع والنشر، المشاركة، التدفق، النقل، التحريك، فالمعرفة تزداد بالاستخدام والمشاركة وبتبادل الأفكار والخبرات والمهارات بين الأشخاص) (عجلان 2008م). إن تبادل المعرفة والخبرات مع الزملاء لهو أشبه بتبادل البحار مياهها بين بعضها البعض، فالشخص الذي يقوم بنقل المعرفة إلى زميله تتجدد وتزداد معرفته على عكس بقائها محتبسة ما قد يجعلها تنكمش أو تموت لذا نجد مياه البحار دائما متجددة على عكس البحيرات المغلقة و مياهها الراكدة(الملكاوي: 2007، ص 82).

و على الجامعة المغربية الاستفادة من التقنيات الحديثة لنشر و توزيع المعرفة بين منسوبيها ،وتحفيز العاملين بها على نشر معارفهم الضمنية ،و جعلها متاحة للجميع عبر مواقعها الرسمية التي تمثل قنوات للتواصل بين الجامعة و المصادر الخارجية

6- تطبيق المعرفة (: **knowledge Application)** إن الهدف والغاية من إدارة المعرفة هو تطبيق المعرفة المتاحة للمؤسسة وتعد من أبرز عملياتها وتشير هذه العملية إلى المصطلحات التالية : الاستعمال، إعادة الاستعمال، الاستفادة والتطبيق. إن الإدارة الناجحة للمعرفة هي التي تستخدم المعرفة المتوافرة في الوقت المناسب ودون أن تفقد استثمار فرصة توافرها لتحقيق ميزة لها أو لحل مشكلة قائمة. فالمعرفة الأفضل لا تحقق ميزة تنافسية بل تلك التي تستخدم وتطبق المعرفة والتي توظفها في حل المشكلات التي تواجهها المؤسسة إضافة إلى ذلك يجب أن يستهدف تحقيق الأهداف والأغراض الواسعة التي تحقق لها النمو والتكيف. فتطبيق المعرفة داخل الجامعة تطبيقا فعالا يؤدي إلى القوة، فهو بمثابة خطوة إيجابية للتعلم، توظفها الجامعة في حل مشكلاتها تطوير برامج متنوعة، وتسويق المعرفة التي تمتلكها في مختلف مؤسسات المجتمع .

و بناء على ما سبق يمكن القول أن عمليات إدارة المعرفة هي عمليات مترابطة متلاحقة ،لا يمكن أن تنفك عن بعضها، بل لا بد من تواجد تكامل فيما بينها .و الجامعة كمؤسسة معرفية ملزمة بالتخطيط لاكتساب المعرفة تنظيمها ونشرها وتطبيقها في جميع المجالات ، والأنشطة والبرامج التي تقدمها.

3- مفهوم المنظمة المتعلمة و أهميتها

أفضت التغيرات السريعة والمنافسة الشديدة إلى ضرورة تكيف المنظمات مع بيئتها الداخلية والخارجية من خلال استجابتها لهذه الأخيرة، حيث ظهر في مجال الفكر الإداري تيار زاد تأثيره في السنوات الأخيرة يروج لمفهوم المنظمة المتعلمة يتخذ منها أداة لتفسير ما يطرأ على المنظمات من تطورات وما يهددها من مخاطر، فبعد صدور كتاب الذي ركز على مفهوم المنظمة المتعلمة وعلى ضرورة تكيف المنظمات مع المستجدات (Senge et Schon 1995) :وسط بيئة التغير السريع، ظهر المفهوم والذي هو في الأصل تحول للمنظمات التقليدية إلى منظمات تعليمية وتعلمية، وقد عرفت المنظمة المتعلمة على أنها :"المنظمة التي تسمح لكل فرد فيها بالمشاركة والتدخل في تشخيص ومناقشة مشاكلها والبحث عن حلول لها، وأن يجربوا ما لديهم من قدرات ومهارات لإحداث التغيير والتحسين لتنمية مهاراتهم وخبراتهم ومعارفهم من أجل تحقيق أهدافهم(8Ahonen: 2008, p).

يعود مفهوم المنظمة المتعلمة "(Learning Organization) في بداية ظهوره إلى كتابات الباحث الأمريكي بيترسانج (Peter Senge) الذي أرسى مبادئها في كتابه"(The fifth Discipline)سنة 1990 ،وأشار إلى أنها تلك المنظمة التي تعمل باستمرار على رفع قدراتها لتشكيل المستقبل المرغوب، وبالتالي إمكانية التنبؤ بالتغيير والاستعداد له ، وهي تلك المنظمة التي تعمل على اكتساب قدرات تمكنها من التعامل مع التعقيد، بالإضافة إلى منح العاملين قدرا من المرونة في التفكير، ما يولد لديهم الدافع و الطموح للعمل بشكل جماعي لابتكار نماذج وطرق جديدة في التفكير.(Senge: 1994, p419)

و يعرفها Garvin" المنظمات القادرة والماهرة على إيجاد واكتساب المعرفة والقدرة على تعديل سلوكها لإضافة معرفة ورؤية جديدة(الرشدان: 2011، ص 608). ويرى « Bedler »أن المنظمة المتعلمة هي تلك المنظمة التي تسعى لوضع الأسس اللازمة لتسهيل عملية التعلم ،كما تحول نفسها لتتلاءم مع هذه العمليات ، ويتضمن هذا المفهوم نقطتين أساسيتين هما :

-1ضمان عمليات التعلم المستمر، وتطوير القدرات لكل أفراد المنظمة بالإضافة إلى كل من يتعامل مع المنظمة بشكل دائم.

-2التطوير الذاتي و المستمر للمنظمة ككل ، و العمل على وضع القنوات التي تربط تعلم الأفراد بسياسات المنظمة و استراتيجياتها.

كما تم تعريفها من قبل مؤلفين آخرين على أنها "منظمة تقدم القدرة على التكيف ، وتتعلم من أخطائها ، وتستكشف حالات التنمية وتحسن مساهمة موظفيها" (Wilkinson،Rushmer and Davis ، 2004 في(642-636Gagnon: 2015, p)

4- أبعاد المنظمة المتعلمة

لكي تصبح المنظمة متعلمة لا بد لها من تحقيق متطلبات اختلف في عددها الأكاديميون ولعل النموذج الذي اقترحه) :LEHOUX WATKINS AND Marsick (2003 2017, p6)، يعد النموذج الأشمل، حيث تضمن سبعة أبعاد وهي :

1- خلق فرص مناسبة للتعلم المستمر : و يشمل ذلك تصميم خبرات التعلم من منظور يربطها على نحو وثيق بخبرات العمل الوظيفي ،بحيث يتمكن الأفراد من التعلم أثناء أداء مهامهم المختلفة.

2- الارتقاء بالبحث والاستقصاء و الحوار: و يتطلب هذا البعد تغيير الثقافة التنظيمية السائدة بما يدعم تنمية القدرة على طرح التساؤلات و على الإصغاء و التعمق أكثر في دراسة و جهة نظر وآراء الآخرين.

3- تشجيع التعاون و المشاركة و العمل الجماعي في إطار فريق : من خلال تصميم العمل في ضوء تحقيق مبدأ فرق الأعمال يتم تشجيع التعاون المدعوم و تثمينه من ثقافة المنظمة.

4- بناء نظم قادرة على التفعيل ،و المشاركة في تبادل خبرات التعلم : ويشمل ذلك الاستفادة من النظم المتطورة ،من أجل المشاركة في خبرات التعلم.

5- تمكين الأفراد من التعاون معا لتحقيق الرؤية الجماعية المنشودة وبشمل ذلك إشراك العاملين في الصياغة و تحمل المسؤولية و التطبيق العملي للرؤية المشتركة للمستقبل و اتخاذ القرار ،بحيث يشعر جميع العاملين بالدافعية والتحفيز للتعلم.

6- ربط المؤسسة ببيئتها المحيطة: يشمل ذلك قيام الأفراد بتشخيص بيئة الواقع، و الاستفادة من توظيف المعلومات المتاحة في تعديل، و تغيير ممارسات عملهم المختلفة.

-7نمذجة و دعم القادة التنظيمين لجهود و مبادرة التعلم و ذلك ببناء مناخ تنظيمي، يدعم قيم العدل و المساواة تكافؤ الفرص، والثقة المتبادلة بين الجميع بحيث يمكن التواصل مع قادة المؤسسة.

القيادة هي واحد من العناصر الهامة الواجب توافرها لتعزيز بناء المناخ الداعم للتعلم.

وإلى جانب هذا التصنيف اشتهرت تصنيفات أخرى تباينت فيها أراء الباحثين و لكنها اتفقت على عدة عناصر منها : التعلم في إطار فريق ووجود رؤية واضحة مشتركة المعالم ،يتشاركها في العاملون في المنظمة.

وبعد تطرقنا إلى مفهومي إدارة المعرفة و المنظمة المتعلمة لا بد من تعريف التعلم التنظيمي باعتباره نظام منهجي و توضيح المفارقات بينه و بين المنظمة المتعلمة.

5- المنظمة المتعلمة و التعلم التنظيمي

عرف Peter Senge التعليم التنظيمي مواصلة الناس لتوسيع قدراتهم لابتكار النتائج التي يريدونها حقا حيث يتم حفظها في أنماط جديدة ومكثفة من التفكير، مع تعيين الطموح الجماعي والتعلم باستمرار للوصول إلى المعرفة المشتركة. وقد أثارت دراسات بيتر سينج Peter Senge في مجال التعلم التنظيمي إلى العديد من المفاهيم التي تنادي بتكوين واستخدام وتطبيق استراتيجيات التعلم الفردي والجماعي والمؤسسي(شريفي: 2016، ص 115).

يمكن فهم عملية التعلم التنظيمي من خلال تعلم الفرد حيث تتعلم المؤسسات بواسطة تعلم الأفراد العاملين بها ،كما أن التعلم التنظيمي كما أشار إليه الدكتور إبراهيم المليجي(المليجى: 2010، ص 208) هو ذلك العملية التي يصبح من خلالها التعلم الفردي ضمنيا في الذاكرة التنظيمية للمؤسسة التعليمية و هيكلها.

من جانبها ، تقوم ماجيلا (2012) بالربط بين التعلم الفردي والتعلم الجماعي والتعلم التنظيمي. وتقول إن التعلم الفردي يتراكم ليشكل التعلم الجماعي. في المقابل ، هو عملية استثمار الخبرات و التجارب المشتركة الأفراد العاملين بالمنظمة. في نهاية المطاف، يتم تحقيق التعلم التنظيمي من خلال التعلم الفردي والتعلم الجماعي.، فالتفاعل الذي يحدث بين الأفراد هو الجانب الرئيسي للتعلم التنظيمي (Yadav: 2016, p 18-24)

و يؤكد سايمون « Simon » أن المنظمات لا تتعلم من تلقاء ذاتها ،و إنما تتعلم من خلال ما يتعلمه أعضاؤها ،كما أن تعلم الفرد يعد شرطا للتعلم التنظيمي ،فليس بمقدور المنظمة خلق المعرفة من دون الأفراد. أما سينج فيميز بين التعلم الفردي و التعلم التنظيمي على النحو التالي:

1- التعلم الفردي : هو الذي يحدث عندما يكتسب الأفراد معرفة جديدة أو يكتشفون مشكلات و يصححونها ضمن إطار من التغيير في السلوك و الافتراضات لزيادة القدرة على استيعابها.

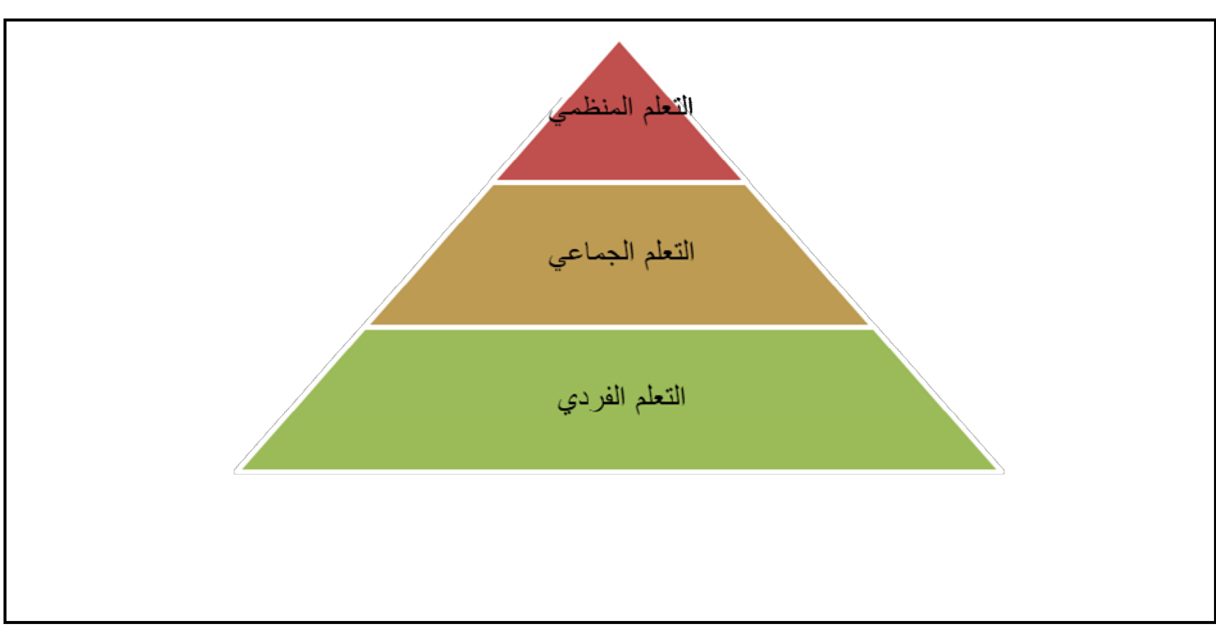
2- التعلم التنظيمي : و هو التعلم الذي يتم فيه تبادل المعرفة و المعلومات و الخبرات بين الأفراد بغض النظر عن مستوياتهم التنظيمية. ومنه نستخلص أن التعلم التنظيمي هو نتاج لتجميع المعارف القادرة على حل مشاكل المؤسسة والوصول إلى أهدافها التنظيمية مما يضمن بقاء المؤسسة في مجالها الذي تنشط فيه.

مستويات التعليم التنظيمي:

1- المستوى الفردي : يتعلق التعلم على المستوى الفردي بالتعلم الذي يقوم بالفرد بنفسه هذا التعلم يكون أقل تقنينا ورسمية في المنظمة، لأنه يميز بين أوقات التعلم الرسمية «التكوين الكلاسيكي، التكوين الذاتي وأوقات التعلم غير الرسمية التعلم عبر التراكم، التقليد، الخبرات، التبادل، مع الأعضاء.

2- المستوى الجماعي : التعلم التنظيمي على المستوى الجماعي هو ذلك التعلم الذي يقوم بها الفرد عن طريق فريق العمل من خلال الأعمال المنفذة على مستوى الجماعة بطريقة تعاونية وتشاركية، تجدر الإشارة إلى أن مجموع الكفاءات الفردية لا يشكل الكفاءة الجماعية، حيث أنها تنفصل بعد أي مشروع جماعي، يعد دور الإدارة لازما في هذا المستوى من التعلم لأنه لا يتمثل في التنظيم وفرض الأوامر إنما التابعة وتسهيل عملية التعلم.

3- المستوى االمنظمي : التعلم على المستوى المنظمي يعني المنظمة التي تتعلم عن طريق حفظ نتائج تجاربها واكتسابها من خلال نشاطات أفرادها، يمثل التعلم في هذا المستوى الحالة التي فيها تبادل المعرفة والمعلومات والخبرات بين الأفراد بغض النظر عن مستوياتهم التنظيمية والاستراتيجية والإجراءات والسياسات التي تعيق عملية التعلم وتسبب المشكلات في العمل اليومي. فهذه المستويات الثلاثة متكاملة فيما بينها، حيث التعلم الفردي ينمي ويدعم التعلم الجماعي والعكس صحيح، التعلم الجماعي يدعم التعلم التنظيمي ويطور المنظمة ويرتقي بها إلى ما يسمى بالمنظمة المتعلمة.



المصدر: منصور نعمة عباس(2010)، نظرية المؤسسة، الطبعة الأولى ،دار اليازوري، الأردن ، ص183.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول(المليجى: 2010، ص 215) أن التعلم التنظيمي يختلف عن المنظمة المتعلمة، فالأول يعد بمثابة عملية ينشد من خلالها المديرون تحسين قدرة العاملين على فهم وإدارة المنظمة وبيئتها من خلال تمكينهم من اتخاذ القرارات التي ترتقي باستمرار من الفعالية التنظيمية، أما المنظمة المتعلمة فهي المنظمة المصممة بشكل هادف من خلال هيكلها، وثقافتها، واستراتيجيتها، لتحسين وتعظيم إمكانيات التعلم التنظيمي لتأخذ مكانها حيث ينظر إلى التعلم التنظيمي على أنها أحد العناصر الأساسية لبناء المنظمة المتعلمة.

وهذا ما أشار إليه ((Marquardt: 2000, p233-24 بوصف العلاقة بين المنظمة المتعلمة والتعلم التنظيمي على أنها علاقة احتواء. فالمنظمة المتعلمة تركز اهتمامها على بنية العملية التعليمية، وتعمل باستمرار على زيادة قدرات أعضائها على تحقيق المرونة والحرية في التفكير، وذلك يؤدي إلى ابتكار نماذج وطرق جديدة للتفكير أما التعلم التنظيمي فيركز على الكيفية التي يحدث فيها التعلم و يكتسب الأعضاء المعلومات والمهارات والاتجاهات التي تؤدي إلى الارتقاء بالمنظمة وتحقيق عنصرا أساسيا من عناصر بناء تكيفها مع المتغيرات المتجددة في البيئة المتغيرة، وفضلا عن ذلك فإن العلاقة بين المنظمة المتعلمة والتعلم التنظيمي يمكن توضيحها من خلال ارتباط السبب بالنتيجة ذلك أنه لا يمكن أن تكون هناك عملية تعلم تنظيمي صحيحة من دون أن يترتب عليه بناء منظمة قابلة للتعلم.

لذا فتعلم المنظمة شيء حتمي ولا بد منه لبقاء المنظمة عامة والجامعة خاصة، ولكي تواكب التغيرات والتطورات التكنولوجية والمعرفية. فالتعلم يعني الإجادة في تقديم الخدمات و في التعامل مع الأفراد في كل مستويات المؤسسة من قادة وأساتذة وموظفين وطلبة . فيبقى تعلم الأفراد عنصرا مهما لتعلم المنظمة وهو يشكل أساس تعلم الفرق والتعلم التنظيمي. والمنظمة المتعلمة تتطلب الإجادة في الخدمات والمنتجات التنافسية والتميز بشرط وجود تعليم تنظيمي مخطط له ويشمل كل مستويات التعلم : الفرد والفريق والمنظمة.

ثانيا: المنظمة المتعلمة : الجامعة المغربية نموذجا

1- مبررات السعي نحو تطبيق إدارة المعرفة في الجامعة المغربية

تعتبر الجامعات مؤسسات معرفية تعتمد بشكل كبير في القيام بوظائفها الرئيسة وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع على رأس المال الفكري وحتى يتحقق للجامعات الاستفادة القصوى مما تمتلكه من رأس مال فكري فهي بحاجة إلى إدارة المعرفة التي تمكنها من استثمار المعرفة الموجودة لدى عناصرها البشرية من أجل توليد الثروة المعرفية وتحقيق الإبداع والتميز في الأداء.

ففي ظل التحولات والتغيرات المتسارعة في عصر العولمة أصبحت الجامعة المغربية كباقي مثيلاتها في البلدان العربية و الغربية، تسعى إلى امتلاك الميزة التنافسية وذلك عبر تقديم خدمة تعليمية ذات جودة عالية، تمكنها من تلبية متطلبات المجتمع، وسوق الشغل، في صورة مخرجات تمتلك المعرفة ومهارات الإبداع والابتكار.

فمن مبررات الاهتمام بإدارة المعرفة بالجامعة المغربية:

1- الإصلاحات المتتالية التي عرفتها الجامعة المغربية، وبالخصوص الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 ودورها في ضرورة انخراط الجامعة في اقتصاد المعرفة من خلال بناء العقول ذات المهارة العالية والطاقات البشرية المبدعة الأمر الذي يستدعي الاهتمام بالتعليم والاستثمار في العناصر البشرية من أجل خلق رأس المال الفكري.

2- التحولات و التغيرات العالمية التي يشهدها العصر الحالي كالعولمة، وثورة المعلومات والاتصالات التي أدت إلى ظهور الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة. حيث تواجه الجامعات المغربية حاليا تحدي تدويل التربية والتكوين والبحث، حيث تعتبر الجامعات المرموقة الدولية كمرجعيات معيارية(الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية و التكوين و البحث العلمي: 2018، ص 32).

3- انتقال الجامعات من هامش أجندات الحكومات إلى مركزها. فقد استثمرت الحكومات عبر العالم بشكل قوي في الجامعات، وتطالبها بتحديد أهدافها، والعمليات والوسائل التي ستحقق بها تلك الأهداف. لقد أصبحت الجامعات في عصر العولمة ملكا وطنيا بامتياز لأنها تنتج الموهوبين، وفكر المستقبل والابتكار(الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية و التكوين و البحث العلمي: 2018، ص 32).

4- قدرة الجامعات على المنافسة في الألفية الثالثة يتوقف بالدرجة الأولى على ما لديها من مخزون معرفي متمثل في المعرفة الضمنية لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، والمعرفة المكتسبة، وقدرة الجامعة على توظيف المعرفة التي تمتلكها في تحديث وتطوير المنظومة التعليمية بكافة عناصرها(ويح: 2013، ص239-244).

5- زيادة حدة المنافسة بين الجامعات سواء على الصعيد المحلى أو الإقليمي أو الدولي للحصول على السمعة العلمية الجيدة والمكانة المرموقة في الأوساط العلمية .حيث إن الجامعات أصبحت تخضع إلى ترتيبات دولية كثيرة و متعددة المرامي ، ويركز كل منها على بعد من أبعاد الجامعة، وأكثرها شهرة: ترتيب شنغهاي (ARWU) بالصين والذي يركز على تميز البحث، وترتيب التايمز للتعليم العالي بالمملكة المتحدة، Times Higher Education الذي يعنى بجودة التكوين والبحث، بالإضافة إلى ترتيب)(Webometrics Ranking of World Universities وهما يتعلقان بمرئِوئِية visibilité مواقع الجامعات على الانترنت. وبذلك

يركز كل ترتيب على حقل معين لترتيب الجامعات(الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية و التكوين و البحث العلمي: 2018، ص32).

2- دور إدارة المعرفة في بناء الجامعة المتعلمة

نستنتج مما سبق حول مفهومي إدارة المعرفة والمنظمة المتعلمة وجود علاقة تبادلية بينهما وفق ما أكده نجم في قوله(نجم: 2009، ص45) :"إن إدارة المعرفة عملياتها تعد نظاما فرعيا من المنظمة المتعلمة، فالتغيرات في إدارة المعرفة تِؤدي إلى تغييرات في المنظمة والعكس بالعكس، ،ويمكن اعتبار المنظمات المتعلمة هي المنظمات التي تضع تصاميم وخططا تستوعب التطورات المستمرة في استراتيجياتها وهياكلها وثقافتها سلوك أفرادها من أجل زيادة احتمالية التعلم التنظيمي عن طريق تطبيق عمليات إدارة المعرفة، ومن خلال تفعيل دور فرق المعرفة، وعملية التعلم المستمر. تعد إدارة المعرفة أداة لتحفيز الجامعة لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لابتكار معارف جديدة ذلك بتحويل المعارف الضمنية إلى معارف صريحة بل وعظيم العوائد من الملكية الفكرية وبناء إمكانات التعلم وإشاعة ثقافة المعرفة وخلق بيئة مشجعة ومستقطبة للمبدعين وذلك لا يتسنى إلا بخلق ثقافة تنظيمية تقوم على التقاسم والانفتاح والشفافية وتبني هيكل تنظيمي يتسم بالمرونة والبعد عن الإطار الهرمي الجامد، أي الأخذ بالهيكل الأفقي الذي يخلق تدفقات في العمليات أكثر من الهياكل العمودية يظهر ذلك من خلال التحول إلى ثقافة فرق العمل(بلعلي: 2014، ص 185). ويساهم في تشجيع التعاون والتشارك في المعرفة داخل الجامعة.

و لا يتحقق ذلك إلا تحت قيادة تنظيمية تضمن للمؤسسة النجاح و الاستمرار بالسعي نحو تطوير قدرات العاملين بالجامعة و جعلهم شركاء ،و تصميم استراتيجيات إدارة المعرفة و اختيار و تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ذوي المعرفة ممن يطلق عليهم "عمالة المعرفة" كما يمثلون المصدر الحقيقي للقدرة التنافسية للجامعة هاته الأخيرة التي تظل رهينة الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها متطلب من متطلبات إدارة المعرفة الذي يرفع من قدرة العاملين على الاتصال ببعضهم و التخلص من حواجز الزمان و المكان .والتحول إلى جامعة متعلمة يحتاج حتما إلى آليات تتماشى مع خصائص المنظمات المتعلمة.

3- آليات التحول نحو الجامعة المتعلمة باستخدام إدارة المعرفة

تحويل الجامعة إلى منظمة متعلمة في ضوء مدخل إدارة المعرفة يتطلب مجموعة من الآليات ومنها حسب الدكتور إبراهيم المليجي :

1- صياغة رؤية الجامعة بالمشاركة وذلك من خلال وضع رؤية واضحة لكيفية إدارة الأصول المعرفية ورأسمال الفكري في مجالات البحث العلمي والتدريس الجامعي، وخدمة المجتمع بشكل فعال، يشترك جميع أعضاء هيئة التدريس، والأفراد العاملين بالجامعة.

2- إنشاء نظام معلوماتي داخل الجامعة بحيث يتكون هذا النظام من قاعدة بيانات للبرامج العلمية، وقاعدة بيانات البحوث العلمي، ،وقاعدة بيانات الأفراد العاملين قاعدة بيانات الطلبة، وقاعدة بيانات الشؤون المالية والإدارية والقانونية، وإدخال تكنولوجيا المعلومات من في الكليات من خلال إنشاء مكتبة إلكترونية تتيح الاتصال بقواعد بيانات عالمية، ومن ثم تبادل المعرفة مع الباحثين، ويسهل الحصول على مصادر المعرفة، كما أن تكنولوجيا المعرفة تتيح لأعضاء هيئة التدريس نقل المعرفة وتقاسمها.

3- تدعيم الالتزام الاستراتيجي الدائم، ،ويعني التزام الإدارة العليا بتدعيم عمليات إدارة المعرفة التنظيمية.

4- نشر ثقافة المعرفة في الجامعة، وذلك من خلال نشر ثقافة تبادل المعرفة وإبداعها في أقسام الجامعة، والوحدات الإدارية، وتشجيع الأفراد العاملين على تقاسم هذه المعرفة نقلها فيما بينهم.

5- دعم تطوير المناهج الدراسية الموجه بالمعرفة: ويتحقق ذلك من خلال وضع البرامج الدراسية المتطورة لتنمية قدرات الطلبة على التفكير الإبداع، وتحليل المشكلات تنمية قدرات البحث والتحليل والاستكشاف، تربية الطلبة على المشاركة الإيجابية في المعرفة وتقاسمها.

6- توفير المناخ التنظيمي و البيئة التنظيمية للجامعة الداعمة للتفكير النظمي والاستراتيجي، وتفعيل قنوات تبادل المعرفة التي تتضمن عقد المؤتمرات العلمية والندوات التي تتيح فرصة لتبادل المعرفة نقلها بين الباحثين من كليات مختلفة وتشجيع الإشراف المشترك على الرسائل العلمية وتيسير النشر العلمي بالدوريات العالمية.

7- نشر ثقافة التعلم التنظيمي، والتعلم الاستراتيجي بالجامعة، وتوفير التكنولوجيا التي تيسر عملية التعلم، وذلك من خلال نشر ثقافة تبادل المعرفة وإبداعا في الكليات، والوحدات الإدارية وتشجيع الأفراد العاملين على تقاسم هذه المعرفة ونقلها فيما بينهم.

8 - الاشتراك في مسؤولية جمع المعرفة و نقلها ،وتعني وجوب تشجيع كل فرد من أفراد المنظمة ليصبح راغبا في جمع المعرفة مع تدريب الأفراد على خزن المعرفة واسترجاعها، وهنا يبرز دور نظم المعلومات ونظم إدارة المعرفة في ذلك.

9- الإدارة الاستراتيجية للأصول المعرفية بالجامعات و الكليات : ويتم ذلك من خلال إدارة الأنواع المختلفة للمعرفة التنظيمية بالجامعة، والتي تتمثل في المعرفة الظاهرة والكامنة، والمعرفة الداخلية والخارجية، ومدى إمكانية تحويلها.

10- التحول نحو الهياكل الشبكية بدلا من الهياكل البيروقراطية، مع إتاحة المشاركة بالمعلومات و تشجيع التعاون مما يتطلب نظم معلومات داعمة لذلك.

و هذا ما سيضمن للجامعات التحول من منظمات تقليدية إلى منظمات متعلمة تعتمد الهيكل الأفقي الذي يوفر التدفق في العمليات من خلال التركيز على فرق العمل المدارة ذاتيا تنتقل من المهام الروتينية إلى أدوار التمكين وذلك بإتاحة حرية التصرف وتعديل الأدوار وإعادة تعديلها بما يناسب أهداف المؤسسة واستراتيجياتها. ومن أنظم الرقابة الرسمية إلى المشاركة وتقاسم المعلومات والمعارف الظاهرة والضمنية أيضا ومن استراتيجية صراعية إلى استراتيجية تعاونية أساسها التقاسم والتشارك في اتخاذ القرارات من خلال التمكين الإداري الذي يسمح بمشاركة الجميع في تطوير الإستراتيجية، لان تفرضها عليهم مما يعمق التعاون والتعلم والتكيف.

من الثقافة القاسية إلى الثقافة المتكيفة : التي تشجع على الانفتاح وإزالة الحدود والمخاطرة، والتحسين المستمر لصياغة جامعات المستقبل.

فالجامعة بصورة عامة بحاجة ماسة إلى عمليات إدارة المعرفة لتطوير قابليات أفرادها ثم تطوير قدراتها لأن مبدأ المنظمات المتعلمة ينطلق من تعلم الأفراد بشكل جماعي ثم ينعكس ذلك على المنظمة ككل.

خاتمة:

يمكننا من خلال هاته الورقة البحثية أن نورد بعض النتائج التي توصلنا لها من خلال اطلاعنا على الدراسة الأجنبية والعربية التي تطرقت لموضوع العلاقة بين عمليات إدارة المعرفة وبناء المنظمة المتعلمة في المؤسسات التعليمية عامة والجامعات خاصة :

1- أن تطبيق إدارة المعرفة في الجامعة يتطلب جملة من التغيرات أولا في الهياكل التنظيمية التي يجب أن تتسم بالمرونة وعدم التمركز وتشجيع التعاون وتقاسم المعرفة داخل الجامعة بجميع هياكلها توافر ثقافة تنظيمية تتماشى و مبدأ التعلم وقيادة تنظيمية تكون النموذج والقدوة ويتمحور دورها في إنشاء إطار تنظيمي لإدارة المعرفة، مع توظيف تكنولوجيا المعلومات التي تعتبر إحدى محددات نجاح إدارة المعرفة.

2- أن هناك علاقة إيجابية بين العمليات الأساسية لإدارة المعرفة والأبعاد المختلفة للمنظمة المتعلمة، فلا يمكن وصف جامعة بالمتعلمة من دون توافر إدارة معارفها الصريحة والضمنية.

3- المنظمات المتعلمة هي الحاضن الذي يطبق عمليات التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة المتكاملة حيث التعلم الفردي ينمي ويدعم التعلم الجماعي، وهذا الأخير يدعم التعلم التنظيمي ويطور المنظمة ويرتقي بها إلى ما يسمى بالمنظمة المتعلمة.

قائمة المراجع:

- ابراهيم الملكاوي، (2007)إدارة الممارسات والمفاهيم،دار النشر و التوزيع،عمان
- انتصار عريوات، عادل إنزران ،(2018)،دور إدارة المعرفة في الجامعة :نماذج نوعية مختارة ،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ،العدد الثالث ،2018.
- الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية و التكوين و البحث العلمي ،المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي ، (2018)، التعليم العالي بالمغرب: فعالية و نجاعة و تحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح التقرير القطاعي(2018)
- رضا إبراهيم المليجى، (2010)،إدارة المعرفة والتعلم التنظيمي :مدخل للجامعة المتعلمة في مجتمع المعرفة، ط1.القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع.
- عمر أحمد الهمشري، (2013)،إدارة المعرفة الطريق إلى التميز .ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان
- فريال بلعلي، (2014)،المنظمات المتعلمة توظيف للذكاء و المعارف،مجلة دراسات اقتصادية
- نادية خريف ميلود تومي،(2009)،إدارة المعرفة مدخل لتحقيق تميز المؤسسة الاقتصادية،مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.
- نجم، عبود نجم ،(2009)،الإدارة والمعرفة الإلكترونية)،عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

- سناء عبد الكريم الخناق،(نونبر 2005)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات إدارة المعرفة، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، جامعة . محمد خيضر، بسكرة
- شريفي مسعودة،(2016) إدارة التغيير التنظيمي ودورها في ترسيخ مبادئ وأسس المنظمة المتعلمة،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الشلف، الجزائر.
- يحيى الرشدان،(2011) ،المنظمات المتعلمة في عصر العولمة،المؤتمر العلمي الأول منظمات متميزة في بيئة متجددة ،جامعة جدارا الأردن،

- Chou Yeh, Yaying Mary(2005). The Implementation Of Knowledge Management System In Taiwan's Higher Education, Journal of College Teaching & Learning, (September) Vol. 2, No 9.
- Gagnon, M.-P., Payne-Gagnon, J., Fortin, J.-P., Paré, G., Côté, J., Courcy, F(2015). A learning organization in the service of knowledge management among nurses : a case study. International Journal of Information Management, vol. 35(5).
- LEHOUX, Marie-Claude (2017). CIUSSS MCQ. L'organisation apprenante, la gestion des connaissances et l'engagement des parties prenantes. Trois-Rivières (Canada), Collections de l'Institut universitaire en déficience intellectuelle et en trouble du spectre de l'autisme.
- Peter senge,(1990) the fifth discipline :the art and practice of the learning organization currency, doubleday,newYork.
- Yadav, S., Agarwal, V. (2016). Benefits and barriers of learning organization and its five disciplines. Journal of Business and Management, vol.18(12), 18-24
- Yousefi, R., Taherkhani, S., and Ghardashkhani, N ,(2015).The effect of knowledge management on organization learning and performance of education department of abhar country. Kuwait Chapter of Arabian Journal ofBusiness and Management Review.

تحليل اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية باستخدام مؤشر المعرفة العالمي

Analysis of knowledge economy trends in Arab countries using the Global Knowledge Index

محمد موساوي

Mohammed MOUSSAOUI

أستاذ محاضر أ. جامعة الجيلالي ليابس. سيدي بلعباس / الجزائر

سمية زيرار

Somia ZIRAR

أستاذة التعليم العالي. جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان / الجزائر

الملخص:

استهدفت الورقة البحثية دراسة وتحليل إقتصاد المعرفة كأحد الإقتصادات الجديدة كما اصطلح عليه من قبل خبراء صندوق النقد العربي، وقد تم تخصيص جزء من الدراسة للتعريف بإقتصاد المعرفة وتحديد أهم خصائصه ومتطلباته، وتحليل توجهات الدول العربية إلى الإقتصاد القائم على المعرفة، وخصص الجزء الآخر لدراسة ومناقشة مؤشر المعرفة العالمي، كما تم التطرق إلى ترتيب الدول العربية وفقا لهذا المؤشر، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية دول الخليج تمكنت خلال الفترة الأخيرة من تحقيق مستويات لابأس بها، على عكس بقية الدول العربية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، التعليم قبل الجامعي، التعليم العالي، البحث والتطوير والإبتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

Abstract

This paper aims to study and analyze the knowledge economy as one of the new economies as defined by the experts of the Arab Monetary Fund. Part of the study was devoted to introducing the knowledge economy and identifying its most important characteristics and requirements, and analyzing the trends of the Arab countries to the knowledge-based economy. The Gulf has managed during the recent period to achieve significant levels, unlike the rest of the other Arab countries.

Key words: Knowledge economy, pre-university education, Higher Education, Research; development and innovation, information and communication technology.

مقدمة:

يعتبر اقتصاد المعرفة عصب المجتمع المعاصر، ففيه تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وهو يعتمد على توافر تقنيات المعلومات والاتصالات واستخدام الإبتكار، ورأس المال البشري. ومن أجل هذا تسعى الأمم والمجتمعات التي تستهدف التطور والتقدم إلى الاعتماد على اقتصاد المعرفة.

ينظر إلى إقتصاد المعرفة من الزاوية الاقتصادية على أنه الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها، كما يشار إليه أيضا بوصفه مزيجا مركبا من النشاط البشري القائم أساسا على اعتماد المعرفة كرأسمال وكسلعة اقتصادية، إضافة لاعتمادها كمعيار كمي دقيق لإظهار ترتيب أي اقتصاد على درجات سلم التنمية المستدامة. وبمعنى آخر، فإن اقتصاد المعرفة هو نظام قائم على أنشطة تستخدم المعارف الجديدة كرأسمال أو محركات لإنتاج سلع جديدة، تحقق الرخاء الاقتصادي ومن ثم التنمية.

وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج التقليدي الذي تلعب فيه المعرفة دورا أقل، ويكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية مثل الثروة أو الأيدي العاملة أو الآلات، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو ما يطلق عليه "رأس المال البشري"، هي أكثر الأصول قيمة في اقتصاد المعرفة كما تكون المساهمة النسبية للصناعات المعرفية ذات البعد التكنولوجي من أهم المجالات التي يتميز بها هذا الاقتصاد .فهذان العنصران، رأس المال البشري المؤهل والمدرب والبنية التكنولوجية المتطورة، مهمان لخلق اقتصاد المعرفة.

يعد إمتلاك العلم والمعرفة واستخدامها في النشاط الاقتصادي من التوجهات الاستراتيجية التي تهدف إليها الدول بشكل عام، ومع التقدم التقني والمعلوماتي الذي شهدته العقود الأخيرة بدأ نمط جديد من الاقتصاد قائم على المعرفة بالظهور، مما يدعو للتساؤل عن توجه البلدان العربية نحوه، ومدى استفادتها من تجارب الدول المتقدمة والنامية الصاعدة في هذا المجال، ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى توجه الدول العربية نحو إقتصاد المعرفة، وما ترتيبها ضمن الإقتصاديات العالمية؟

أهمية الدراسة:

يتميز إقتصاد المعرفة بتنامي الأهمية النسبية للأنشطة كثيفة استخدام المعرفة في إنتاج السلع والخدمات بما يساعد على تسارع الابتكار والتطور التقني، وهو ما أصبح يميز الإقتصاد المعاصر. ويؤدي التوسع السريع في المعرفة والإعتماد المتزايد على الحوسبة وتحليل البيانات الضخمة إلى تغيير ملامح الإقتصاد العالمي ليصبح أكثر اعتمادا على رأس المال الفكري والمهارات، وأقل اعتمادا على عناصر الإنتاج التقليدية. ومن هنا تظهر أهمية الدراسة في توضيح المفاهيم المتعلقة بإقتصاد المعرفة وابراز أهم خصائه ومتطلباته، كما تسعى الدراسة إلى تحليل توجهات الدول العربية إلى هذا النوع من الإقتصاديات خلال الفترة الحديثة.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى الإلمام بالأهداف التالية:

- التعريف بإقتصاد المعرفة

- توضيح أهم خصائصه ومتطلباته

- الوقوف على أهميته ومبررات التحول نحو اقتصاد المعرفة

- دراسة وتحليل مؤشر المعرفة العالمي، والتعرف على بقية المؤشرات المكونة له

- تصنيف الدول العربية وفقا لمؤشر المعرفة العالمي

أولا: مفهوم وخصائص اقتصاد المعرفة

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

يشير اقتصاد المعرفة إلى الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعلم، والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة. (عبود: 2005، ص 25)

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد القائم على اكتساب، وتوليد ونشر، وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية في المدى البعيد. (لغويل: 2020، ص 185)

يعرفه البنك الدولي بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة. (تربش وآخرون: 2018، ص 62)

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 اقتصاد المعرفة على أنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسية والحياة الخاصة وصولا لترقية حياة الناس، أي إقامة التنمية الإنسانية ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية. (باطويح و بانقا: 2019، ص 4)

اقتصاد المعرفة يعني في الأساس أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن تعتمد اقتصاديات المعرفة على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام البحوث والتطوير والابتكار. (تقرير المعرفة العربي: 2014، ص 17)

كما أنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلّها من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة. (أبو الشامات: 2012، ص 597)

كذلك يعرف على أنه الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علميا ومعرفيا كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمدا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة .استراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي. (الهاشمي؛ والعزاوي: 2007، ص 27)

2- خصائص اقتصاد المعرفة: يتميز اقتصاد المعرفة بعدد من الخصائص تتضمن الجوانب التالية: ((باطويح و بانقا: 2019، ص 5-6)

- **العولمة:** لم يعد سوق العمل مقصورا داخل بلد بعينة، فالدول الأوروبية أصبحت قوة اقتصادية هائلة عندما تجاوزت حدودها السياسية والجغرافية من خلال الاتحاد الأوروبي. كذلك فالإنترنيت أوجد اقتصاد بلا حدود، وأصبحت الدول الآخذة في النمو تتحدى عمالقة الصناعة في الوصول إلى المستهلكين والحصول على حصتها من السوق في كل مكان في العالم.

- **التكيف مع رغبات العملاء:** لم تعد الميزة التنافسية في اقتصاد المعرفة تعتمد على الإنتاج المكثف والتسويق المكثف والتوزيع والسياسات الموحدة لأن مفتاح النجاح في الأعمال يرتكز على خصوصية كل مستهلك، وهذا يتطلب إنتاج سلع جيدة وخدمات مصممة خصيصا لاحتياجات خاصة لدى المستهلكين.

- **ندرة الكوادر والمهارات البشرية:** في ضوء النمو الاقتصادي الحالي هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشغلها، وخاصة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات، حيث نجد الكثير من الوظائف الشاغرة التي تحتاج لمهارات معينة، وهذا يتطلب انفتاح سوق العمل حيث المهارات غير المتوفرة في بلد ما يمكن إيجادها في بلد آخر وذلك من خلال الشبكات الإلكترونية.

- **التركيز على خدمات المستهلك:** إن التنافس العالمي، والإنترنيت، وتحرير التجارة، وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات، وتعدد الموزعين....إلخ كلها عوامل قوة وضعف في يد المستهلك حيث أصبح المستهلكون هم أصحاب القرار والرأي، وهذا يتطلب خبرات شاملة بالمستهلكين ورغباتهم وأن مبدأ خدمة المستهلكين هو الذي سيميز الشركات في القرن الحالي.

- **التجارة الإلكترونية:** كلما تزايد عدد مستخدمي الإنترنيت أصبحت التجارة الإلكترونية أكثر رسوخا، ويشمل ذلك التجارة الإلكترونية التي تتم بين الشركات نفسها أو بين الشركات والمستهلكين، ويتوقع أن يصل حجم التجارة الإلكترونية في السنوات القادمة إلى ما يزيد عن تريليون دولار. وهذا التوجه سيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات.

- **الحاجة للتعليم المستمر:** من المتوقع أن يزداد عدد المتعلمين الكبار أكثر من أي وقت مضى، وستكون الحاجة للتعلم المستمر بين متطلبات جوهرية للحفاظ على قدرة الفرد للبقاء في عمله كقوة عمل منتجة.

3- الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي: يمكن تلخيص أهم الاختلافات بين اقتصاد قائم على المعرفة والاقتصاد التقليدي من خلال مجموعة من المعايير الأساسية هي: (محمود: 2020، ص 7-8)

- مشكلة الندرة: لا يعاني الاقتصاد الجديد من مشكلة الندرة على النقيض من الاقتصاد التقليدي، حيث تتسم المنتجات المعرفية بالوفرة.

- أساس الثروة: الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، الابتكار، ورأس المال البشري، في حين تمثل الأرض، والعمالة، ورأس المال، العوامل الثلاث الأساسية للإنتاج وخلق الثروة في الاقتصاد القديم.

- اقتصاديات الحجم: لا يتسم الاقتصاد الجديد بتناقض الغلة مع الحجم مثلما هو الحال في الاقتصاد التقليدي، ففي المقابل تزداد العوائد مع زيادة كميات الإنتاج، كما لا يوجد حجم اقتصادي أمثل للمنشآت، لأنه في اقتصاد المعرفة يمكن إنتاج أي حجم وإلى ما لا نهاية.

- النمو الاقتصادي: النمو في الاقتصاد المعرفي هو نمو حلزوني للأعلى أي ليس خطيا كما هو الحال في الاقتصاد التقليدي.

- الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية: ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها في الاقتصاد الجديد.

- نمط السلعة اختلاف نمط السلعة في الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي، ففي اقتصاد المعرفة ترتبط السلعة بالعامل وليس بالمنشأة، أي يمكن نقلها إلى خارج المنشأة عند انتقال العامل، مما يعني ارتفاع شأن الموهبة البشرية واستقلالها في عالم الأعمال، وذلك على النقيض في الاقتصاد التقليدي.

- معيار الكفاءة: ظهور مقياس جديد للكفاءة الاقتصادية ألا وهو مدى ملكية المنشأة للمعرفة، مقابل مقياس الإنتاجية المستخدم في الاقتصاد القديم.

ثانيا: أهمية ومبررات التحول نحو اقتصاد المعرفة

1- أهمية اقتصاد المعرفة: تتجلى أهمية اقتصاد المعرفة في جملة النقاط التالية: (علوبة: 2020، ص 218)

- تعتبر المعرفة (العلمية، العملية) التي يتضمنها اقتصاد المعرفة والفكر الخلاق المبدع المبتكر أساس توليد الثروة في الاقتصاد وزيادتها وتراكمها مصدرا لتحقيق القوة الاقتصادية.

- يرفع اقتصاد المعرفة من قيمة الأصول غير الملموسة بزيادة أهمية الأفكار، العلامات التجارية، براءات الاختراع كمدخلات، وأهمية الخدمات كمخرجات.

- يعمل اقتصاد المعرفة على إعادة استخدام المعرفة الجديدة بما يقلل من التكلفة ويسرع من عملية طرح المنتجات في الأسواق وتحقيق العوائد بما يضمن ميزة تنافسية لمدة أطول للمنظمة.

- يساهم اقتصاد المعرفة في تنامي العائد الاستثماري بالتوازي مع تزايد حجم النفقات المصاحبة للتقدم التقني والعملي.

- يمنح اقتصاد المعرفة مكانا محوريا لنظم التعليم والتدريب المستمرين بما ينمي خبرات العمالة.

- يساهم اقتصاد المعرفة في تحسين الأداء والرفع من الإنتاجية وتخفيض حجم تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته.

- يساهم اقتصاد المعرفة في توفير فرص عمل جديدة ومتنوعة.

- يساهم اقتصاد المعرفة في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي بزيادة الدخل والعوائد التي تحققها المعرفة.

2- مبررات التحول إلى اقتصاد المعرفة: إن الاقتصاد المعرفي المقترن بتكنولوجيا الإعلام والاتصال هو اقتصاد السرعة الفائقة، فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البسيطة ووسيلته هي السكك الحديدية والسيارات والبريد التقليدي، فإن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد الحركة السريعة، و وسيلته هي الأقمار الصناعية والبريد الالكتروني، حيث أن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي يصنع تحديا أمام إدارة مؤسسات الأعمال، ففي ظل الاقتصاد التقليدي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية (إدارة الندرة) في الموارد (الأموال، المعدات، اليد العاملة) والتي تتناقص بالاستخدام، أما في ظل اقتصاد المعرفة فقد انتقل التحدي إلى (إدارة الوفرة) حيث تحول الاهتمام إلى خلق الوفرة في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام، فقد أصبحت المعرفة ورأس المال الفكري أهم مستلزمات الاقتصاد المعرفي و الموجودات الأكثر أهمية في المؤسسات..ومما زاد من مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي وزيادة أهميتها هو النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة واتساع مجالات البحث والتطور، إضافة إلى التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم حاليا في مختلف المجالات العلمية والتقنية (بن جيمة: 2018، ص 129)

ثالثا: ركائزومتطلبات اقتصاد المعرفة

1- ركائز اقتصاد المعرفة: يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز وهي كالتالي: (الأغا: 2013، ص 45)

- **الابتكار (البحث والتطوير):** نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكيفها مع الاحتياجات المحلية.

- **التعليم:** وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاج والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

- **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

- **الحاكمية الرشيدة:** والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتمد اقتصاد المعرفة اعتمادا أساسيا على نشر المعلومات واستثمارها بالإضافة إلى توليدها، فنجاح المؤسسات التعليمية يعتمد كثيرا على فعاليتها في جمع المعرفة واستعمالها في برامج الإنتاجية وتوليد سلع وصفات جديدة، وقد أصبح الاقتصاد يقاد

من قبل سلسلة هرمية من شبكات المعرفة التي تتغير فيها المعلومات بمعدلات سريعة، وهناك أنواع عديدة من شبكات المعرفة مثل شبكات الجامعات وشبكات مراكز البحوث، وشبكات مؤسسات المعلومات كالمكتبات ودور النشر ومراكز التوثيق، وشبكات الصناعات المختلفة، وأصبح المجتمع الذي لا يعتني بتشبيك مؤسسات المعرفة مجتمعا متأخرا عن الركب الاقتصادي العالمي.

2- متطلبات اقتصاد المعرفة: يتطلب اقتصاد المعرفة بنية إدارية داعمة تعزز إنتاجية المعرفة وإلى بنية تقنية معلوماتية تسهل تخزين المعارف ومعالجتها ونقلها وتحويلها إلى ثقافة معرفية تسعى إلى التطوير المستمر وتهتم بالإسهام في التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ الإجراءات التالية: (سعداوي؛ وشاشوة: 2021، ص 113-115)

- تطوير البنية التحتية:

- العمل على تطوير جميع القطاعات دون إهمال أي قطاع؛

- فصل الإطار المعرفي عن التكنولوجي؛

- تحويل المعرفة إلى منتجات فعلية؛

- تنمية الموارد البشرية:

- إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المناهج الدراسية؛

- إقامة شراكة مع القطاع الخاص لتعزيز حصول المتخرجين على وظائف العمل؛

- تفعيل التعليم الإلكتروني؛

- إنشاء حاضنات لتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

- تطوير المواد التعليمية المخصصة للتدريب التخصصي إلى تكنولوجيا المعلومات؛

- تسهيل عمليات تمويل مشاريع البحث في تكنولوجيا المعلومات من خلال البحث عن القروض والمنح في القطاع الصناعي.

- البحث والتطوير: ضرورة تحديد أولويات الاستثمار في البحث والتطوير، وهذه الأولويات تقود إلى إطلاق المبادرات التي يمكن أن تزيد مهارات إدارة البحث من خلال إقامة أشكال تنظيمية تساعد على بناء القدرات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- تحسين البنية الأساسية للاتصالات والخدمات:

- إعادة هيكلة قطاع الاتصالات: بغرض التخلص من احتكار الدولة للاتصالات من خلال تخفيض تمويل البنية الأساسية لقطاع الاتصالات من القطاع العام والاستفادة من رأس المال الخاص في مشاريع تطوير البنية الأساسية والخدمات المختلفة مما يسهل في نهاية المطاف بزيادة المنافسة التي تنشأ من جراء فتح المجال أمام جميع الشركات للمساهمة في تنمية القطاع حسب قواعد ضابطة محددة.

- إجراء الإصلاحات الضرورية لتحسين نوعية الخدمات وإحراز تقدم نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

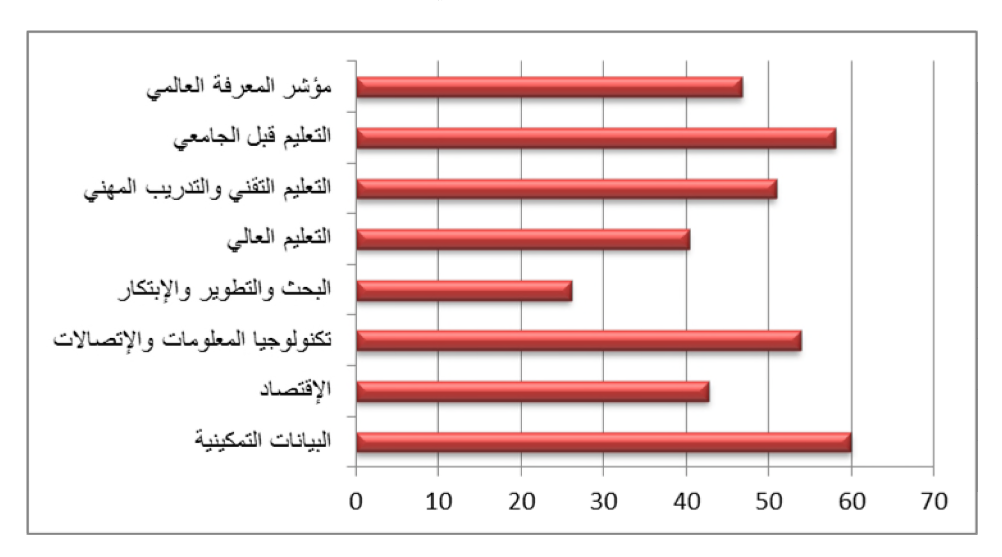
- **الحد من الفساد الإداري:** إن وجود قطاع غير رسمي واسع، وفساد ومحسوبية ومؤسسات ضعيفة يعيق فرص إقامة اقتصاد المعرفة فلا بد من تطبيق سياسات عامة تجشع الحوار بين السلطات الرسمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإشراك هذا الأخير في عملية صناعة القرار بشأن السياسات التي تهتم بالصالح العام.

رابعا: مؤشر المعرفة العالمي

يمثل مؤشر المعرفة العالمي الذي تم اعتماده سنة 2017، مقياسا للأداء المعرفي لدول العالم في سبعة مجالات وهي: التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني والتعليم العالي، والبحث والتطوير والإبتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والبيئات التمكينية.

يهدف المؤشر إلى قياس مفهوم المعرفة بأوجه متعددة، كما يغطي المؤشر 138 دولة ويشمل 199 مؤشرا، ويوفر أداة منهجية يستدل بها صانعوا السياسات والباحثون والقطاع العام والقطاع الخاص للتعاون في جوانب مختلفة من السياسات لتعزيز المجتمعات القائمة على المعرفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2020، ص1)

الشكل رقم (1): متوسط مؤشر المعرفة العالمي والمؤشرات القطاعية لـ 138 دولة



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يوضح الشكل رقم (1) مؤشر المعرفة العالمي الذي يضم 138 دولة لسنة 2020 بقيمة متوسطة 46.7 نقطة، حيث يشمل مؤشر التعليم قبل الجامعي بقيمة 58 نقطة، ومؤشر التعليم التقني والتدريب المهني بقيمة 50.8 نقطة، ومؤشر التعليم العالي بقيمة 40.3 نقطة، ومؤشر البحث والتطوير والإبتكار بقيمة 26 نقطة، ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيمة 53.8 نقطة، ومؤشر الاقتصاد بقيمة 42.7 نقطة، ومؤشر البيئات التمكينية بقيمة 59.9 نقطة.

تعتبر سويسرا الدولة الأولى عالميا حسب مؤشر المعرفة العالمي حيث قدرت قيمته بـ 73.6 نقطة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية 71.1 نقطة، ثم فنلندا بقيمة 70.8 نقطة، والجدول التالي يبين الدول العشرة الأولى عالميا من حيث مؤشر المعرفة العالمي:

الجدول رقم (1): ترتيب الدول العشر الأولى وفقا لمؤشر المعرفة العالمي

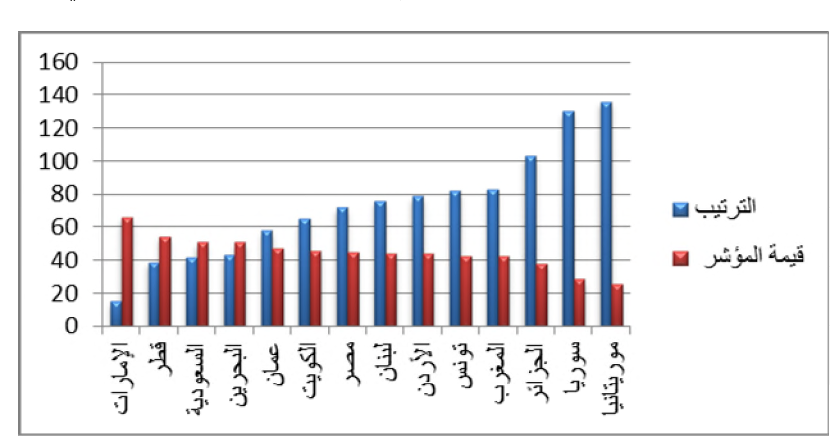
الدولة	مؤشر العرفة العالمي	التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم العالي	البحث والتطوير والإبتكار	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاقتصاد	البيئات التمكينية
سويسرا	73.6	76.2	77.5	68.6	65.7	82.7	62.3	86.6
الولايات المتحدة الأمريكية	71.1	63.2	92.3	57.8	64.3	86.5	61.1	73.5
فنلندا	70.8	78.5	81	56.1	57	81.9	61.6	83.8
السويد	70.6	76.4	69.7	57.9	65.5	84.6	59.9	85.4
هولندا	69.7	71.2	76.8	56.2	58.4	84.5	63.5	80.9
لكسمبرغ	69.5	70.7	72.2	66.2	47.6	85.3	65.4	84
سنغفورة	69.2	75.2	60.2	56	53.3	85.9	76.6	81.3
الدانمارك	68.3	75.4	63.6	61	57.8	82.7	59	83.9
المملكة المتحدة	68.1	68.1	63.4	68.3	58.2	84.2	60.1	77.5
هونغ كونغ الصين	66.8	78.1	58.3	55.9	45.4	84.6	71.2	78.1

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

خامسا: تصنيف الدول العربية وفقا لمؤشر المعرفة العالمي

استنادا لمؤشر المعرفة العالمي تم تحليل وضعية الدول العربية وذلك حسب ما يوضحه الشكل البياني رقم (2)، حيث تحتل الإمارات العربية المتحدة الصدارة بين الدول العربية والمرتبة (15) عالميا، في حين نجد أن موريتانيا وسوريا حافظتا على المراتب الأخيرة عربيا وعالميا.

الشكل رقم (2): تصنيف الدول العربية وفقا لمؤشر المعرفة العالمي



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يتضح من خلال الشكل رقم (2) أن دول الخليج العربي تحتل المراتب الأولى بين معظم الدول العربية، تليها مصر ولبنان والأردن، أما بقية دول المغرب العربي فتحتل المراتب الأخيرة وتنظم إليها سوريا نظرا لظروف عدم الإستقرار السياسي والأمني داخل البلد. ويمكن تحديد إتجاهات مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية موضوع الدراسة خلال الفترة (2017-2020) من خلال الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): تصنيف الدول العربية وفقا لمؤشر المعرفة العالمي 2017-2020

الدولة	2017		2018		2019		2020	
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر
الإمارات	25	58,8	19	61,9	18	63,7	15	66,1
قطر	41	50,5	43	51,3	40	51,6	39	54,2
السعودية	68	45	66	46,9	52	48,4	42	50,9
البحرين	43	49,9	44	51	43	51,2	43	50,9
عمان	75	43,6	62	47,8	50	48,7	58	47,5
الكويت	59	47	50	49,9	62	46,6	65	45,8

مصر	95	39,6	99	39	82	42,5	72	45
لبنان	63	46	74	45,2	81	42,6	76	44,3
الأردن	62	46	76	44,7	70	44,5	79	43,9
تونس	80	42	82	43,6	78	43,1	82	42,7
المغرب	77	43	94	41,3	92	41,2	83	42,6
الجزائر	96	39,6	104	38,7	104	37,1	103	37,5
سوريا	126	30,7	130	30,2	131	27,5	130	28,5
موريتانيا	128	29	131	30	132	26,3	136	25,6

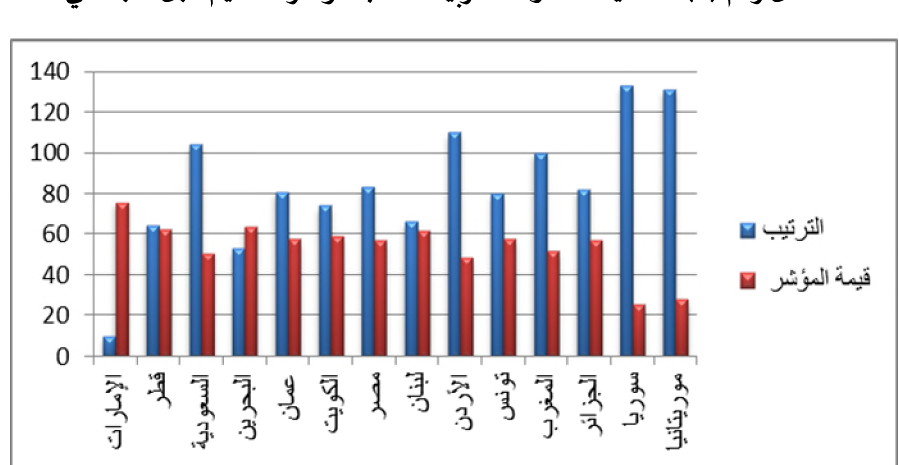
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مؤشر المعرفة العالمي 2017، 2018، 2019، 2020.

يتضح جليا من خلال الجدول أن الإمارات العربية المتحدة أحرزت تقدما واضحا خلال الفترة (2017 -2020) حيث قفزت من المرتبة 25 إلى 15 عالميا ووصل مؤشر المعرفة العالمي إلى 66.1 نقطة بينما كان 58.8 نقطة، وهذا ما يفسر إهتمام الدولة ببرامج التعليم والمعرفة والبحث والتطوير، نفس التقدم الملحوظ شهدته المملكة العربية السعودية، بينما تشهد قطر ومصر تقدما طفيفا حسب تقارير مؤشر المعرفة العالمي. غير أن البحرين بقيت عند نفس المستوى الذي كانت عليه، على عكس بقية الدول الأخرى التي تراوحت بين التراجع والتدهور.

1- مؤشر التعليم قبل الجامعي:

يعتبر مؤشر التعليم قبل الجامعي كأداة لتوضيح مراحل وبيئة التعليم قبل الجامعي، حيث تضم المراحل الإبتدائية والأساسية والثانوية، بالإضافة إلى برامج الطفولة والإنفاق على التعليم، وفيما يلي تصنيف الدول العربية حسب مؤشر التعليم قبل الجامعي:

الشكل رقم (3): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر التعليم قبل الجامعي



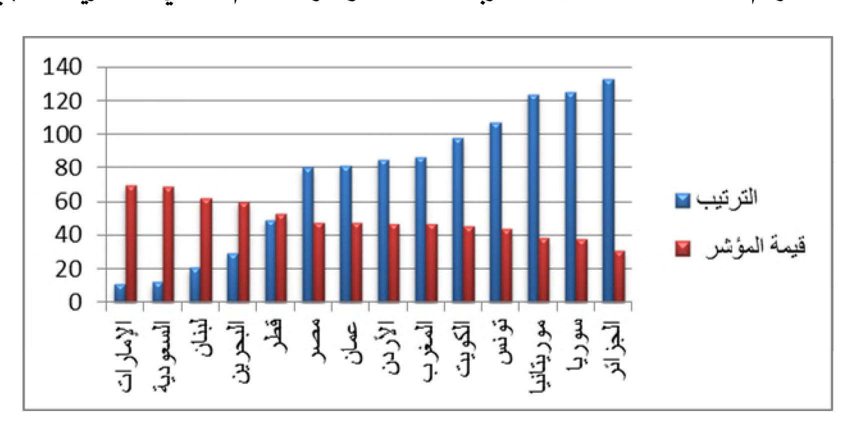
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تحتل الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربيا و(10) عالميا بقيمة مؤشر (75.5 نقطة) وهذا راجع إلى جهود الدولة في توفير بنية تعليمية تحية ترقى إلى مستوى دول العالم، تلها البحرين (63.9 نقطة) ثم قطر (62.4 نقطة) ولبنان (61.8 نقطة)، بينما الدول التي تعدت المرتبة 100 عالميا نجد السعودية، والأردن، وموريتانيا، وسوريا على التوالي.

2- مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني:

يستند مؤشر المعرفة العالمي على مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني، وفيما يلي الشكل رقم (4) يوضح ترتيب وقيمة هذا المؤشر للدول العربية خلال سنة 2020:

الشكل رقم (4): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني



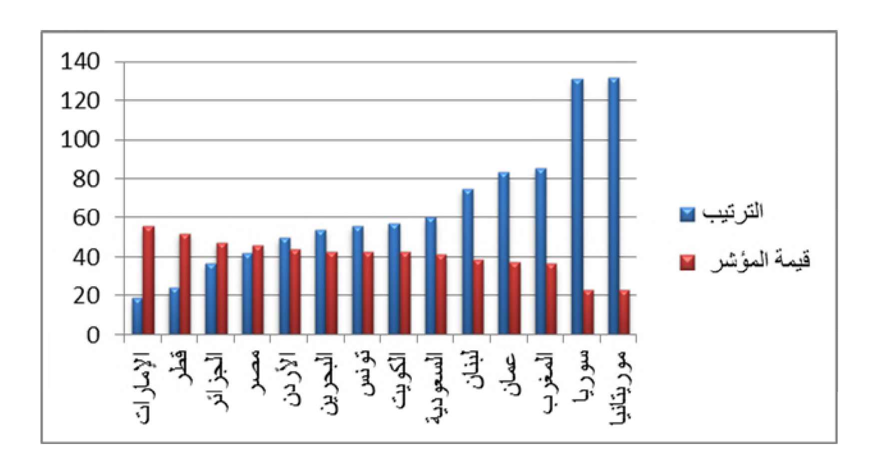
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تحتل كلا من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المراكز الأولى عربيا، حيث بلغت قيمة المؤشر 69.6 نقطة لدولة الإمارات، و68.5 نقطة للسعودية، إلى جانبهما تأتي لبنان في المرتبة الثالثة عربيا وبقيمة 62.2 نقطة مما يدل على أنها تولي اهتماما بالغا للتعليم التقني والتدريب المهني لما له من مساهمة فعالة في سوق الإنتاج السلعي والخدمي، في حين تحتل دولة الجزائر المركز الأخير عربيا والمرتبة 133 عالميا بمؤشر بلغت قيمته 30.7 نقطة.

3- مؤشر التعليم العالي:

يرتكز مؤشر التعليم العالي على عدة أسس وقواعد، كالإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الجامعات المصنفة عالميا، بالإضافة إلى التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية والإقتصادية في مجالات الأبحاث والتطوير، وغيرها، وفيما يلي تصنيف الدول العربية حسب هذا المؤشر:

الشكل رقم (5): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر التعليم العالي



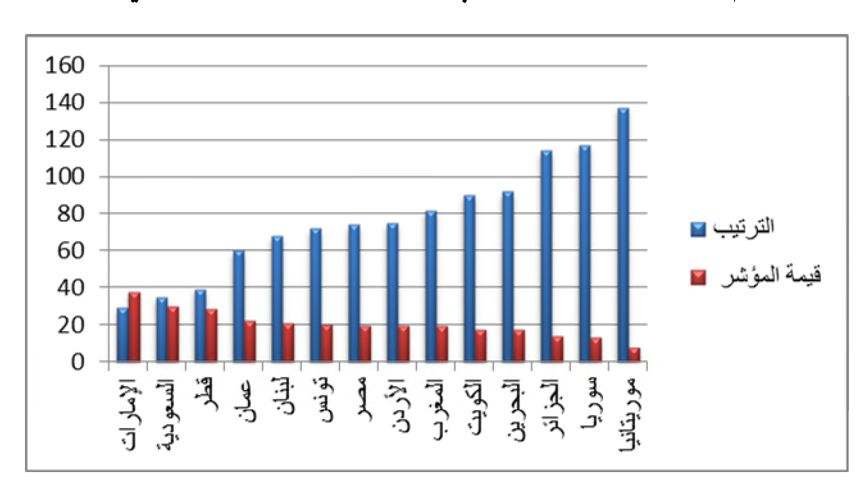
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يظهر الشكل رقم (5) محافظة الإمارات العربية على مركزها الأول عربيا أين بلغت قيمة المؤشر 55.4 نقطة، تليها قطر بمؤشر قيمته 52.1 نقطة، ونلاحظ تصدر الجزائر المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 47.2 نقطة، في حين تبقى كلا من سوريا وموريتانيا في المراكز الأخيرة عربيا.

4- مؤشر البحث والتطوير والابتكار:

يهتم مؤشر البحث والتطوير والإبتكار بعدة مؤشرات فرعية من بينها، الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة البحث والتطوير من مؤسسات الأعمال، وجودة مؤسسات البحث العلمي، بالإضافة إلى الإستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا، وغيرها، والشكل الموالي يوضح ترتيب الدول العربية حسب مؤشر البحث والتطوير والابتكار:

الشكل رقم (6): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر البحث والتطوير والابتكار



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

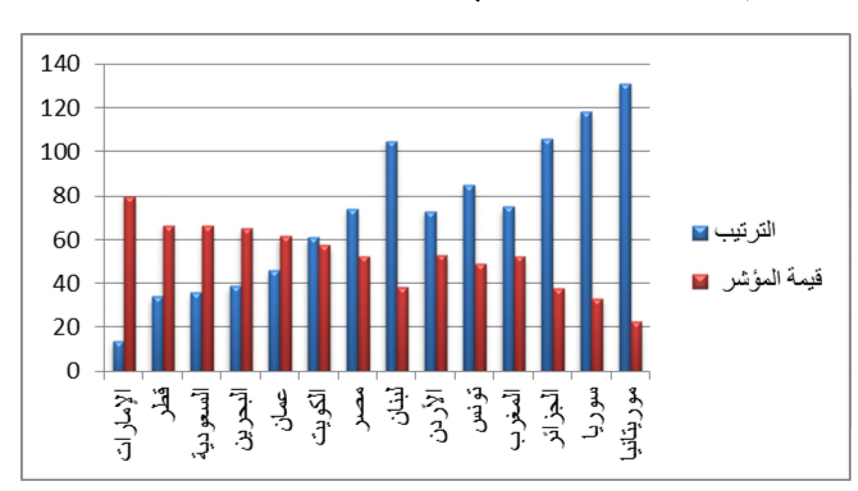
بالنسبة لمؤشر البحث والتطوير والإبتكار فإنه يوضح تراجع معظم الدول العربية في الترتيب العالمي، حيث تراجعت الإمارات العربية المتحدة إلى المرتبة 29 عالميا وبلغ قيمة المؤشر 37.8 نقطة إلا أنها تعتبر الأولى عربيا، تليها كلا من السعودية

وقطر، بينما احتلت بقية الدول العربية مراتب متواضعة في مجال البحث والتطوير والإبتكار، وكانت المراكز الثلاث الأخيرة عربيا من نصيب الجزائر وسوريا وموريتانيا على التوالي.

5- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات:

يرتكز هذا المؤشر على العديد من الأسس والتي نذكر من بينها التنافسية في قطاعي الإنترنت والهاتف، والإشتراكات بالإنترنت، اشتراكات الهاتف المحمول والثابت، ونسبة مستخدمي الإنترنت، بالإضافة إلى استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة.

الشكل رقم (7): تصنيف الدول العربية حسب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



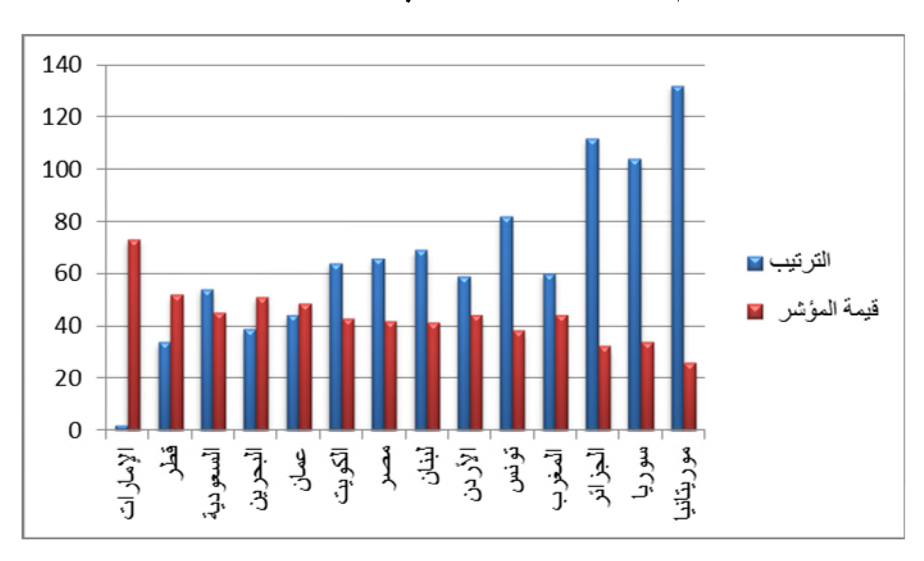
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

سجلت الدول العربية من خلال مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مراتب عالمية متفوقة خاصة الإمارات بقيمة 79.9 نقطة وقطر بقيمة 66.6 نقطة، والسعودية بقيمة 66.2 نقطة والبحرين بقيمة 65.1 نقطة، تلتها مصر والكويت والأردن بمراكز متوسطة، بينما احتلت كلا من سوريا وموريتانيا المراتب الأخيرة عربيا وحتى عالميا.

6- مؤشر الإقتصاد:

يعبر مؤشر الإقتصاد عن سهولة مزاولة الأعمال، ومستوى المنافسة المحلية، والمؤشر العالمي لريادة الأعمال، وقيمة ونسبة الصادرات الإبداعية كنسبة من مجموع التبادل التجاري للسلع، بالإضافة إلى سلامة النظام المصرفي، وغيرها. والشكل التالي يعبر عن تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الإقتصاد:

الشكل رقم (8): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الاقتصاد



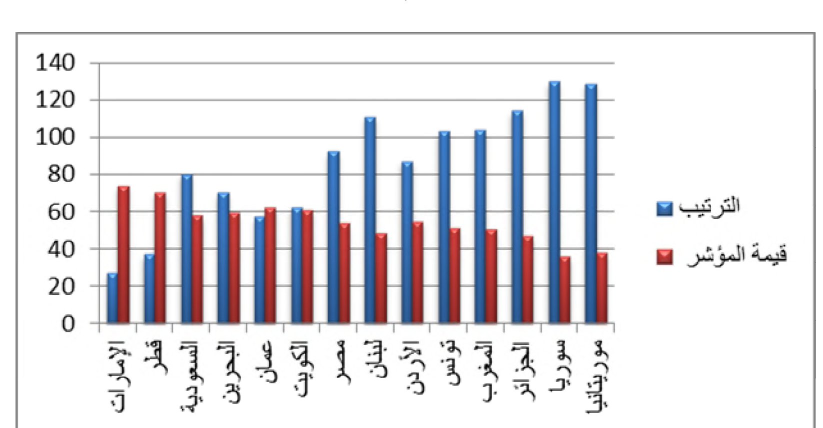
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يشير مؤشر الإقتصاد إلى تصدر الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني عالميا والأول عربيا وهو دليل على الجهود المبذولة في مجال الإقتصاد القائم على المعرفة حيث بلغت قيمة المؤشر 73.2 نقطة، تأتي بعدها كلا من قطر في المرتبة 34 والبحرين في المرتبة 39 بقيمة 51.9 و51.1 نقطة على التوالي، في حين تبقى موريتانيا في المركز الأخير عربيا بقيمة 25.8 نقطة.

7- مؤشر البيئات التمكينية

يأخذ هذا المؤشر بعين الإعتبار الإستقرار السياسي العام وغياب العنف والإرهاب، وفعالية الحكومة، ونسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى الإستقلال القضائي، وجودة الإطار التنظيمي.

الشكل رقم (9): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر البيئات التمكينية



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

على العموم تبقى دول الخليج العربي وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة تتصدر المراتب الأولى عربيا في مؤشر البيئات التمكينية، حيث قدرت قيمته بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة بـ 73.9 نقطة واحتلت المرتبة 27 عالميا، تليها قطر 70.4 نقطة ثم عمان 62.2 نقطة، تبقى بقية الدول العربية في وضع متوسط إلى ضعيف، خاصة بالنسبة إلى الجزائر التي تأخرت في ترتيبها بقيمة 46.5 نقطة.

الخاتمة:

تشير مؤشرات المعرفة في العالم العربي إلى مضي عدد من الدول العربية قدما في التحول لاقتصاد المعرفة حيث تعد مؤهلة أكثر من غيرها لهذا التحول، كما أن هناك إمكانات كبيرة للاستفادة من فرص التكامل الاقتصادي العربي في دعم التحول لاقتصادات المعرفة في ظل وجود دول عربية متقدمة من حيث البنية الأساسية الممكنة مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول عربية أخرى لديها رأس المال المعرفي الذي يمكنه أن يساهم إيجابا في هذا التحول مثل مصر، تونس، المغرب، الأردن، لبنان والجزائر.

اهتمت الدراسة بتحديد ملامح وأطر الاقتصاد المعرفي، حيث تطرقت إلى مفهوم وخصائص اقتصاد المعرفة و أهمية ومبررات التحول نحو اقتصاد المعرفة، وقد تمت دراسة وتحليل تصنيف الدول العربية وفقا لمؤشر المعرفة العالمي، من خلال عدة مؤشرات فرعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن دول الخليج العربي وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة تعتبر من الدول الرائدة في مجال إقتصاد المعرفة، واستنادا على ذلك توصي الدراسة بما يلي:

- تطوير المنظومة التعليمية حتى تأخذ في الاعتبار متطلبات التحول نحو إقتصادات المعرفة لتكوين أجيال قادرة على المساهمة بفعالية في الإقتصاد المعرفي، وتعزيز الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير.

- تشجيع التراكم المعرفي على مستوى الدولة بضمان البيئة الداعمة لذلك من خلال تشجيع أنشطة البحث والتطوير والابتكار وضمان حقوق الملكية الفكرية.

- الترابط ما بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي والتطوير ومجتمع مؤسسات الأعمال لتمويل أنشطة الابتكار.

-تشكيل مبادرات وصناديق تمويل للبحث العلمي والتطوير المعرفي.

-تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال التركيز على حفز أنشطة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

قائمة المراجع:

- أماني صلاح محمود، (2020)، **مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المستدامة في مصر**، مجلة مصر المعاصرة، العدد 537، ص 1-26.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2017)، **مؤشر المعرفة العالمي**، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2018)، **مؤشر المعرفة العالمي**، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2019)، **مؤشر المعرفة العالمي**، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،(2020)، **مؤشر المعرفة العالمي**، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- بن جيمة مريم، (2018)، **اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، ص 123-136.
- تربش محمد، قادري رياض، مير أحمد، (2018)، **أهمية اقتصاد المعرفة في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية في مؤسسة تحويل الذرة بمغنية**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 3، ص 60-78.
- تقرير المعرفة العربي، (2014)، **الشباب وتوطين المعرفة**، دولة الامارات العربية المتحدة.
- سميرة لغويل، وأحمد عبد الحكيم بن بعطوش، (2020)، **المؤسسات الجامعية و اقتصاد المعرفة في الجزائر**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد 12، ص 177-200.
- صهيب كمال الآغا، (2013)، **متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 5، ص 37-62.
- عبد الرحمن الهاشمي، و فائزة محمد العزاوي،(2007)، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
- عبود نجم، (2005)، **إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، ط 1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- علوبة حسن عبد الله عبد القادر، (2020)، **مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية تحديات الحاضر و آفاق المستقبل**، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، الجلد 4، العدد 12، ص 201-240.
- محمد أنس أبو الشامات، (2012)، **اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، ص 591-610.
- محمد باطويح، وعلم الدين بانقا، (2019)، **استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 148، ص 1-21.

مراد مسعود سعداوي، شاشوة عبد الحكيم، روزة عقري، (2021)، **متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة ميدانية وجهة نظر الأساتذة الجامعيين**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، ص 108-126.

دور ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير مجتمع المعرفة الرقمي (الجزائر أنموذجاً)

The role of ICT dualism in developing a digital knowledge society (Algeria as a model)

د. كركوري مباركة حنان

Dr.Karkouri Mebarka Hanane

أستاذ مساعد قسم "ب"، كلية الحقوق- جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدة (الجزائر)

Professeur classe "B", Faculty of Law, Algiers University -1- Ben youcef ben Khadda (Algeria)

الملخص:

موضوع هذه الدراسة هو دور ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير مجتمع المعرفة الرقمي من خلال اعتماد الجزائر كأنموذج؛ حيث يتجلى بداية في تحديد الإطار المفاهيمي لثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يتجلي في تحديد تعريف ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقد تباينت التعريفات التي حددت مفهومها إلى تعريفات أجنبية وتعريفات عربية، وكذا بيان متطلبات استخدامها والمتمثلة في الأهمية والمزايا، باعتبار أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور جد هام في تعزيز التنمية المستدامة على كافة المستويات والأصعدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى في بيان دور ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بناء مجتمع رقمي بالجزائر من خلال تسليط الضوء على واقع هذه التكنولوجيا ومسار تطورها في الجزائر ثم متطلبات استخدامها لدعم مجتمع المعرفة الرقمي في الجزائر الذي يساعد مختلف المنظمات والمؤسسات على تطوير قطاعها لتحقيق عنصر الاستمرارية في كافة المجالات ومواكبة التطورات الحاصلة على المستويين الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات؛ الاتصالات؛ التطور؛ مجتمع المعرفة؛الجزائر، المؤسسات.

Abstract:

The subject of this study is the role of the duality of information and communication technology in the development of the digital knowledge society by adopting Algeria as a model; Where it is first reflected in defining the conceptual framework of the duality of information and communication technology, which is reflected in defining the duality of information and communication technology. The definitions that defined its concept varied to foreign definitions and Arab definitions, as well as a statement of the requirements for its use represented in the importance and advantages, given that information and communication technology has a very important role in Promoting sustainable development at all levels, on the one hand, On the other hand, in explaining the role of the duality of information and communication technology in building a digital society in Algeria by highlighting the reality of this technology and its development path in Algeria, then the requirements for its use to support the digital knowledge society in Algeria, which helps various organizations and institutions develop their sector to achieve the element of continuity in all fields Keeping abreast of developments at the regional and international levels.

Key words: information technology; Telecommunications; Development; Knowledge society: Algeria, institutions.

مقدمة:

إن العالم اليوم يعيش في ظل مجتمع المعلوماتية الذي تعلب فيه الثنائية المتمثلة في تكنولوجيا معلومات والاتصال دورا مهما في عمليات الإنتاج الحديث في المجتمع المعرفي، والسبب الرئيسي في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ثورة المعرفة الرقمية التي نتج عنها مجتمع معرفي ورقمي بامتياز؛ مبني على جملة من القيم والمبادئ، والقوانين والتوجهات الفكرية، فضلا عن السلوكيات المتميزة والتي لم تعهدها المجتمعات الإنسانية من قبل.

وعليه فإن هذه الورقة البحثية تعالج بصفة خاصة موضوع دور ثنائية تكنولوجيا المعلومات الاتصالات في تطوير مجتمع المعرفة الرقمي وذلك عن طريق اعتماد الجزائر كأنموذج حي يهدف إلى تحديد الإطار المفاهيمي وكذا إبراز أهمية وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها المهم في تطوير مجتمع المعرفة عن طريق رفع جودة المخرجات وكذا ضمان سلامة العمليات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لكافة شرائح المجتمع في مختلف مجالات الحياة، فضلا على أنها مصدر جد مهم للقيم الفكرية والعلمية.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان الأسس التي تقوم ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا متطلبات تنفيذها، وذلك عن طريق تسليط الضوء على الجزائر كأنموذج لإظهار مدى مواكبتها للتغيرات المتسارعة الحاصلة في المجتمعات الرقمية على المستوى الدولي، وكذا تحديد أهم المتطلبات التي تساعدها في سبيل تطوير مجتمع معرفي رقمي.

وعليه ومما سبق ذكره، فإن الإشكالية المطروحة هي: **إلى أي مدى ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمع معرفي رقمي بالجز ائر؟**

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال وصف وتحليل مختلف المعطيات والبيانات وكذا المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تم الاعتماد عليها في الدراسة، وتنقسم هذه الدراسة بدورها إلى محورين أساسين؛

ركز المحور الأول منها على تحديد الإطار المفاهيمي لثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يتجلي في تحديد تعريف ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقد تباينت التعريفات التي حددت مفهومها إلى تعريفات أجنبية وتعريفات عربية كما يلي والتي في مجملها تعتبر هذه الأخيرة بأنها ثورة تكنولوجية مرتبطة بصناعة المعلومات وتسويقها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تقنية حديثة ومتطورة و سريعة، وكذا متطلبات استخدامها والمتمثلة في الأهمية والمزايا، باعتبار أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور جد هام في تعزيز التنمية المستدامة على كافة المستويات والأصعدة.

في حين ركز المحور الثاني منها على دور ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بناء مجتمع رقمي بالجزائر من خلال تسليط الضوء على واقع هذه التكنولوجيا ومسار تطورها في الجزائر ثم متطلبات استخدامها لدعم مجتمع المعرفة الرقمي في الجزائر الذي يساعد مختلف المنظمات والمؤسسات في الحكومة الجزائرية على تطوير قطاعها بغية تحقيق عنصر الاستمرارية في كافة المجالات في الجزائر لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما يحقق مبدأ الاستثمار الايجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أولا: الإطار المفاهيمي لثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تتجلى محددات الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بداية من خلال تحديد تعريفها والركائز التي تقوم عليها؛ وقد تباينت التعريفات التي حددت مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعريفات أجنبية وتعريفات عربية كما يلي والتي في مجملها تعتبر هذه الأخيرة بأنها ثورة تكنولوجية مرتبطة بصناعة المعلومات وتسويقها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تقنية حديثة ومتطورة و سريعة، حيث يعتمد استخدام هذه التكنولوجيا بشكل أساسي على

تقنيات وبرامج الحاسب الآلي، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى بيان متطلبات استخدامها والمتمثلة في الأهمية والمزايا، باعتبار أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور جد هام في تعزيز التنمية على كافة المستويات سواء البشرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الثقافية، فهي متاحة على الشبكة المعلوماتية في كل مكان وزمان وبتكلفة منخفضة في متناول الجميع، وسيتم التفصيل في هذه المسائل تباعا في النقاط الموالية:

1- تعريف ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

لقد أصبحت ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر، باعتبار أنها الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى المجتمعات الأكثر تطورا، حيث تساهم هذه الثنائية بطريقة مباشرة في بناء مجتمع رقمي جديد ينطوي على أساليب وتقنيات جديدة للاقتصاد الرقمي، حيث أن مصطلح ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC ليس مفهوما وحيد المعنى والتخصص، بل يحظى باهتمام العديد من التخصصات كالرياضيات، والإعلام الآلي، والاتصال، والأدب، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، إضافة إلى هندسة الاتصالات، والفلسفة...إلخ.

والجدير بالذكر ن البوادر الأولى لظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مفهومها الأصلي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية باسم "تكنولوجيات الإعلام" الناتجة عن دمج الحواسب بالخطوط الهاتفية، وفي اليابان باسم الكمبيوتر والاتصال، وفي بعض دول أوروبا كإسبانيا وفرنسا باسم الاتصال عن بعد والمعلوماتية (فيصل دليو، 2010، ص26).

حيث ترتكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالدرجة الأولى على استخدام الحاسبات الالكترونية والاتصال عن بُعد بغية معالجة وتخزين، وعرض وتبادل المعلومات بشكل منظم، حيث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال عبارة عن حيازة، ومعالجة، وبث المعلومات ملفوظة، أو مصورة ورقمية بواسطة مزيج من الحاسب الالكتروني والاتصالات السلكية واللاسلكية مبنية على أساس الالكترونيات الدقيقة (محمد الصيرفي، 2009 ص19)، وقد تعددت التعريفات الفقهية التي وردت في تحديد مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويمكن تصنيف هذه التعريفات إلى تعريفات أجنبية وتعريفات عربية كما يلي؛

ففي التعريفات الفقهية الأجنبية؛ نجد أن الفقه الفرنسي ركز في تعريفاته لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على عنصر البرمجيات وأنظمة المعالجة، حيث عرف الكاتب -Robbey- تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها "كافة أنواع البرامجيات والأجهزة والمعدات المتعلقة بالحساب والاتصال سواء أكان حاسوباً شخصياً أو هاتفاً أو عن طريق نظم المعلومات الإدارية".

في حين عرف الكاتبان -Knott & Waites- تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها عبارة عن "مصطلح يستخدم لوصف مدى المنتجات والأنظمة التي تعالج المعلومات وتديرها وتولدها وذلك باستخدام تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات" (p 51 .(Pierre Eiglie, 2004,

كما نجد الفقيه -Rowley- عرف تكنولوجيا المعلومات والإتصال بأنها "جمع وتخزين ومعالجة وبث باستخدام المعلومات ولا يقتصر ذلك على التجهيزات المادية "hardware" أو البرامج "software" ولكن ينصرف كذلك إلى أهمية دور الإنسان وغاياته التي يرجوها من تطبيق واستخدام تلك التكنولوجيات والقيم والمبادئ التي يلجا إلها لتحقيق خبراته" (حسين محمد أحمد عبد الباسط، 2005، ص 03).

في حين أن الفقهين -Jane Laudon & Kenneth Laudon- فيعرفان تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل التغيرات الجديدة والعالم الرقمي على أنها "أداة من أدوات التسيير المستخدمة، والتي تتكون من خمسة مكونات:

- العتاد المعلوماتي: تتمثل في المعدات الفيزيائية للمعالجة؛

- البرمجيات؛

- تكنولوجيات التخزين: تتمثل في الحوامل الفيزيائية للتخزين المعطيات كالأقراص الصلبة والضوئية وبرمجيات لتنظيم المعطيات على الحوامل الفيزيائية؛

- تكنولوجيا الاتصال: وتتكون من معدات ووسائط فيزيائية وبرمجيات تربط مختلف لواحق العتاد ونعمل على نقل المعطيات من مكان إلى آخر بحيث يمكن وصول الحواسيب إلى معدات الاتصال لتشكيل شبكات التبادل وتقاسم الأصوات والصور والفيديوهات؛

- الشبكات: تربط هذه الحواسيب لتبادل المعطيات أو الموارد" (Astien Eric et al, 2001, P 12).

ومن خلال التعاريف المبينة أعلاه يتبين لنا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي عبارة عن مجموعة من الأدوات التقنية الحديثة والمتطورة تعمل على جمع وتخزين ومعالجة المعلومات واسترجاعها وإيصالها باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة.

وبالرجوع إلى الفقه العربي فيما يتعلق بتعريفه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نجد أنها متعددة؛ ففي هذا الصدد عرف المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها "الحصول على المعلومات، اختزانها وبثها وذلك باستخدام توليفة من المعدات المايكرو الكترونية، الحاسبة والاتصالية عن بعد".

كما تُعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال أيضا بأنها "مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية -من خلال الحاسبات الالكترونية- ثم تخزين هده البيانات والمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية، ونقلها من مكان إلى آخر، ومبادلتها، وقد تكون تلك التقنية يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هدا التطور" (محي محمد مسعي، 1999، ص 26).

وتعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا بأنها "مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب والفنون اللازمة لتحويل المدخلات إلى المخرجات، حيث تتمثل هذه المخرجات في البرامج المتطورة والتي تتضمن النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي وقواعد بيانات المكاتب والانترنت والانترانت والاكسرانت والبريد الالكتروني وتكنولوجيا الاتصالات البعيدة" (محي محمد مسعي، ص 26).

ويستفاد مما سبق ذكره أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبارة عن ثورة المعلومات المرتبطة بصناعة المعلومات وتسويقها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تقنية حديثة ومتطورة و سريعة، وذلك من خلال الاستخدام المشترك للحاسبات ونظم الاتصالات الحديثة، ويعتمد استخدام هذه التكنولوجيا بشكل أساسي على تقنيات وبرامج الحاسب الآلي، بدءاً بالحصول على البيانات من البيئة الرقمية ثم مراقبتها ومعالجتها عن طريق التنظيم والتبويب والتخزين، والترميز والتحليل بغية الوصول إلى نتيجة مترتبة عن عملية معالجة هذه البيانات من أجل الاستفادة منها (حنان أحمد القضاة، 2007، ص 74).

والجدير بالذكر أن البنية الأساسية في مفهومها العام هي كل الوسائل والمعدات والإنشاءات التي يمكن من خلالها تامين احتياجات الإنسان الأساسية ومثال ذلك الطرق والجسور ومحطات الكهرباء وخطوط الاتصال وغيرها من الأمثلة التقليدية للبنى الأساسية في أي دولة، أما في مجال تكنولوجيا المعلومات يشتمل مفهوم البنية الأساسية على خدمات الاتصالات الحديثة والأقمار الصناعية وشبكات الانترنت والحواسيب الشخصية ومراكز المعلومات والمكتبات، فضلا عن الموارد والطاقات البشرية ذات الخبرة والكفاءة في مجالات الحواسيب والمعلومات والاتصالات، إضافة إلى ذلك الدور المهم للمؤسسات التعليمية المتخصصة في إعداد مراكز التدريب والتأهيل التقني ومراكز البحث والتطوير العلمي (نبيل مرسي خليل، 1998، ص 220).

2- متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال: الأهمية والمزايا

تكتسي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية بالغة، لذلك يترتب على تطبيقها واستخدامها العديد من المزايا والفوائد نذكر أهمها:

1. تقديم تطبيقات جاهزة ناتجة عن الاستخدام الايجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستطيع عن طريقها مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذا مختلف الدول تحقيق التميز التنافسي في البيئة الرقمية.
2. يؤدي تطبيق هذه التقنية إلى معرفة ومتابعة كل الأحداث والمستجدات والحصول على كافة المعلومات والاطلاع على الأخبار بكل سهولة ويسر آنيا دون جهد أو صعوبة.
3. تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيام بأي عمل ذو طابع الكتروني في الوقت والمكان الذي يختارهما المتعامل.
4. تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التقليل من حدة الفقر في بعض دول العالم النامي من خلال المساعدة على إيجاد فرص العمل وكذا تدعيم اقتصاد الدولة.
5. دعم مختلف التغييرات الإستراتيجية مثل إعادة هندسة العمليات، والسماح بتبني اللامركزية من خلال تأمين خطوط الاتصال السريع وتقليل الأزمنة اللازمة لتصميم المنتجات، وحتى تحسين رفاهية المجتمع.
6. تأمين كافة المعلومات الإستباقية في مجال أعمال والمنافسين وكذا التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية (الخفاجي علي كريم،2012، ص 52).

7. مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخفيض تكاليف الاتصالات والتعاملات والإنتاج، فضلا عن ضمان الارتباط الوثيق بين الأفراد في مختلف بقاع العالم، وذلك عن طريق التوزيع الفوري والمباشر للمعلومات (Louadi Mohamed, 2004, p 532).
8. رفع مستوى الأداء والإنتاجية لدى مختلف المؤسسات والمنظمات والهيئات والدول؛ حيث يؤثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات تأثيرا إيجابيا على مستويات الأداء والإنتاجية فيها بشرط وجود درجة التوافق بين ظروف المنظمة واستراتيجيات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
9. يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تحقيق فعالية اتخاذ القرارات؛ حيث أن مهمة المديرين أو المسؤولين تصبح واضحة المعالم فيما يتعلق باتخاذ القرارات التنظيمية وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والملائمة في التوقيت الملائم وبالشروط المطلوبة.
10. يعمل الاستخدام العقلاني والسليم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات الى تنمية العمل فضلا عن توفير النظام والانضباط بالوحدات الإدارية، كما تهتم بتعريف الأفراد بما يدور حولهم وإمدادهم بصورة مستمرة بالتطورات التي تحيط بهم (عبد الحميد المغربي، 2002، ص 158).
11. تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرا جوهريا لإنجاح إعادة هندسة عمليات التشغيل سواء قبل تصميم عمليات التشغيل بما تقدمه من مقترحات لأفضل التصميمات أو بعد عمليات التصميم من خلال دورها في مراحل التطبيق المختلفة (بوجحيش خالدية، البشير عبد الكريم، 2017، ص 161).
12. تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على زيادة قدرة الأشخاص على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف، بحيث ترفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلماً ورخاء لجميع سكانه؛ فضلا عن تمكين تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، الأشخاص المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلوهم وأن يعبروا عن أرائهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن الجنسية التي يحملونها أو انتمائهم العرقي أو القومي أو الديني، فهي تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي.

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا جليا أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور جد هام في تعزيز التنمية على كافة المستويات سواء البشرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الثقافية، ذلك لما لهذه الأخيرة من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الاتصال التقليدية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال واسعة الانتشار ذلك أنها تتخطى الحدود الجغرافية والسياسية للدول، لتصل إلى أي نقطة من العالم عجزت أن تصل إليها وسائل الاتصال التقليدية، كما أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لكل مختلف شرائح البشر، فهي متاحة على الشبكة المعلوماتية في كل مكان وزمان وبتكلفة منخفضة في متناول الجميع.

فهي إذن تعد مصدر جد هام للمعلومات سواء للأشخاص أو المؤسسات أو المنظمات والهيئات بمختلف أنواعها أو حتى للحكومات والدول، كما أنها تلعب دورا هاما في تنمية العنصر البشري من خلال البرامج التي تعرض من خلالها كبرامج التدريب و برامج التعليم وغيرها لهذا يكون من الضروري بما كان الاهتمام بهذه التكنولوجيا وتطويرها استخدامها بشكل فعال وذلك بما يتناسب وتطوير قدرات الأفراد في كافة شرائح المجتمع، عن تدريب وتعليم هؤلاء الأفراد على استعمالها الايجابي،

وتوعيتهم بأهميتها في التنمية والتطور، من خلال إبراز أهميتها على الصعيد الوطني و الدولي (http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/71.doc,09/07/2021).

ثانيا: دورثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بناء مجتمع رقمي بالجزائر

ينعكس دور ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بناء مجتمع رقمي بالجزائر من خلال تسليط الضوء على واقع هذه التكنولوجيا ومسار تطورها في الجزائر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يظهر من خلال تبيان متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدعم مجتمع المعرفة الرقمي في الجزائر، حيث أصبح استخدامها ضروريا لا غنى عنه في كافة المجالات في الجزائر وهو الأمر الذي ساعد بشكل كبير على دعم مجتمع المعرفة الرقمي، لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي؛ خاصة في مجالي الإدارة الالكترونية والتجارة الالكترونية، وسنفصل في هذه المسائل تباعا في النقاط الموالية:

1- و اقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

لقد دخلت خدمة الانترنت أول مرة للجزائر عام 1993 عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية ؛ وهو مركز للأبحاث تابع للدّولة الجزائرية "م ب م ع ت سيريست-Cerist"، وفي عام1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لعام 1998 الذي بموجبه أنهى احتكار خدمة الإنترنت من طرف الدولة وسمح من خلاله للشركات الخاصة بتقديم مختلف خدمات الانترنت، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون تقديم هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات.

شهر بحلول شركة 18إلى الزبائن تزود التي الشركات أعداد وارتفعت الخاصة التزويد شركات أولى ظهرت1998 وفي عام ضعيفا يزال ما الانترنت لشبكة الحالي بالنسبة الوضع أن إلا الجزائر في الاتصالات قطاع تحرير ورغم 2000 من عام مارس الجوار كتونس والمغرب، حيث تظهر العديد من بخدمات الانترنت من حيث السرعة والجودة التي يتم تقديمها في دول مقارنة الإحصائيات أن مجموع مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر يقدر بالملايين إلا أنها ما زالت تحتل المرتبة العاشرة -10- في قارة إفريقيا من حيث انتشار الإعلام والاتصالات (الموقع الالكتروني: www.startimes.com، 2021/07/12).

وقد صنفت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان الجزائر في طليعة الدول العربية في عدد مقاهي و نوادي الانترنت قدرتها بحوالي ستة عشر ألف -16000- مقهى انترنت في سنة 2009 لكن الثورة التكنولوجية أفقدت عدد من محلات الانترنت بريقها، بعدما كانت تستقطب مئات الشباب يوميا، من أجل الإبحار في عالم القرية الالكترونية هجرها الذين جذبتهم الهواتف الذكية اللوحات الرقمية، إذ يصلهم الانترنت بطرق أكثر سهولة وسرعة.

حيث أن العشرات من تلك المحلات في العاصمة الجزائرية تعاني الكساد بعد أن عرفت عصرا ذهبيا نتج عن انتشار وسائل الاتصال التي توفر التواصل الاجتماعي والغوص في عالم التكنولوجيا والمعرفة، و ذهب أصحاب المقاهي إلى إغلاق أبوابهم حيث أقدم أغلبهم على تغيير النشاط التجاري نحو ما هو أكثر رواجا واستقطابا للزبائن (الموقع الالكتروني: www.djazaires.com، تاريخ الاطلاع: 2021/07/13).

ومن أجل النهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر لابد من تحقيق مجموعة من الشروط أو المستلزمات والمتمثلة أساسا في:

*تشجيع المشاركة في التظاهرات الوطنية المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

*القيام بحملات لترقية الصناعة المحلية في الخارج، على المستوى الإقليمي خاصة في دول إفريقيا أو حتى على المستوى الدولي؛

*تكثيف تنظيم التظاهرات المحلية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة في المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية؛

*إنشاء منطقة أو عدة مناطق من أجل تشجيع تصدير المنتجات وخدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

*تشجيع المؤسسات المصدرة للخدمات أو البرمجيات على استثمار جزء من أرباحها في خلق مكاتب في الخارج؛

*إطلاق عملية واسعة النطاق لجلب ناشري البرمجيات المبتكرين في العالم من أجل مناولة خدماتهم والاستفادة منها عن طريق ترحيل نشاطاتهم نحو المؤسسات المحلية الجزائرية وعقد شراكات معهم.

وعليه فإن السعي لتحقيق مجموعة الشروط المذكورة أعلاه يعتبر ذات أهمية البالغة لما لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العصر الحالي من فوائد جمة تساهم في تطوير الدولة الجزائرية في كافة المجالات، حيث أن الآثار التي يمكن أن تحدثها في كافة مجالات الحياة تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق بما يسمى بالتنمية المستدامة، عن طريق فتح آفاق واسعة للشعوب لأن استخدام وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ساهم في مكافحة الأمية و تأمين التعلم مدى الحياة لكل الأعمار، كما أن الاتصال السريع والمباشر أزال كل الحواجز الحدودية و الجمركية، كما ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاطلاع والحصول على كافة المعارف والمعلومات والأخبار والأحداث وكل المستجدات دون أي صعوبات كما ساعدت الأفراد أيضا على تحقيق التكوين الذاتي وتطوير مهاراتهم في العديد من المجالات (محمد مولود غزيل، 2009، ص 219).

2- متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدعم مجتمع المعرفة الرقمي في الجزائر

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة المجالات في الجزائر ساعد بشكل كبير على دعم مجتمع المعرفة الرقمي، وذلك من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي؛ ومن بين متطلبات استخدامها نذكر مجالين فقط وهما الإدارة الالكترونية والتجارة الالكترونية باعتبارهما من أهم القطاعات التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للجمهور وتساعد الدولة الجزائرية في مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية:

1. الإدارة الالكترونية:

إن المقصود بمصطلح الإدارة الالكترونية هو قدرة الحكومة الجزائرية على تحسين نوعية خدماتها المقدمة إلى المواطنين عن طريق استثمارها الايجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تمثل الإدارة الالكترونية منهج جديد يقوم بالدرجة الأولى على التكنولوجيا التي تساهم في عصرنة الإدارة وتوجهها نحو الرقمية.

ذلك أن قرار التوجه نحو الإدارة الكترونية الذي يقوم على تحسين الخدمة العمومية بغية القضاء على البيروقراطية الإدارية هو رهان الدولة الجزائرية الذي تسعى لتحقيقه منذ سنوات، والسبب في ذلك هو لتمكين كافة المواطنين على حد السواء من مستو عال في أداء الخدمة الإدارية ذات المعايير العالمية فهو رهان أعدت له عدة كبيرة بعصرنتها للقطاع الإداري.

هذا وقد أكد كان وزير الداخلية والجماعات المحلية أن الحكومة تهدف إلى إدارة إلكترونية عصرية سريعة مبنية على تكنولوجيات الإعلام والاتصال مشيرا إلى فتح ورشة جديدة لتفعيل الإدارة الالكترونية على جميع المستويات، وفي ذات هذا السياق اتخذت وزارة الداخلية العديد من التدابير والإجراءات في سبيل تقديمها لخدمة إدارية عمومية الكترونية للمواطنين الذين أصبح بإمكانهم استخراج جميع الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية من أقرب بلدية ممكنة بغض النظر عن البلدية التي ولدوا فيها.

وإضافة إلى استخراج وثائق الحالة المدنية تم تسهيل عمليات الحصول على بطاقات التعريف وجوازات السفر البيومترية (الموقع الالكتروني: www.elkhaber.com، تاريخ الاطلاع: 2021/07/13)؛ فهذه العملية كرست التطبيق الفعلي للإدارة الالكترونية التي كانت تشهدها مختلف الدوائر والبلديات في كافة التراب الوطني على حد سواء و لم يقتصر تعميم الإدارة الإلكترونية على البلديات والجماعات المحلية فحسب بل امتد إلى ابعد من ذلك ليشمل قطاعات عديدة.

2. التعليم:

يقصد بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم هو "كل ما يستخدم في مجال التعليم والتعلم من تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تستخدم بهدف تخزين، معالجة، استرجاع ونقل المعلومات من مكان لآخر، مما يعمل على تطوير وتجويد العملية التعليمية بجميع الوسائل الحديثة كالحاسب الآلي وبرمجياته، تقنيات شبكة الانترنت كالكتب الالكترونية، قواعد البيانات، الموسوعات، الدوريات، المواقع التعليمية، البريد الالكتروني، البريد الصوتي، التخاطب الكتابي، التخاطب الصوتي، المؤتمرات المرئية، الفصول الدراسية الافتراضية، التعليم الالكتروني، المكتبات الرقمية، التلفزيون التفاعلي، التعليم عن بعد، الفيديو التفاعلي، الوسائط المتعددة، الأقراص المضغوطة، البث التلفزيوني الفضائي" (عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد، 2007، ص 06).

وتجدر الإشارة إلى أن تغيير تقنية وعملية التدريس أو التعليم من التقليدي إلى التعليم الحديث عن بعد، أدى تغيير أسلوب المنهج الدراسي في مختلف مؤسسات التعليم والذي تأثر بالدرجة الأولى باستخدام وسائل الاتصال والمعلومات، باعتبار أن إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعليم والتعلم أدت إلى إعادة تشكيل المناهج التعليمية وفق متطلبات التكنولوجيا الجديدة (محمد الزبون، صالح عبابنة، 2010، ص 817).

ففي قطاع التعليم على كافة مستوياته المتضمنة التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهنيين والتعليم العالي، تعمل الدولة الجزائرية ممثلة في مختلف هذه الوزارات شأنها شأن باقي القطاعات الوزارية على رقمنة مختلف خدمات القطاع لدعم الرقمية وتحسين الخدمات الموجهة للمستخدمين من أجل تطوير الجزائر في ومواكبتها للدول المتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

أ- **وزارة التربية الوطنية**: إن استخدام ثنائية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع التربية الوطنية في البيئة المدرسية أصبح ضرورة ملحة كما أنه يشكل هدفا أساسيا تسعى وزارة التربية الوطنية في الجزائر إلى تحقيقه من رقمنة هذا القطاع، وهو الأمر الذي تم تأكيده بصفة رسمية في نصوص المواد من 02 إلى 04 من القانون رقم 04/08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية (لمزيد من التفصيل ينظر المواد من 02 إلى 04 من القانون رقم 04/08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية)، والجدير بالذكر أن هذه النصوص القانونية قد أقرت بصفة صريحة أهداف الوزارة التي تصب في مصلحة المتمدرسين ابتداء من سنوات تمدرسهم الأولى في الطور الابتدائي إلى غاية المرحلة الثانوية، كما تسعى أيضا إلى دعم وتشجيع إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن البيئة المدرسية.

ب .**وزارة التكوين والتعليم المهنيين**: إن وزارة التكوين والتعليم المهنيين في الدولة الجزائرية قد أظهرت إرادتها واستعدادها التام في تبني واستخدام آليات فعالة تساهم في تحقيق التطور التكنولوجي في التكوين والتعليم المهنيين وذلك عن طريق اعتماد آلية تسمح بإدخال ثنائية تكنولوجيا الإعلام والاتصال كمادة تعليمية وكوسائل مادية في برامج التكوين المعتمدة في هذه الوزارة، وهذا ما تم تكريسه بصفة فعلية في نصوص المواد 09 و12 و13 من القانون رقم 08/07 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين (القانون رقم 07/08 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين)؛ حيث تعالج نصوص هذه المواد بصفة خاصة ضرورة إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البرامج التدريسية، إضافة إلى نص المادة 16 من نفس القانون والتي تفرض استحداث مركز التكوين والتعليم المهني الافتراضي.

ج .**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** : إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تساهم بشكل كبير في تنوير مجتمع المعلومات، وقد تزامن رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مع بروز القانون التوجيهي للتعليم العالي وهو القانون رقم 06/08 (القانون رقم 06/08 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي)؛ حيث تضمنه مواده 02 و04 و05 تبيان أهداف تبني ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم العالي وانعكاساتها الايجابية على هذا القطاع لإظهار مدى مواكبتها للتغيرات المتسارعة الحاصلة في المجتمعات الرقمية على المستوى الدولي، من خلال الوقوف على مدى جودة الخدمات المقدمة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والتي تساهم في تأهيل وتكوين كل من الطلبة والأساتذة والإداريين وهو ما ينتج عنه مجموعة من الفوائد المترتبة عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاع التعليم العالي.

وتتمثل أهمية استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقطاع التعليم العالي في أنها تساعد مختلف المؤسسات الجامعية في الحصول على كافة البيانات والمعلومات المطلوبة لأداء أعمالها بشكل مناسب وتقديم خدماتها للطلبة بشكل مميز، فضلا عن توفير فرص جديدة للعمل، والاستفادة من مزايا وفوائد تقنيات الاتصال الحديثة بتوفير الجهد والوقت والمال (عامر الشيشاني، طيب شرف الدين، 2004، ص 19).

ومنه فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر وسواء كانت هذه المؤسسات جامعات، أو مراكز جامعية، أو ملحقات جامعية، أو مدارس وطنية وعليا، أو معاهد وطنية، له العديد من المبررات (خلود عاصم، 2013، ص 23)، حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير الطبيعة الأساسية للمعرفة والمعلومات للمجتمع عن طريق توسيع المعارف والحصول على أكبر قدر ممكن من المصادر، كما أن لها القدرة على تطوير

أنماط الحياة والتعليم والعمل وهذا من خلال جميع أشكال وأنواع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأجيالها المتعاقبة وتنوعها الواسع.

3. العدالة:

لقد عرف قطاع العدالة في الجزائر قفزة نوعية في مجال تحسين الخدمة العمومية من خلال عمليات العصرنة التي شملته، حيث يعد نظام الإمضاء والتصديق الالكتروني للوثائق القضائية بمثابة ثورة حقيقية في مجال القضاء وتحسين الخدمة العمومية للمواطن الذي أصبح في إمكانه الحصول على شهادة الجنسية و شهادة السوابق العدلية عبر البريد الالكتروني فقط (الموقع الالكتروني: www.dzemploi.org، تاريخ الاطلاع: 2021/07/13، وقت الاطلاع: 11:55).

4. التجارة الالكترونية:

إن أول ظهور للتجارة الالكترونية في الجزائر كان بظهور شركات تزويد الانترنت في عام 1997، حيث كانت شركة "جيكوس" التي يديرها "يونس قرار" أول شركة جزائرية تتعامل بالتجارة الالكترونية آنذاك، لأنها كانت تقوم بربط المؤسسات والأفراد بالانترنت وقد كانت طريقة الدفع إما الدفع نقدا أو بالحوالة، لأن التجارة الالكترونية كان لها أنواع متعددة فهناك تجارة الكترونية جزئية وأخرى كاملة، فليس بالضرورة أن تتم جميع تعاملات التجارة الالكترونية إلكترونيا كما أن عمليات تصميم المواقع وبيع البرمجيات الالكترونية عبر الانترنت سواء في داخل الجزائر أو خارجها تعتبر إحدى أشكال التجارة الالكترونية (محمد أنور المصري www.startimes.com، تاريخ الاطلاع: 2021/07/09، وقت الاطلاع: 18:46).

حيث توصف التجارة الإلكترونية على وجه العموم بأنها عمليات تجارية تبرم عبر وسيط إلكتروني، وهي عبارة عن عمل تجاري سواء تمثل في بيع سلعة مادية أو غيرها، أو شرائها، أو الحصول على خدمة ما، أو معلومة، غير أنه يتم ذلك كله بطريقة إلكترونية، حيث يعرض البائع أو منتج الخدمة أو موزعها منتجه وصفاته، ويتفاوض العاقدان، ويصدر القبول والإيجاب اللازمان لإبرام العقد، ويتفقان على الشروط التفصيلية لتنفيذ العقد، وذلك بوسيلة إلكترونية، أيّاً كانت هذه الوسيلة، وإن كان الشائع في الوقت الحاضر هو التعاقد عن طريق الشبكة العالمية الإنترنت كونها شبكة عنكبوتية عالمية للمعلومات تصل إلى كل مكان بأقل تكلفة، وتضمن أكبر قدر ممكن من الدعاية والإعلان عن السلعة أو الخدمة، والوصول إلى أكبر قدر ممكن من الناس (عبد الفتاح حجازي، 2003، ص 16).

وعليه فإن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور جد مهم في تفعيل التجارة الالكترونية بالجزائر فهي تغطي كافة التعاملات بين المؤسسات والحكومة، حيث تقوم الحكومة بعرض الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الانترنت، بحيث تستطيع المؤسسات أن تتطلع عليها إلكترونيا دون الحاجة للتعامل مع مكتب حكومي. وبالرغم من أنها حديثة العهد إلا أنها تنال اهتماما متزايدا من قبل مختلف الحكومات التي تحرص على ترسيخ ما يعرف بالحكومة الالكترونية في مجال التجارة الالكترونية.

ومن بين متطلبات استخدام التجارة الإلكترونية نجد؛ توفر بنية تحتية تتمثل في الاتصالات وانتشار شبكة الانترنت على نطاق واسع مما يساعد على تقليل عمليات النصب والاحتيال وذلك بهدف تحقيق الحماية الفعلية والثقة للمتعاملين في هذا

المجال، إضافة على ترسيخ ما يعرف بنظم الدفع الإلكتروني لاسيما بطاقات الائتمان وتيسير إبرام مختلف المعاملات المالية بين المتعاملين الاقتصاديين والمستهلكين في هذا المجال (هاشم الشمري، نادية الليثي، 2008، ص 68).

والجدير بالذكر أن التجارة الالكترونية في الجزائر بالمعنى الصحيح ليست متطورة ولكن في الوقت الراهن توجد بعض المواقع التي تقدم خدمات للمواطنين المحليين وحتى للخارج، إذ يتم الدفع بموجب أمر الشراء أو بحوالة بريدية أو عن طريق الاتصال المباشر مع البائع، وقد صنف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" لسنة 2016 الجزائر في المرتبة 95 عالميا في مبيعات التجزئة عبر الانترنيت نسبة إلى إجمالي المبيعات بالمتاجر، ووفقا للتقرير الذي ضم 137 دولة بلغت حصة الأفراد المستخدمين للانترنيت في الجزائر 18% وحصة الأفراد في بطاقات الائتمان 6 % وبلغ رصيد الجزائر وفقا لمؤشر التجارة الالكترونية لسنة2015 قيمة 32.3 نقطة من مجموع 100 نقطة وقد اعتمد التقرير على أربع مؤشرات فرعية هي انتشار استخدام الانترنيت والخوادم المؤمنة، وانتشار بطاقات الائتمان والموثوقية البريدية.

إذن فالتجارة الالكترونية هي عبارة عن مجموعة متكاملة من عمليات الشراء والبيع التي تشمل عمليات تبادل المعلومات أو السلع الاستهلاكية أو الإعلانات وكافة المعاملات بين العملاء، وتستعمل التجارة الالكترونية مجموعة من الوسائل لإتمام الصفقات مثل الهاتف والفاكس وشبكة الانترنت والشبكات المعلوماتية (محمد إبراهيم عبد الرحيم 2002، ص 41)، والجدير بالذكر أن الجزائر تحتوي على أربعة -04- مواقع ذات شعبية كبيرة غرضها دعم مجتمع الرقمية والتجارة الالكترونية وتتمثل هذه المواقع فيما يلي بيانه:

***الموقع الأول www.ouedkniss.com:** وهو من بين أشهر المواقع التجارية الجزائرية إقبالا في أوساط مستعملي الانترنت، يقدم هذا الموقع العديد من الخدمات كتصميم المواقع بأنواعها، دعم المواقع المختلفة بالبرامج والأفكار اللازمة كما يقوم بصفة أساسية بتوفير فرص الإعلان لكل من يريد عرض سلعه وخدماته كما يوفر مساحات إشهار خاصة لمختلف للشركات والمؤسسات التجارية والاقتصادية، كما أن هذا الموقع مزود بتقنيات وبرمجيات تسمح بالتواصل بين المعنيين المطلعين على الإعلانات عن طريق محادثات نصية عبر الموقع والتي تتيح إمكانية التواصل والتبادل الايجابي للخبرات بين الأفراد عبر البريد الالكتروني، فهو إذن سوق لتلاقي الباعة و المشترين عبر الانترنت كما يقوم بعرض الإعلانات والإشهارات عبر الموقع.

***الموقع الثاني www.dz.open.sooq.com:** هو موقع تستطيع إضافة أي إعلان لسلعتك أيا كانت سيارات مركبات عقارات وحتى إعلانات للباحثين عن الوظائف الشاغرة.

***الموقع الثالث www.echrily.com:** أول موقع الكتروني ساعد الجزائريين في أداء مهامهم اليومية عن طريق مساعدتهم في اقتناء مختلف الأدوات والمواد التي مع توفر خدمة التوصيل والدفع عند التسليم وهذه الخدمة متوفرة لسكان العاصمة الجزائرية فقط ومن خارج العاصمة.

***الموقع الرابع www.souqbladi.com:** وهو أيضا موقع شعبي يتوفر على إعلانات البيع والشراء لمختلف إكسسوارات الإعلام الآلي، فضلا عن توفير محلات للبيع وسكنات للكراء، أو أي شيء قابل للبيع في الجزائر (محمد أنور المصري، تاريخ الاطلاع: 2021/07/09).

خاتمة:

لقد عالجت هذه الدراسة موضوع دور ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير مجتمع المعرفة الرقمي من خلال اعتماد الجزائر كأنموذج؛ وذلك عن طريق البحث في الإطار المفاهيمي لثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يتجلي صراحة في تحديد تعريف ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث اختلفت وتباينت التعريفات التي حددت مفهومها إلى تعريفات فقهية أجنبية وتعريفات أخرى عربية.

ثم بعد ذلك تم تبيان متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتمثلة على وجه الخصوص في الأهمية والمزايا، باعتبار أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور جد هام في تعزيز التنمية المستدامة على كافة المستويات والأصعدة.

كما تم البحث أيضا في بيان دور ثنائية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بناء مجتمع رقمي بالجزائر من خلال تسليط الضوء على واقع هذه التكنولوجيا ومتابعة مسار تطورها في الجزائر ثم تحديد متطلبات استخدامها من اجل دعم مجتمع المعرفة الرقمي في الحكومة الجزائرية، فهو الذي يساعد مختلف المنظمات والمؤسسات على تطوير قطاعها لتحقيق عنصر الاستمرارية في كافة المجالات لاسيما في مجال الإدارة الالكترونية والتجارة الالكترونية، فضلا عن مواكبة التطورات الحاصلة على المستويين الإقليمي والدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد توصلنا بهذا الخصوص إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

1. يعتبر مفهوم تكنولوجيا المعلمات والاتصالات من بين المفاهيم المعقدة التي يصعب وضع مفهوم موحد لها، نظرا لاتساع مجالها وتعدد استعمالاتها وتنوعها كما تساهم أيضا في الاتصال والتحكم الجيد في تسيير مختلف المؤسسات والقطاعات كالتعليم وقطاع العدالة والتجارة الالكترونية وغيرها من المجالات المختلفة.
2. تبذل الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مجهودات حثيثة و إنفاق كبير لترقية هذا القطاع من خلال توفير بنية تحتية تساعدها على إقامته بالإضافة إلى العديد من مشاريع و تنظيمات في مجال المعلوماتية تدخل في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيا الجديدة للمعلومات و الاتصال لتطوير مجتمع المعرفة الرقمي.
3. للجزائر مبادرات هامة في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تتجلى هذه المبادرات في تطبيق تكنولوجيا المعلومات الاتصال في مختلف المجالات من إدارة و تجارة و غيرها، والملاحظ أن استراتيجيات الجزائر لتطوير هذا المجال مازالت متواصلة.
4. إن تطبيق الإدارة الالكترونية وكذا التجارة الالكترونية من أهم آليات تطوير علاقة المواطن بالإدارة لرقمنة القطاع وتحسين خدماته العامة المقدمة لمختلف المواطنين، حيث تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة في الجزائر وتكييفها مع التقدم التكنولوجي الحاصل على المستويين الإقليمي والعالمي.
5. تأخر الدولة الجزائرية في وضع وترسيخ التشريعات القانونية الخاصة بالمعاملات والخدمات الالكترونية المتعلقة بالبيئة الالكترونية التي تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد من الدولة أن تدعم نشاط مختلف الهيئات والوزارات الداعمة لتكنولوجبا المعلومات والاتصالات.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة نقترح جملة من التوصيات متمثلة في ما يلي:

1. ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية التكنولوجية والاستمرار في دعم وتأسيس شبكات الاتصال في الجزائر، فضلا عن رقمنة عمل مختلف المؤسسات في الحكومة الجزائرية من أجل زيادة فاعلية نشاطها ودعما لمجتمع المعرفة الرقمي.
2. إقامة الدورات التكوينية والتدريبية لزيادة كفاءة مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي التنسيق بين الجانب البشري والتكنولوجي لضمان تأسيس وقيام مجتمع رقمي بامتياز.
3. يجب على الجزائر الاهتمام بتطوير نظم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وتوسيع مجال استخدام شبكة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة المجالات والخدمات.
4. تعزيز البنى التحتية والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تطوير الكفاءات وتعميم استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال على جميع المستويات والأصعدة، فضلا عن ضرورة تطوير البرامج المعتمدة في كافة المؤسسات والوزارات المختلفة في الدولة الجزائرية المتبنية مجال تكنولوجيات المعلومات والإتصال.
5. محاولة التخلي عن أساليب التسيير التقليدية القديمة في كافة المؤسسات الجزائرية والاعتماد على أساليب التسيير الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية

- بوجحيش خالدية، البشير عبد الكريم (2017): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد02.
- حنان أحمد القضاة (2007): أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على التطوير الإداري في الجامعات الأردنية الرسمية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.
- الخفاجي علي كريم،(2012): توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية مقارنة بين المصارف الحكومية والأهلية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 14، العدد 01.
- عبد الحميد المغربي (2002): نظم المعلومات الإدارية : الأسس والمبادئ، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
- عبد الفتاح حجازي (2003): شرح قانون المبادلات والتجارة الإلكتروني التونسي دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- عن الانترنت في الجزائر، منشور على الموقع الالكتروني: www.startimes.com .
- فيصل دليو (2010): التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، ط 1، دار الثقافة، عمان.
- محمد إبراهيم عبد الرحيم (2002): الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

- محمد الصيرفي (2009): إدارة تكنولوجيا المعلومات دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية- مصر.
- محمد أنور المصري، موقف الجزائر من التجارة الالكترونية والإصلاح المصرفي يفتح المجال لتطوير التجارة الالكترونية، بحث منشور على الموقع الالكتروني: www.startimes.com.
- محمد مولود غزيل (2009): معوقات تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر و سبل معالجتها، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر.
- محي محمد مسعي (1999): ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، ط1، مطبعة ومكتبة الشعاع، مصر.
- الموقع الالكتروني: www.djazaires.com.
- الموقع الالكتروني: www.dzemploi.org.
- الموقع الالكتروني: www.elkhaber.com .
- نبيل مرسي خليل (1998): الميزة التنافسية في مجال الأعمال، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- le site: http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/71.doc.
- عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد (2007): مداخلة معنونة ب: معوقات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مناهج المواد التجارية بالتعليم الثانوي، مقدمة في فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير التعليم قبل الجامعي"، مصر.
- محمد الزبون، صالح عبابنة (2010): تصورات مستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير النظام التربوي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث "العلوم الإنسانية"، المجلد 24، العدد 03، فلسطين.
- عامر الشيشاني، طيب شرف الدين (2004): أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة في اكتساب ميزة تنافسية – دراسة ميدانية على الشركة الأردنية للاتصالات الخلوية موبايل كوم-، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.
- خلود عاصم (2013): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد05، مؤتمر الكلية، بغداد، العراق.
- هاشم الشمري، نادية الليثي (2008): الاقتصاد المعرفي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- حسين محمد أحمد عبد الباسط (مارس 2005): التطبيقات والأساليب الناجحة لإستخدام تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات في تعليم وتعلم الجغرافيا، مجلة التعليم بالانترنت، جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية، العدد 05.

- القانون رقم 04/08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية.
- القانون رقم 06/08 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.
- القانون رقم 07/08 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين.

2- باللغة الأجنبية

- Astien Eric et al, (2001): Dictionnaire des technologies de l'information et de la communication, Edition Foucher, Paris, France.
- Pierre Eiglie(2004) : Marketing et stratégie des services, Edition economica, Paris.
- Louadi Mohamed, (2004) Introduction aux technologies de l'information et de la communication, Centre de Publication Universitaire, Tunis.

المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفة

The first theme : the economic and developmental requirements for building a knowledge economy

د. كرم سلام عبدالرؤوف سلام ، دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة ،جامعة عين شمس،مصر، karamsalam23@yahoo.com

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى : استعراض الإطار والتأصيل المفاهيمى لاقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي واستراتيجيات التنمية المستدامة ، وواقع بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية ، واقع البيئة الاقتصادية ودعم التنافسية والإبداعفى الدول العربية ، المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفةفى الدول العربية ،ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمعات المعرفة ،ودور الشراكة المجتمعية والمؤسسية لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة ،و دور البعد الاقتصادي والاجتماعي لاستراتيجيات التنمية المستدامة في تحقيق التنافسية والإبداع، و دور الاستثمار في مجال بناء رأس المال الفكري. **وقد توصلت الدراسة إلى** : إثبات صحة فرضية الدراسة بأن هناك آثار إيجابية لواقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية، من خلال بناء اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار، ودعم التنافسية ،وريادة الأعمال ،وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة ،منظومة التعليم والبحث العلمي، التنمية المستدامة ،التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال،ريادة الأعمال.

Abstract :

The research aims to: review the framework and conceptual rooting of the knowledge economy in the education and scientific research system and sustainable development strategies, the reality of building a knowledge economy in the Arab countries, the reality of the economic environment and support for competitiveness and creativity in the Arab countries, the economic and development requirements for building a knowledge economy in the Arab countries, and the role of information technology And communications in building knowledge societies, the role of societal and institutional partnership to build a knowledge society and economy, the role of the economic and social dimension of sustainable development strategies in achieving competitiveness and creativity, and the role of investment in building intellectual capital.**The study concluded**: Proving the validity of the study hypothesis that there are positive effects of the reality of the knowledge economy in the education and scientific research system in light of sustainable development strategies in Arab countries, through building a knowledge economy based on creativity and innovation, supporting competitiveness, entrepreneurship, and information and communication technology.

Key words: knowledge economy, education and scientific research system, sustainable development, modern information and communication technology, entrepreneurship.

١-مقدمة

يموج عالم اليوم بالعديد من التطورات والمستجدات المتسارعة في كافة الشئون العالمية ولاسيما الشؤون الاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولعل أبرز التطورات المعاصرة التي فرضت ومازالت تلقي بظلالها بشدة على كافة الاقتصاديات الدولية وخصوصًا اقتصاديات الدول النامية ؛تحديات المعرفة، وظهور اقتصاد المعرفة، إضافة إلى العديد من المفاهيم الحديثة كريادة الأعمال، والتنمية المستدامة وكافة المفاهيم المرتبطة بهما.ولقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية وفى مقدمتها المعرفة العلمية والتقنية، وكان من نتيجة ذلك تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية وإنتاج المعرفة، وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي.

إنَّ أهم ما يشغل الاستراتيجيات الدولية في هذه الآونة، هو السعي لضمان الاستدامة وجعل الاقتصاد قائمًا على المعرفة؛ إذ أبدت السياسات الدولية اهتمامًا كبيرًا بمجالات دعم ريادة الأعمال بمختلف تصنيفاتها، كإحدى أهم ركائز التنمية.وفي هذا الإطار، تبرز أهمية ريادة الأعمال بشكل عام، وريادة الأعمال المستدامة بشكل خاص؛ لكونها ذات أبعاد متعددة، فبالإضافة لبعديها التجاري والاقتصادي في تحقيق العائد والربح، فإنها تشمل أيضًا البعد البيئي، من حيث الحفاظ على الموارد وعدم الإضرار بالبيئة، فضلًا عن البعد الاجتماعي ومحاولة إيجاد حلول لمشاكل اجتماعية أو اقتصادية يعاني منها المجتمع. وحيث إن اقتصاد المعرفة يرتكز على المعرفة، والمعرفة ترتكز في بنائها على التعليم والبحث العلمي؛ فإن نقل أي اقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب إحداث نقلة وتحول تربوي نوعي بدءاً من الحصول على المعرفة ونشرها ومروراً بإنتاج المعرفة وتوظيفها ونقلها وتسويقها عبر الإنترنت، ومن هنا يتكون اقتصاد المعرفة ويصبح منطلقاً للتنمية المستدامة.

٢- إشكالية البحث:

لقد أضحى اقتصاد المعرفة Knowledge Economy يمثل رافداً معرفيا جديداً سواء على صعيد النظرية الاقتصادية والأطر الفكرية والمنهجية ، أو على مستوى التطبيقات العملية ومجالات السريان ، كما يعد أداة محورية في قياس مدى الدول على حيازة أسباب التقدم وامتلاك ناصية مقوماته اللازمة لنجاح خططها وبرامجها للتنمية الاقتصادية الشاملة

يموج عالم اليوم بالعديد من التطورات والمستجدات المتسارعة في كافة الشئون العالمية ولاسيما الشؤون الاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولعل أبرز التطورات المعاصرة التي فرضت ومازالت تلقي بظلالها بشدة على كافة الاقتصاديات الدولية وخصوصًا اقتصاديات الدول النامية ؛تحديات المعرفة، وظهور اقتصاد المعرفة، إضافة إلى العديد من المفاهيم الحديثة كريادة الأعمال، والتنمية المستدامة وكافة المفاهيم المرتبطة بهما.

لقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية وفى مقدمتها المعرفة العلمية والتقنية، وكان من نتيجة ذلك تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية وإنتاج المعرفة، وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي.

إنَّ أهم ما يشغل الاستراتيجيات الدولية في هذه الآونة، هو السعي لضمان الاستدامة وجعل الاقتصاد قائمًا على المعرفة؛ إذ أبدت السياسات الدولية اهتمامًا كبيرًا بمجالات دعم ريادة الأعمال بمختلف تصنيفاتها، كإحدى أهم ركائز التنمية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية ريادة الأعمال بشكل عام، وريادة الأعمال المستدامة بشكل خاص؛ لكونها ذات أبعاد متعددة، فبالإضافة لبعديها التجاري والاقتصادي في تحقيق العائد والربح، فإنها تشمل أيضًا البعد البيئي، من حيث الحفاظ على الموارد وعدم الإضرار بالبيئة، فضلًا عن البعد الاجتماعي ومحاولة إيجاد حلول لمشاكل اجتماعية أو اقتصادية يعاني منها المجتمع. وحيث إن اقتصاد المعرفة يرتكز على المعرفة، والمعرفة ترتكز في بنائها على التعليم والبحث العلمي؛ فإن نقل أي اقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب إحداث نقلة وتحول تربوي نوعي بدءاً من الحصول على المعرفة ونشرها ومروراً بإنتاج المعرفة وتوظيفها ونقلها وتسويقها عبر الإنترنت، ومن هنا يتكون اقتصاد المعرفة ويصبح منطلقاً للتنمية المستدامة.

مما سبق ،تبرز إشكالية البحث فى التعرف على والإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي واستراتيجيات التنمية المستدامة ؟
- ما هو واقع بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية؟
- ما هو واقع البيئة الاقتصادية ودعم التنافسية والإبداعفى الدول العربية ؟
- ما هي المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفةفى الدول العربية؟
- ما هو دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمعات المعرفة؟
- ما هو دور الشراكة المجتمعية والمؤسسية لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة؟
- ما هو دور البعد الاقتصادي والاجتماعي لاستراتيجيات التنمية المستدامة في تحقيق التنافسية والإبداع ؟

٣- فرضية البحث والأسئلة الفرعية:

يقوم البحث على فرضية رئيسية مؤداها " يؤثر واقع اقتصاد المعرفة تأثير إيجابياً في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية "، من خلال بناء اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار، ودعم التنافسية ،وريادة الأعمال ،وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية الأسئلة التالية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها وهى :

- ما هو الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي واستراتيجيات التنمية المستدامة ؟
- ما هو واقع بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية؟
- ما هو واقع البيئة الاقتصادية ودعم التنافسية والإبداعفى الدول العربية ؟
- ما هي المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفةفى الدول العربية؟
- ما هو دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمعات المعرفة؟
- ما هو دور الشراكة المجتمعية والمؤسسية لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة؟
- ما هو دور البعد الاقتصادي والاجتماعي لاستراتيجيات التنمية المستدامة في تحقيق التنافسية والإبداع ؟

٤-أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إثبات صحة فرضية البحث الرئيسية والتي مؤداها " يؤثر واقع اقتصاد المعرفة تأثير إيجابياً في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية "، من خلال بناء اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار، ودعم التنافسية ،وريادة الأعمال ،وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومحاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة التالية :

- ما هو الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي واستراتيجيات التنمية المستدامة ؟
- ما هو واقع ومتطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية؟
- ما هو واقع البيئة الاقتصادية ودعم التنافسية والإبداعفى الدول العربية ؟
- ما هي المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفةفى الدول العربية؟
- ما هو دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمعات المعرفة؟
- ما هو دور الشراكة المجتمعية والمؤسسية لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة؟
- ما هو دور البعد الاقتصادي والاجتماعي لاستراتيجيات التنمية المستدامة في تحقيق التنافسية والإبداع ؟
- ما هو دور التعليم والبحث العلمي في بناء مجتمعات واقتصاد المعرفة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي العلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي في استراتيجيات التنمية المستدامة؟
- ما أهمية ريادة الأعمال في دعم الإبداع والابتكار؟

٥- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال أهمية مناقشة و تسليط الضوء على استعراض الإطار والتأصيل المفاهيمى لواقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي واستراتيجيات التنمية المستدامة ، وواقع بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية ، واقع البيئة الاقتصادية ودعم التنافسية والإبداعفى الدول العربية ، المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفةفى الدول العربية ،ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمعات المعرفة ،ودور الشراكة المجتمعية والمؤسسية لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة ،و دور البعد الاقتصادي والاجتماعي لاستراتيجيات التنمية المستدامة في تحقيق التنافسية والإبداع، و دور الاستثمار في مجال بناء رأس المال الفكري.

٦- الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تناولت بعض جو انب موضوع الدراسة ، ففي دراسة :

-**دراسة (٢٠٢٠): بعنوان** "مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية: تحديات الحاضر و آفاق المستقبل "، **تهدف الدراسة إلى**: تناول مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في البلدان العربية وقد **توصلت الدراسة إلى** : أنه لا توجد مؤشرات قياس خاصة تقيس اقتصاد المعرفة في جميع المناهج الدولية (علوبه:2020،ص201-240).

- **دراسة(٢٠١٩): بعنوان** "جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة: دراسة نظرية تحليلية"، **تهدف الدراسة إلى**: دراسة جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة **وقد توصلت الدراسة إلى**: أن التراكم المعرفي الإنساني والمهارات والإمكانات التي نتجت عن هذا التراكم أسفرت عن تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للعديد من الدول ، و أن

التطور الهائل والسريع في تقنيات المعلومات ونظم الإتصالات ادي لانتشار المعرفة، ومن ثم تقليص الفجوة بين الدول وبعضها ومن ثم تطوير إمكانات تلك الدول (مراد :2019،ص1-33).

- **دراسة (٢٠١٢): بعنوان** " اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية" ، **تهدف الدراسة إلى** : تعريف اقتصاد المعرفة من حيث نشأته و مفهومه وخصائصة ومن ثم تحديد إمكانية الدول العربية في التوجه نحوه، لأنه الخيار الاقتصادي للسير في ركب التقدم العلمي والتنمية ،**وقد توصلت الدراسة إلى**: ان اقتصاد المعرفة نمط اقتصادي جديد ، وأن الدول العربية تمتلك الموارد الكافية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة (محمد:2012،ص591-610).

وبالتالي فإن هذه الدراسة جاءت لمناقشة و تسليط الضوء على و اقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استر اتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية.

٧- منهجية البحث:

يقوم البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل ومناقشة واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية. من خلال بناء اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار، ودعم التنافسية ،وريادة الأعمال ،وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨- نطاق البحث:

النطاق الزمنى : خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠

-**النطاق المكاني**: دراسة تطبيقية على الدول العربية

- **النطاق القطاعي** : قطاع اقتصاد المعرفة فى منظومة التعليم والبحث العلمي .

٩- خطة البحث

ويشمل البحث النقاط التالية:

١-الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي واستراتيجيات التنمية المستدامة

٢- واقع البيئة الاقتصادية ودعم التنافسية والإبداعفى الدول العربية

٣- المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفةفى الدول العربية

4- التحديات التي تواجه بناء مجتمع واقتصاد المعرفة فى الدولالعربية

5- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمعات المعرفة

6- دور الشراكة المجتمعية والمؤسسية لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة

7- دور البعد الاقتصادي والاجتماعي لاستراتيجيات التنمية المستدامة في تحقيق التنافسية والإبداع

8- دور الاستثمار في مجال بناء رأس المال الفكري.

المحور الأول: المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفة

The first theme : the economic and developmental requirements for building a knowledge economy

مقدمة :

تكمن السمة الهامة لتأثيرات عصر المعلومات أو المعرفة في الاقتصاد، فالاقتصاد هو المحرك الذي ميز مجتمع الثورة الصناعية، وكان التطور التكنولوجي الصناعي الطريق البديل لاستبدال البنى السياسية والاقتصادية القديمة و إقامة المجتمع الصناعي وبناء المجتمع المدني الذي شق طريقاً جديدة في التاريخ الإنساني، مقدماً كل يوم تطورات جديدة أذهلت معاصريه. اليوم نسمي عصرنا بعصر المعلومات لأن تكنولوجيا المعلومات سمحت ببناء الاقتصاد القائم على المعرفة: Knowledge - Based Economy وهو اقتصاد يشق طرقاً جديدة في التاريخ الإنساني، ويقدم كل يوم تطورات مذهلة سواء على الصعيد التقني الصرف، أو على صعيد التغيرات البنيوية العميقة التي تظهر وتتبلور كل يوم. وشهدت نهاية القرن العشرين تطورات مذهلة حققت تغيرات بنيوية عميقة في المجتمع والإدارة والاقتصاد، وتلك التغيرات لا يمكن مقارنتها إلا بتغيرات الثورة الصناعية التي حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.. ولقد اتسمت هاتان الثورتان بطابع التقدم التكنولوجي، فالأولى ثورة صناعية والثانية ثورة المعلومات ،ولم يكن ممكناً ظهورهما لو لم تظهر التكنولوجيا الملائمة لكل منهما : في الأولى الآلة البخارية وفي الثانية الحاسوب كما كانت الأولى تمهيداً للثانية، فقد وضعت أسس التقدم التكنولوجي والبحث العلمي، وحققت قفزة نوعية في ميدان المعرفة .

ويقدم قطاع المعرفة فرصاً جديدة للبلدان النامية، خاصة الدول العربية ويتيح لهذه البلدان فرصة اللحاق بالسباق، والحصول على نصيبها من الاقتصاد العالمي، فإذا نجحت في تحقيق توغل جيد في قطاع المعرفة، فإنها سوف تترجم ذلك في مستوى عيش أفضل و أكثر استدامة لجميع شعوبها.

والمعرفة في جوهرها هي ذخيرة المعلومات التي تستخدم لاتخاذ قرارات أفضل، الأمر الذي يؤدي إلى أعمال رشيدة، لقد ظلت المعرفة طوال قرون عديدة الميزة التنافسية التي أعطت الحضارة العربية موقعها القيادي،

ونقص المعرفة مسئول إلى درجة كبيرة عن مشكلات التنمية بحسب البنك الدولي، والذي يستخدم المثل القائل "المعرفة هي التنمية". وإذا سوي بين المعرفة والتنمية فإن اتساع فجوة المعرفة يقود إلى اتساع مماثل في فجوة التنمية.

والمقارنة بين البلدان من حيث درجة تطورها تبين أن .وإن كان جزء من الفروق بينها يعزى إلى نقص في رأس المال المادي والبشري . قسماً كبيراً من الفروق ناجم عن فروق في المعرفة، وتمتلك المجتمعات في العالم المعاصر وبخاصة في الجزء المتقدم منه مجموعات كبيرة من هذه المعلومات على شكل صيغ رقمية، وغالباً ما تكون هذه المعلومات منظمة على شكل عدة أنواع من قواعد البيانات. ويؤكد باحثون أن امتلاك المعلومات هو شيء واستخدامها بصورة فعالة هو شئ آخر تماماً وخاصة من المجتمعات التي تتطلع إلى امتلاك إدارة مدنية أو حضرية سليمة، ومع الإشارة إلى النقطة الأخيرة والتي هي الاستخدام الفعال لأنظمة المعلومات فإنه ينبغي التنويه أن فروقاً كبيرة قد نشأت في هذا المجال بين الدول المتقدمة والدول التي لا تزال في دور التطور.

١-الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي واستراتيجيات التنمية المستدامة

1-1 مفهوم اقتصاد المعرفة

بدأ القرن الحادي والعشرين بتغيرات جذرية هامة تطرح العديد من التحديات والفرص، فضلاً عن تعاظم أهمية المعرفة(والتي تعتبر التكنولوجيا أحد عناصرها) في الاقتصاد حتى اصبحت سمة اقتصاد القرن الحادي والعشرين هي الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge-Based Economicوهذا يعني أن مجتمعات الغد ستكون قائمة على المعرفة وهيمنتها، ويعتبر التعليم أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي، خاصة في مجتمع المعلومات باعتبار أن التعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية حقيقية لرأس المال البشري الذي هو محور العملية التعليمية بما يعني أن مجتمع واقتصاد المعرفة مرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصا للفرد، ليتعلم كي يعرف ويتعلم كي يعمل ويتعلم كي يعيش مع الأخرين ويتعلم كي يحقق ذاته(مراد:2019،ص1-33).

فيما قبل، كانت الأرض والعمالة ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم التقليدي. أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية والإبداع والذكاءوالمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال أو المواد أو العمالة. وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن 7 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10 ٪ سنويا. وجدير بالذكر أن 50 ٪ من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (إلياس :2018،ص1-23) . وقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة في الفصل الثاني عشر من كتاب The Age of Discontinuityل بيتر دراكر peter Dracker . وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات (محمد:2012،ص581-610).

إن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال ، ويقصد بعلم الاقتصاد المعرفي على أنه "هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها . فالاقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ومنضوياً تحت أهداف إستراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من أجل تنمية شاملة ومستدامة " (علوبه:2020،ص201-240).ويعرف اقتصاد المعرفة على أنه" ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، هي المحرك الرئيسيلعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات". إنه يقوم على

أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة (سواء ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الإفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدرا ً رئيسا لثروة المجتمع ورفاهيته. كما يعرف أيضا على إنه" ذلك الاقتصاد الذي تحقق فيهالمعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها المنصة الأساسية لهذا الاقتصاد"، ويمكن تعريفه أيضا بأنه نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسعالنطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و خاصة فى التجارة الإلكترونية مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال".

وبناء على ما تقدم، فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يُقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، واقتصاديات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار و الرقمنة، وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دور أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة، وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال (عياد:2018،ص201-240).

1-2 أهمية اقتصاد المعرفة

ظهرت أهمية اقتصاد المعرفة مع استخدام تقنيات المعلومات بدلاً من الموارد ورأس المال؛ ممّا ساهم بأنّ تصبح المعرفة من أهمّ عوامل تحوُّل الدول الناميّة إلى دول متطورة وحديثة، وانعكس تأثير هذا الشيء على التجارة الدوليّة، كما شكّلَ الاستثمار الخاص بالتكنولوجيا، والإبداع، والتطوير دافعاً لدعم النموّ الاقتصاديّ، وفيما يأتي مجموعة من أهمّ النقاط التي تشكّل أهمية اقتصاد المعرفة نذكر منها ما يلى(مراد:2019،ص591-610).

-تُصنّف المعرفة بأنّها علميّة، وتُعتبَر الأساس المستخدم لإنتاج وزيادة الثروة.

- تساهم المعرفة في زيادة الإنتاجيّة، وتحسين الأداء، وتقليل تكاليف الإنتاج، والحرص على تطوير نوعيته؛ عن طريق استخدام الأساليب المتقدّمة والوسائل التقنيّة الخاصة باقتصاد المعرفة.

- تساعد المعرفة على دعم الدخل القوميّ ، من خلال إنشاء المشاريع ومتابعة عوائدها الماليّة، والمساهمة بتوليد الدخل الفرديّ، والمرتبط بنشاطات المعرفة المباشرة أو غير المباشرة.

-تساهم المعرفة بتوفير فرص عمل؛ وتحديداً ضمن المجالات المهنيّة التي تستخدم تقنيات تكنولوجيّة متقدمة ضمن اقتصاد المعرفة، كما تتميّز فرص العمل المتاحة بأنّها متنوعة، ومتزايدة، وواسعة.

- تشارك المعرفة بتحديث، وتطوير النشاطات الاقتصاديّة؛ ممّا يدعم نموّها بدرجة كبيرة، ويؤدي ذلك إلى استمراريّة تطور الاقتصاد بشكل سريع(محمد:2012،ص591-610).

- تساهم المعرفة بتوفير الأُسس الضروريّة لدعم توسُّع الاستثمار؛ وخصوصاً بمجالات المعرفة العمليّة والعلميّة؛ ممّا يؤدي إلى بناء رأس مال معرفي لتوليد إنتاج المعرفة.

-تُقلّل المعرفة من استخدام الموارد الطبيعيّة؛ عن طريق الاعتماد على موارد المعرفة، وتطوير الموجود منها، ويؤدي ذلك إلى ضمان استمرار تطور النشاطات الاقتصاديّة ونموّها دون التأثر بمحددات تحدّ من ذلك، مثل النُدرة.

- تساهم المعرفة بتغيير هيكليّة الاقتصاد؛ إذ تؤدي إلى زيادة الاهتمام بالإنتاج المعرفيّ المباشر وغير المباشر، وتعزّز الاستثمار برأس مال المعرفة، وتدعم الصادرات الخاصة بالمنتجات المعرفيّة.

3-1 خصائص الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge - based

يتصف اقتصاد المعرفة بعدد من الخصائص والتي نذكر منها (إلياس:2018،ص1-23).

- **من المحلية إلى العولمة**: الاقتصاد المبني على المعرفة هو اتجاه متنام نحو آفاق التكامل العالمي، و بالتأكيد لم يكن هذا الاقتصاد ممكناً لولا ثورة المعلومات والاتصالات، فعندما يتحدث الباحثون عن العالم كقرية صغيرة أو ربما كمدينة كونية فإن ذلك يعني بالدرجة الأولى تقصير المسافات من خلال شبكة الإنترنت، ولكن التجارة كانت أول المستفيدين من خدمات الإنترنت، لتعزيز الاتصال وإبرام الصفقات والإعلان والترويج والتسويق والحصول على المعلومات في الزمن الحقيقي عن اقتصاد العالم وعن المنافسة، بل وربما عن مخططات المنافسين للسنوات القادمة، وأخيراً لعقد شراكات مع حلفاء أقوياء في دول أخرى وتقسيم العمل بين مجموعات مختلفة وتقاسم نتائج هذه الشراكة (علوبة:2020،ص201-240)

والعولمة اليوم نظام اقتصادي بالدرجة الأولى قبل أن تكون نظاماً سياسياً، وهو نظام معتمد أولاً وقبل كل شيء على ثورتي المعلومات والاتصالات، وقد يقال إن للعولمة بعض المظاهر الأخرى كالعولمة الإعلامية التي تحققت عبر الفضائيات والأقمار الصناعية والتبادل الثقافي الذي أصبح تبادلاً باتجاه واحد، وهو أقرب إلى الغزو الثقافي منه إلى حوار الثقافات، ولكن ذلك كله ليس سوى أحد مظاهر العولمة ومن نتائجها وأدواتها لبناء واستكمال النظام الاقتصادي العالمي المبني على المعرفة.

- **من التمركز إلى الانتشار** : اتسم التوجه العام لاقتصاد الثورة الصناعية وحتى السبعينيات بالاتجاه نحو تركيز أكثر لرأس المال بيد شركات ضخمة تحتكر كل شيء وتفرض ما تشاء على الأسواق، وكانت قوتها لا تعتمد فقط على احتكار المال والتكنولوجيا، بل وقبل ذلك على احتكار المعلومات التي كانت تجمعها بوسائلها الخاصة لتشكل أحد مظاهر ومنابع قوتها المتنامية.أما في عصرنا فقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات حق الاطلاع للجميع، وبدأت سلطة الشركات المركزية الصناعية الكبرى تتهاوى لصالح شركات التجزئة التي اعتمدت على قوة المعلومات التي تعالجها في قواعد المعطيات الضخمة مما جعلها تفرض شروطها في النهاية على الشركات الاحتكارية .ونستطيع أن نقول دون مبالغة إن الاتجاه الذي كان سائداً في الثورة الصناعية نحو الاحتكار تحول إلى اتجاه جديد في عصر المعلومات نحو التبعثر والتنوع والانتشار(إلياس:2018،ص1-23).

-**من النمطية إلى** التنوع : كانت الاحتكارات الضخمة في الستينيات من القرن العشرين تنتج أعداداً هائلة من المنتجات ذات نمط موحد، وكان توزيع هذه المنتجات الموحدة يتم عبر شركات توزيع ضخمة وقوية، أو عبر أقسام التوزيع في الشركات الاحتكارية نفسها، مما كان يفرض هذه النماذج على الأسواق القومية والعالمية (علوبه:2020،ص201-240).

أما الآن فقد انتشرت طرق خطوط الإنتاج الكثيفة والإنتاج الضخم مع بدايات هذا القرن، وأصبحت نموذجاً يحتذى في التقدم الاقتصادي فالاتجاه اليوم انقلب تماماً وأخذ مساراً معاكساً للإنتاج الضخم وخطوط الإنتاج الكثيفة، وأصبح هاجس الشركات

اليوم الوصول إلى أكبر تنوع ممكن من المنتجات المطروحة في السوق، وبالتالي لا يمكن طرح أعداد كبيرة جداً من هذه المنتجات المتنوعة. و يمكن أن نؤكد أن التحول الذي فرضه مجتمع المعلومات هو الانتقال من الإنتاج الضخم الموحد إلى الإنتاج المحدود المتنوع والمادي، إذ أن تقنيات الصناعة المدعومة بالحاسوب، تتيح إنتاج كميات قليلة من أشياء مادية ملموسة تتميز بأنها ذات قيمة مضافة كبيرة(إلياس:2018،ص1-23).

- من الانغلاق نحو الانفتاح :كانت شركات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين تسعى نحو الانغلاق أي نحو إنتاج كل شيء ضمن أقسام الشركة بما في ذلك توزيع المنتج وتسويقه، في حين يتميز اقتصاد العالم اليوم بقدرته على صنع السيارة أو الحاسوب أو أية آلة أخرى في أربعة بلدان مختلفة ثم يمكن أن تجمع أجزاؤها في بلد خامس، حيث أن المنتج بشكله النهائي سيكون نتاج تعاون خمس شركات أو أكثر ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود وتتخطى العقلية المركزية الضيقة.مثال بسيط: لنأخذ أي حاسوب كمنتج نهائي هل يمكن القول إنه إنتاج مطلق لشركة واحدة أو بلد واحد؟

مثال آخر: شركات الطعام السريع تتعاقد مع بعض الشركات الزراعية في مناطق مختلفة من العالم وتتفق معها على مواصفات المنتجات وشروط الإنتاج (بطاطا، دواجن، لحوم.) لكي يخرج المنتج "الطعام السريع") بالنكهة المميزة المرغوبة من المستهلك، مما يجعل الشراكة ثلاثية الأطراف: (المطاعم، شركات زراعية، عملاء اومستهلكون، وبالفعل تقدمت بعض الشركات الزراعية إلى المطاعم المتعاقدة معها باقتراحات لتحسين المنتج وذلك بتحسين شروط زراعته للحصول على نكهة أفضل، كما أن العملاء يتدخلون بملاحظاتهم المكتوبة حول رغباتهم، مما يجعل منهم شريكاً ثالثاً في هذه العملية، بل وإن بعض الشركات الصناعية تتيح للمستهلك تحديد مواصفات المنتج الصناعي وتصنيعه وفقاً لذوق المستهلك تماماً، وما على الأخير سوى تحديد المواصفات وضغط مفتاح الطلبية، فيصله طلبه وفقاً للمواصفات الشخصية تماماً(محمد:2012،ص591-610).

وهذه الطريقة تمنح فرصة الحصول على أعلى قيمة مضافة ممكنة فهو يقدم منتجات قليلة مشخصة، ولكنه يحصل منها على قيمة مضافة عالية، مما يتيح الحصول على ربح معقول مقابل إنتاج غير مكثف وغير نمطي، إلا أن هذه الطريقة في العمل المفتوح بين عدة شركاء تتطلب تشكيل فريق عمل قوي من المصممين والإداريين الذين يتواصلون عبر شبكات الاتصال الدولية، ويعملون كما لو أنهم في مبنى واحد إلى جانب ذلك نلاحظ أن الخدمات المصرفية قد تخطت حدودها القومية، وصارت تقدم خدماتها ليلاً ونهاراً بلا انقطاع، فكل شيء: الأسهم والسندات والمواد والبضائع والنقود، وبالجملة كل شيء يباع ويشرى دون انقطاع أو توقف.

-دورة حياة المنتج: من الدورة الطويلة إلى التسارع التنافسي

يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بأنه يعتمد على الصناعة المتنوعة التي تسعى إلى تخفيض عمر المنتج أو دورة حياة المنتج، فتحت ضغط المنافسة الشديدة يسعى المصممون إلى معرفة ردود فعل المستهلك فور توزيع المنتج الجديد، من أجل دراسة الملاحظات السلبية وتوجهات العملاء ورغباتهم، والإسراع بإنجاز تصميم جديد وإجراء التجارب اللازمة عليه، ومن ثم طرحه في السوق قبل أن يتمكن المنافسون من طرح منتجهم البديل.

إن السباق المتواصل يجعل دورة حياة المنتج أقصر كل يوم، مما يؤكد عدم قدرة الشركة على طرح أعداد كبيرة من منتجات موحدة، ونلاحظ أن هذا الاتجاه معاكس تماماً للاحتكار والمركزية الشديدة وخطوط الإنتاج عالية الكثافة، حيث كانت تطرح أعداداً هائلة من المنتجات المتشابهة، وتنتظر فترة زمنية طويلة قبل إجراء تعديلات على النموذج القديم، أي أن دورة حياة المنتج كانت طويلة نسبياً.

- **الشراكة الاقتصادية:** يتميز الاقتصاد المبني على المعلومات باعتماده على فريق العمل لأن المنتجات الجديدة تنتقل من المصممين إلى المنتجين ثم إلى الموزعين وأخيراً إلى العملاء، وذلك بكل سرعة ممكنة.ويشكل هؤلاء جميعاً فريق عمل واحد، وإن كان متباعداً وموزعاً في أرجاء الأرض جميعها، وتسعى الشركات دوماً إلى زيادة سرعة العمل للوصول إلى دورة حياة منتج أقصر فأقصر بصورة متواصلة (محمد:2012،ص201-240).

-**إعادة توزيع الأرباح والمسئوليات** والسلطات :لزيادة سرعة العمل في الشركة وتقصير دورة حياة المنتج آثار كثيرة، ولكن أهمها هو أنها تؤثر تأثيراً مباشراً على إعادة توزيع الأرباح والمسئوليات والسلطات، فمثلاً تساهم هذه السرعة في تخفيض أرباح المصارف الناتجة عن بقاء المال في حسابات العملاء فترة طويلة قبل انتقاله الى الجهة المنتجة التي نطلبه، فبقدر ما تحصل الشركات على سرعة أكبر بسبب الإمكانات الحديثة للتكنولوجيا وتحت ضغط المنافسة الشديدة بهدف تقصير دورة حياة المنتج، فإن الأرباح التي تحققها المصارف تتضاءل، وتصبح هذه المصارف مضطرة للبحث عن موارد أخرى مما يقودها إلى مزاحمة الفروع الأخرى للقطاع المالي من خلال تطوير خدماتها وتنويعها وتوسيع نطاقها (محمد :2012،ص591-610)

- **العولمة في مواجهة النظم المالية الوطنية** :عندما أصبح الإنتاج والتسويق عالميين بدأت الأموال تتحرك بسهولة وسرعة عبر الحدود، وقد نشأ عن ذلك تناقضات بين العولمة والنظم المالية الوطنية القديمة، مما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى سقوط النظم المالية القديمة، ليصبح النظام المالي أكثر مرونة وأكثر قدرة على تلبية متطلبات الشركات، وعلى مواجهة الأزمات المحلية الصغيرة. وبالمقابل كلما صغرت الحواجز بين النظم الاقتصادية الوطنية أو ألغيت تماماً، فإننا نلاحظ نتائج سلبية واضحة لهذا الاتجاه، لأنه يذكي سعير المضاربات ويزيد من خطورة الانهيار الشامل.

- **نظام جديد لخلق الثروة بسرعة شبكات الاتصال** :بمقدار ما تنمو أسواق رؤوس الأموال وتتواصل مع بعضها بعضاً من هونج كونج إلى طوكيو وباريس ونيويورك ولندن، فإن المال يجري بسرعة أكبر، إذ أن شبكات الاتصال الإلكترونية تتيح جمع أو توزيع مليارات الدولارات في ثوان معدودة، وهكذا يتدفق المال بتسارع متزايد، وهو يتدفق بسرعة شبكات الاتصال نفسها، وبذلك تنتقل القوة المالية من يد إلى يد بسرعات متزايدة. وإذا نظرنا إلى هذه التغيرات ستجد أنها تمثل أعمق إعادة بناء عرفها العالم المالي من بدء الأيام الأولى للعهد الصناعي، وهي تعكس ظهور نظام جديد لخلق الثروة.

- **المعرفة أهم مصادر الثروة والسلطة في عصر المعلومات**

كان رأس المال يشتري المعرفة العلمية ويوظفها في خدمة خطوط إنتاجه الكثيفة في المراحل السابقة جميعها بدءاً من الثورة الصناعية، أما اليوم فإن المعرفة العلمية أوبعبارة أخرى)المعلومات(تحولت إلى مصدر من مصادر الثروة، ولعله سيكون أحد أهم مصادرها في القرن الحادي والعشرين، فقد ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من أقوى الشركات العالمية لم تستند في قوتها إلى أرصدتها المالية أو إلى موجوداتها المادية من بناء أو تجهيزات أو آلات، بل استندت إلى الكفاءة التنظيمية لدى الإدارة ومجموعة العلاقات والصلات والتطوير المستمر والإبداع والطرح المستمر لمبادرات جديدة.وكان أوضح مثال على هذا النموذج الجديد من شركات المستقبل شركة مايكروسوفت ومؤسسها بيل جيتس الذي كان مبرمجاً متواضعاً في إمكاناته المادية، ولكنه يمتلك الإبداع والقدرة على الإدارة، وبذلك استطاع أن ينتقل إلى مرتبة أغنى رجل في العالم، وتقدر ثروته اليوم بأكثر من مئة مليار دولار، غير أن مايكروسوفت ليست الوحيدة فهناك IBM وشركة CNN في أمريكا وBULL في فرنسا، وهناك صناعة برمجيات مهمة في الهند استطاعت أن تحصل على عقود تجاوزت الخمسة مليارات دولار في مجال المساعدة في

تصحيح برمجيات الشركات الغربية لتتلاءم مع العام الحالي، وهناك بداية طيبة لصناعة البرمجيات العربية في مصر تجاوزت وارداتها ثلاثمئة مليون دولار، و كل هذه الأعمال اعتمدت أساساً على رأس مال وحيد: إنه الإنسان بخبرته ومعرفته وعلمه.

- **النقد الإلكتروني يحل محل النقد الورقي :**تتجاوز التغيرات البنيوية المعاصرة مجرد ظهور المعلومات كمصدر جديد للثروة والسلطة، فالتبادل النقدي اليوم بحد ذاته لم يعد سوى أرقام ورموز مسجلة على حواسيب الشبكات الدولية .

وتبدو العملة الورقية اليوم وكأنها تسير بثبات نحو نهايتها المحتومة كعملة ثانوية إلى جانب أشكال النقد القديم: الذهب، الفضة، وإلى جانب أشكال النقد في الأزمان الغابرة كالنحاس والمرجان والتبادل العيني. فالنقد الإلكتروني ليس سوى مجرد تتابع دقيق للأصفار والآحاد تنقل من حاسوب إلى آخر عبر الشبكة الدولية.

لقد دخلت التجارة الإلكترونية إلى الاقتصاد العالمي من أوسع الأبواب، وستسيطر قريباً على الجزء الأعظم من الأسواق العالمية ويصل حجم التجارة الإلكترونية سنوياً إلى أكثر من 2.5 تريليون دولار، وفي حين يتجاوز التبادل النقدي العالمي هذا الرقم بكثير، فهو يتراوح بين 70 إلى100 تريليون دولار، إلا أن أكثر من نصف هذا التبادل النقدي يخص المضاربات المالية ولا علاقة له بالتجارة وبذلك نستطيع القول إن التجارة الإلكترونية اليوم تجاوزت حجم 5% من التجارة العالمية (علوبه:2020،ص201-240).

ويعتمد التبادل التجاري الإلكتروني على وسائط مختلفة بدءاً من التبادل عبر الشبكة الدولية " الانترنت" بين المستهلك والمصرف والشركة المنتجة، كما يعتمد على بطاقات VISA التي يستخدمها اليوم أكثر من200 مليون من الناس للشراء من عدد كبير من المخازن والمطاعم والفنادق والمراكز التجارية تزيد على سبعة ملايين، تقبل التسديد ببطاقاتVISA ، إلا أن البطاقات الذكية تستطيع أن تقوم بتسديد فوري، كما أنها شيك يدفع في ثانية واحدة.

وهنالك عملات إلكترونية خاصة مثل بطاقات الهواتف والسكك الحديدية وبطاقات الوجبات في مطاعم المعاهد والمدارس، وكل هذه التبادلات تستخدم النقد الإلكتروني .إن هذا النظام الجديد سيقلل من أهمية المصارف التي تعالج العمليات المالية على دفعات منفصلة، وسيسود نظام الدفع المتصل أي أن النظام المالي سيعمل في الزمن الحقيقي Real Time دقيقة بدقيقة وثانية بثانية (إلياس :2018،ص1-23).

- **القوة العاملة والبطالة في ظل اقتصاد المعرفة :** من الممكن أن تنشأ مفاهيم جديدة حول الصناعة والزراعة والخدمات والبطالة، ولابد أن نتذكر أن الثورة الصناعية حملت معها أساليب ومفاهيم جديدة، فبعد أن كان العاملون في الزراعة يشكلون أكثر من نصف السكان انخفضت نسبتهم إلى الثلث ثم الخمس، وفي الولايات المتحدة لا يشكل المزارعون أكثر من 2% من السكان، وتنتج هذه النسبة القليلة أعلى نسبة من السلع الغذائية في العالم.

ويشهد العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين تطوراً مماثلاً في مجال الصناعة، فقد انتهت في الدول المتقدمة المهن الصناعية الخطرة والصعبة والشاقة، وتم استبدالها بآلات مبرمجة وعدد قليل من العمال يراقبون عملها، ولذلك نلاحظ توجهاً ثابتاً ومستمراً نحو زيادة عدد العاملين في قطاع المعلومات وبالمقابل تقلص عدد العاملين في الزراعة والصناعة، وبالفعل فقد وصل عدد العاملين ممن يتصل عملهم بأنظمة المعلومات أكثر من ثلاثة أرباع القوة العاملة في الولايات المتحدة.إن البطالة في مجتمع وعصر المعلومات مشكلة نوعية وليست كمية، فقد استطاع اقتصاد الثورة الصناعية أن يخلق سوقاً واسعة للأيدي العاملة ينتقي منه ما يشاء، ويستطيع أن يستوعب عمال النسيج المسرحين في مصانع الأسمنت أو الحديد، لأن العمل لم يكن يتطلب سوى مقدار محدود من المهارات والكفاءة التي يمكن أن يكتسبها العامل الجديد بسرعة مقبولة، أما سوق العمل اليوم

فيتميز بالطلب على الأيدي العاملة التي تتمتع بمهارات وكفاءات وخبرات عالية وقابلة للتطور المستمر فإذا لم يكن العاطلون عن العمل، قادرين على التكيف مع هذه المتطلبات، فإن الأعمال الجديدة لن تتمكن من استيعابهم (مراد:2019،ص1-33).

- **نموذج جديد للإدارة في ظل اقتصاد المعرفة** :جرت العادة في التنظيمات الإدارية للمؤسسات الصناعية القديمة أن تقوم الإدارة بتقسيم العمل إلى أجزاء من العمليات البسيطة المتتالية التي لا تحتاج أية عملية منها إلى خبرة كبيرة، ويكون المدير مسئولاً عن متابعة وتسلسل وترابط هذه العمليات البسيطة المتتالية للتأكد من أن خط الإنتاج يسير بصورة صحيحة، إن هذه الطريقة في الإدارة تعتمد نظرياً على ضرورة الرد التدريجي للمشكلات إلى أبسط عناصرها، وبالتالي الفصل بين هذه العمليات وتتبعها ثم تحليلها بشكل متكامل. وبالنتيجة كانت الإدارة تتعامل مع الإنتاج كما لو أنه سلسلة من المراحل المعزولة ،أما النموذج الجديد للإنتاج فهو يستند إلى منظور متكامل للإدارة، ينظر إلى الإنتاج كعملية أكثر تركيباً، يستند إلى التسليم بأن جمع العناصر إلى جانب بعضها بعضاً لا يستطيع أن يشكل المجموعة الإجمالية للإنتاج، فالمجموعة عندما تعمل يجب أن تكون أكبر فاعلية من مجموع أجزائها، وبالتالي لا يمكن لأي جزء ضمن نظام إنتاج حديث متكامل أن يكون مقطوع الصلة بالأجزاء الأخرى.كما أن المفاهيم الحديثة تؤكد أن العمل لا يبدأ وينتهي داخل المصنع، فهي توسع دراسة عملية الإنتاج باتجاه الماضي وباتجاه المستقبل، لأن أي تصميم جديد يجب أن يستند إلى رغبات العملاء وملاحظاتهم حول النمط السابق الذي أنتجته الشركة، أما اتجاه المستقبل فيتلخص في تقديم خدمات ما بعد البيع، ودعم المنتج وضمان تقديم صيانة كاملة لسنة أو عدة سنوات.

-**فريق العمل المتكامل في ظل اقتصاد المعرفة** : في الإدارة الصناعية القديمة كان العاملون يعملون ضمن مراحل معزولة، وكانوا لا يعرفون شيئاً عما يجري في المراحل الأخرى أي أن الإدارة كانت مركزية، وكانت تختزن كل المعلومات والملاحظات حول أجزاء ومراحل العمل كله، أما اليوم وفي ظل ثورة المعلومات فإن النموذج المعتمد هو تشكيل فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أية مرحلة أن يبدي ملاحظاته واقتراحاته ليس فقط بالنسبة للمرحلة التي عمل بها وإنما بالنسبة للمراحل الأخرى أيضاً، فالمسئول عن تسويق المنتج يتصل بالمصمم ويعرض عليه ملاحظات العملاء، والمصمم يتصل ويتعاون مع قسم الإنتاج لتلافي أي تنفيذ غير مناسب للتصميم المقترح وهكذا (إلياس :2018،ص1-23).

- **الإنتاج المتنوع على الطلب يخفض حجم المخزون** : توفر نظم إدارة الإنتاج الصناعي كمية كافية من المعلومات لإعادة تنظيم العمل وتحديد الوقت المناسب والكمية المناسبة من المنتجات التي يجب إنتاجها لتغطية السوق، وبالتالي ستتمتع الإدارة بإمكانية إدارة الإنتاج دون أن تضطر إلى تخزين أية كمية من المنتجات الاحتياطية (المخزون).

إن الإنتاج المتنوع بأعداد قليلة مناسبة هو الحل المناسب لعدم استخدام مساحات واسعة للتخزين مع كل ما يترتب على ذلك من تجميد للمبالغ الناجمة عن كلفة الإنتاج فترة طويلة قبل تصريف البضائع.

- **انتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياة** :سيشهد القرن الحادي والعشرين انتهاء عهد استمرار الفرد في عمل واحد لدى شركة أو مؤسسة واحدة طيلة حياته العملية، بل سنجد أن الكثيرين سيضطرون لتغيير وظائفهم ومهنهم وأماكن عملهم بشكل مستمر كل ثلاث أو خمس سنوات (محمد:2012،ص591-610).

- **الحاجة للتعلم مدى الحياة** :من المتوقع أن يزداد عدد المتعلمين الكبار أكثر من أي وقت مضى، ففي ظل عصر المعرفة ستكون الحاجة للتربية والتعلم المستمرين متطلبات جوهرية للحفاظ على قدرة الفرد على البقاء في الوظيفة، ولا يعني هذا أن

التعليم في المدارس الثانوية أو الجامعات سينتهي، ولكنه سيكون متطلباً أساسياً ومستمراً أثناء حياة الإنسان العملية كلها(علوبه:2020،ص201-240).

-**المؤسسة في واحد**Corporation of Oneهناك ارتفاع يفوق التصور في مجال التشغيل لفترات مؤقتة Temporary work، وتبين التقارير أن مجال التوظيف المؤقت نما إلى 100 بليون دولار في السنة، وسيظل ينمو بنسبة 15 % سنويا، وعلى افتراض أن العديد من الأعمال تأخذ في الحسبان ما يترتب على إيجاد المنظمات الافتراضية Virtual Organizations، فقد تتكون المنظمات المستقبلية من عدد قليل من الموظفين والإدارات الأساسية، وسيترك كل ما عدا ذلك لمزودين خارجيين، وفي بيئة مثل هذه فإن العديد من الأفراد سيكونون وبمعنى الكلمة "مؤسسة في واحد" أي أنهم سيعملون بشكل مستقل ويتعاونون مع العاملين الآخرين في تخصصات متنوعة، وقد أشار المحللون الى أن من مظاهر التغير في سوق أنماط العمل وجود ما يسمى مشاركة العمل Work Sharing الشائع في مجتمع المعلومات، والاعتماد على العمل عن بعد teleworking حيث تجرب بعض الشركات فكرة العاملين من منازلهم، من خلال الاتصال إلكترونيا.

-**الابتكاروالإبداع**: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الاكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية (مراد:2019،ص1-33).

-**التعليم والبحث العلمي** :أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. يتعين على الحكومات ان توفر اليد العاملة الماهرة والابداعية أو رأس المال البشري القادر على ادماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامى الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الابداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

-**البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة** : البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.

-**حو افز تقوم على أسس اقتصادية** قوية : تستطيع توفير كل الاطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر اتاحة ويسرا، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-**تُمثل المعرفة رأس المال الخاص بهذا الاقتصاد** : وتتميز بأنّها لا تُحتكر، ولا تقلّ، ولا تَنفَذ.

- تهتمُّ **المعرفة بالعولمة**: والتكيف مع رغبات العملاء، والتركيز على تقديم الخدمات للمستهلكين.

-**تعتمد المعرفة على استخدام قوى عاملة تتميّز بالقدرة على** الإنتاج (علوبه:2020،ص201-240).

-تشكّل **الاتصالات والمعلومات الأداة الرئيسيّة** لتحقيق فاعلية المعرفة.

-تُساعد **المعرفة على رفع نصيب الفرد** من الناتج الإجماليّ الوطنيّ.

- **تُوفّر المعرفة بيئة تُحفّز المواهب والإبداع**.

وعند وصف الاقتصاد العالمي الحالي يتكرر استخدام مصطلحين أساسيين هما العولمة واقتصاد المعرفة. لقد ظل العالم يشهد تزايد عولمة الشؤون الاقتصادية وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التخفيف من القيود التجارية على المستويين الوطني والدولي. كما ظل العالم يشهد بالتوازي مع ذلكء ارتفاعا حاداً في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي.

شكل (1) خصائص اقتصاد المعرفة



-www.rowadalaamal.com

www.rowadalaamal.com/wp-content/uploads/2018/02/11...

1-4 القوى الدافعة الرئيسية لاقتصاد المعرفة

توجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدى إلى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وهي (مراد:2019،ص1-33).

-**العولمة** : أصبحت الاسواق والمنتجات أكثر عالمية.

-**ثورة المعلومات**: أصبحت تشكل كثافة عالية في الإنتاج حيث زاد اعتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف ؛ فنحو أكثر من 70 % من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات information workers؛ فالعديد من عمال المصانع صاروا يستخدمون رؤوسهم أكثر من ايديهم.

-**انتشار شبكات الحاسوب** :والربط بين التطورات مثل الإنترنت جعل العالم قرية واحدة أكثر من اي وقت مضى.

ونتيجة لذلك ازدادت الحاجة إلى تطوير السلع والخدمات بصفة مستمرة، وفي كثير من الحالات أصبحت تباع وتشترى من خلال الشبكات الإلكترونية. وهو ما يعظم ضرورة الإلمام بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة حيث يتوقف عليها تلبية الطلب الاقتصادي. وقد ساهمت هذه القوى في توسع الإنتاج الدولي بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد:

-تحرير السياسات وتلاشى الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات الرأسمالية المختلفة.

-التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة.

-المنافسة المتزايدة أجبرت الشركات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف(مراد:2019،ص1-33) .

وقد أظهرت مجموعة من الدول العربية مؤخراً اهتمامها الكبير باقتصاد المعرفة ومن بينها قطر التي انشئت مدينة تعليمية ومراكز ابحاث ودراسات الأمر الذي حقق لها نوع من الريادة في هذا الاتجاه.

1-5 مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة

توجَد مجموعة من المؤشرات المرتبطة باقتصاد المعرفة، وتُستخدم للدلالة على أنّه النمط المستخدم ضمن الاقتصاد؛ ممّا يساهم بتطبيق مجموعة من المقارنات بين الدول؛ من أجل تحديد مستوى تطوّرها الاقتصاديّ، وفيما يأتي مجموعة من أهمّ المؤشرات المستخدمة بقياس المعرفة (علوبه :2020،ص201-240)

- نسبة المعرفة ضمن أسعار الخدمات والسلع.

- معدل تجارة المعرفة الموجودة ضمن الميزان التجاريّ الخاص بكلّ دولة.

- المؤشرات الخاصة بتوجُّه المجتمع باتجاه المعلومات، مثل معدلات البنية الرئيسيّة وتشمل: شبكة الإنترنت، والهواتف، والمحتوى الرقميّ.

-عدد حقوق الملكيّة الفكريّة، وبراءات الاختراع.

-عدد السنوات الخاصة بالتدريب والدراسة، والمرتبطة بالمرحلة العمريّة عند الأفراد.

- معدلّ الإنفاق من الناتج المحليّ الإجماليّ على التطوير والبحث العلمي.1 مؤشر الاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة: يعالج المؤشر المركب الخاص بالاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة توليد ونشر المعرفة الجديدة، وهما بعدان حاسمان في الاستثمار، ويحسب المؤشر استناداً إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية المتصلة بجهود البحث والتطوير، مثل الاستثمار في الرأس مال البشري وجودة التعليم وشراء تكنولوجيات جديدة وتحديث الخدمات العامة.

-**الأداء في الاقتصاد القائم على المعرفة**: الاستثمار هو جانب واحد من مكونات القضية، وينبغي أن يعطي مخرجات ناجحة ورابحة تماماً، وبينما يجمع المؤشر المركب الخاص بالاستثمار مؤشراته الفرعية تحت توليد المعرفة ونشرها، ويحدد المؤشر الثاني أهم أربعة عناصر مكونة للأداء توخياً للانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وهذه العناصر هى الإنتاجية؛ الأداء العلمي والتكنلوجي؛ استخدام البنية الأساسية للمعلومات وفعالية النظام التعليمي.

وكان الاتحاد الأوروبي متأخرا عن الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الأداء في عام 1999م، غير أن ارتفاع معدل نمو الأداء الذي شهده يدل على ازدياد الجهود المبذولة للانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وعلى الرغم من معدل النمو العالي في الاتحاد الأوروبي يلزم عدم الاكتفاء بزيادة مبالغ الاستثمار، بل العمل على تحسين سبل رصد الأموال والتنفيذ.

-يضبط الاتحاد الدولي للاتصالات وسائر المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمعتنية بشئون التنمية جملة من المعايير التي يحدد على أساسها مدى انخراط هذا البلد أو ذاك في مجتمع المعلومات، وتضبط هذه الهيئات عددا من المؤشرات القابلة للملاحظة والقياس تتمثل في عدد خطوط الهاتف الثابت بالنسبة إلى عدد السكان، عدد خطوط الهاتف الجوال بالنسبة إلى السكان، عدد أجهزة الحاسوب بالنسبة إلى عدد السكان، عدد مستعملي شبكة الانترنت بالنسبة إلى عدد السكان، مجموع عدد مواقع الواب المسجلة بالنسبة إلى عدد السكان ويمكن بالإضافة إلى هذه العناصر تحديد مؤشرين إضافيين هما نسبة الربط بالشبكة الكهربائية ونسبة الأمية.

-كما يمكن تصنيف مؤشرات اقتصاد المعرفة وفقاً لأربع فئات مختلفة وهي التالية (علوبه :2020،ص201-240).

أ- مؤشرات العلم والتكنولوجيا مثل البيانات المتعلّقة بالأبحاث والتنمية، وإحصائيات براءات الاختراع، والمنشورات العلمية، وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات.

ب- المؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار: لطالما أجريت البحوث حول الابتكار من قبل هيئات وطنية للاستجابة إلى حاجاتها الخاصة، وبالتالي كان من الصعب مقارنة النتائج.

ج- المؤشرات المتعلّقة بالموارد البشرية: أهمية المتغيّرات المتعلّقة بالمصادر البشرية لاقتصاديات المعرفة أمريقرّ به الجميع، ورغم ذلك ما زال هناك القليل من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان: البيانات المتعلّقة بالتعليم والتدريب، والبيانات المتعلّقة بالكفاءات أو بمهن العمّال.

د- مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إنّ بيانات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعدّدة ومتنوّعة جداً ولكنّها تضمّ عيوباً كبيرة، إنه لمن الصعب مقارنتها بين بلد وآخر ومصدر وآخر وغالباً ما تكون غير موثوقة جداً.

إنّ البنية التحتية للأجهزة والبرمجيات لـ"الاقتصاد الرقمي" ليستمقاسة بعد بشكل صحيح. في الواقع لا تزوّد حسابات الشركات معلومات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. و هذه النقائص لا تعوّض إلاّ جزئياً بواسطة البحوث المختصة.

2- و اقع البيئة الاقتصادية ودعم التنافسية والإبداعفى الدول العربية

وفيما يلى واقع البيئة الاقتصادية ودعم التنافسية والإبداع في الدول العربية ومنها **(محمد:2012،ص591-610)**.

تواجه الدول العربية تعثر في عمليات نشر المعرفة في مختلف مجالاتها التنشئة والتعليم والاعلام والترجمة ،حيث تواجه صعوبات عديدة من أهمها ضعف الامكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمؤسسات ،و بالنسبة للتعليم فبالرغم من الانجازات المحققة على المستوى الكمي إلى أن الوضع العام للتعليم في الدول العربية مازال متواضعا مقارنة بالإنجازات في الدول الاخرى ، بسبب ارتفاع معدلات الأميه، وتردى نوعية التعليم ، وفي مجال الترجمة هناك حالة من الركود والفوضى فأرقام الترجمة هزيلة للغاية ،فالدول العربية تترجم سنوياً ما يقرب من 330 كتاب وهو خمس ما تترجمة اليونان كما تعانى الترجمة من وجود نقص في ترجمه كتب أساسية مع غياب سياسه واضحه منظمة لعملية اختيار الكتب المترجمة. و تعتبر وسائل الإعلام من أهم آليات نشر المعرفة وأحد الدعامات الأساسية للمجتمع المعاصر على القائم على المعرفة و مصدر جديد لإنتاج وصناعه القيم والرموز والذوق، وما زال الإعلام العربي ووسائل الوصول إليه وبنيته التحتية يعاني من الضعف مما جعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع واقتصاد المعرفة إذا ينخفض عدد الصحف في البلدان العربية لأقل من 53 لكل 1000 شخص مقارنه مع 285 صحيفه لكل 1000 شخص في الدول المتقدمة .

بالنسبة للبنيه التحتية للاتصالات والفجوة الرقمية في البلدان العربية فان الاتصالات الهاتفية والتي تعتبر بوابه الدخول لعصر المعلومات فقد عملت الدول العربية على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات ،واستكملت تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية ،إلا أنها دون المستوى العالمي .وبالنسبة لتقانات الاتصال والجاهزية الرقمية في الدول العربية فقد خطت الدول العربية خطوات لا بأس بها حيث أصبحت نسبه كبيرة من شبكات الاتصال تعمل بالطرق الرقمية و مدينه دبي للأنترنت مثال على تطور كبير في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات ويعد توافر الحاسوب من المعايير الأساسية لقياس مدى وصول تقنيات المعلومات عبر الوسائط التقنية الجديدة، وبالنسبة للاتصالات بالأقمار الصناعية فهناك القمر الصناعي "نايل سات" المخصص لأغراض الاعلام، وقريبا يطلق قمر صناعي آخر يعمل بالنظام الرقمي إلى جانب قمر الثريا المخصص للاتصالات ، وفيما يتعلق باستخدام الإنترنت في الدول العربية تحتل المنطقة العربية بين مناطق العالم الاخرى أدني مستوى في الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصالات حيث تبدا الدول العربية فيما عدا الكويت والامارات متساوية في فقرها إلى تقنيات المعلومات والاتصالات وتشير

الاحصائيات الى ان انتشار الانترنت مازال محدودا في الدول العربية مقارنه بالدول الاجنبية المتقدمة (عياد :2018،ص201-240).

٣- المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفةفى الدول العربية

يحتاج اقتصاد المعرفة إلى مجموعة من المتطلبات الرئيسيّة؛ من أجل ضمان استمراريّته وتطوره، وفيما يأتي أهمّ هذه المتطلبات (علوبه :2020،ص201-240):

-توفير بنية اتصالات وتكنولوجيا معلومات؛ من أجل المساهمة في بناء مجتمع معلوماتيّ.

- تطوير القوانين المستخدمة لتتناسب مع اقتصاد المعرفة.

- تأسيس وتطوير رأس المال البشريّ؛ من خلال توفير الدول للمناخ المُساعد للمعرفة حتى تصبح أهمّ عنصر إنتاجيّ.

- إدراك المنشآت المتنوعة والمستثمرين لأهمّيّة اقتصاد المعرفة.

- توفير المعرفة المستوردة، والبحث عن المعرفة غير المتوفرة.

-الحرص على بناء منظومة فعّالة للتكنولوجيا والعلم.

- دعم انتشار الثقافة الاجتماعيّة التي تُشجّع على الابتكار، والإبداع، وتدعم البحث والتطوير؛ عن طريق توفير بيئة تفاعليّة تشجّع الإنسان على إنتاج المعرفة.

- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي .

- العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست ترفًا فكريًا، بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

- إدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى (العابرة للقوميات خصوصًا) تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزءاً مهماً من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار(علوبه :2020،ص201-240).

-حدد البنك الدولي أربع ركائز أساسية لاقتصاد المعرفة هي(مراد :2019،ص1-33).

أ- الإطار الاقتصادي والمؤسسي الذي يضمن بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسه، وسوق عمل مرنه وحماية اجتماعيه كافية، ويقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الاقتصادي والحوافر لمجتمع الأعمال وغيرها من الشروط التي تعمل علي رفع اقتصاد المعرفة بالإضافة إلي الأداء الفعلي للاقتصاد.

ب- نظم التعليم التي توكد أن المواطنين معدين للاستحواذ أو الحصول علي واستخدام والمشاركة في المعرفة، فبقيادة التكنولوجيا والاحتياجات الجديدة يتجه التعليم لإحداث تغييرات كبري علي كل المستويات.

ج- نظم الإبداع التي تجمع ما بين الباحثين وأصحاب الأعمال في تطبيقات تجاريه للعلوم والتكنولوجيا.

د - البنية الأساسية لمجتمع المعلومات: ويقصد بها البنية الأساسية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإلي أي حد هي متقدمة ومنتشرة ومتاحة ورخيصة.

-ضرورة العمل على توفير بنية مؤسسية حديثة تفرض ذهنية وسلوك مؤسسي حديث، وأن يتم التأسيس لثقافة النوعية والجودة وثقافة الإنتاجية العالية والادخار وحسن الاستثمار.

- ضرورة إنجاز مهام البناء القانوني والإجرائي لمؤسسات اقتصادية ومالية مسئولة وفاعلة في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي جديرة بأن تضمن البيئة التمكينية لاقتصاد ديناميكي ومشجع للاستثمار المحلي والأجنبي.

- ضرورة التأسيس لإحداث شراكة وتنسيق في تحمل أعباء التنمية والتطور المجتمعي بين الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الأهلي والمواطنين(محمد :2012،ص591-610).

-ضرورة تنفيذ تنمية متوازنة إقليمياً وعادلة اجتماعياً تأخذ بالاعتبار حاجات وطموحات المناطق الأقل نمواً وتنهض بالفئات الاجتماعية الضعيفة (علوبه :2020،ص201-240).

-ضرورة إحداث تطوير جذري وحقيقي في مؤسسات التعليم والتعلم والبحث ورصد استثمارات كافية في هذا المضمار.

- ضرورة التخطيط والبرمجة للانتقال التدريجي للاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك طموح بعيد المدى يتطلب تسليح المواطن بذهنية جديدة قائمة على الاستقلالية وحرية التعبير والقدرة على التعامل مع المعلومة وتنظيم وحل المشكلات والتمتع بمهارات ذات قدرة تنافسية عالية.

- ضرورة تكريس ثقافة العمل والعمل الحر كجزء من التنشئة الاجتماعية والتربوية، من أجل الخروج بمنظومة قيم جديدة للمحدثين الاقتصاديين ولقيم الادخار والاستثمار والثقة.

- ضرورة الارتقاء بمستوى الموارد البشرية في المنشآت الإنتاجية والخدمية (العامة والخاصة)، وأن يجري تصميم نظم لتحديث عملياتها والتزامها بالتدريب وبمقاييس الجودة العالمية في إنتاج السلع المحلية القادرة على المنافسة والصالحة للتصدير.

- يتطلب النجاح في هذا الاقتصاد حيازة المعرفة، ولهذه الغاية على الحكومات أن تستثمر في تأهيل عمال المعرفة، أي أن تخصص ميزانية وبيئة مناسبة لتطوير التعليم وتنمية المهارات.

- من الخطوات اللازمة التي ينبغي أن تتخذها الحكومات للوصول إلى اقتصاد المعرفة: ربط التعليم والتدريب بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية بمرونة تتيح التحضير المستمر للمستقبل، تطوير برنامج لتأهيل عمال المعرفة يكون لمؤسسات التعليم دور رئيسي في كل مرحلها، الترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم التدريب المناسب لذلك، وإتاحة الاتصال لجميع المواطنين بمراكز المعلومات وخاصة الانترنت، الاستثمار في البنية الأساسية التكنولوجية، وضع برنامج لتشجيع التجديد والابتكار، تفعيل التشريعات الخاصة بمسائل حماية الملكية الفكرية وبناء الثقة الضرورية لاقتصاد المعرفة والعمل على إجراء تغيير في ثقافة العمل في المؤسسات للتأقلم مع الاقتصاد الجديد ، ومن البديهي القول إن الاهتمام بالتعليم والتدريب لا يكفي وحده لتحقيق نقله نوعية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع معين، بل ينبغي أن يتزامن مع سياسات لمواجهة القضايا والتحديات الاقتصادية وخلق الحوافز والمناخ السليم للاستثمار، وعقد الشراكات الاستراتيجية (علوبه :2020،ص201-240).

- النظر لكل الطلاب الأساتذة والفنيين بالجامعات ومراكز التدريب والمعاهد العليا ومراكز الأبحاث بأنهم شركاء في الإبداع، وخلق روح العمل الجماعي فيما بينهم، فذكاء الفرد وحده لا يكفي ومطلوب ذكاء المجتمع.

- التكامل والتداخل بين التخصصات والعلوم أصبح عنصر رئيس ومهم في اكتساب وتطوير المعرفة، وأدى إلى ظهور مجالات جديدة مثل التقنيات الحيوية، أنظمة التخيل والمحاكاة، الهندسة الوراثية، إدارة المعرفة، إدارة التقنية، الإدارة الإلكترونية،

الهندسة الطبية، التخطيط العقلي وتنمية القدرات الذاتية، وبالتالي لم تعد العلوم الأساسية والتطبيقية مفصولة عن بعضها البعض.

- زيادة التنافسية الاقتصادية العالمية المبنية على المعرفة والمبادرة والسبق الزمني، واتباع أساليب المقارنة المرجعية محلياً ودولياً كعنصر أساسي في ذلك(علوبه :2020،ص201-240).

- التوسع في نشر التعليم والتدريب الخاص واستخدام المعلوماتية في ذلك، من خلال التعليم والتدريب عن بعد و الجامعات المفتوحة، حيث وصل عدد الجامعات ومراكز التدريب الى أكثر من 56000 مؤسسة.

- زيادة دور المؤسسات الاقتصادية الكبيرة في إنشاء مؤسسات المعرفة من خلال برامج تنمية متكاملة، مثل (نوكيا ، هوندا ، ميكروسوفت،...) و التي خلفت مدن وقرى وحدائق تقنية كبرى (4000 مؤسسة).

- زيادة الاعتماد على الموارد البشرية باعتبارها أهم عناصر تنمية الاقتصاد الوطني واستدامته، باعتبار أن العقل البشري مدته أطول وله القدرة بشكل أكبر على زيادة الإنتاج كلما زادت إبداعاته وتوفرت له السبل والإمكانيات.

- ظهور أنظمة ومنظمات وهيئات رعاية المبدعين والمبادرين وأصحاب الابتكار، وربطها بأنظمة ومنظمات وهيئات الرعاية واحتضان تكوين المشروعات ومؤسسات الأعمال الصغرى والمتوسطة وهي ما يسمى حاضنات الأعمال، الحاضنات التقنية وحاضنات الأعمال والابتكار التقني.

- توفير معطيات موضوعية لتتبع التطور العمراني في العالم العربي، وتسريع تنافسية المدن في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مؤشرات المعرفة، وهي تطوير التنافسية من خلال المقارنات و تسريع القطاعات المعرفية و قطاعات الخدمات و المجالات الاقتصادية(محمد :2012،ص591-610).

- رفع الحصة المخصصة لتقنيات المعلومات و الاتصال في ميزانية الدولة مثل صندوق الحسن الثاني، صناديق خاصة (صندوق الخدمة الشاملة ...)، تعاون دولي ثنائي و متعدد الأطراف، شراكات بين القطاع العام و الخاص ، و دور الدول متعدد مثل القيام بتأمين وضمان منافسة شريفة، توعية المواطنين والمقاولات بأهمية استعمال تقنيات الإعلام والاتصال، تنظيم ربط مختلف قطاعات الإدارة بالشبكة، تطوير وتشجيع شبكات المعلومات الخاصة، سرعة إعداد بيئة ملائمة لتطوير صناعة وطنية فعالة لتقنيات الإعلام والاتصال، الحفاظ على تعبئة شراكة عمومية وخاصة متفق بشأنها وتدشين مشاريع طموحة وذات نطاق واسع.

- للانتقال إلى اقتصاد المعرفة بكل ما يحمل هذا المفهوم من تحديات وإرهاصات لابد من البدء بالمدارس و الجامعات، بحيث تصبح المعرفة والوسائل التي تدعم تحصيلها و الحفاظ عليها و في النهاية تخليقها هي أساس النظام التعليمي.

- إن استفادة العالم العربي من الفرص التي سيتيحها اقتصاد المعرفة وأخذ حصته فيه، وتجنب مخاطر عدم مواءمته مع التحديات التي سيأتي به هذا الاقتصاد يتطلب من العالم العربي التحرك لتفعيل دور مؤسسات العلم والتكنولوجيا لديه لتأدية وظيفتها في المجالات الأربعة للتعامل مع المعرفة أي:

توليد المعرفة: وذلك في مؤسسات البحث والتطوير وفي الجامعات، وهذا يتطلب قيام الدول العربية برفع معدلات تمويلها ودعمها لهذه المؤسسات.

نقل المعرفة: وذلك من قبل الشركات المتقدمة، وكذلك مؤسسات التوثيق العلمي وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة، وكذلك عن طريق البعثات للاختصاصات المختلفة بقصد نقل المعرفة وتوطينها، يضاف إلى ذلك جهود التعاون الإقليمي والدولي بهذا القصد(علوبه :2020،ص201-240).

أما نشر المعرفة : فيكون بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي إضافة إلى برامج التوعية العلمية المختلفة، وكذلك توفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتجارية وغيرها، وتوسيع استثمار شبكات الحاسوب ومنها الإنترنت وتشجيع انتقال العاملين من الجامعات ومراكز البحوث إلى الصناعة وبالعكس.

استثمار المعرفة: وهي من أهم الوظائف التي يجب الاعتناء بها، وذلك بتوفير المؤسسات الوسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات مثل المؤسسات التكنولوجية و المخابر الهندسية والهندسة العكسية و دعم براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية وغيرها من الإجراءات.

وبهدف استفادة العالم العربي من اقتصاد الأعمال الإلكترونية e-Business بما في ذلك التجارة الإلكترونية e-Commercial، وبهدف زيادة التجارة البينية العربية، وكذلك زيادة الصادرات على الواردات في مجال الأعمال الإلكترونية، يوصى بالعمل في المجالات التالية: تحسين البنية التحتية للإنترنت العربي، تشجيع انتشار الإنترنت بين المواطنين، دعم الدراسات والبحث والتطوير في مجالات المعلوماتية والأعمال الإلكترونية، تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لانتشار الأعمال الإلكترونية، تحسين البيئة المصرفية للسماح بانتشار الأعمال الإلكترونية وتوفير رأس المال لشركات الأعمال الإلكترونية.

4- التحديات التي تواجه بناء مجتمع و اقتصاد المعرفة في الدول العربية

ومن اهم التحديات والصعوبات التي تواجه بنلء مجتمع و اقتصاد المعرفة فى الدول العربية ما يلى (مراد:2019،ص1-33) :
يعتمد اقتصاد المعرفة على أهمية أن يكون المجتمع مجتمعاً معرفياً، ويعتمد مجتمع المعرفة بصفة أساسية على توافر عدد من الأمور أولها أنشطة وبرامج البحث العلمي، وتوجيهها نحو دراسة وتطوير كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، وثانيها قدرة المجتمع على تحويل نتائج البحوث العلمية إلى تقنيات وتطبيقات عملية مفيدة في كافة جوانب الحياة وفي كل مؤسسات الدولة، وثالثهما التعليم الجيد القائم على الإبداع والابتكار(أحمد:2005،ص54).

وعلى الرغم من الآمال والطموحات والأحلام التي يحملها العاملون في قطاع المعلومات العربي لتحسين الوضع الراهن فإن هناك بعض الحقائق مخيبة للآمال، بل وفي بعض الأحيان خطيرة، وهذه عينة منها:

- **أولى سمات مجتمع المعلومات هي الاتصالية العالية**، وقد نما عدد المرتبطين بشبكة الإنترنت العالمية بوتيرة مذهلة فاقت كل التوقعات حتى بلغ عددهم مؤخرا 729.2 مليوناً، في حين بلغ عدد العرب المرتبطين بالإنترنت 10.5 مليوناً أي ما نسبته 1.3% من مجموع المستخدمين، وهذه النسبة أقل بأربع مرات تقريبا من نسبة العرب إلى سكان العالم، أما بالنسبة لعدد المضيفات الأساسية للإنترنت في العالم فقد بلغ إجمالياً 54143 مضيفاً، وكان نصيب العرب منها 145 أي ما نسبته 0.26%، وهذه النسبة أقل بـ19.2 مرة من نسبة العرب إلى سكان العالم (علوبه :**2020،ص201-240**).

- **ثاني سمات مجتمع المعلومات هي المشاركة الفعالة** في إثراء المحتوى الرقمي، وأحد مؤشرات المحتوى الرقمي المهمة هو دون شك عدد المواقع العربية على الإنترنت، ووفقاً للإحصاءات المعتمدة فقد بلغ عدد المواقع العربية المحلية حتى نهاية عام 2001م ما يقرب من 9216 موقعاً، بما يمثل 0.026% من إجمالي عدد المواقع المحلية العالمية البالغ 36 مليون موقع، وهذه النسبة أقل بـ192 مرة من نسبة العرب إلى سكان العالم(محمد:2012،ص1-33).

وتظهر الإحصاءات التي نُشرت حديثاً وجود أكثر من 320 مليار صفحة معلومات منشورة على الإنترنت، أما صناعة المحتوى فقد بلغ حجمها في الولايات المتحدة 255 مليار دولار، وفي أوربا 186 مليار دولار، ونصيب العرب من هذا الحجم ضئيل جدا.

- **ثالث سمات مجتمع المعلومات هي نشر المعرفة**، ومن الصعب جداً أن نتخيل أن هذه السمة متوافرة في البلدان العربية ، خاصة وأن نسبة الأميين بين البالغين ما تزال نحو 45%، ذلك أن البلدان العربية دخلت القرن الحادي والعشرين مثقلة بسبعين مليون أمي غالبيتهم من النساء، وإذا نسبنا عدد الأميين إلى مجمل السكان سنجد أن النسبة تصل إلى 25%، وهو معدل أعلى من المتوسط العالمي وحتى من متوسط البلدان النامية (علوبه :2020،ص201-240).

- **رابع سمات مجتمع المعلومات هي دعم التطوير والبحث العلمي** ويوازي إنفاق البلدان العربية على البحث والتطوير ما نسبته 0.1-0.2%من الناتج الإجمالي، وهو أقل بسبع مرات عن المتوسط العالمي 1.4% وأقل بعشر مرات على الأقل عن المعدل الإسرائيلي 2%.

-**خامس سمات مجتمع المعلومات هي إتاحة التعليم المتطوروالنفاذ إلى الثقافة والمعرفة والتقنيات الحديثة لجميع أفراد المجتمع**، وقد حقق التعليم في البلدان العربية خطوات ايجابية ملموسة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فزاد عدد المتعلمين بنسب متسارعة حتى التسعينيات وقد زاد عدد الملتحقين بمراحل التعليم الثلاث من 31 مليون عام 1980م إلى ما يقارب 56 مليونا عام 1995م.

- **السمة السادسة لمجتمع المعلومات هي النمو الاقتصادي المعتمد على التكنولوجيا المتطورة**، وهو ما يدعى باقتصاد المعرفة، وإذا عدنا إلى لغة الأرقام والإحصاءات سنجد أن قيمة الناتج القومي الإجمالي لكل الدول العربية هو 324.2 مليار دولار عام 1997م بما في ذلك البترول، أما إذا استثنينا البترول فان هذا الناتج ينخفض إلى نحو 230 مليار دولار، وبذلك يكون الناتج الإجمالي لمجموع البلدان العربية بما فيها البلدان النفطية أقل من ناتج دولة صغيرة كهولندا وعدد سكانها 15.6مليون نسمة أي أقل بعشرين مرة من عدد سكان البلدان العربية، وأقل من ثلث ناتج ايطاليا وخمس ناتج فرنسا، والحقيقة أن العرب بشكل عام فقراء حتى لو حسبنا معهم الدول النفطية، والسبب هو أن الاقتصاد العالمي اليوم يمنح أعلى قيمة مضافة لناتج التكنولوجيا المتقدمة، ويبخس ثمن المواد الأولية والصناعات التحويلية البسيطة.

-من أهم الصعوبات التي تعترض تركيز وتطوير اقتصاد المعرفة في العالم العربي محدودية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فالإنفاق على البحث لا يتجاوز في المعدل العام 0،2 % من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي مقابل معدل عالمي يقدر بـ 1،7 %. ، وما توفر من هذا الانفاق يوجه بنسبة عالية إلى الاستثمار المادي على حساب الاستثمار اللامادي بمعنى البحث والتطوير (مراد:2019،ص1-33)

- **إخفاق التنمية البشرية في عصر المعرفة** ، ويرجع ذلك بسبب وجود مؤسسات لا تتبع الإدارة الحديثة، انعدام المسئولية الاجتماعية والوجدان القومي، هجرة العقول وعدم القدرة على استقطابها ثانية، عدم الوضوح في تحديد حاجة المجتمع إلى التخصصات،عدم توفر التخصصات المطلوبة، عدم ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل الأمية العادية والمعلوماتية، انعدام التوجيه والتخطيط أو تخلفه، طاقة بشرية كبيرة كامنة، نقص "الكوادر" والمهارات Staff/Skill Shortage مما يثير الاهتمام في ضوء النمو الاقتصادي الحالي أن العديد من الوظائف لا تجد من يملؤها (على الأقل في الولايات المتحدة)، ولعل قطاع تقنية المعلومات هو القطاع الأكبر الذي يصارع لإيجاد المواهب والطاقات، وبالنظر إلى الطاقات التي يخرجها نظام التعليم في مجالات تقنية المعلومات يعتقد أن قطاع الأعمال التي لا تستطيع العثور على الأنواع المناسبة من الطاقات محلياً ستبحث عنها في البلاد الأخرى، وهذه من سمات سوق المستقبل، فإذا نقصت المهارات في بلد ما فيمكن إيجاد الطاقات المناسبة في أي مكان في العالم.

5- دورتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمعات المعرفة

إن تشييد بنية تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة يكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، كصناعة البرمجيات و صناعة معدات الإعلام الآلي، فهذه التكنولوجيات لها دور أساسي في عملية تسريع وتجديد دورة العمل والإنتاج، فقد غيرت ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طريقة التفكير والعمل وساهمت في تحسين ظروف الحياة وخاصة الاقتصادية منها. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم و بطريقة فعالة في سد الفجوات بين الدول النامية والدول المتقدمة مع نهاية العقد الثاني من هذا القرن، حيث بدت الدول النامية استخدام هذه التكنولوجيا منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي بغرض التحول إلى اقتصاد المعرفة إلى ان أن هذا الاستخدام لن يكتمل إلا بإنشاء مراكز للبحث والتطوير لدفع عجله التنمية التكنولوجية، كما ينبغي أيضا تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية (مراد:2019،ص1-33).

6- دورالشر اكة المجتمعية والمؤسسية لبناء مجتمع و اقتصاد المعرفة

اوضحت العديد من الدراسات المحلية التي تناولت موضوع بناء اقتصاد مجتمع و اقتصاد المعرفة ضرورة الشراكة المجتمعية والمؤسسية في بناء اقتصاد و مجتمع المعرفة ، وأهمية تنويع مصادروتمويل اقتصاد المعرفة والعمل على تبني صيغه المشاركة في التكلفة والاستثمار في البرامج التدريبية لاقتصاد المعرفة، بما يعمل على زياده الموارد ورفع فاعلية البرامج وتحقيق العدالة في الاستثمار والاستفاده من تلك البرامج ، وعلى الرغم من أن معظم الدول العربية تنص فى أهدافها على ادورها تتصل بتطوير مستوى الشراكة المجتمعية والمؤسسة، فالواقع العربي يتناقض مع ذلك فلا تزال مشاركة المجتمع المحلي والمؤسسات في الدول العربية مشاركه ضعيفة في اقتصاد وبناء مجتمع المعرفة ولم تعط المأمول منها حتى الان، حيث هناك ضعف فى مستوى الشراكة المجتمعية والمؤسسية وإلى انخفاض توافر آليات التنسيق والتعاون الكافي بين الشراكة المجتمعية والمؤسسية في الدول العربية.

مما يؤكد على ضرورة التأسيس لإحداث شراكة وتنسيق في تحمل أعباء التنمية والتطور المجتمعي بين الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الأهلي والمواطنين. وضرورة تنفيذ تنمية متوازنة إقليمياً وعادلة اجتماعياً تأخذ بالاعتبار حاجات وطموحات المناطق الأقل نمواً وتنهض بالفئات الاجتماعية الضعيفة.

7- دورالبعد الاقتصادي والاجتماعي لاستر اتيجيات التنمية المستدامة في تحقيق التنافسية والإبداع

التنمية المستدامة هي مصطلح أممي يهدف إلى تطوير موارد الكوكب البشريّة والطبيعيّة، وتجويد التعاطي الاجتماعي والاقتصادي، بشرط تلبية احتياجات الحاضر دون التدخّل بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصّة بها، وتعدّ التنمية المستدامة من الفرص المميّزة التي تتيح إمكانية إقامة الأسواق، وفتح مجال العمل، ودمج المهمشين في المجال المجتمعي، ومنح كلّ فرد الحرية والقدرة على اختيار مسار وطريق مستقبله (مراد:2019،ص1-33).

وفيما يلى دور أبعاد استراتيجيات التنمية المستدامة ودورها فى تحقيق التنافسية والإبداع من خلال ما يلى(محمد:2012،ص591-610).

البعد التقني لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهمت في الكثير من التطور المهم لتحسين أداء المؤسّسات الخاصة، كما عزّزت أنشطة البحث، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة

التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفّزت النموّ الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حدّ من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل لتحقيق أهداف إنمائية ألفية، كما لعبت الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ساهمت الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية في تدريب المزارعين، ولا بدّ من الإشارة إلى دور شبكة الإنترنت، حيث إنّها ساعدت على ربط رجال التعليم والمرشدين بالباحثين، وبمصادر المعلومات، الأمر الذي ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي.

البعد البيئي: تسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب، بهدف ترك بيئة ملائمة ومماثلة للأجيال القادمة، نظراً لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدمها بشكلٍ دقيق (محمد:2012،ص591-610).

البعد الاقتصادي: تسعى التنمية الاقتصادية في البلدان الثرية إلى إجراء العديد من التخفيضات المتتالية في مستويات استهلاك الموارد الطبيعيّة والطاقة، فمثلاً استهلاك الطاقة الناتجة من الغاز، والفحم، والنفط في الولايات المتحدة أعلى منها في الهند بـ 33 مرة.

البعد الاجتماعي: تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من الإنصاف، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع (محمد:2012،ص591-610).

8- دور الاستثمار في مجال بناء رأس المال الفكري

إن الاستثمار في رأس المال البشري يهدف إلى الحصول على مداخيل أكثر من التكاليف التي يتطلبها ،حيث رأس المال البشري يشير إلى مجموعة من المعارف والمهارات والخبرات، وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل داخل المؤسسة. ورأس المال الفكري او ما يطلق عليه بالأصول الذكية يعرف حسب توماس ستيوارت بأنه" المواهب والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات والخبرات التي يمكن أن تستخدم لخلق الثروة". وقد بدأ الإهتمام بهذا النوع من الأصول منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأصول الرئيسية للعديد من المؤسسات في ميدان إنتاج التكنولوجيا المالية لا تتمثل في الاصول المادية فقط ولكن في مهارات أفرادها وفي التراكم الفكري والمعرفي الذي تملكه المؤسسة، ويتكون رأس المال الفكري من عدد من المكونات غير المادية وهي:

الأصول البشرية: وهي المعرفة والمهارات والخبرات (محمد:2012،ص591-610).

الاصول الفكرية: وهي المعلومات والمذكرات المكتوبة والمنشورات.

الملكية الفكرية: وتشمل براءات الاختراع وحقوق الطبعة والعلامات التجارية.

الاصول الهيكلية : وتتمثل في الثقافة والنماذج التنظيمية والاجراءات وقنوات التوزيع.

راس المال العلاقات: وهو يعكس طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة بعملائها ومورديها .

ويشير رأس المال الفكري إلى المعرقة التي يمكن تحويلها إلى أرباح ولكي تتم الاستفادة القصوى منه فانه لا بد من إدارتة بفاعليه مما يعني ان الأدارة الفعالة لراس المال الفكري هي الوجه الجديد لاقتصاد المعرفة ومن ثم خلق مجتمع المعرفة الذي ينمو يربو فى كنف عصر المعلومات وعصر المعرفة (مراد:2019،ص1-33)

النتائج:

-تم إثبات صحة فرضية الدراسة بأن هناك آثار إيجابية لواقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية، من خلال بناء اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار، ودعم التنافسية ،وريادة الأعمال ،وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

-التعرف على الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي واستراتيجيات التنمية المستدامة

-تحليل واقع البيئة الاقتصادية ودعم التنافسية والإبداعفى الدول العربية

-تحديد المتطلبات الاقتصادية والتنموية لبناء اقتصاد المعرفةفى الدول العربية

- إبراز التحديات التي تواجه بناء مجتمع واقتصاد المعرفة فى الدولالعربية

-توضيح دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمعات المعرفة

-تحديد دور الشراكة المجتمعية والمؤسسية لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة

-تحديد دور البعد الاقتصادي والاجتماعي لاستراتيجيات التنمية المستدامة في تحقيق التنافسية والإبداع

-بيان أهمية دور الاستثمار في مجال بناء رأس المال الفكري

التوصيات:

من أجل التحول الكامل لاقتصاد المعرفة فى الدول العربية لابد من مراعاة عدة أمور منها :

-ضرورة تبني الدول العربية لاستراتيجيات منهجية للاندماج في اقتصاد المعرفة لمواجهة التحديات.

-ضرورة الاستثمار في التعليم والتدريب والبحث والتطوير والابتكار بهدف الرفع المستمر لمستويات الإنتاجية والتنافسية في الدول العربية.

-العمل على تعزيز مستويات راس المال البشري وتطويره بنوعية عالية.

-إقامة منظومات بحث علمي عالية الجودة لتعزيز قدرات الافراد البحثية بالدول العربية.

-توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكن الأفراد من الوصول إلىها في اي زمان ومكان.

-التعاون بين الدول العربية في بناء بيئات حاضنة ومؤسسات داعمة للبحث العلمي والتطوير لتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

-قياس الاقتصاد المعرفي بناء على مؤشرات ومعايير محدده تساعد في إعطاء النموذج الامثل للقياس.

-بناء كامل عربي اقتصادي لإنتاج المعرفة والابتكار بعيدا عن الصراعات والحروب.

-توفير بيئة معرفية من خلال إنتاج واكتساب وتوظيف المعرفة بكفاءة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

- وضع خطة قومية للحد من اتساع الفجوة الرقمية والتكنولوجية بين الدول العربية وغيرها من الدول ذات الاقتصاديات المماثلة، وتلبية المتطلبات الأساسية للتنمية التكنولوجية والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالتنمية التكنولوجية.

-تعديل وتطوير الإطار التشريعي ويتمثل فى تعديل قانون التجارة بما يتماشى مع طبيعة التجارة الإلكترونية وأساليب تكوين العقود الإلكترونية، تعديل القوانين المتصلة بالشهر والتوثيق لتتلاءم مع التعاملات الإلكترونية وإنشاء جهة متخصصة لحفظ الوثائق الإلكترونية، تعديل التشريعات الضريبية الجمركية، استحداث التشريعات الخاصة بحماية المستهلك وتعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، تعديل التشريعات المنظمة للمناقصات والمزايدات والتوريدات الحكومية لملائمة طبيعة التجارة، تعديل التشريعات المنظمة للملكية الفكرية وتلك المنظمة للنقود الرقمية والبنوك الإلكترونية.

- الإهتمام بالتعليم والتنمية البشرية وتوفير الكوادر الفنية المطلوبة للتطوير التكنولوجي.

-ضرورة الاهتمام بالاستثمار في مجال بناء رأس المال الفكري .

--ضرورة العمل على تطوير منظومة التعليم والبحث العلمي في الدول العربية.

- عقد دورات تدريبية وبرامج مكثفة بمشاركة القطاعين الخاص والعام لنشر ثقافة اقتصاد المعرفة.

- توفير الحاسبات الآلية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا لتطوير المحتوى المعرفي .

-تطوير الأساليب العلمية فى معظم الدول العربية بما يساعد على الإبداع والابتكار.

- إقامة المؤتمرات والندوات العلمية لمناقشة المستجدات التي تطرأ على نظام التجارة الإلكترونية .

- الاستفادة من خبرة العلماء المصريين بالخارج فى مجال بناء مجتمع واقتصاد المعرفة.

- الربط بين المؤسسات العلمية والمراكز البحثية وحاجات المجتمع' من خلال الشراكة المجتمعية والمؤسسية في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة.

- زيادة الانفاق على الأبحاث والتطوير.

- الإطلاع على الدوريات العلمية المتخصصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الاستثمارات.

- عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول المتقدمة فى مجال بناء مجتمع واقتصاد المعرفة للاستفادة بخبراتها فى مجال التأهيل والتدريب.

- توسيع قواعد البيانات ومراكز المعلومات فى الدول العربية.

المراجع :

-الكتب:

-خالد الحشاش (٢٠١٤)، الاقتصاد المعرفي الثروة المستدامة ،القاهرة ،دار الكتاب الحديث ،الطبعة الأولى.

- عبود نجم (٢٠٠٥)، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- ولتر. ب. رستون(١٩٩٤) ، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة د. إبراهيم أبو عرقوب، أفول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا ، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

جمال داود سليمان(٢٠٠٩)، اقتصاد المعرفة ، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

-هاشم الشمري و ناديا الليثي(٢٠٠٨) ، الاقتصاد المعرفي ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

-محسن أحمد الخضيري(٢٠٠١)، اقتصاد المعرفة ، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

-عبد الخالق فاروق(٢٠٠٥)، اقتصاد المعرفة في العالم العربي : مشكلاته وأفق تطوره، إصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

- عماد عبد الوهاب صباغ (١٩٩٨)، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عبد الرحمن الهاشمي ، فائزة محمد(٢٠٠٧)، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن

- محمد جمال درويش(٢٠٠٠)،التخطيط للمجتمع المعلوماتي،المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.

- جمال داود سليمان (٢٠٠٩)، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن.

- نادية صالح ،مهدى الوائلي (٢٠١٥)،الاقتصاد المعرفي ،عمان ،الدار المنهجية للنشر والتوزيع.

- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ،برنامج الأمم المتحدة الأنمائى،(٢٠١٥) ،مؤشر المعرفة العربي ،الأمارات العربية المتحدة ،دار العزيز للطباعة والنشر .

-توماس ستيوارت(٢٠٠٤)، ترجمة: علا أحمد إصلاح، ثروة المعرفة: رأس المال الفكري، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر الجديدة

- ربحي مطفي عليان(٢٠١٠)، اقتصاد المعلومات، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- فليح حسن خلف(٢٠٠٧) ، اقتصاد المعرفة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن.

-الدوريات والمجلات والتقارير

-إلياس خناس (٢٠١٨) ،واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي فى ظل اقتصاد المعرفة ،رسالة دكتوراة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، الجزائر.

-علوبه حسن عبدالله عبدالقادر (٢٠٢٠)،مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، المجلة العربية للأداب والدراسات الإنسانية ،المجلد الرابع ،العدد ١٢،ص-ص٢٠١-٢٤٠.

مراد غلة(٢٠١٩)،جاهزية الدول العربية للإندماج في اقتصاد المعرفة: دراسة نظرية تحليلية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - والعلوم التجارية، جامعة الجلفة ،الجزائر،ص-ص١-٣٣.

علي بن حسن يعن الله القرني(٢٠٠٩)، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة ، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- يوسف حمد الإبراهيم (٢٠٠٤)، التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي -أحمد الدر يوشي(2005)، مشروع تتبُّع مؤشرات التطور المعرفي والتنمية العمرانية بالمدن العربية، مؤتمر مدن المعرفة في العالم العربي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

-خليل حسن الزركاني(2001)، الاقتصاد المعرفي والتعليم الإلكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري، جامعة بغداد-محمد أنس أبو الشامات(٢٠١٢)،اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية،مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد ١.

-حسام عيسى الحمدان(٢٠٠٩)، المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاد المعرفة في تحقيق النهضة التنموية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية .

-آر إيه بوكانان، تعريب: شوقي جلال، الآلة قوة وسلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 18 حتى الوقت الحاضر ، عالم الفكر، العدد 259، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت

- ترجمة منى عبد الظاهر(٢٠٠٢)، مجتمع المعرفة ،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 171، اليونسكو، الأمم المتحدة .

-عياد ليلى، بلال بو جمعة(٢٠١٨)، الإندماج في اقتصاد المعرفة : بين المتطلبات ومؤشرات القياس ،المركز الجامعي عبدالحفيظ بو الصوف -ميلة، جامعة 8 ،الجزائر - منى مؤتمن (٢٠٠٤) ، دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي، رسالة المعلم، مجلد 43، العدد 1، عمان، الأردن .

- فواز العلمي(2008)، الاقتصاد المعرفي.... سعودة العقول، صحيفة الوطن السعودية، العدد 2748، 8 إبريل 2008م

-مقالات الجرائد الإخبارية

- ألفريد فرج (١٩٩٨)، العولمة في مرآة الثقافة العربية ، جريدة الأهرام، القاهرة

-منشورات إلكترونية

- نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا (٢٠٠٤)، العدد 3، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الآسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.

-يوسف محمد محمود (٢٠١٣)،اقتصاد مدن المعرفة خصائص وتحديات :التجربة المصرية نموذجاً ،موقع الشبكة العربية العالمية

الحاضنات التكنولوجية كآليات لدعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة-الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله بالجزائر نموذجا-

Technology incubators as mechanisms to support the trend towards a knowledge economy - -the technology park Sidi Abdallah, Algeria, as a model

د.بلحرش عائشة/ د.حليمي وهيبة/ د.طالب دليلة

Dr BELLAHRECHE Aicha / Dr HALIMI Wahiba/ Dr TALEB Dalila

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

University of Abou Baker Belkaid TLEMCEN- ALGERIA

الملخص:

لقد أفرز تحول الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد المعرفة تغييرات جذرية في بيئة الأعمال أدت إلى إحداث طفرة في نماذج إنشاء وتطوير المؤسسات لتواكب هذه التطورات التكنولوجية وتستفيد من هذه التغيرات وهو ما تجلي في ظهور ما يعرف بالحاضنات التكنولوجية التي تلعب دورا هاما في تمنية القدرات التنافسية للمشاريع الإبداعية من خلال استقطابها لحاملي المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى آلية مهمة للتنمية الاقتصادية خصوصا في عصر المعرفة.

الهدف من هذه الورقة البحثيةهو إبراز الدور الذي تلعبه الحاضنات التكنولوجية في بناء اقتصاد المعرفة من خلال مساهمتها في تعزيز مستوى الابتكار من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، وكذلك تفعيل العلاقة ما بين مراكز البحث والمؤسسات من خلال ترجمة مخرجات البحث العلمي في شكل مشاريع إبداعية بما يعزز توجه الاقتصاد الجزائري نحو نموذج اقتصاد المعرفة .

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة،حاضنات الأعمال ،الحاضنات التكنولوجية ، الحدائق العلمية، الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله.

Abstract:

The global economy transition to a knowledge economy has resulted radical changes in the business environment that have led to a boost in the models of establishing and developing institutions to keep pace with these technological developments and benefit from these changes, which is exhibited by the emergence of what is known as technological incubators that play an important role to develop the competitive capabilities of creative projects through attracting holders of innovative projects and turning them into an important mechanism for economic development, especially in the era of knowledge.

The aim of this research paper is to highlight the role that technology incubators play in building a knowledge economy throughout their contribution to enhancing the level of innovation by transforming creative ideas into

wealth, as well as activating the relationship between research centers and institutions through translating scientific research outputs in the form of creative projects in a way that improves orientation of the Algerian economy towards the knowledge economy model.

Key words knowledge economy; incubators; technological incubators; era of knowledge; SIDI ABELLAH's technological park

مقدمة

في عصر العولمة والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة أضحى للمنتجات الفكرية دورا كبيرا في أي عملية البناء إستراتيجية تنموية مستدامة ، إذ يعد رأسمال الفكري أحد العوامل الإنتاجية الرئيسية ، وفي هذا الإطار يشير عالم الإدارة الشهير " بيتر دراكر " إلى أن المعرفة أضحت الآن أحد عوامل الإنتاج مثلها مثل رأس المال.(Keith, Smity, 2000,p2)

و لقد زادت أهمية المعلومات بوصفها السلع والمعرفة كعنصر أساسي من عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى العمل ورأس المال، وما برحت أن أصبحت القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني والعالمي. ويعرف اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه : " اقتصاد قائم على إنتاج وتوزيع واستخدام المعارف والمعلومات.(يوسفات و بلمقدم،2007،ص،2).

وتعرفه وزارة الصناعة و التجارة البريطانية (1998) بأنه : " الاقتصاد الذي تحركه المعرفة ، و القائم على توليد و استغلال المعرفة ، إذ تلعب المعرفة السائدة دورة مهمة في خلق الثروة (يوسفات و بلمقدم،2007،ص،2).

إن احتضان المؤسسات جاء نتيجة الإدراك أن الابتكار و روح المبادرة كانا محدودين بيئة الشركات النمطية ، إضافة إلى كون المشاريع المنجزة التي بدأت تفقد قدراتها وأفضل مواهبها وأفكارها الابتكارية تركت لبدء أعمال تجارية أخرى جديدة ، فحاضنات الأعمال تشكل امتدادا منطقيا لإدارة المعرفة والابتكار والبحث والتطوير ، ووسيلة للربح من رأس المال الفكري ، وزيادة الميزة التنافسية .

وفي الواقع فقد قيل أن الميزة التنافسية المستدامة هي الابتكار المستمر ، والحاضنات بمختلف أنواعها هي شرط لا غنى عنه في ثورة ال dot.com(الانترنت) ، لبدء المشاريع الناجحة ، وكان ينظر إليها باعتبارها واحدة من العديد.

من الطرق للاستفادة من المعرفة المتاحة من اجل إتاحة الفرصة لتسريع عمليات الابتكار(Pieter Dirk, 2003,p03) وهكذا يتضح دور حاضنات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة لكونها أساسا وسيلة لإنتاج المعرفة وللابتكار.

و منه فان هذه الورقة البحثية سعت إلى معالجة الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم الحاضنات التكنولوجية في تعزيز توجه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة؟

اولا : الإطار النظري لاقتصاد المعرفة والحاضنات التكنولوجية:

1عموميات حول اقتصاد المعرفة :

1.1 . نشأة اقتصاد المعرفة: نعيش حاليا في ظل شكل حديث للاقتصاد ألا وهو اقتصاد المعرفة " أو الاقتصاد المعرفي ، وما يجب التركيز عليه من خلال إبراز مراحل تطور الاقتصاد العالمي هو أن سمات الاقتصاد المعرفي القائم على إنتاج المعرفة وتوظيفها في خلق قيمة اقتصادية مضافة أصبحت الغالبة في اقتصاديات معظم الدول (أبو الجدائل،2012،ص،16-17) ، حيث أصبح للمعرفة مقام الصدارة وذلك نتيجة التغير في الأسبقيات الحاكمة للعالم الاقتصادي (الثروة القوة والمعرفة ، فأصبح للمعرفة مقام الصدارة بين هذه الأسبقيات وأصبح ينظر إليها على أنها الأساس في خلق كل ثروة وتوليد كل قوة .

وتمثل المرحلة الثالثة مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة والتي تم من خلالها ربما أجيزة الكمبيوتر بالشبكات ، أي أن المرحلة الأولى والثاني ركزت على القوة الساحقة للحاسوب بينما ركزت المرحلة الثالثة على قوة الربط بالشبكات ، وبعد إطلاق الانترنت في تسعينات القرن الماضي البداية الحقيقية لاقتصاد المعرفة(جوال و آخرون،2011،ص،3). فاقتصاد المعرفة كمصطلح عرف بروزه بداية الستينيات ، والفضل في ذلك يرجع للاقتصادي (Machlup(1962، وطوال العقود الأربعة الأخيرة قد تزايد اهتمام الباحثين بهذه الظاهرة الجديدة من خلال العديد من الدراسات في محاولة لشرح وتحديد الآليات التي كانت وراء جعل الاقتصاد يرتكز على المعرفة التي أصبح لها أهمية بالغة ، حيث برزت خلال هذه العقود عدة مقاربات ومناهج أصبح من خلالها اقتصاد المعرفة إستراتيجية أساسية تتبناها العديد من الدول لتحقيق التنمية.

(Dang et Umemoto , 2009,p,359-372)

2.1. تعريف اقتصاد المعرفة :

يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه : الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، ومعنى ذلك أن المعرفة في ظل هذا الاقتصاد أصبحت تشكل المكون الأساسي لمختلف العمليات الإنتاجية والتسويقية إذ أصبح النمو يزداد بزيادتها ، ووفقا لموسوعة الاقتصاد الجديد (2000) فإن اقتصاد المعرفة هو عالم يستخدم فيه الأفراد عقولهم بدلا من أيديهم ، كما أن تكنولوجيات الاتصال والإعلام تنشئ منافسة عالمية يكون الابتكار أكثر أهمية من الإنتاج الضخم ، وكما أن الاستثمار في إنشاء واكتساب مفاهيم ومعارف جديدة أكثر أهمية من شراء الآلات والمعدات الجديدة . ويعرفه الباحثان العشعاشي و حوحو ، 2016بأنه : نموذج اقتصادي حديث فرضته التحولات الجذرية التي عرفتها بيئة الأعمال المعاصرة والتطورات التكنولوجية المتسارعة والتي أدت إلى التحول من إنتاج السلع إلى إنتاج المعارف التي أصبحت المحرك الأساسي لتطوير اقتصاديات الدول ، حيث أنه يهدف إلى استغلال الأصول غير الملموسة والقدرات الفكرية للأفراد من أجل إنشاء قيمة مضافة تكون المعرفة مصدرها الرئيسي(العشعاشي و حوحو،2016،ص،136).

3.1. أهمية اقتصاد المعرفة :

يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ، فالاقتصاديون الكلاسيكيون عرفوا عوامل الإنتاج بأنها الأرض والعمالة ورأس المال ، والآن بدأت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل رأس المال والطاقة كموارد قادرة على زيادة الثروة ، لتصبح أحد أهم عوامل الانتقال من الحالة النامية إلى الحديثة والمتطورة ، كما أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية تعتمد بشكل متزايد على المهارات والمعرفة والابتكار ، ومن جهة أخرى تؤكد نظرية النمو الحديثة New) growththeory)أن النمو الاقتصادي ناشئ عن العوائد المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الحديثة ، وأن الاستثمار في مجال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي يشكل القانون الدافع للنمو الاقتصادي على خلاف النظريات الكلاسيكية . ويرى(فليح،2007،ص،161) أن أهمية اقتصاد المعرفة تبرز من خلال النقاط التالية :

- أن المعرفة العلمية ، والمعرفة العملية والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حاليا التوليد الثروة وزيادتها وتراكمها .

- الإسهام في تحسين الأداء ، ورفع الإنتاجية ، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته ، من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.

- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات والعوائد التي تحلقها، والإسهام في توليد الدخول للأفراد التي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

-الإسهام في توفير فرص عمل ، خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات العامة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والعلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى.

- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية ، وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة ، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه بسرعة واضحة.

-الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار ، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي.(بولصباع،2012،ص،54)

1-4- أسس اقتصاد المعرفة :

حدد البنك الدولي أربعة أسس أو متطلبات الاقتصاد المعرفة ينبغي على كل دولة إقناعها من أجل المشاركة بشكل فعال في اقتصاد المعرفة ، هذه الأسس هي: (World bank a)

1- **التعليم والتدريب**: يعد التعليم الأساسي أمر ضروري لزيادة قدرة المنظمات على التعلم واستخدام المعلومات ، فالتعليم الثانوي والتعليم العالي في المجالات الهندسية والعلمية يعتبران الركيزة الأساسية للابتكار التكنولوجي ، علما بأنه عموما يرتبط إنتاج المعرفة الجديدة والتكيف مع وضع اقتصادي معين مع ارتفاع مستوى التعليم والبحوث . فمعظم الدراسات الحديثة للنمو الاقتصادي تشتمل على رأس المال البشري حيث بينت بعض الدراسات أن معدل الالتحاق بالمدارس و الثانويات والجامعات له أثار إيجابية على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.(Derek and al, 2005,p.05)

2- **البنية التحتية للمعلومات (تكنولوجيات الإعلام والاتصال) :** حيث أن البنية التحتية الديناميكية للمعلومات بدءا من الراديو إلى الانترنت تعمل على تسهيل التواصل الفعال وكذلك نشر المعلومات ومعالجتها.(World bank a)

3- **الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي** : حيث أن البيئة التنظيمية والاقتصادية تتيح تدفق المعرفة ودعم الاستثمار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشجع خلق وتطوير المشاريع الاقتصادية ، وهذا ما يعتبر أمرا هاما في اقتصاد المعرفة (World bank a) ، كما أنه يجب على النظام القانوني أن يدعم القواعد الأساسية للتجارة ويحمي حقوق الملكية الفكرية وهذا من أجل تحفيز الباحثين على خلق أكبر للمعرفة بشكل عام والمعرفة التكنولوجية بشكل خاص. (Derek and al, 2005,p.08)

4- نظام الإبداع : إن مراكز البحوث والجامعات والشركات الخاصة ومجتمعات الممارسة تعتبر عناصرا مهمة وضرورية للاستفادة من المخزون المتزايد من المعارف العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وكذلك من أجل خلق معارف جديدة فنظام (World bank a) الإبداع الفعال هو الذي يوفر البيئة التي تحفز عمليات البحث والتطوير (R & D) ، والذي من شأنه أن ينتج سلعا جديدة ، وعمليات جديدة ومعارف جديدة ، وبالتالي يشكل مصدرا رئيسيا للتقدم التقني . (Derek and al, 2005,p.06)

2- عموميات حول حاضنات الأعمال.



1-2- قراءة تاريخية لحاضنات الأعمال

تعود بدايات ظهور حاضنات الأعمال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ظهرت لأول مرة في ولاية نيويورك الأمريكية عام 1959 متمثلةً بما يعرف بـ (مركز صناعات باتافيا)، لتتبعها العديد من دول العالم وبالأخص دول الاتحاد الأوربي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة أعمال في أوربا عام 1986. أما على المستوى العربي فإن مصر تعدّ أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998. وتشير الإحصائيات إلى وجود 1000 حاضنة تكنولوجيا في الوقت الحاضر في العالم منها ما يقارب الـ 500 حاضنة في الولايات المتحدة لوحدها. و لقد شهدت الفترة الزمنية التي تلت نشوء هذه الحاضنات تطورات متلاحقة، ففي الثمانينات وبدايات التسعينات من القرن الماضي أضحت الحاضنات الأداة المجتمعية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة منظمات الأعمال الصغيرة على النمو والاستمرار. بوصفها عامل أساس ومهم للنمو الاقتصادي في المنطقة التي نشأت فيها. ومنذ ذلك الحين بدأت وكالات التنمية الاقتصادية المحلية، والمؤسسات الحكومية والخاصة بتبني الحاضنات بوصفها أداة تقليص لاحتمالية الفشل، فضلاً عن كونها أداة تسريع عمليات الابتكار في الأعمال. وبعد أن تمتعت تلك الحاضنات بالإحساس بالخفة والنشاط بدأت نماذج الحاضنات تفقد بعض مزايا حداثتها بوصفها أداة مناسبة للتنمية الاقتصادية(Gonzalez.

and al,2001,p,1)

ولكن ما شهده العالم في النصف الثاني من التسعينات والذي يعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات وما أسهمت به تلك الثورة من تغيير في القواعد الأساسية السائدة في الأسواق وفي صناعة الحاضنات والمتمثل بسرعة الوصول إلى السوق والبقاء فيه كان العامل الرئيس لنجاح الحاضنات في عصر الإنترنت، فنشأت المشاريع المشتركة، وتزايدت جاهزية رأس المال وبرزت أحداث كثيرة استدعت الحاجة إلى الإدارة أكثر من الحاجة إلى الجانب الفني والخبرة. تلك التغيرات السوقية استدعت إعادة إنعاش أو إحياء ومن ثمّ إعادة تحديد مفهوم الحاضنات. فإعادة الإنعاش أو الإحياء من جديد كان بسبب التزايد الدراماتيكي لأعداد حاضنات الأعمال. أما إعادة تحديد مفهوم الحاضنات فقد استدعته التغيرات الراديكالية المتواصلة التي طرأت على المبادئ الأساسية في النموذج الأصلي لحاضنات الأعمال(Rouwmaat and al,2003,p,9).

الجدول (1) الخصائص الرئيسة لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين

الحاضنات في الثمانينات	الحاضنات في التسعينات
ملكية عامة أو شبه عامة	ملكية خاصة
لا تهدف إلى الربح	لا تهدف إلى الربح
التوجه نحو المجتمع	التوجه نحو الأعمال
الرسوم لأغراض الخدمة	الملكية لأغراض الخدمة
تهدف إلى تقليص كلف الأعمال	تهدف إلى تقليص وقت الوصول إلى السوق
استخداماتها متنوعة	تركيز محكم وبالأخص على تكنولوجيا المعلومات

Source: Gonzalez, Marisela&Lucea, Rafael, (2001), The Evolution of Business Incubation, Working Paper, March, P 1.

بجانب المرحلتين الزمنيتين أعلاه (الثمانينات والتسعينات) يشير البعض إلى أن ما شاهدته حاضنات الأعمال بدءاً من العام 1998 يعد نقطة تحوّل جوهرية تعبر عن التحوّل نحو العمل في عصر العولمة، ويطلق البعض على حاضنات هذه المرحلة بحاضنات الجيل الثالث، إذ تمّ التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطورات الحاصلة في تقنية المعلومات والاتصالات لتقديم الدعم والإسناد الذي أسهم في خلق نوع جديد من الحاضنات يعرف بالمشاريع المستندة إلى المعرفة Knowledge-Based Ventures وقد أسهمت بعض تلك الحاضنات في تحقيق النمو الاقتصادي، وأدت هذه التطورات كذلك إلى ظهور ما يعرف بالحاضنات الافتراضية Virtual Incubator أو ما يعرف بالحاضنات عديمة الجدران أو الحدود (Rouwmaat and al,2003,p,9).

وقد تحققت منذ السبعينات ولحد الآن تطورات متلاحقة في مجال إنشاء وقيام حاضنات الأعمال.

2-2 مفهوم حاضنات الأعمال

عند استطلاع ماهيّة حاضنات الأعمال ومعرفة مفهومها وحدودها وجد تباين واضح بين الآراء، لكن هذا التباين لم يصل إلى حد التقاطع، ولعل المداخل التي تمّ تبنيها من قبل الباحثين نظرياً والتطبيقات المتباينة من دولة إلى أخرى كانت من أسباب ذلك، فالبعض يعدّها معهداً لإعداد الشركات، وهي منظومة عمل متكاملة يحتضنها المعهد بمؤسساته البحثية التطبيقية بمشاركة عدد من الجهات سواء المحوّلة والمانحة للمواقع والمختبرات والمسئولة عن إنشاء الحاضنة وتشغيلها[1].

كما توصف بأنها آلية مشابهة للحاضنات الطبية، إذ يتم وضع المواليد غير مكتملي النمو في الحاضنة لتوفير الظروف المناسبة جداً لنموهم لحين تجاوز مرحلة الخطر، ويتم الانتساب أو إشغال الحاضنة بمجموعة من الراغبين في بدء مشروعات خاصة بهم خلال فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات. في حين يعدّها البعض حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة الاستشارية التي يتم توفيرها خلال فترة أو فترات زمنية حتى يتم تأهيل المنشأ ذات العلاقة لبدء القيام بالإنتاج والعمل الفعلي[2].

هناك توجهات عديدة لتصنيف الحاضنات أبرزها التوجه في ثمانينات القرن الماضي للبحوث والدراسات.

الجدول (2) تصنيف متعدد للحاضنات

ت	العنوان	الهدف
أولاً. بحسب الهدف		
1	الأولية	استقطاب رأس المال الأجنبي
2	الإقليمية	استثمار الطاقات البشرية أو شريحة محددة من المجتمع

[1] ثابت أمين عواد، حاضنة لتنمية المشروعات http://www.ahram.org.eg/archive. /IWVEI.HTM.

[2] (http://www.najah.edu/arabic/centers/BTI.asp)



ت	العنوان	الهدف
3	الصناعية	تبادل التسهيلات والتركيز على الدعم التقني والمعرفة
4	القطاع المتخصص	خدمة قطاع متخصص مثل البرمجيات والصناعات الهندسية
5	التقنية	خدمة تصاميم متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع أجهزة متقدمة
6	البحثية	تطوير أبحاث وأفكار أكاديمية
7	الافتراضية	خدمة قطاعات مختلفة باعتماد شبكة المعلومات
8	الإنترنت	مساعدة الشركات الناشئة في مجال الإنترنت والبرمجيات

ت	العنوان	مستوى التكنولوجيا	الجهة	الأمثلة
ثانياً. بحسب طبيعة المجال				
1	حاضنة المشروعات العامة أو المختلطة	تكنولوجيا بسيطة في تقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف	- المشروعات ذات المعرفة والمعلومات - الصناعات الحرفية المميّزة	-Cambridge Incubator - CampsixIdealab&Companies
2	حاضنات التنمية الاقتصادية(المتخصصة)	تكنولوجيا متنوعة ترتبط بالدولة	- مشاريع تشغيل - مشاريع إعادة هيكلة الصناعة	-Mackansey
3	حاضنات التكنولوجيا	تكنولوجيا متقدمة	- المراكز البحثية - الجامعات - المراكز المعلوماتية	-Anderson Consulting - The Elevator Com. - Internet Capital Group

ت	العنوان	الهدف
ثالثاً. بحسب الخدمات المقدمة		
1	حاضنة المشروع	خدمات شاملة (بنية تحتية، تقنيات اتصالات، موارد بشرية، رأس المال)
2	مسرّعات المشاريع	تسريع عملية الشروع أو البدء بتشغيل أي مشروع أعمال جديد (خدمات استشارية، الحصول على التمويل، إطلاق المشروع بأسرع وقت)
3	مداخل المشاريع	تأسيس شبكات المقاولين والمستشارين بالإضافة إلى المستثمرين

ت	العنوان	الهدف
4	شبكات المشاريع	الاستثمار في فترة مبكرة من العمل واتخاذ تدابير ابتدائية تتناسب والإستراتيجية العامة ثم بناء تعاونيات مصغّرة موزعة على أعضاءها لتقديم الدعم الحقيقي لقيمة الاستثمارات

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

1. GonzalezMarisela&Lucea, Rafael (2001),The Evolution of Business Incubation, WorkingPaper, March.

2. نبيل محمد شلبي، (2002)، نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 8-2002/10/9.

أما مبررات ظهور حاضنات الأعمال وشيوعها فيرجع إلى زبائنها الذين يتمثلون بالشركات المتوسطة الحجم وفي الأغلب الصغيرة الحجم التي تزداد يوماً بعد يوم في انتشارها وتأثيرها بالتزامن مع انكماش الشركات العملاقة والمتخصصة بالمنتجات والخدمات العسكرية أصلاً وتحولها إلى شركات صغيرة يستفاد من أبحاث مختبراتها، فهي:

1. تستحوذ على زيادات في حجم التوظيف العالمي بنسبة 10% منذ العام 1986، وهي توفر الآن أكثر من 40% من إجمالي فرص العمل.
2. مسئولة عن أكثر من نصف الإنتاج القومي للقطاع الخاص في العالم.
3. تتمتع بمبادرات تقنية عالية المستوى.
4. تسهم بنحو 55% من جميع الابتكارات الدولية.
5. وسعّت أعمالها اعتماداً على شبكة المعلومات الدولية وبرامج الإنتاجية المكتبية والحواسيب الشخصية والمنزلية.

2-3-أهمية حاضنات الأعمال:

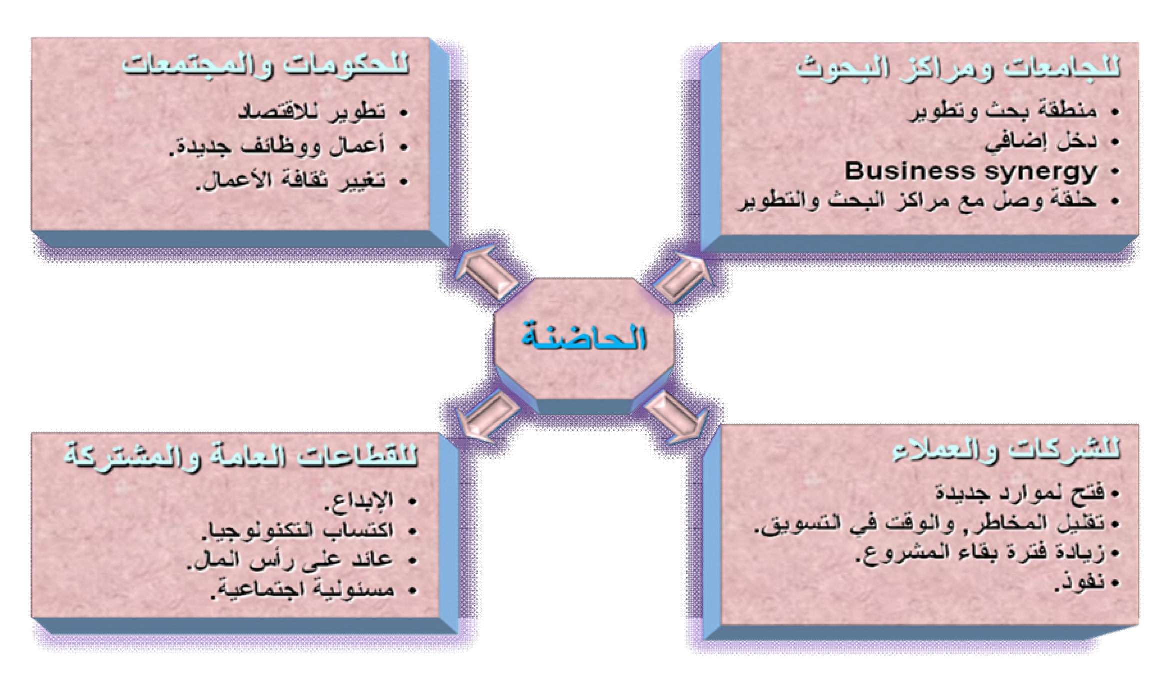
يمكننا استشفاف أهمية حاضنات الأعمال من خلال أدوارها الإستراتيجية المتوقعة، والتي نحاول تلخيص أهمها في النقاط التالية:(السنوسي والدويبي،2003،ص،22)

- ✓ تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.
- ✓ تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته.
- ✓ تشجع المستثمرين غير التقليديين والمغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أو المخاطر.
- ✓ تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج.
- ✓ توفر فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية وتساعدهم على البدء على نحوٍ صحيح وتجاوز الطرق الوعرة في بداية حياتهم ولعل أبرزها البيروقراطية التي تنعكس في (القروض، الضمانات، آليات التأسيس وغيرها).
- ✓ تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة.

- ✓ تؤهل جيلا من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد.
- ✓ تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية و المالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- ✓ تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.
- ✓ تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.

ويمكن توضيح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، مراكز بحث، المجتمع، الحكومة، الشركات، وزبائن الحاضنات) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): يبين أهمية حاضنات الأعمال



المصدر: إدارة الفرص الاستثمارية، مركز جدة للمنشآت الصغيرة، ملف متوفر على الانترنت بصيغة PPT.

ثمة روابط ضعيفة جدا بين معاهد البحث والتطوير وبين قطاعات الإنتاج (ما بعد الإنتاج) وبرامج تطوير الموارد البشرية (ما قبل الإنتاج)، مما يجعل جهود البحث والتنمية غير مثمرة وغالباً غير ملائمة، حيث أن معاهد البحث والتطوير تدار على شاكلة المؤسسات الأكاديمية وليس كمشاريع صناعية، كما أن الدعم الموجه للصناعة هزيل للغاية. وبما أن معاهد البحث والتطوير تشكل منبع المعرفة بالنسبة للصناعة الحديثة، فإن هذه المعاهد تبقى عاجزة عن القيام بمهمتها.(الشبراوي،2005)

هذا الأمر جعل من حاضنات الأعمال الأداة المثلى لحل مشاكل مراكز البحث العلمي والباحثين وترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، كما تعد كأداة إستراتيجية للبناء والمحافظة على الرأسمال الفكري، والحد قدر الإمكان من هجرته.

ثانيا: دورحاضنات الأعمال في استيعاب أصحاب الإنتاج الفكري:

لا يخفى على أحد الدور الذي يمكن أن تلعبه الحاضنات في استيعاب الكفاءات الباحثة، ووقف نزيف الأدمغة في الوطن العربي نحو الخارج، والذي يؤدي إلى خسائر مادية وتفويت الفرص على الدول العربية، لدفع عجلة البحث العلمي وتحقيق التنمية المنشودة.

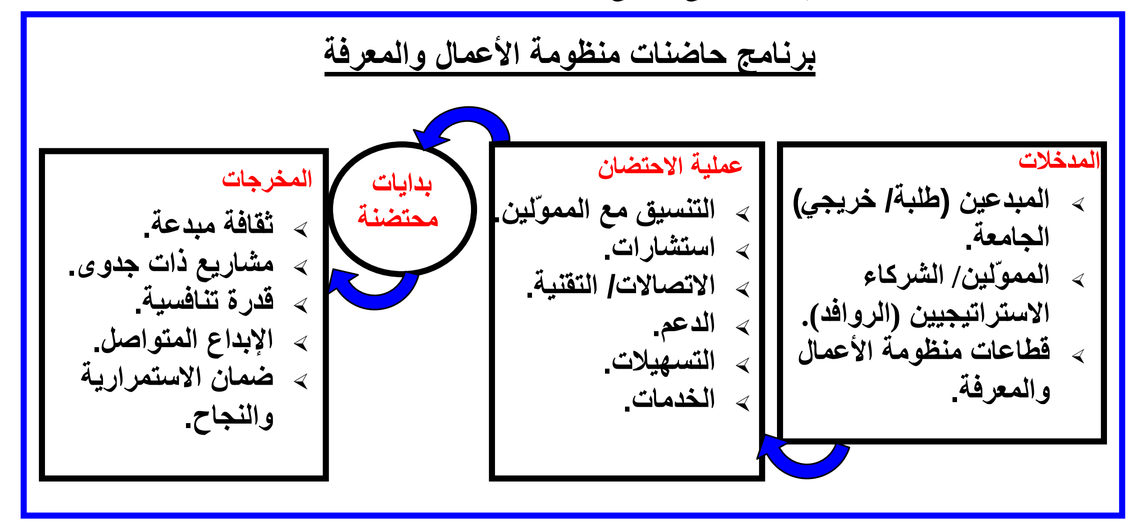
1-الحاضنات ومنظومة "الإنتاج الفكري":

في عصر العولمة والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، أضحى للمنتجات الفكرية دوراً كبيراً في أي عملية لبناء إستراتيجية تنموية مستدامة، إذ يعد رأسمال الفكري أحد العوامل الإنتاجية الرئيسية، وفي هذا الإطار يشير عالم الإدارة الشهير "بيتر دراكر"، أن المعرفة أضحت الآن أحد عوامل الإنتاج، مثلها مثل رأس المال والعمل(Smith ,Keith, 2000,p,02) .

لقد زادت أهمية المعلومات بوصفها السلع والمعرفة كعنصر أساسي من عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى العمل ورأس المال، وما برحت أن أصبحت القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية الوطنية والعالمية.

وفي الشكل الموالي يتبين لنا برنامج حاضنات منظومة الأعمال والمعرفة:

الشكل رقم (2): يوضح برنامج منظومة الأعمال والمعرفة



المصدر: هالة القبلي،1427هـ، ، حاضنات الأعمال، جامعة الملك فهد بن عبدالعزيز، منظومة المعرفة والأعمال، ص5.

ويعرف اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه "الاقتصاد القائم على إنتاج وتوزيع واستخدام المعارف والمعلومات"، كما تعرف وزارة الصناعة والتجارة البريطانية (1998م) اقتصاد المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي تحركه المعرفة، والقائم على توليد واستغلال المعرفة، إذ تلعب المعرفة السائدة دوراً مهماً في خلق الثروة"(يوسفات و بلمقدم،2007،ص2) .

وفي الواقع فقد قيل أن الميزة التنافسية المستدامة هي الابتكار المستمر، والحاضنات بمختلف أنواعها هي شرط لا غنى عنه في ثورة الانترنت، لبدء المشاريع الناجحة، وكان ينظر إلها باعتبارها واحدة من العديد من الطرق للاستفادة من المعرفة المتاحة من أجل إتاحة الفرصة لتسريع عمليات الابتكار (STEYN, PIETER, 2003,p,03).

2-الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية كآليات الدعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة :

تعتبر الحاضنات التكنولوجية أداة هامة لدعم توجه الدول نحو اقتصاد المعرفة وفي تطوير وتنمية وتسويق منتجاتها وخاصة القائمة على المبادرات التكنولوجية الفردية ، والتي تحقق معدلات نمو عالية وسريعة داخل الحاضنة من ناحية تحسين فرص النجاح في ظل المنافسة المتزايدة.

ا-تعريف الحاضنات التكنولوجية :

توجد الحاضنات التكنولوجية بشكل عام في الجامعات ومراكز البحث العلمية حيث أنه لهذه الحاضنات دور هام في استيعاب أصحاب الإنتاج الفكري وتني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج إلى إنتاج حقيقي من خلال العدم المقدم والمساعدة العلمية في سبيل تطوير المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق وذلك من خلال:

- المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي، المساهمة في صنع المجتمع المعرفي القضاء على مسببات هجرة العقول ضمان الاستفادة من الموارد البشرية الخلاقة.(يونس و عبيس،2015،ص،64)

ب- الحدائق العلمية :

تعرف الحدائق العلمية على أنها واحة للتعاون بين الجامعات و منتسبيها و طلابها من جهة وبين المشاريع والمؤسسات التي تحتاج إلى المتطلبات المعرفية والتكنولوجية وتحتوي الحدائق العلمية على مواقع بعض الشركات ومؤسسات صناعية وتجارية مختلفة تتعاون مع كليات الجامعة وذلك من أجل العمل المشترك و الاستثمار المعرفي ، وللحدائق العلمية تسميات كثيرة منها المناطق التقنية ، مناطق علوم و حدائق تقنية،و حديقة بحوث وغيرها من التسميات ، وقد لاقت الحدائق العلمية إقبالا منقطع النظير خلال السنوات الماضية كخطة إستراتيجية التنمية الاقتصادية وخاصة في المناطق التي تواجه تدهورا وكسادا اقتصاديا واستخدمت كخطة لإعادة التنظيم الاقتصاد و أصبحت بمثابة قاعدة لضمان مستوى لائق في عالم الأعمال اليوم.(طاهر و جميل،2012،ص،52-53)

وفي ظل توجه الدول نحو اقتصاد المعرفة ، فإن الحدائق العلمية ستسمح بتمرير توجه الدول نحو هذا النموذج وذلك من خلال:

- انتعاش و تنظيم سريان المعرفة والتكنولوجيا في الجامعات والمؤسسات والسوق.
-تسهيل إنشاء وتنمية المؤسسات الفائقة على الابتكار خلال عمليات احتضانها داخل الجامعة.
- تقديم خدمات إضافية قيمة إلى جانب توفير مكان جيد وذو جودة متميزة.
-تنظيم نقل المعرفة والإبداع من الجامعات إلى المؤسسات ثم إلى السوق.
-تكوين شراكة وثيقة بين المؤسسات والجامعة والدولة .(طاهر و جميل،2012،ص،53).

3-دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة:

ينبع دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من كونها تعني بترجمة مخرجات البحث العلمي من خلال برامج الابتكار والإبداع وتطويرها تقنيا وتحويلها إلى سلع وخدمات وتسويقها على شكل منتجات من قبل الشركات الناشئة وبالتالي تحويلها إلى ثروة تسهم في الاقتصاد الوطني.

فالحاضنات التكنولوجية - كأداة ربط الجامعات والمؤسسات البحثية بالقطاعات الصناعية - تسهم في توسيع استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية ، وتسهم في تأسيس الشركات الناشئة من الجامعات التي تعرف ب University Startups أسهمت أيضا في نقل وتوطين التكنولوجيا التطبيقية المستوردة واستخدامها خدمة البناء الاقتصاد الوطني المتنوع . فهي تلعب

دورا أساسيا في ربط المؤسسات العلمية والبحثية بالقطاعات الصناعية والخدمية ، وتعمل على توجيه الخدمات للمبدعين من خريجي الجامعات بتطوير أفكارهم من خلال إجراء البحوث لتحويلها إلى منتج أي انتقال الأفكار من معامل الأبحاث إلى السوق وليس انتقال المعدات والآلات .

كما تسهم الحاضنات التكنولوجية أيضا في إنشاء وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتأسيس الشركات الناشئة. فالشركات الناشئة تحتاج إلى جهات تدعمها وتحتضنها وتوفر أسس نشأتها واستمرارها وخاصة في المراحل الأولى من تأسيسها ، وبالتالي يعول علي الحاضنات التكنولوجية في مساعدة الباحثين والمبتكرين على تحويل الأفكار الريادية والانتقال بها من مرحلة التجريب المخبري Prototype والتجريبي Pilot Project إلى مرحلة الإنتاجSmall and Large ScaleProjects . ويمكن للشركات الناشئة من الجامعات الاستثمار في نتائج البحوث كما يمكن الاستثمار في براءات الاختراع التي تملكها الجامعات أو أعضاء هيئة التدريس بها (تطبيق نتائج البحوث الإنتاج المعرفة ونقل التكنولوجيا التوظيف ونشر المعرفة) .

وتعد الشركات الناشئة من الحاضنات الجامعية والقائمة على نتائج أبحاثها تعد من أكثر الوسائل إسهاما في نقل وتفعيل نتائج الأبحاث في القطاع الصناعي ، وقد أشار Blair and Hitchens1998 , أن الشركات الناشئة من الجامعات لها قدرة على ابتكار منتجات وخدمات أكثر تنافسية من نظيراتها من خارج الجامعة (Blair and hitchens. 1998). ومن الأمثلة على الشركات الناجحة التي انتمت إلى هذا النوع من الحاضنات وتخرجت منها هو شركة CEDAR التي تعمل في مجال الأبحاث الصيدلانية والتي دخلت الحاضنة سنة 1992 وتراوح معدل نموها السنوي بين 30 % -40 % ، وبدأت الشركة أعمالها بخمسة موظفين يزيدون الآن على 120 موظفا ، وتخصص الشركة بتقديم خدمات الدراسات والأبحاث بمجالات التقنيات الحيوية والصناعات الصيدلانية.

ونظرا لدور هذه الحاضنات في تحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة فتشير الإحصائيات إلى وجود 1000 حاضنة تكنولوجيا في العالم منها ما يفوق ال 500 حاضنة في الولايات المتحدة لوحدها وبلغ مجموع الحاضنات في العالم اليوم 3500 حاضنة أعمال المشروعات صغيرة بأنواعها المختلفة ، إن مثل هذه الحاضنات خرج شركات أمكنها الاستثمار في نتائج البحوث كما أمكنها الاستثمار في براءات الاختراع التي تملكها الجامعات وبالتالي اعتبرت الحاضنات من دواعي نجاح السياسات والبرامج الصناعية والتنموية .

- **<u>إعادة بناء الاقتصاد بناء معرفيا</u>:**

نعني بإعادة بناء الاقتصاد بناء معرفيا هو الانتقال من التركيز على الإنتاج القائم على الموارد الطبيعية (واخص بالذكر هنا النفط والغاز) رأس المال و إلى التركيز القائم على إنتاج واستثمار المعرفة لتوليد القيمة والثروة المضافة للاقتصاد الوطني من خلال البحث و التطوير و توظيف العلوم و التكنولوجيا . وطبقا لتجارب العالم فإن هذا النموذج الجديد سوف يؤدي إلى نمو اقتصادي يفوق النموذج التنموي القديم القائم على عوائد النفط. إن الاعتماد على الاقتصاد الريعي القائم على عوائد النفط وضعف نموه وضعف المستوى التكنولوجي وضعف نموه أيضا . هما من أهم قضايا الاقتصاد في كثير من الدول وخاصة العربية والتي أدت إلى ضعف التنوع الاقتصادي وضعف التنافسية وزيادة التبعية وازدياد نسبة البطالة ، ومن هنا كان لابد من وجود حاضنات الأعمال ، وبالأخص الحاضنات التكنولوجية للاستثمار في البحوث العلمية وتحويلها لاقتصاد معرفيا .

- **<u>متطلبات إعادة بناء الاقتصاد بناء معرفيا</u>:**

- موارد بشرية مؤهلة للتعايش في عصر المعلومات وذلك من خلال نظام تعليمي كفء ومرن يغطي مراحل حياة الفرد كلها يوفر له فرص التأهيل وإعادة التأهيل والدعم بأنماط متعددة متنوعة دون حواجز و لا تميز و لا عقبات مالية و غير مادية.

- سياسات لتشجع الشراكة بين القطاعات والتطوير العلوم والتكنولوجيا وتشريعات تدفع وتيسر وتكافئ الإبداع وأهله.
-مؤسسات توفر الإمكانات و المحاضن للبحث العلمي والنشر المعرفي الواسع والعمل بعقلية جماعية تشجع التجديد و ترعى وتنمي طاقات الفرد.
-خلق بنية تحتية تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الكفاءة العالية .
-تطبيق معايير الجودة العالمية الملائمة للخصوصيات المحلية على مدخلات النظام التعليمي وعلى عملياته.

4-مشروع الحاضنات التكنولوجية في الجزائر:

يعد مشروع الحظيرة التكنولوجية في الجزائر من ضمن سلسلة الإنجازات حيث يتضمن مشروع محضنة لاستقبال حاملي المشاريع من الطلبة المتخرجين والمؤسسات قصد تكوينهم في مجال المقاولة، إلى جانب مشروع للدراسات والبحث في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال. فقد تمكنت الوكالة من مرافقة أزيد من 100 حامل مشروع وذلك على مستوى الحاضنات الثلاثة التي أطلقتها الوكالة منذ إنشائها سنة 2004. وتتواجد هذه الحاضنات بكل من ولاية الجزائر (سيدي عبد الله)، و ورقلة، و باتنة (جامعة الحاج الخضر) وقريبا سيتم تدشين حاضنتين بكل من ولاية وهران، و عنابة. بعد ذلك تم إطلاق ثلاث حاضنات تكنولوجية عبر الوطن قبل نهاية الثلاثي الأول 2013. المتمثلة في سطيف، و قسنطينة،

و بوغزول إضافة إلى حاضنة في غرداية أعلنت مؤخرا. (جريدة الأمة العربية،2013)

الحاضنة التكنولوجية المتواجدة بالعاصمة ترافق لوحدها 70 حامل مشروع تلقوا تكوينا في مجال المقاولاتية على مدار (أربعة دفعات) ومن مجمل هذه المشاريع تم إنشاء 13 مؤسسة صغيرة تعمل حاليا في السوق الجزائرية. وتنشط هذه المؤسسات في عدة مجالات منها التجارة الإلكترونية، وإعداد أنظمة معلوماتية تستغل لعمليات التسيير المالي للمؤسسات والدفع الإلكتروني. ويرتقب أن تشرع الحاضنة التكنولوجية الأولى للغرب الجزائري والتي سيحتضنها المعهد الوطني لتكنولوجيات الاتصالات بوهران في مرافقة حوالي 30 حاملا لمشاريع مرتبطة بتطوير خدمات ونشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لاسيما الانترنت والإعلام الآلي من مرحلة الفكرة إلى غاية إنجاز المؤسسة والشروع في إنتاج القيم المضافة.[3]

كما تعد تجربة حاضنة المشاريع بجامعة الحاج لخضر أول حاضنة تكنولوجية أنشئت داخل الجامعة الجزائرية والتي دشنت في بداية شهر ماي من عام 2013، وذلك تجسيدا للاتفاقية المبرمة بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وهذه المبادرة تعد الأولى من نوعها في انتظار تعميمها على باقي الجامعات وتندرج في إطار مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات الجامعية وتزويدهم بمعارف وتقنيات تساعد على نضج مشاريعهم وتمكنهم من أن يكونوا رؤساء مؤسسات ناجحة. وتتكون الدفعة الأولى من حاملي المشاريع بحاضنة المشاريع بجامعة باتنة من 11 جامعيا من أصحاب المشاريع يشرف على تأطيرهم 6 مدربين متخصصين حسب مديرة الحاضنة التي كشفت عن أن هذه المشاريع تشمل مجالات مختلفة منها البيولوجيا و الإعلام الآلي و أيضا الاقتصاد.و من جهته أوضح نائب مدير جامعة باتنة المكلف بالعلاقات الخارجية الدكتور الطيب بوزيد

[3] البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر: dz.djazair50.w



أن هذه الدفعة التي شرع في تاطيرها و مرافقتها في مجال استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لنجاح المؤسسة المصغرة ستكون متبوعة بدفعة أخرى موسعة لمختلق المجلات.[4]

ثالثا: دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية لسيدي عبد الله:

صممت حاضنة الأعمال لسيدي عبد الله لتكون هيكل دعم للإبداع والابتكار في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإنشاء المؤسسات المبدعة ، تتمتع بموقع مناسب في قلب الحظيرة المعلوماتية ، تعتبر مركز إيواء وتكوين وتدريب أصحاب المشاريع لإنجاز مصمماتهم وتطوير كفاءاتهم القيادية .

1.3 تعريف الحاضنة وأهدافها:

1.1.3 - تعريف حاضنة سيدي عبد الله :

تقع حاضنة الأعمال التكنولوجية في الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله على بعد 200 م من مبنى سيرتيك ذات مبنى دكي ، تبلغ مساحتها 9800 م وذات هندسة معمارية متطورة ، تتكون من ثلاث (03) طابق تتضمن ما يلي:

- مساحات مخصصة للعمل تقدر ب 2150 م.
- قاعتان للدروس التكوينية وقاعتان للاجتماعات.
-9قاعات للمحتضنين : مقسمة حسب مراحل الاحتضان ، (03) منها للمشاريع ما قبل الاحتضان ، (03) للمشاريع في مرحلة الاحتضان ، و (03) في مرحلة ما بعد الاحتضان.
- مراكز إبداع تابعة للمؤسسات ذات التكنولوجيا المتطورة مثل (CISCO)، (IBS)، (MICROSOFT) ، تقدم دورات تكنولوجية لأجل تطوير تكنولوجياتها.

-تستقبل وتدعم الحاضنة التكنولوجية حاملي مشاريع خلق المؤسسات المبدعة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا المؤسسات الناشئة الراغبة في تطوير خدماتها أو منتجاتها ، وقد أنشأت الحاضنة في السادس من جانفي 2009 ، وانطلقت في نشاطها في مطلع 2010 حيث تعتبر العنصر الرئيسي في نظام الحظيرة المعلوماتية تعمل تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- تستمد الحاضنة التمويل اللازم لنشاطها بشكل رسمي من الإعانات الحكومية التي تعد مصدرا رئيسيا للتمويل بالإضافة إلى عوائد الاستئجار المستمدة من المؤسسات التي تنشط في الحظيرة.

2.1.3- أهداف الحاضنة :

تهدف الحاضنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- دعم وتحفيز إقامة مؤسسات قائمة على الإبداع في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال
- إيواء المؤسسات الناشئة والراغبة في التوسع والتطوير في إبداعها ؛

-عرض حصص تكوينية على المؤسسات في العديد من الاختصاصات المتعلقة تكنولوجيا الإعلام والاتصال - ترقية وتشجيع الإبداع والابتكار كما تهدف الحاضنة كذلك أن تكون مكان التكوين والمحاضرات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال

- تعزيز روح المبادرة لدى المؤسسات المبتدئة وضمان فرص نجاح المشروعات لخلق مؤسسات جديدة.

2.3- مراحل احتضان المؤسسات في حاضنة سيدي عبد الله:

[4] www el-hourria.comindex.phpeconomie item 4836



قبل التحاق المؤسسات بالحاضنة والدخول في المراحل الأساسية التي تمر بها خلال مدة احتضانها ، هناك مجموعة من الشروط التي تضعها الحاضنة للالتحاق بها ، فعد تحقق الشروط وقبول الملفات بشكل رسمي من قبل اللجنة التوجيهية تمر المشاريع المنتقاة على ثلاث مراحل أساسية هي :

1.2.3. - مرحلة ما قبل الاحتضان :

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد قبول الملفات المقدمة أمام اللجنة التوجيهية ، حيث يتم في هذه المرحلة عدة أنشطة للتأكد من إمكانية تحقيق المشروع ، وتتراوح فترة هذه المرحلة من 3 إلى 06 أشهر تحضيرا لانتقاء المشاريع التي سيتم احتضانها وذلك وفقا المعايير أساسية للانتقاء والمتمثلة في:

- أن يتمتع صاحب المشروع بالروح المقاولاتية والقدرة على تسيير مؤسسته.
- طريقة صاحب المشروع وكيفية عرضه الفكرة وقدرته على إيصاله بشكل صحيح ومقنع.
- السيرة الذاتية لصاحب المشروع .

بعد ذلك نضع الحاضنة جملة من الخدمات التي تساعد وندعه حاملي الشارع من أجل القيام بالدراسات الأولية الجدوى مشروعاتهم منها :

- توجيه حاملي المشاريع إلى أهم العناصر الحادة بمشاريعهم وإمداد الحق والأساليب العلمية لترسيخ فكرة إقامة المشروع.
- وضع برامج تكوينية في مجال التسيير والتسويق و...الخ، التي يستفيد منها حامل المشروع ليطور من قدراته الإدارية والفنية وغيرها.

2.2.3 - **مرحلة الاحتضان**:

في هذه المرحلة يتم التعاقد رسميا بين الحاضنة وحامي المشاريع المنتقاة من قبل اللجنة التوجيهية تستغرق هذه المرحلة مدة تتراوح ما بين (05) إلى (12) شهرا ويبدأ حامل المشروع من هذه المرحلة من مزاولة نشاطه بدءا بتحقيق ما يلي :

- تطوير المنتج أو الخدمة.
- الاستفادة من التمويل اللازم لنشاطه.

تمنح الحاضنة محلات للاستخدام مقابل دفع إيجار شهري منخفض تتحمل الدولة 50 / منه ، أما الأعباء الجماعية الصغيرة (الماء ، الكهرباء ، الهاتف ، الانترنيت في تسديدها من طرف المستعملين ، شدد في إطار الدعم والمساعدة اللذان تقدمها الحاضنة بالإضافة إلى خدمات أخرى تتمثل في:

- تقوم الحاضنة بتنظيم اجتماعات ما بين خبراء ومختصين وبين حامي المشاريع لتطوير خيرتهم في مجال عملهم.
- تكثيف البرامج التكوينية الغنية بالمعلومات الحامية بالإدارة والتحكم في تقنيات التسيير حتى يتمكن حاملي المشاريع من إدارة أعمال بشكل ناجح وتطويرها أكثر ، فتعمل الحاضنة على تدريبهم للخوض من المفاوضات التجارية وتسيير المشاريع وكذا التطبيق العلمي للأبحاث.
- العمل على تنظيم دورات تدريبية لحاملي المشاريع سعيا منها لتنمية وتطوير مهاراتهم الفردية والجماعية وتتمثل هذه الدورات في كيفية إعداد مخطط عمل مشروع فعال ، التفكير الاستراتيجي ، اختيار الشكل القانوني ، نظرية استطلاعية عن السوق ، تحقيق عوائد من المشروع .
- تزويد أصحاب المشاريع بكافة المعلومات اللازمة مثل المساعدات والحوافز وأجهزة التمويل والقوانين الخاصة بالاستثمار ... وغيرها ، معتمدة في ذلك على تنظيم دورات تحسيسية وإعلامية في هذا الشأن.

- تسهيل عمليات الاتصال بين حاملي المشاريع وشبكة شركاء الحاضنة للاستفادة من الدعم المالي من جهة وجذب الزبائن من جهة ثانية.
- المساعدة في وضع دفتر الشروط.
- المساعدة على تكوين فريق عمل ناجح وفعال يتمتع بروح العمل الجماعي.
- المساعدة على إعداد إستراتيجية تسويق ملائمة.
- توفير الموارد المالية اللازمة لنشاط المشروع والبحث عن شركاء بالإضافة إلى العمل على الترويج للمؤسسة .

3.2.3- **مرحلة ما بعد الاحتضان :**

هي آخر مرحلة يمر بها حامل المشروع في الحاضنة ، وتستغرق هذه المدة (12) شهرا ، فبعد أن يتم احتضان و تدريب فريق المشروع وتكوينه وإمداده بكافة المساعدات والتسهيلات اللازمة في المرحلة السابقة بتجسد المشروع في شكل مؤسسة قائمة بذاتها توجه إلى مزاولة نشاطها في محيط الحاضنة ، حيث ستحصل هذه المؤسسة علاوة على سعر الإيجار المنخفض على دعم ما بعد الإنشاء المتمثل في تقديم النصائح ومتابعة مستمرة لجدول التقارير وتنمية المؤسسة في الحظيرة المعلوماتية التي تبقى تستفيد من خدماتها ، بالإضافة إلى خدمات أخرى في هذه المرحلة والمتمثلة في :
- التنمية ، ويتم الحديث عنها لما تكتسب المؤسسة أكثر من ثلاث سنوات نشاط وتبدأ في تحقيق نتائج إيجابية بصفة متواصلة وتحقق في نفس الوقت نسبة تنمية معتبرة .
- استمرار الاستفادة من شركاء الحاضنة .

نلاحظ من خلال المراحل الاحتضان السابقة الذكر أن مهمة الحاضنة تتوقف عند انطلاق المشروع والدخول في العملية الإنتاجية ، لكن دور الحاضنة يجب أن يكون أكثر من ذلك ، بل يجب المرافقة والمتابعة حتى بعد الاحتضان وتقديم التوجهات اللازمة لاستمرارية المؤسسات الناشئة ، وتقديم الحلول والبدائل في حالة مواجهة عوائق توقف تقدمها ونجاحها.

3-3- **أهم انجازات وخدمات الحاضنة** :

تسعى الحاضنة إلى تقديم عدة خدمات تثبت دعمها ودورها في إحداث نوع من التنمية لصالح المؤسسات المستقبلة لديها ومحاولة تكثيف أكبر عدد من المؤسسات التي استفادت من خدماتها.

وفي إطار تنمية الإبداع والابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، عملت الحاضنة على إنشاء عدد من المؤسسات القائمة في هذا المجال ، وفيما يلي عرض لأهم النماذج المؤسساتية التي تخرجت من الحاضنة واستفادت من دعمها:

الجدول (3): أهم المشاريع المنتسبة للحاضنة مع نوع الدعم الذي تقدمه الحاضنة

المشروع	نوع الدعم المقدم
إنشاء نظام لحفظ واسترجاع البيانات لفائدة المؤسسات الكبيرة	دراسة السوق . المرافقة
تصميم و عرض افتراضي ثلاثي الأبعاد لحديقة التجارب و السياحة الالكترونية	تكوين . تحكيم و مساعدة تكوين مؤسسة

بطاقة الهاتف . احد حلول التجارية الالكترونية للدفع وفق قاعدة البيانات	الإيواء . الدعم اللوجيستي . التمويل
إنشاء شبكة إنذار الحرائق في الغابات	تحكيم . إيواء و المعدات
إنشاء قاعدة للتعليم الالكتروني	مرافقة . نصائح تقنية

المصدر : الوكالة الوطنية ترقية الحظائر التكنولوجية ، الحاضنة التكنولوجية لسيدي عبد الله.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نوع الدعم المقدم يتمثل في المرافقة و التكوين وهذا هو الهدف الأساسي التي تسعى إلية الحاضنة ، وأيضا هناك تعدد في المشاريع المنتسبة لها مما يدل على أن هناك عدة أفكار مطروحة ، مع وجود الروح الإبداعية و حب العمل من خلال تكوين المؤسسات.

ومن أمثلة المشاريع المنتسبة للحاضنة و التي تم تدعيمها نجد:

- مشروع إنشاء جهاز ذكي مساعدة وتذكير أصحاب الأمراض المزمنة.

- إنشاء معرض افتراضي للتجارة الالكترونية ثلاثي الأبعاد.

-إنشاء جهاز للمراقبة المرئية وهو جهاز ذكي مع كاشف حركة الأفراد على الويب .

-تصميم نظام على الويب لتبادل المعلومات بين المؤسسات .

4-3- <u>تجارب بعض الجامعيين داخل الحاضنات الجز ائرية :</u>

* تجربة محمد حمزة جامعي مبتكر الذي مر بالحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله بالعاصمة تمكن من تأسيس نظام الدفع الالكتروني عبر الانترنت والهواتف النقالة. وبعد مرور أكثر من سنة من ابتكاره يضمن هذا الشاب عبر مؤسسته (موقع الكتروني) لأكثر من 15 ألف زبون من القطاع الخاص خدمات دفع مختلف الفواتير عن بعد عبر الإنترنيت والهواتف النقالة وكذا مختلف الأدوات وأيضا عمليات الشراء والبيع عبر هذه التكنولوجيا الحديثة. ويأمل الشاب في المساهمة بجدية في إطلاق أنظمة التجارة الإلكترونية بالجزائر التي تشكل حسبه "اقتصادا بديلا للمحروقات لأنها تمكن من خلق الثروة.

* عبد الرحيم بورويس المهندس في الاتصالات والذي ضر لشهادة الدكتوراه براعتي اختراع واحدة بالجزائر والأخرى ببريطانيا، قدم من تلمسان لعرض تجربته بجامعة باتنة فأبهر الحضور بابتكاراته المتنوعة والتي نال عليها العديد من الجوائز والشهادات من داخل وخارج الوطن، كان آخرها بالكويت عن قميصه الذكي المحدد للأماكن الذي نال به الميدالية الذهبية في صالون الاختراعات. هذا القميص المزود بشريحة الكترونية جد دقيقة وغير بادية للعيان يسمح بتحديد مكان من يلبسه عن بعد وهو يفيد في حالات المصابين بمرض الزهايمر ويحبط حالات اختطاف الأطفال وغيرها من المواقف من خلال نبضات القلب، إلى جانب العديد من الابتكارات لعل من أبرزها التي أبهرت الحضور الهاتف النقال الذي يمكن من فحص العين دون اللجوء إلى مختص ومعرفة إن كانت سليمة أو سقيمة. كما صمم بورويس أيضا جهاز ينذر بانقطاع التيار الكهربائي، وابتكر أول جهاز لتحديد

المواقع لا يعتمد على نظام ال (جي بي آس) الخلوي لكن كل هذه الابتكارات بقيت حبيسة الإدراج إلى حين قبول إنشاء مؤسسته من طرف الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله.

* يوغرطة بن علي، الذي أسس مؤخرا مؤسسة خدمات تجارية تعتمد على الدفع الإلكتروني في إطار اليوم الإعلامي حول الحاضنة التكنولوجية المنظم بالمعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لوهران وبرر اختياره أن السوق الجزائرية تحتاج إلى خدمات متنوعة في مجال تطوير التجارة الإلكترونية بابتكارات ومبادرات متنوعة من خلال ولوج عالم المقاولاتية. وقد قدم الشاب عرضا حول تجربته التي أنجزها ضمن الدفعة الأولى التي أطرتها حظية سيدي عبد الله سنة 2010.

الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية تبحث حاليا عن شراكة في هذا السياق مع القطاع العمومي بعد أن نجحت التجربة مع الخواص لاسيما مؤسسات مثل بريد واتصالات الجزائر وحتى المتعامل العمومي للهاتف النقال موبيليس، ويعد ولوج هذه المؤسسات الناشئة السوق الجزائرية بمثابة اللبنة الأولى والنواة الحقيقية للاقتصاد الرقمي الذي يساهم بطريقة فعالة في بناء الاقتصاد البديل القائم على المعرفة.

نستنتج أن الحاضنة تفتقد لليد العاملة المتخصصة لتقديم خدمات أخرى على سبيل المثال خدمات خاصة بكيفية تسيير الموارد البشرية ، وخدمات تسويقية ، وعدم مد جسور التعاون في شكل شراكات مع الجامعات ومراكز البحث العلمي و مراكز الصناعية المحلية والعالمية بهدف تنمية خبرتها في إدارة الحاضنة وإنجاح إ شاء المشاريع أثناء انطلاقها.

5 . 3 - تقييم مساهمة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله في تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة:

على ضوء ما سبق يمكن تلخيص تقييم مساهمة الحاضنة في تنمية وتطوير المؤسسات **الناشئة** فما يلي :

- تتوفر الحاضنة التكنولوجية على بنى تحتية ملائمة ومغرية فهي تشمل مكاتب الإدارة وقاعات التدريب وممارسة مختلف الأنشطة ، كافية لاستقبال عدد كبير من المشاريع إلا أن عدد المشاريع التي يتم قبولها ضئيل مقارنة بالعدد الممكن استيعابه .

- عدم الاهتمام بالصورة الذهنية للحاضنة أمام رواد الأعمال الشباب والترويج لأعمالها ، مما يؤثر بالسلب على تنمية هذه المشروعات الجديدة .

- تعاني الحاضنة مشكل فيما يخص الاتصال بمصادر التمويل وعدم توفرها نظرا لما يعانيه القطاع المصرفي الجزائري من إجراءات بيروقراطية تؤثر على هذا التواصل وعملية منح القروض .

-تقدم الحاضنة خدمات استشارية متنوعة إلا أنها لا ترقى إلى المستوى المتوقع منها من طرف المشروعات الجديدة خاصة فيما يخص الاستشارات الإدارية والتسويقية والتخطيط.

- تقدم الحاضنة برامج تدريبية فيما يخص تنمية وتطوير الموارد البشرية إلا أنها تفتقد للإطار التقني المتخصص والذي يعطي لعملية التدريب فعالية أحسن .

-نقص الخبرة والمهارة اللازمة لمساعدة المشروعات الصغيرة في الاشتراك في المعارض المحلية والدولية وتسويق منتجاتها، ربما يرجع ذلك إلى عدم كفاية الموارد المالية.

. تبقى مساهمة الحاضنة التكنولوجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي ضئيلة ، هذا ما يؤكده انخفاض معدلات نجاح المشاريع الجديدة.

- نتائج و توصيات الدراسة:

-الحاضنات التكنولوجية هي حاضنات يرتبط وجودها بوجود جامعة أو أية هيئة ذات طابع تكنولوجي وبالتالي هي حاضنات تهتم بالمشروعات ذات الصبغة التكنولوجية.

- تلعب الحاضنات التكنولوجية دور رئيسي في اقتصاد المعرفة بفضل مساهمتها في تحويل الأفكار والأبحاث التطبيقية إلى مشاريع إنتاجية وصناعية ناجحة وتجارب الدول الصناعية المتقدمة كاليابان أحد الأمثلة والتجارب الناجحة.

-الحاضنات التكنولوجية أسهمت في توسيع استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية باستخدام التطور التكنولوجي الجديد وربط المؤسسات المختصة بالقطاعات الصناعية والتجارية في الدول الصناعية المتقدمة.

- التقارير الدولية ومؤشرات المعرفة والابتكار وضحت عمق الفجوة للحاق بمصاف الدول الصناعية المتقدمة لتحقيق الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على وجود مؤسسات تعليمية وبحثية ومراكز ريادة وحاضنات وبفضلها طورت دول متقدمة صناعيا أوضاعها الاقتصادية.

- يجب إدراك أن المعرفة مصدر متجدد يتراكم بالاستخدام والتوظيف والابتكار ، أما المصادر الطبيعية فهي محدودة تنضب بالاستخدام.

- ضرورة تبني سياسات وطنية كفيلة بإحداث نقلة نوعية في بنية الاقتصاد للانتقال من اقتصاد قائم على الريع والأنشطة الاقتصادية التقليدية منخفضة القيمة المضافة إلى بنية تنموية جديدة تنطلق من اقتصاديات المعرفة.

-توظيف المعرفة في بناء اقتصاد الدولة يحتاج إلى التكامل بين جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع من أجل تنوع الاقتصاد وزيادة نموه لتحقيق التنمية الاجتماعية ، ويحتاج إلى استثمار عوائد النقط لتحيق مجتمع المعرفة وإبراز دور الجامعة في حل قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالشكل العلمي.

- ضرورة البدء بإنشاء الحاضنة في إطار أكاديمي واستثمار الأبحاث التطبيقية لتعزيز أداء القطاع الصناعي.

- تفتقر الجزائر للعدد الكافي للحاضنات التكنولوجية اللازمة لتعزيز توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد المعرفة حيث أن هذه الحاضنات هي الملاذ الحقيقي لأصحاب المشاريع الإبداعية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني .

-تعتبر الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله نموذجا مثاليا لهذه الحاضنات حيث أنها تسعى إلى دعم المؤسسات من أجل رفع قدراتها الإبداعية والتنافسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

و انطلاقا من النتائج المتوصل إلها يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات على النحو التالي :

- إقامة الحاضنات التكنولوجية التي من شانها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رخصة الناشطة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة .

- تبني نموذج الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله وتعميمه على كافة مناطق الوطن.

- ضرورة اهتمام الهيئات المعنية بتقديم الدعم الكافي والتهيئة اللازمة لإنجاح مساعي التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال إنشاء الحاضنات التكنولوجية التي تسرع إنشاء وتطوير المؤسسات الإبداعية وتؤسس لهذا الاقتصاد الجديد .

- تطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها وتبني استراتيجيات من شأنها الرفع من كفاءة المتخرجين وبالتالي سهولة اندماجهم في سوق العمل.

-العمل على تطوير سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا بما فيها سياسة نقل التكنولوجيا وتوطينها مع ضرورة هيكلة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، لتسهيل عملية تبادل المعارف.

قائمة المراجع

- (د.ن) ،**إدارة الفرص الاستثمارية**، مركز جدة للمنشآت الصغيرة، ملف متوفر على الانترنت بصيغة PPT.
- أبو الجدائل حاتم صلاح ، (2012) : **رأس المال البشري** ، إصدارات بميك، مركز الخبرات المهنية، القاهرة-مصر.
- البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر(د.ن)dz.djazair50.w
- بولصباع رياض ، (2012):**التنمية البشرية المستدامة و اقتصاد المعرفة في الدول العربية الو اقع والتحديات دراسة مقارنة . الإمارات العربية المتحدة، الجزائر ، اليمن** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف
- ثابت أمين عواد : **حاضنة لتنمية المشروعات**http://www.ahram.org.eg/archive. /IWVEI.HTM
- جريدة الأمة العربية www.djarairess.com/eloumma :2013،
- السنوسي، رمضان والدويبي، عبد السلام، (2003) :**حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى**، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، ليبيا
- الشبراوي، عاطف إبراهيم، (2005) : **حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، المغرب.
- طاهر محمد عبود وجميل عامر (2012) : **الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العر اقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي** ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 23
- العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى (2016) : **دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة : حالة الجز ائر** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن.
- علي بوسفات و مصطفى بلمقدم، (أيام 04-05 ديسمبر 2007 :**مدن المعرفة، المدن المستقبلية** ، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمها في تكوين المزايا التنافسية للمكان العربية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الشلف- الجزائر ،
- فليح حسن خلف (2007) : **اقتصاد المعرفة** ، الطبعة الأولي ، جدار الكتاب العالمي ، عمان ، الأردن
- نبيل محمد شلبي (2002) : **نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 8-2002/10/9.
- هالة القبلي،1427هـ : **حاضنات الأعمال**، جامعة الملك فهد بن عبدالعزيز، منظومة المعرفة والأعمال،
- الوكالة الوطنية ترقية الحظائر التكنولوجية ، **الحاضنة التكنولوجية لسيدي عبد الله**
- يونس عدنان حسين و عبيس رائد خضير (2015) : **دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة** ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن

- Blair. Desmond & hitchens. David (1998): **Campanies** ; UK and Irelandashgate publishing company .
- Dang Duc et Umemoto Katsuhiro (2009): **Modeling the development toward the knowledge economy : a national capability approach** , Journal of Knowledge Management , , Vol . 13 , No. 5, 359-372.
- Derek H C. Chen & Carl J. Dahlman , (2005) : **The knowledge Economy , the KAM Methodology and World Bank Operations ,** The World Bank , Washington DC 20433 , October 19.
- Gonzalez, Marisela & Lucea, Rafael, (2001) : **The Evolution of Business Incubation**, Working Paper, March.
- http://www.najah.edu/arabic/centers/BTI.asp.



- Keith Smith (May 2000): **What is the knowledgeeconomy ? Knowledge intensive 11. industries and distributedknowledge bases** . STEP Group , Oslo , Norway.
- Pieter Dirk Steyn, (2003) :**The use of corporate business incubators in the knowledgeeconomy**, Thesis of Magister, department of Information Science, Faculty of arts, Rand AfrIkaans university, South Africa.
- Rouwmaat, Vincent; Reid, Alasdair & Kurik, Silja, (2003) : **Business Incubation: Review of Current Situation and Guidelines for Government Intervention in Estonia**, WorkingPaper in Innovation Series, Ministry of Economic Affairs and Communications of the Republic of Estonia.
- Smith ,Keith, (May 2000): **What is the 'knowledge economy'? Knowledge intensive industries and distributed knowledge bases**, STEP Group, Oslo, Norway.
- STEYN, PIETER DIRK, (2003). **The use of corporate business incubators in the knowledge economy** ,Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Magister Artium, (Information Science), FACULTY OF ARTS ,RAND AFR IKAANS UNIVERSITY, South Africa.
- World bank , **The Four Pillars of The Knowledge Economy** , http://go.worldbank.org/5WOSIRFA70
- www el-hourria.comindex.php economie item 4836

آليات التحول الى الأقتصاد الرقمى الآمن في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة

Mechanisms for transition to a secure digital economy in the light of sustainable development strategies.

Mécanismes de transition vers une économie numérique sûre à la lumière des stratégies de développement durable.

اعداد الباحثة/

امل فوزى احمد عوض

باحث دكتوراه ،كلية الحقوق ، جامعة عين شمس

رئيس وحدة تكنولوجيا المعلومات - كلية التربية الفنية – جامعة حلوان

الملخص :

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مرشحة لأن تكون المحرك الأساسي للتنمية الشاملة في عصر التحول الى الرقمية وخاصة في ظل انتشار الأوبئة والامراض والتي نعايش منها انتشار فيرس (كوفيد – 19) أخذًا في الاعتبار الخصائص المميزة للاقتصاد الرقمي والتطبيقات العديدة لتكنولوجيا المعلومات في جميع مناحي الحياة ، وحيث ان اقتصادات أغلب الدول العربية ما زالت غير قادرة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي الجديد، فهناك معوقات للانتقال الى الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، وهذه المعوقات تختلف من دولة إلى أخرى فكيف يكون إلى الاقتصاد الرقمي الآمن في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة ؟ وما هو السبيل إلى ذلك ؟.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في نقص الادوات والخبرة اللازمة لتوفير البيئة الرقمية الآمنة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي الحقيقي وتطبيق استراتيجيات اقتصاد المعرفة على مناهج وخطط البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية.

اهم النتائج:

التأكيد على ان التحول الى الاقتصاد الرقمي يحفه الكثير من المخاطر والتي منها على سبيل المثال انتهاك الخصوصية والتعدى على الملكية الفكرية والذى يصبح معه التحول الآمن نوعا من أنواع التحدي وخاصه عند تطبيقه بمنظومة البحث العلمى في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية.

ان اقتصادات أغلب الدول العربية ما زالت غير قادرة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي الجديد، فهناك معوقات للانتقال الى الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، وهذه المعوقات تختلف من دولة الى اخرى واهمها البنية التحتية للاتصالات السريعة، ونقص التشريعات اللازمة للتعامل مع هذا النوع الجديد من الاقتصاد، ونقص الثقافة الرقمية لدى المواطن ونقص الخبراء في مجال البرمجيات الذكية للتعامل بالاقتصاد الرقمي.

اهم التوصيات :

ضرورة العمل الدائم على تطوير واقعنا وتغيره ليتقبل التعامل بمرادفات اقتصاد المعرفة؛ عن طريق الإصلاح التنظيمي والتشريعي والتي يتحقق معها التحول الى اقتصاد المعرفة في ظل امن ارقى معلوماتى يحفظ لجميع المعنين باقتصاد المعرفة حقوقهم الرقمية والتي من من أهمها الخصوصية والملكية الرقمية.

الكلمات المفتاحية :

تكنولوجيا المعلومات – الاقتصاد الرقمي – اقتصاد المعرفة – التجارة الالكترونية - فجوة رقمية.

مقدمة

إن الإشكالية الاقتصادية اليوم أصبحت مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة ذلك أن تأثير المعرفة يغدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي وأصبحت المعرفة الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي،وهو ما نتج عنه تحول العالم من البحث و التصادم من اجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث و التصادم من اجل السيطرة على اكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة وقد أصبح الإقتصاد الرقمي سمة من أهم سمات إقتصاديات الدول الأكثر تقدما ،وهو ما نتج عنه ظهور مايسمى بالفجوة الرقمية حيث أصبحت إقتصاديات الدول تقاس في تطورها على مدى التوجه نحو رقمنة إقتصادها.

لهذا فانه من الضرورى أن تتكيف الاقتصاديات العربية بصفة عامة والصناعة العربية بصفة خاصة مع الأوضاع الجديدة.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في نقص الادوات والخبرة اللازمة لتوفير البيئة الرقمية الآمنة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي الحقيقي وتطبيق استراتيجيات اقتصاد المعرفة على مناهج وخطط البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية . وهو ما يمكن صياغتة من خلال طرح الاسئلة الآتية :

1- هل هناك فجوة معرفية بين الدول العربية وبين الدول الصناعية المتقدمة متمثلة بالنقص في مجال انتاج المعرفة؟

2- هل يمكن ان يساهم ويعجل الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الدول العربية من اللحاق بمسيرة الثورة المعلوماتية المعاصرة ؟

3- هل سيساهم اقتصاد المعرفة في تكوين المحتوى المعرفي المناسب للدول العربية بما يمكنها من المساهمة العلمية والتكنولوجية، وبالتالي في مواجهة قضاياها التنموية من جهة، ومن جهة اخرى زيادة مشاركتها الدولية والاقليمية ؟

أهداف الدراسة :

انطلاقاً من اسئلة الدراسة فإن اهداف هذه الدراسة تتلخص بالآتي :

1- تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية على صعيد الانتاج المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة جداً

2- محاولة تحديد التصورات التي يمكن ان تكون عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي للدول العربية التي تعتبر ذات اقتصادات لم تصل بعد الى مرحلة الكفاية في بناء المعرفة .

3- ما هي الكيفية التي تتمكن من خلالها الاقتصادات العربية تكوين المحتوى المعرفي المناسب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والذي يتمكن من استيعاب التطور التكنولوجي في مختلف الميادين العلمية، لا سيما في مجال التطبيقات العملية كالتطبيقات البرمجية، والانتاج الاعلامي والفني، وفي مجال الاتصالات والمعلومات ... الخ .

منهج البحث :

سوف نستخدم المنهج الوصفى بطريقته العلمية الاستقرائية والتحليلية.

خطة البحث :

وسنعرض لاهم نقاط الورقة البحثية على النحو التالي:

المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي مفاهيم وفروض

المبحث الثاني: الاقتصاد الرقمي الواقع، والتحديات

المبحث الثالث: آليات التحول الى الاقتصاد الرقمي الآمن

المبحث الرابع: الاستراتيجية العربية المقترحة للتحول الناجح والآمن لإقتصاد المعرفة

المبحث الأول

الاقتصاد الرقمي مفاهيم وفروض[1]

(الحربي ، الاقتصاد الرقمي Digital economy ، 2002)

إن الانتشار السريع في وسائط تكنولوجيا المعلومات[1](سامية محمد جابر، نعمات أحمد عثمان، الاتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص. 108) واستخدام الوسائط الإلكترونية وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان أدى بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية ،وترتب على ذلك ظهور نوع جديد في الاقتصاد وهو ما يطلق عليه "بالاقتصاد الرقمي" ، واقتصاد المعلومات ، او اقتصاد البيانات الضخمة ، وكذلك عصر اليورو الرقمي[2] (https://legal-revolution.com/de/the-legal-revolutionary/recht-der-digitalen-wirtschaft/digitaler-euro-und-datenschutz) ، وعصر التحول الرقمي الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد بل وعملة المستقبل[3](القاضى.د/ أسامة أحمد عبد النعيم عطاالله ، ورقة مقدمة لمؤتمر الجرائم الإلكترونية ، المعهد الوطني للملكية الفكرية ، أبريل 2020).

المطب الاول : تعريف الاقتصاد المعرفي والرقمي: (الشمري ، دوراقتصاد المعرفة فى تحقيق التمو الاقتصادى / مصر نموذجا ، ص69 .)[4](Knowledge Economy)

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه ما يلى[5] (الحربي، الاقتصاد الرقمي Digital economy ، 2002م) :

هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة ، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي ، لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة ، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي .

كما يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي ايضا بانه " ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (tic)من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما ".[6] (فريد النجار ، "الإقتصاد الرقمي"، ص25)

- ويعّرف ايضا أنه "ذلك الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة ".[7] (بوشول ،" واقع الإقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر" ، ص121)

- **أما التعريف الذي تبناه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمعرفة:**[8] (مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات- جنيف 2003)

"هو المجتمع الذي يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمنتجات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم".[9](بختي ، "مطبوعة مقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة" ، ص 13)

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص أن الاقتصاد الرقمي أو ما يسمى بالاقتصاد الإلكتروني Electronic Economy يبنى أساسا على التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات خصوصا القابلة للتداول التجاري

رقميا عبر الشبكات المعلوماتية[10] (اللبان، تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، ص. 102)، و يقوم على مجموعة من الركائز أهمها :

البيانات والمعلومات وتكنولوجيا ونظم المعلومات والتقدم في الاتصالات و الحواسب Computers (من معدات وبرامج وغيرها).[11] (بختي ، "تنمية وتطوير المنتجات والقيمة المضافة في الإقتصاد الرقمي "، ص3)

المطلب الثاني : خصائص الاقتصاد الرقمي [12](الشمري ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التمو ، ص74 .)

و يمكن إبرازاهم خصائص اقتصاد المعرفة في النقاط التالية:[13] (النجار ، "الإقتصاد الرقمي"، ص26-27-28-29)

1. أنه يعتبر إقتصاد قائم على المعرفة، أي تكون المعرفة أساس قيام العمليات الإقتصادية من إنتاج وتوزيع وتسيير وغيرها، حيث يوجد تزايد فى استخدام المعلومات في تكوين السلع والخدمات، وسيطرة المعلومات على مختلف مجالات الحياة والذى يبرز معه صناعة المعلومات بإعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الإقتصاد .
2. التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والإتصال وما تقدمه من خدمات متميزة في مجال إنتاج ونشر وتوزيع المعرفة.
3. يتسم إقتصاد المعرفة بأنه إقتصاد وفرة أكثر من كونه إقتصاد ندرة ، فعلى عكس أغلب الموارد التي تنضب من جراء الإستهلاك ، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والإستخدام وتتطور وتنتشر بالمشاركة.
4. يسمح إستخدام التقنية الملائمة بخلق فرص عمل وأسواق ومنشآت إفتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر كثيرًا من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات.
5. من الصعوبة بمكان في إقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحت، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة وأنها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي، فإن ذلك يعني أن هنالك إقتصادا عالميا يهيمن على الإقتصاد الوطني.
6. أنه إقتصاد يتميز بمعدلات إنتاج كبيرة ومتسارعة للمعرفة، فهي تتراكم بمعدلات سريعة مما يؤدي إلى تجديد المعرفة الإنسانية في دورات قصيرة تساهم فى كل لحظة فى تطوير وإثراء البحث العلمى .
7. الإنفتاح، والحرية الإقتصادية وشدة المنافسة[2](رياض، ظهور الاقتصاد الجديد ، ص15): ففي ظل إقتصاد المعرفة تأخذ العمليات والظواهر طابع العالمية حيث أن هناك حرية إقتصادية كبيرة تسمح وتسهل عملية إنتقال رؤوس الأموال بين مختلف الدول، هذا ما يزيد من خطورة التحديات التي تفرضها المنافسة إذ تأخذ طابع عالمي وبذلك لا يكون على منظمات الأعمال مراقبة المنافسة الداخلية والمحلية فحسب بل يتعين عليها مراقبة ومتابعة المنافسة على المستوى العالمي والوقوف عليها وطرح معالجات متطوره لقضاياها.
8. التحول النوعي الواضح في طبيعة الموارد البشرية العاملة في مختلف منظمات الأعمال، وظهور أهمية كبرى للقدرات الذهنية والفكرية، فقد أدى إرتفاع أهمية ودور المعرفة في إنجاز الأنشطة الإقتصادية إلى زيادة الإهتمام بالقدرات الذهنية والفكرية، ومن جهة أخرى أدت التطورات والتغيرات المستمرة التي يتميز بها إقتصاد المعرفة إلى التقادم السريع للمعارف والأفكار والتقنيات، الأمر الذي أصبح يفرض على منظمات الأعمال ضرورة تطوير البحث العلمى وإمتلاك مورد بشري له القدرة على مواكبة تلك التغيرات ومسايرتها وله القدرة على إنتاج المعرفة بإستمرار، الأمر الذي أدى إلى تغيير طبيعة هيكل الموارد البشرية من عنصر بشري يعتمد على القوة البدنية إلى عنصر يعتمد بالدرجة الأولى على القدرات الذهنية والفكرية كأساس لإنتاج المعرفة والتجديد.
9. زيادة الإهتمام برأس المال الفكري intellectual capital حيث أن إزدياد التركيز والإهتمام بالمعرفة في جميع الأنشطة الإقتصادية، أدى بمنظمات الأعمال إلى الإهتمام برأس المال الفكري بإعتباره أساس إنتاج المعرفة وتنميتها لدى المنظمات،

وهذا من خلال التنمية المستمرة والمرتكزة على القدرات الذهنية والفكرية، ومن جهة أخرى تطبيق جميع الأساليب والتقنيات التي تؤدي إلى تعظيم الإنتاج الفكري وتطوير البحث العلمى وتلك التي تعظم الإستفادة منه.

10.زيادة أهمية الإبداع والإبتكار كأساس للنمو والإستمرار بين عناصر بيئة باتت تتميز بالتطور والتغير المستمر وبالمنافسة الشديدة وتنامى التحديات على مستوى اللحظة.

المطلب الثالث : عناصر نجاح الاقتصاد الرقمي[14] (الشمري ، دور اقتصاد المعرفة فى تحقيق النمو الاقتصادى ،ص74)

ويعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة على عدد من الركائز أهمها:

1. **الابتكار**[15] (عبد الصادق ، الابداع والابتكار ،2017): فهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها وتطوير البحث العلمي وادواته16 (حيضر ، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، ص.253) ليتناسب مع الاحتياجات المحلية .
2. **الملكية الفكرية :17** (عوض، "الملكية الرقمية فى عصر الذكاء الإصطناعى تحديات بين الواقع ، ص11).
3. قد يكون أحد أكبر معوقات إنشاء وتطور الصناعة المعلوماتية هو انتهاك قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر من أحد أهم مقومات الصناعة المعلوماتية، فمن دونها لن تكون هناك صناعة برامج بالمعنى الصحيح للصناعة البرمجية، ومن دون قوانين الملكية الفكرية لا يمكن للصناعة المعلوماتية ان تنهض.
4. مع تنامى الحاجة الى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم والبحث العلمي مدى الحياة والتحول بها الى الرقمية. اصبح التعليم اساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية لذلك يتعين على الحكومات ان توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية او رأس المال البشري القادر على ادماج التكنولوجيات الحديثة في العمل.
5. تطوير وتأمين البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:فهى تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف ، وذلك لسرعة نقل وتحديث وتبادل البيانات .
6. الحوافز التي تقوم على اسس اقتصادية قوية: بحيث تستطيع توفير كل الاطر القانونية والسياسية التي تهدف الى زيادة الانتاجية والنمو. وتشمل السياسات التي تهدف الى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكثر اتاحة ويسر، هذا بجانب تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب ا الرابع :مزايا الاقتصاد المعرفي

هذا وتكمن مزايا الاقتصاد الرقمي فيما يلى[18](الحربي، الاقتصاد الرقمي، 2002):

- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.
- يصل إلى كل محل تجاري ومكتب وإدارة وجامعة ومدرسة.
- يحقق التبادل إلكترونياً.
- يسرع من وتيرة التحول الرقمي .

يطور الوظائف القديمة، ويخلق[19] (المهن والوظائف الجديدة : كلما اعتمدت الشركات استراتيجيات تعتمد على البيانات ؛ هناك حاجة إلى موظفين أكثر تدريبًا للتعامل معها. يعد علماء البيانات من بين أحدث المتخصصين في السوق العالمية ، ويريد الجميع الأفضل لشركتهم أو مؤسستهم. يزداد الطلب على علماء البيانات ، ويرجع ذلك جزئياً إلى نقص الأفراد المطلعين على البيانات الضخمة. نتج عن هذا الطلب المرتفع رواتب عالية لخبراء البيانات الضخمة ، براتب متوسط يزيد

عن 100000 دولار شهريًا. كونك عالم بيانات هو أحد الوظائف المربحة في القرن الحادي والعشرين. باختصار ، سمحت البيانات الضخمة للاقتصاد العالمي بأسره بالازدهار) وظائف وفرص عمل جديدة.

- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في جميع المجالات.
- يرغم المؤسسات كافة على التجديد والإبداع والاستجابة لاحتياجات المستهلك أو المستفيد من الخدمة.
- له أثر في تحديد: النمو، والإنتاج، والتوظيف، والمهارات المطلوبة.

المطلب الخامس : تطبيقات الاقتصاد الرقمي[20] (عبد السلام ، "التجارة والأعمال الإلكترونية" ، ص116-117-118-119، 2019)

الاقتصاد الرقمي يتكون من مكونين أساسيين الأول الأعمال الإلكترونية والثاني التجارة الإلكترونية ، ومنهما تتفرع المكونات الفرعية للاقتصاد الرقمي.

اولاً : الأعمال الإلكترونية

تعرف الأعمال الإلكترونية على انها التحول في الإداء من التقليدي الى الإلكتروني ، ويندرج تحت الأعمال الإلكترونية كل من :

1- الإدارة الإلكترونية : وهي تنفيذ وظائف الإدارة وممارسة النشاطات الإدارية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات واستخدام المعدات والوسائط الإلكترونية وعلى رأسها الحاسوب ، وتنقسم الإدارة الإلكترونية الى قسمين ، الأول الإدارة الداخلية والتي تتعلق بتنفيذ الأعمال الإدارية والانشطة الإدارية داخل المنشأة ، والقسم الثاني يتعلق بتنفيذ وإدارة الخدمات الخارجية للمنشأة .

2- الأرشفة الإلكترونية : وهي استخدام انظمة الأرشفة الإلكترونية لأرشفة الأعمال والوثائق وحفظها على اجهزة الحاسوب .

3- الخدمات الإلكترونية : وهي تقديم الخدمات وتنفيذها إلكترونياً وعلى مدار الساعة ، ومنها الخدمات الحكومية الإلكترونية .

ثانياً :التجارة الإلكترونية[21] (طه ، "التسويق والتجارة الإلكترونية" ، ص 631 ، أبو فارة ،"واقع الإنترنت والتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية العربية)

تعرف التجارة الإلكترونية على انها تنفيذ النشاط الاقتصادي من بيع وشراء وتبادل للسلع والخدمات والمعلومات ما بين اطراف النشاط الاقتصادي عبر المجال الإلكتروني ، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط والاساليب الإلكترونية من خلال ايجاد روابط فعالة ما بين اطراف النشاط ويندرج تحت التجارة الإلكترونية كل من[3] (عامر محمد محمود، " التجارة الإلكترونية "، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006 ص6):

1- **الشراء الإلكتروني** : تنفيذ النشاط المسؤول عن شراء وتوفير السلع والخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية .

2- **البيع الإلكتروني** : قيام المنتجين والموردين بعرض منتجاتهم وبضائعهم على شبكة الانترنت ، او باستخدام الوسائط الإلكترونية الاخرى بغرض البيع المباشر للمستخدمين ، ويتم تنفيذ عملية البيع باستخدام الوسائط الإلكترونية .

3- **التسويق والاعلان الإلكتروني** : عرض السلع والخدمات والترويج لها والتعريف بها صفحات ومواقع شبكة الانترنت ، اما على موقع المنشأة الإلكتروني ، او على المواقع الاخرى المتخصصة بالدعاية والاعلان ، وكذلك من خلال محركات البحث ، وكذلك باستخدام الرسائل الإلكترونية ، او استخدام خدمة الرسائل القصيرة على الهاتف المحمول .

4- **الوساطة التجارية الإلكترونية** : وتتمثل بقيام جهة معينة بالوساطة بين طرفي العقد او تسهيل تدفق المعلومات بين طرفي العقد باستخدام الوسائط الإلكترونية .

5- **البنوك الإلكترونية :** تعرف البنوك الإلكترونية على انها انجاز الأعمال البنكية وإدارة الحسابات باستخدام تقنية الصيرفة الإلكترونية عبر وسائل الإتصال الإلكترونية .

6- **المحاسبة الإلكترونية :** تنفيذ المهام والعمليات المحاسبية والمجالات التعليمية المحاسبية من خلال الحاسوب ومختلف مقومات الحوسبة الرقمية وتطبيقات شبكة المعلومات .

7- **الرقابة الإلكترونية :** وهي استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ اجراءات الرقابة على المنشأة ، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة فعالية الرقابة تعزيزا لمبدأ الشفافية .

ثالثا : البيانات الضخمة والإقصاد[15] (https://wol.iza.org/articles/big-data-in-economics/long)

دخل مصطلح "البيانات الضخمة" إلى المفردات السائدة في عام 2010 تقريبًا عندما أصبح الناس على دراية بالمعدل الأسي الذي يتم فيه إنشاء البيانات ، بشكل أساسي من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي . أدرك المهندسون وعلماء الكمبيوتر بسرعة أنه لا يمكن تعريف البيانات الضخمة من حيث الحجم فقط ؛ في حين أنه من المؤكد أن حجم البيانات قد زاد بأعداد كبيرة خلال العقد الماضي.

في حين تم جمع البيانات تقليديًا لغرض معين فقط ، غالبًا من قبل وكالة إحصائية وطنية ، أصبح العالم محددًا بشكل متزايد ، حيث حتى أصغر الشركات تجمع وتسجيل بيانات مفصلة وأحيانًا فردية و يتم ذلك من خلال نظام بيئي واسع من البرامج (التطبيقات) والأجهزة (المستشعرات) المضمنة في بحر واسع من التكنولوجيا "الذكية" ، بما في ذلك الهواتف والأجهزة المتصلة بشبكة Wi-Fi والسيارات والأقمار الصناعية ، وقد أدى هذا الانهيار الهائل للبيانات إلى زيادة كبيرة في تنوع البيانات والسرعة التي يتم تسجيل البيانات بها فهناك فرص جديدة كثيرة لإنشاء مجموعات بيانات جديدة من معلومات لم يتم هيكلتها سابقًا ، مثل النص وصور الأقمار الصناعية . وقد فتح هذا التطور مجالات جديدة للاستعلام الاقتصادي .يمكن الآن الإجابة عن الأسئلة التي لم يكن بالإمكان الإجابة عليها إلا لعدة أشهر أو حتى سنوات بعد وقوعها في الوقت الفعلي .وهو ما انتقل الاقتصاديون من التنبؤ إلى التنبؤ الآني .على سبيل المثال ، من الممكن الآن استخدام عمليات بحث Google في الوقت الفعلي للتنبؤ بالتغيرات في البطالة ، أو بيانات Yelp للتنبؤ بأنماط الأعمال المحلية.

تشير البيانات الضخمة إلى مجموعات بيانات ذات حجم أكبر بكثير ، وتكرار أعلى ، وغالبًا معلومات أكثر تخصيصًا .تشمل الأمثلة البيانات التي تم جمعها بواسطة أجهزة الاستشعار الذكية في المنازل أو تجميع التغريدات على Twitter. في مجموعات البيانات الصغيرة ، و في مجموعات البيانات الكبيرة ، تتألق طرق التعلم الآلي فهناك حاجة إلى مناهج تحليلية جديدة لتحقيق أقصى استفادة من البيانات الضخمة في الاقتصاد ، وبالتالي يجب على الباحثين وصانعي السياسات إيلاء اهتمام وثيق للتطورات الأخيرة في تقنيات التعلم الآلي إذا كانوا يريدون الاستفادة الكاملة من هذه المصادر الجديدة للبيانات الضخمة.

وتتنوع استخدامات البيانات والدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي مثل الكيانات التي تقوم بتجميعها ومصادرها. يتم تداول البيانات الضخمة عبر الحدود كزيادة لرأس المال غير المادي وبطرق أخرى كطريقة جديدة لمعاملات تجارة المقايضة. ومع ذلك ، يتعين على الاقتصاد العالمي تجديد نماذجه الاقتصادية الرسمية وحساباته المالية لتحقيق إمكانات تحليلات البيانات الضخمة. إن الوتيرة التي بدأ بها الاقتصاد الرقمي العالمي تتفوق على السياسات التقليدية القائمة على الخبرة ، وقد أدى ذلك إلى ظهور تحديات اجتماعية واقتصادية ومخاطر اجتماعية اقتصادية شديدة.

➢ **ايجابيات وسلبيات اقتصاد البيانات الضخمة :**

- البيانات المعقدة متاحة الآن ، وتتميز بالحجم الكبير والسرعة والأصناف المتنوعة والقدرة على ربط العديد من مجموعات البيانات معًا.
- تسمح البيانات الضخمة بالتنبؤ بشكل أفضل بالظواهر الاقتصادية وتحسين الاستدلال السببي.
- تتيح تقنيات التعلم الآلي للباحثين إنشاء نماذج بسيطة تصف مجموعات البيانات الكبيرة والمعقدة.

- تسمح طرق التعلم الآلي والبيانات الضخمة أيضًا بالنمذجة المعقدة للعلاقات التي تتنبأ بما يتجاوز العينة.
- قد يكون للتوقعات القائمة على البيانات الضخمة مخاوف تتعلق بالخصوصية[4](Attalla Is the Legal Protection of Digital Privacy Enough In Egypt" 2020).
- إن البيانات الضخمة مكلفة لجمعها وتخزينها ، ويتطلب تحليلها استثمارات في التكنولوجيا والمهارة البشرية.
- قد تعاني البيانات الضخمة من التحيز في الاختيار اعتمادًا على كيفية إنشاء البيانات وعلى يد من.
- قد يتضمن الوصول إلى هذه البيانات الشراكة مع الشركات التي تحد من حرية الباحث.

ونظرًا لانتشار الأجهزة الرقمية المتصلة ، فإن مجموعات بيانات المراقبة متاحة الآن وهي أكبر بكثير وأكثر تكرارًا من عمليات المسح التقليدية: ما يسمى البيانات الكبيرة، وقد خلق هذا فرصًا للاقتصاديين وصانعي السياسات للتعرف على النظم والخيارات الاقتصادية بدرجة عالية من الدقة، ومع ذلك هناك حاجة إلى طرق جديدة ، لا سيما تلك المتعلقة بتعلم الآلة والذكاء الصناعي ، للاستفادة الكاملة من البيانات الضخمة .

➢ أشكال جديدة لقيمة التبادل والتجارة

أحد الأسباب التي جعلت القطاع الخاص بالفعل سبقه هو التفاعل المستمر مع المستهلكين. على سبيل المثال ، لدى Google كميات كبيرة من البيانات[16] (https://www.aleqt.com/2020/02/13/article_1762001.html) التي تم جمعها لكل فرد. تتضمن هذه البيانات تفضيلات البحث والصور ورسائل البريد الإلكتروني والتسوق عبر الإنترنت والمزيد. قام Facebook أيضًا بجمع كميات كبيرة من البيانات حول المستهلكين - وهذا يشمل الأنشطة والحالة الاجتماعية والصور والمهنة وما إلى ذلك. لا يوجد لدى الدولة قدر من التفاعل مثل هذه الشركات. بالنسبة للمدافعين عن الحرية الفردية ، سيكون من المثير للاهتمام أن نرى ، على أقل تقدير ، كيف سيؤثر استخدام البيانات الضخمة[17] (https://www.noonpost.com/content/17876)على الاقتصاد العالمي[5](https://wol.iza.org/articles/big-data-in-economics/long).

المبحث الثاني

الاقتصاد الرقمي الو اقع، والتحديات[18] (الشمري ، دور اقتصاد المعرفة فى تحقيق التمو الاقتصادى ، ص81)

إن القطاع الصناعي العربي كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى سيتأثر بدوره بالتطورات والتوجهات التي أفرزتها ظاهرة العولمة ولاسيما توجهات منظمة التجارة العالمية التي تفرض واقعا جديداً يقوم على تغيير قواعد المنافسة وتكريس التحرير الشامل للتجارة وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رأس المال، وعولمة الإنتاج وبالتالي فان هذه التطورات المتسارعة تفرض على الدول العربية التهيؤ لمواجهة الأوضاع الجديدة نتيجة لتطبيق قواعد النظام الجديد للتجارة القائم على التبادل الحر وتحرير الأسواق. إذن فان الفرص المتاحة للصناعة العربية للاستفادة مما تتيحه العولمة وتحرير التجارة من مزايا اقتصادية مرهونة بوجود بنية صناعية عربية متكاملة قادرة على تمكين القطاع الصناعي من التنافس محليا ودوليا وفى هذا المبحث سوف نعرض لواقع اقتصاد المعرفة ، ثم التحديات التى تواجه الصناعة فى البلدان العربية[19] (منصوري ، " إندماج إقتصاديات البلدان العربية في إقتصاد المعرفة ، ص57-58).

المطلب الاول :و اقع اقتصاد العالم العربي

الفرع الاول :طبيعة هيكل الاقتصاد المعرفي القائم في الدول العربية[20] (نصر الدين، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كدعامة للميزة التنافسية و كأداة لتأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد ، 2017).

ان واقع الحال في البلدان العربية يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات التي تسببها عدم كفاية نظم التعليم وكذلك انخفاض الاستثمار بشكل كبير في مجال البحث والتطوير، كما ان استخدام المعلوماتية اقل من اي مكان آخر في العالم. ان ما يحتاجه الوطن العربي هو توافر الارادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية التي بنيت على اسس ضعيفة . كما ان هناك ضرورة لزيادة الانفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والتقني واعطاء العامل الانساني[21](عوض ، بحث بعنوان " الامن الانسانى فى ظل تحديات التحول الى الرقمية لمستقبل حقوق الانسان " ، أيام 09و10– 01 – 2021.)ما يستحقه من اهتمام **ويمكن ارجاع اسباب النقص في انتاج عناصر المعرفة ونشرها في الدول العربية الى الآتي :** .

1- انخفاض مستوى التعليم :

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي طرأ على التعليم في بعض الدول العربية، الا ان مستوى التعليم بشكل عام لم يصل الى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشرها.

2- انخفاض مستوى البحث والتطوير:

بالإضافة الى ما ذكرناه في النقطة السابقة فإن محدودية عدد وضعف امكانات مراكز البحوث وتدني مستوى اداءها الكمي والنوعي ادت الى عجز واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الانتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الاخرى.

3- ضعف التخصيصات المالية:

مما لا شك فيه ان حجم الانفاق المالي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث العلمي والتطوير.

5- وجود بعض التوجهات المغلوطة لتطوير المعرفة :

ان المقصود هنا هو الكيفية التي تنقل من خلالها المعرفة. فاستيراد المعرفة الجاهزة، اي استيراد وسائل الانتاج لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا ، وانما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الانتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الاسواق مما يتطلب استيراد غيرها.

المطلب الثانى:معوقات الاقتصاد الرقمي

تواجه اقتصاديات الدول العربية عدة صعوبات وتحديات عديدة نحو الاتجاه لتبني الاقتصاد الجديد تسببت هذه الصعوبات في إحداث "فجوة رقمية"[22] (وهو تعبير يستخدم للدلالة على تلك الهوة التي أحدثتها ثورة المعلومات والإتصال والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الإقتصاد الرقمي ، يعتبر تعبير "الفجوة الرقمية" تعبيراً جديداً من التعبيرات التي ظهرت مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (NICT). ويمكن تعريف هذا المصطلح بصورة عامة على أنه "عدم التساوي بين البلدان المتقدمة الغنية والبلدان النامية الفقيرة في إمكانيات الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة"

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: "الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية(الانترنت) و توافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال.[23] (الامين ، اقتصاد الانترنيت ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ص21) بينها وبين اقتصاديات الدول المتقدمة ، فقد أصبح تعبير الفجوة الرقمية شائعا ومنتشرا خلال السنوات القليلة الماضية ولهذه الفجوة الرقمية أسباب عديدة تمثلت في :

1. غياب البنية التحتية الداعمة لقيام مثل هذا النوع من الاقتصاد ، الذي يتطلب توفر التقنيات الرقمية وآليات التواصل من شبكات الاتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية ، وخدمات الأقمار الصناعية ، والكيانات المادية التي تفتقر لها الدول العربية ، فهذا التحدي يعد من أكبر العوامل التي تواجه اقتصاديات الدول النامية.
2. - ضعف الإلمام باللغة الانجليزية في اغلب الدول النامية مما يعوق الاستفادة من كافة مواقع شبكة الاتصالات الدولية نظرا لان 80% من هذه المواقع تستخدم اللغة الانجليزية.
3. ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في الوقت الذي ينخفض فيه متوسط الدخل السنوي للفرد في العديد من الدول النامية .
4. ضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة نتيجة انتشار الأمية بنسب عالية ممثلة في الأمية الأبجدية ،علاوة على وجود أمية معلوماتية .
5. غياب الإطار التشريعي الذي ينظم ويحمي المعاملات الإلكترونية خاصة في ظل انفتاح الأسواق والحفاظ على حقوق الملكية الفردية.
6. ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية و انصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم ... الخ، خاصة في المجتمعات الفقيرة.

المطلب الثالث : الاقتصاد الرقمي فرص مهدرة

يعد الاقتصاد الرقمي من الاقتصاديات الناشئة في الدول العربية، ورغم أنه يمثل حلا في دعم انخراط المرأة في التنمية عبر العمل عن بعد إلا أن اعتماده من قبل الحكومات العربية ما يزال محدودا رغم فوائده المباشرة للمؤسسات ولليد العاملة النسائية وللمجتمع إذ يتيح للمرأة فرصة أكبر في التوفيق بين عملها وواجباتها الأسرية.[24] (مجلة العربى ،ص2015)

المبحث الثالث

آليات التحول الى الاقتصاد الرقمي الآمن[25](قمة المعرفة ،دبى ،الامارات 2019)

المطلب الاول : الاستر اتيجية العربية المناسبة لإنجازالاقتصاد المعرفي[26](الرهيمي ، الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية)

يعد القرن الحادي والعشرين هو قرن الاقتصاد المبني على المعرفة كما وان العالم المعاصر يشهد متغيرات كبيرة في ظل التوجه نحو العولمة والخصخصة والاندماجيات الاقتصادية كذلك فأنه يشهد تسارعاً كبيراً في موضوع التطورات التكنولوجية، واخرى فيما يتعلق بتنظيم التجارة عن طريق اتفاقية TRIPS الخاصة بالتجارة بحقوق التجارة العالمية و حماية الملكية الفكرية . ازاء كل ذلك يصبح موضوع صياغة استراتيجية للعلم والتكنولوجيا امراً على قدر كبير من الاهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية .

وبناءً على ذلك ، سنتناول النقاط الآتية :

1- التخطيط لإستر اتيجية وطنية تقوم على انتاج المعرفة[27]:(عبد الهادي ، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير "، 1998)

ان التحول نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع تقييم اصول المعرفة الوطنية . كذلك لابد من وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها أي ابتكار وابداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة .

ولكي تتكامل رؤية واضحة ازاء هذا الموضوع لا بد من تقريبها مع الواقع الاجتماعي لكثير من البلدان العربية. فلو رجعنا الى تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية في عام 1990، فأن طرح موضوع التنمية البشرية والمعلومات ، اصبح البديل الاساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي. فهدف استئصال الفقر لا بد ان يتواصل مع الدور البارز الذي تقوم به تقنيات

المعلومات والاتصال . فهي توفر الادوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم وفي نفس الوقت تقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة. وفي هذا الصدد لا بد من الاخذ بعين الاعتبار بأن هناك احياء وشعوب لا تزال تفتقر الى اجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الابتدائية التي تفتقر الى المستلزمات الدراسية المطلوبة . فإن عصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدان المتقدمة قد يبدو بالنسبة لبعض البلدان الفقيرة بعيداً كبعد السماء عن الارض . حيث ان كثير من المناطق في البلدان العربية ينطبق عليها هذا الوصف ولكن بدرجات متفاوتة.

اذن لو ذهبنا الى الابعاد الجوهرية في تنمية بشرية عربية حقيقية سنجد ان التطور في الاقتصاد المعرفي سيعجل في التطور العلمي والتكنولوجي في البلدان العربية. ومن هنا ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار عند وضع الخطط التنموية ان تقوم على تناسب عقلاني بين اهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية انطلاقاً من درجة التطور التكنولوجي في العالم . كما ان التنبؤ بمستوى التقدم التكنولوجي سيحدد الى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعنصراً مكوناً من عناصر التخطيط لهذه التنمية .

2 - **دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تطور الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية**[28] (نبيل ، "العرب وعصر المعلومات في علم المعرفة " ، 1994)

فمن الملاحظ ان التنمية الجارية حاليا في ظل العولمة يصاحبها اتجاه قوي نحو خصخصة مصادر المعرفة واضفاء الطابع التجاري عليها وما يتزامن مع ذلك من فرض اجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصة[29] (عوض ، بحث بعنوان " معالجات تشريعية لحماية الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية " المؤتمر العمى الدولى الثامن ،كلية التربية الفنية ، 2019)

ومما يدعم هذا الاتجاه هو ان النظام العالمي الجديد الناهض من اجل حقوق الملكية الفكرية يميل الى ان يركز على الجوانب الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية اكثر مما يركز على اعتبارات المصلحة العامة. وضمن هذا المجال يطرح رأي المطالبين بديمقراطية المعرفة (حق المواطن في المعرفة) [30](مؤسسة حرية الفكر والتعبير على موقع www.afteegypt.org ، ميثاق مبادئ وحقوق الانسان على الانترنت Internet Rights & Principles Coalition على موقع ، . . www. internetrightsandprinciples.org)، والذي يتناغم مع ما يؤكده تقرير البنك الدولي عن التنمية في عام 1998 بعنوان: المعرفة من اجل التنمية . حيث جاء فيه: ان المعرفة ليس على نطاق الصفوة وانما على مستوى الشعب كله هي العامل الحاسم للتنمية .

يتضح من هذا ان هناك استراتيجية واضحة لا بد ان تنطلق من حقيقة مهمة وهي ان الاقتصادات العربية ذات بنية تحتية ضعيفة واستثمارات محدودة من جانب ومن جانب آخر فإنها تفتقد الى تشريعات وقوانين تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في الصين و اليابان والدول الاوروبية.

وفي هذا المجال لا بد ان نتطرق الى نقطتين مهمتين فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي في البلدان العربية. فالنقطة الاولى تتعلق بتوطين التكنولوجيا ، وهذا يتطلب تمكين العلماء والفنيون من فهم عمليات الانتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها . اما النقطة الثانية فتتعلق بتوليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والفنيون على عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها.

-3 **تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** [31](.le Crosnier, (1997) 11p Martinet, 1995 (244p

من المسلم به في الوقت الراهن ان المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هي المعلومات والمعرفة المطلوبة لإبتكار المستحدثات ولجعل الانتاج اكثر فاعلية . ومن الملاحظ ان قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي

بمعدل اكبر ، والسؤال الثاني الذي يطرح هنا هو كيف يمكن تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية ؟

ان الاجابة باعتقادنا تتكون من شقين :

الاول: تجنب التطوير المجزوء، ونقصد به تطوير قطاع واهمال آخر. وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصنيع واهمال القطاع الزراعي ، مما ادى الى حدوث خلل اقتصادي واجتماعي . فغدا الريف مناطق طرد، بينما اضحت المدن تعج بالاعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة فيها. لقد أدى هذا الى انخفاض الاجور وحدوث البطالة والفقر.

الثاني: امكانية انفصال الاطار المعرفي عن التكنولوجي. وهذا من اهم ما يميزمنتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها. حيث هناك امكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد. ومما يدعم هذه الفكرة ان كلفة انتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لارتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة الى منتجات فعلية. ان هذا يعطي فرصة للعلماء والمهندسين في الدول العربية كي يساهموا معرفياً دون ان ينشغلوا بالجانب التكنولوجي. ان هذا لا يعني الاهتمام بالإنتاج العلمي واهمال جوانبه التكنولوجية وتطبيقاته العملية وانما هو توازي للجهدين العلمي والتكنولوجي ،و في الحقيقية، هناك اهمية كبيرة لإعطاء موضوع تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات . حيث ان قطاع المعلومات[6](خضري ، أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية ، ص 43) هو القطاع الذي يشمل كل الانشطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلاً عن السلع المطلوبة لهذه الانشطة. فقطاع المعلومات هو صناعات المعرفة التي تضم التعليم ، البحوث والتنمية، الاتصالات وآلات المعلومات وخدمات المعلومات. [7](ومن هنا ينبغي النظر الى اقسام المعلومات الآتية :صناعة محتوى المعلومات Information content : اصبح محتوى المعلومات هو التحدي الحقيقي القادم فهو اهم مقومات مجتمع المعلومات بلا منازع . وقد انصب التركيز الآن على ارساء البنية التحتية الاساسية لمجتمع المعلومات في البلدان العربية.

- صناعة تسليم (بث المعلومات) Information Delivery : ان هذا القسم من صناعة المعلومات هو مختص بانشاء وادارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات، كالشركات التي تدير شبكات التلفزيون وكذلك المؤسسات التي تتولى توزيع محتوى المعلومات كبائعي الكتب والناشرين .
- صناعة معالجة المعلومات Information Processing : وتقوم هذه الصناعة على منتجي الاجهزة ومنتجي البرمجيات.)

4. متطلبات التحوّل نحو اقتصاد المعرفة[32]:(خضري ، 2004 ، ص 43)

طوّر البنك الدولي الإطار التالي لمساعدة البلدان في وضع استراتيجيات واضحة لهم من أجل عملية التحوّل نحو اقتصاد المعرفة:

1- نظام اقتصادي ومؤسساتي يوفر السبل المحفزة من أجل كفاءة استخدام المعرفة الموجودة والجديدة وازدهار العمل الحرّ.

2- توفير السكان المتعلمين والمهرة من أجل خلق، واستخدام والتشارك في المعرفة بشكل جيد.

3- توفير بنية تحتية دينامية للمعلومات لتسهيل الاتصال الفعال ونشر ومعالجة المعلومات.

4- توفير منظومة ابتكار تتمتع بكفاءة عالية وذلك للشركات ومراكز الأبحاث والجامعات والمستشارين والمنظمات الأخرى، من أجل الدخول إلى المخزون العالمي المتنامي للمعرفة، واستيعاب هذه الابتكارات وتكيفها مع الحاجات المحلية وخلق تكنولوجيا جديدة.

ويعتمد النجاح في الاقتصاد المبني على المعرفة على القدرة على الابتكار. حيث إن محددات النجاح فيه تتمثل بالمعرفة التي يُنظر إليها من الناحية التقليدية على أنها عامل أساسي للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، غير أنها تُعدّ المحدد الأساسي لعملية

النجاح؛ إذ تشير الدلائل التطبيقية إلى أنَّ الشركات التي تنجح في الاقتصاد المبني على المعرفة هي الشركات ذات التوجه العالمي وتلك التي تتمتع بإنتاجية مرتفعة وتستثمر بكثافة في مجال تطوير المعرفة والخبرة. ذلك أن مفاتيح الأداء القوي في الاقتصاد المبني على المعرفة تتمثل في التوليد الناجح للمعرفة وامتلاك تلك المعرفة ونشرها واستخدامها بدرجةعالية من الابتكار.

المطلب الثاني: آليات دعم القدرة التنافسية للصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة[33] (Bollinger Bueno Campos2, 2003، 2002،Kurt،2001)

ترتبط القدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع برقي وتعدد المهارات وخاصة تلك المتمثلة في إدارة الازمات الرقمية[34] (عوض، بحث بعنوان " مهارات الإدارة الرقمية للخصومة القضائية " ٢٠٢٠) كما تتمتع بالإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية، بالإضافة الى عوامل أخرى . ولبناء قطاع عربي تنافسي ، لا بد من الالتزام بعدة أركان أساسية :

1–المحافظة على بيئة اقتصادية مستقرة .

تشير البحوث والأدبيات الحديثة حول الدول النامية ومنها الدول العربية أنه توجد حاجة ماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وكذلك لتأسيس الشركات، ونموها وانه يجب على الحكومات أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب السوق وتعالج اخفاقات السوق (Market failures) فى الاقتصاد بوجه عام ، كما يجب عليها أن تضمن وجود عدالة فى التعامل مع الأطراف المختلفة حيث يتأثر تدفق الاستثمار بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود فى القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار ويرتبط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية[8] (وفى هذا المجال يمكن تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلى بأنها تلك التى تتسم بعجز طفيف فى الموازنة العامة،وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادى من أسواق المال العالمية.والتى تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم،وسعر صرف مستقر،وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالى والتجارى والاستثمارى بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات)، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على:التكاليف،والمخاطر،والعوائق أمام المنافسة.

2 التكامل الوثيق بين السياسات التصنيعية ،والعلمية ،والتكنولوجية ،والتعليمية .

لإقامة تلك العلاقات من التعاون، يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة . فبدون وجود روابط فعالة للتنسيق بين السياسات ، وكذلك بين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، ستظل جهود التنمية مشتتة، ومفككة، وغير مترابطة، ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل – إن وجد – على القدرة التنافسية .

3-تطويروتنمية البنية الأساسية العلمية ، والتعليمية ، وتعزيز دورها الاقتصادي .

مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهاري في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية، أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اقتصادي في عالم اليوم . فبدون قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة، وأساس قوي من البحث والتطوير و الابتكار، والتعليم المستمر، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة وبين العمل الاقتصادي من جهة أخرى، ستظل القدرة التنافسية تتآكل على المدى الطويل . لذا ينبغي أن يتخطى الدور الحاسم للنظام التعليمي على وجه الخصوص هذه الوظيفة الاقتصادية المباشرة ليلعب دوراً مؤثرا في تطوير جوهر نظام القيم الخاص بالمجتمع، وتوجيهه نحو تشجيع ومكافأة فكر العمل الحر، و الابتكار، والتفكير النقدي . ذلك أن الارتقاء إلى حلقات وسلاسل

أعلى للقيمة يتطلب التركيز على مجموعة من المهارات تختلف عن تلك السائدة حاليا في الاقتصاد وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب هذا الارتقاء أيضا أن تلبي منظومة التعليم احتياجات السوق من العمالة بشكل أفضل . وأخيرا، ينبغي على منظومة القيم الثقافية السائدة (الذي من المفترض أن يعززها النظامان التعليمي والتدريبي) أن يشجع على إقامة المنشآت الخاصة والتعليم المستمر، والابتكار والإبداع.

ففي عالم اليوم، تعتمد القدرة على المنافسة على الشركات التي توظف قوة عمل جيدة التعليم وماهرة فنيا وتكون قادرة على اعتماد تكنولوجيات جديدة وبيع سلع وخدمات متقدمة. وعند المقارنة على مؤشر اقتصاد المعرفة الذي يقيس درجة نجاح البلدان في الانخراط في اقتصاد المعرفة بالبلدان والمناطق الأخرى تقع معظم البلدان العربية تحت النطاق الأوسط للتوزيع. فهي تسجل بشكل عام درجات أدنى من الدرجات التي تحصل علىها البلدان الأعضاء في منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي ومعظم البلدان السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق، وبعض بلدان شرق آسيا.ويلاحظ أن البلدان التي تسجل درجات أعلى تدرج عادة موضوعات دراسية جديدة وتوفر مجموعات جديدة من المهارات المتقاطعة (التي تصلح للاستخدام في قطاعات عديدة.(ومع أن تعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب لا يزال أساسيا)مع وجود مستويات إجادة أعلى باطراد(، فإن اللغات الأجنبية والعلوم لهما أهمية متساوية تقريبا وآخذة في التزايد. إضافة إلى ذلك، أصبحت مهارات حل المشاكل والاتصالات وليس القدرة على أداء مهام روتينية، أمورا جوهرية لزيادة الإنتاجية. وأساليب التدريس المعتمدة في كافة أنحاء العالم تدمج التعلم المستند إلى طرح الأسئلة وتطوع التدريس ليلائم قدرات التعلم لدى الطلاب الأفراد. أما معظم الدول العربية فإنها لا تزال تستخدم نموذجا تدريسيا أكثر ميلا إلى التقليدية على سبيل المثال، النقل من السبورة، وانخفاض درجة التفاعل بين المدرسين و الطلاب.

من ناحية أخرى فان البلدان[35](الامين ، اقتصاد الانترنيت ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2009 ، ص21 بيني، تحويل المنطقة إلى اقتصاد رقمي رائد ، 2016)التي تتيح فرصا متعددة للتعلم تسجل أيضا درجات أعلى على مؤشر اقتصاد المعرفة. وبدلا عن التعليم الذي يتخذ شكل الهرم (حيث تنتقل مجموعة متناقصة من الطلاب إلى المراحل التعليمية الأعلى)، بدأت الأنظمة التعليمية تصبح أكثر إشراكا وتنوعا، خاصة بعد مرحلة التعليم الإلزامي(أي المرحلتين الثانوية والجامعية). ويمثل التعليم المهني الرسمي عادة طريقا مسدودا في معظم الأنظمة. حيث يجب ان تركز أنظمة الامتحانات على الاختبار لمواصلة الدراسة أكثر مما تركز على منح شهادات الاعتماد و إدخال آليات لضمان الجودة، وزيادة درجة استقلال المدارس، والالتزام بالتعلم مدى الحياة.

ولا يمكن تحقيق القدرة التنافسية دون استثمارات ضخمة في الموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي الذي يهدف إلى تضييق الفجوة المعرفية كميا ونوعيا بين الدول العربية وبقية العالم .

وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:[36] (O'Dell C. and Jackson C, ، Kakabadse.4, 2003.Jang, 2002 Prahalad C. K. and Hamel G, 1994.1998)

1 .إقامة نظم تتمتع بحساسية للسوق من أجل تطوير المناهج وتعديلها، وينبغي أن يتواكب ذلك مع :

أ . احتياجات السوق .ب . احتياجات القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية .ج . المعايير الدولية .

2. مزيد من الترشيد في استثمار الموارد، خاصة في التعليم الثانوي والعالي، على أن يؤكد على :

أ . جودة التعليم . ب . أهمية التعليم الفني ج . الاستجابة لاحتياجات السوق .

3. تعديل مناهج المدارس الابتدائية لترسخ :

أ . المهارات الاستثمارية . ب . الابتكار والإبداع والتفكير النقدي .

4-الاهتمام بآليات دعم الابتكار :

لكي تتمكن المشروعات العربية من مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة فلا بد من تشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيها . ولهذا يجب:

(أ) تعزيز الثقافة الابتكارية: تؤدي الثقافة دوراً أساسياً في تطوير قدرة أي شركة على الابتكار. وهي تؤثر على الطريقة التي تعمل الشركة من خلالها، وعلى العلاقة فيما بين العاملين فيها. ويتطلّب الابتكار ذهنية تتميّز بروح المبادرة، وحس الإبداع، وقدرات تنظيمية ، ذهنية منفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى، وتعزّز بيئة التعلّم. وإذا أريد للقدرة الابتكارية أن تتطوّر، يجب على المبتكرين التمسّك بقيم الشركة وأهدافها المشتركة. ويجب أن تكون القيم التي تدعم القدرة الابتكارية جزء اً لا يتجزأ من نسيج ثقافة الشركة.

(ب)تمويل البحث والتطوير: لم تصل الاستثمارات العربية في مجال البحث والتطوير بشكل عام إلى المستوى الأمثل لأنها لا تستطيع أن تجني بشكل كامل مردود جهودها في هذا المجال.

ففي الوقت الذي تتزايد فيه أهمية البحث والتطوير في الاقتصاد العالمي، فإن البحث العلمي فى الدول العربية يواجه العديد من المعوقات ،أولها تدنى نسبة الانفاق على البحث ولا تتعدى هذه النسبة نحو 0.2% من جملة الناتج القومي على مستوى المنطقة العربية مقابل 2.36 % على المستوى العالمي . بالإضافة الى العديد من المشاكل التى تحد من حرية مراكز البحوث وعدم الاستغلال الأمثل لهذه المخصصات برغم ضآلتها.

وقد تدخلت كثير من الحكومات فى الدول المتقدمة كي تصلح هذا القصور السائد في السوق وكي توفر حافز اً مالياً أكبر للاستثمارات الخاصة في مجال البحث والتطوير . وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

1. زيادة حجم التمويل المتاح للبحث والتطوير من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية (القروض الميسرة، والمنح، وترتيبات المشاركة في التكاليف، إلخ).
2. تخصيص أجزاء من ميزانيات البحث الخاصة بالمؤسسات البحثية للصناعات التي تعمل في أنشطة مختارة والتي يوجد لديها إمكانية لتحقيق ميزة تنافسية .
3. إلزام المؤسسات البحثية بتغطية أجزاء من تكاليفها من خلال البحوث المشتركة مع القطاع الخاص .
4. تقديم حوافز ضريبية مهمة للبحث والتطوير الذي يقوم به القطاع الخاص، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
5. الحصول على مساعدة فنية ومالية من الجهات المانحة لتطوير برامج البحث والتطوير استنادا إلى أفضل الممارسات .
6. البدء في حملة توعية عامة تستهدف القطاع الخاص، حول أهمية البحث والتطوير بالنسبة لقدرتها التنافسية، وكذلك بالنسبة للوسائل المتاحة .
7. وضع معايير سليمة ومتوازنة لتحديد أولويات الأنشطة المستوفية لشروط التمويل استنادا إلى قدرتها التنافسية الحالية والمحتملة .
8. البدء في برنامج قومي للتطوير المؤسسي يستهدف المؤسسات البحثية والجامعات بغية إيجاد هياكل تتمتع بدرجة عالية من الحوكمة (gouvernance) مع وجود تمثيل للقطاع الخاص بها، وزيادة كفاءة هذه المؤسسات، وتطوير طاقات وإمكانيات ملائمة للبحث والتطوير، وتقوية صلات هذه المؤسسات بالقطاع الخاص.
9. لتعزيز كفاءة المنظمات البحثية والتعليمية وقدرتها التنافسية، يجب أن تتقدم هذه المنظمات بعطاءات للحصول على المشروعات الحكومية بدلا من توزيع هذه المشروعات البحثية على مؤسسات محددة بشكل مسبق.
10. زيادة الصلات الفعالة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية التي يمكن من خلالها توفير المعرفة للقطاع الخاص .

11. تشجيع التعاون المشترك بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في مجالات مثل برامج البحث المشترك والتدريب في مرحلتي الدراسة الجامعية والدراسات العليا .

(ج)**تشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات:** [37] (عيمر، تكنولوجيا المعلومات ، 2006، نصر الدين، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كدعامة للميزة التنافسية ،2007) يتم الحصول على التكنولوجيا من خلال أشكال شتى تتراوح من الشراء المباشر، وتمويل حقوق الملكية، والحصول على الامتيازات إلى الحصول على التراخيص والتحالفات الاستراتيجية . وتستطيع هياكل الدعم الفنية والتجارية مثل مراكز البحث والتطوير ومراكز نقل التكنولوجيا، ومنشآت الرقابة على الجودة،.. إلخ أن تلعب دورا رئيسيا في نشر المعلومات، وتحديد التكنولوجيات الملائمة، وضمان النقل الفعال والمفيد لهذه التكنولوجيا إلى الصناعة العربية وتكييفها . ويعتبر وجود هذه الطاقة دلالة مباشرة على درجة التقدم العلمي والتعليمي في الاقتصاد . ويمكن اتخاذ بعض الإجراءات لتيسير تطوير الطاقة التكنولوجية .وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

- **تنمية خدمات الإرشاد التكنولوجي:** تتنوع خدمات الإرشاد التكنولوجي بشكل كبير بحيث تبدأ بتوفير المعلومات عن التكنولوجيات الحديثة وتنتهي إلى مساعدة المشروع في تحديد احتياجاته التكنولوجية وشرائها .
- **توثيق التعاون بين أنشطة البحث والتطويروصناعة رأس المال المخاطر:** بشكل عام يوجد تكامل بين المنح والقروض العامة المخصصة للبحث والتطوير ورأس المال المخاطر . وهناك وسيلة أخرى يمكن تفعيلها وهي تطوير أدوات ومنظمات التصنيف التكنولوجي technological rating حتى يتسنى سد فجوة المعلومات بين أصحاب المنشآت ومنظمات التمويل.
- **دعم وضع خطط الأعمال والأنشطة غير الفنية:** نظرا لأن منح البحث والتطوير تعتمد على المشروعات البحثية وتكون موجهة في الغالب نحو تطوير تكنولوجيات جديدة، تواجه كثير من الصناعات وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان صعوبات فى صياغة المقترحات البحثية التى تتقدم بها.

(د) . **التمويل من خلال حقوق الملكية(Equity Finance)** :تواجه المؤسسات المالية، وكذلك الهيئات الحكومية، صعوبة في المفاضلة بين المخاطرة والربح المرتبطين بالمشروعات التي تسعى إلى التطوير والتحديث .

(هـ) . **حو افز مالية أخرى**: لتحديث القدرات التكنولوجية للصناعات العربية، يمكن أن يتم تقديم منح أو امتيازات ضريبية لتغطية تكاليف الحصول على التكنولوجيا، والتراخيص، والخدمات الاستشارية .

(و). **حتمية التعاون الإقليمي والدولى فى ظل اقتصاد المعرفة** :من الضروري أن تتعاون الحكومات في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة الصناعات العربية ، وقيام بيئة تشجع للاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هيئة تنسيق إقليمية تعتنى بذلك، وتتولى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين هيئات ووزارات تكنولوجيا المعلومات الوطنية، وربما في مرحلة لاحقة، تسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.

المطلب الثالث: معايير دليل اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index [38](- Quinn G. B. et, 1996. Stewart T. A., " 1994، Wiig K. M. et. al, 1997) **ودليل المعرفةKnowledge Index**

لقد اتجه برنامج الأمم المتحدة الخاص بتقييم مستويات إدارة المعرفة في مجتمعات بلدان العالم المختلفة إلى اعتبار أربعة عوامل رئيسية بوصفها العناصر الرئيسية التي تعد معايير أساسية في تحديد مستوى سعى الاقتصادات الوطنية باتجاه بلوغ مجتمع المعلومات المرتكز فى جل أنشطته إلى المعرفة. وشملت هذه العوامل أربعة محاور جوهريه هي: [39] (بيني مقالة الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط،2016،الهادي ،اقتصاديات هندسة البرمجيات ،2007، هونغ ، المتغير الجديد للتحويل والتنمية الصينية ، 2017 البراهمه ، الإقتصاد الرقمي ،2011، الامين ، اقتصاد الانترنيت ،2009 ، ص21)،

المحور الأول: منظومة الاقتصاد الوطني

تضم عناصر هذا المحور جملة من المتغيرات التي تنطوي تحت ثلاثة محاور رئيسية هي: العوائق ذات الصلة بوجود التعريفة الجمركية أو عدمها والتي تعد مقياسا لدرجة التنافس القائمة في السوق، ومستوي التنظيم الذي يعد مقياسا لحالات سياسات السوق التي تحاول التحكم بالأسعار، أو غياب المراقبة المناسبة للمصارف، والمحددات الصارمة التى تعتمد في مجالات ذات صلة بالتجارة الخارجية، وآليات التطور في التجارة والأعمال. وأخيرا يأتي دور القانون الذي يعد مقياسا لمقدار الثقة التي يعدها العميل مؤشرا على قدرته على العمل والاستثمار ضمن قوانين المجتمع في ظل حوادث تنشب عن جرائم اعتيادية، أو ناشئة عن مظاهر العنف، ومدى فاعلية السلطة القضائية إزاءها، وامكانية تنفيذ العقود والالتزام بمضمونها.

المحور الثاني : التعليم والموارد البشرية

يتم تقييم مستوى هذا العامل في ضوء متغيرات تعنى بمستوى التحاق المواطن بمراحل التعليم المختلفة التي يمكن أن تعد معيارا لمستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، وتوفر في الوقت نفسه مقياسا لحجم الالتحاق بالمراحل الدراسية، ومستوى الثقافة السائدة في المجتمع. كما يؤخذ بنظر الاعتبار مستوى الإنفاق عل التعليم بمراحله المختلفة، وحجم الموارد البشرية الماهرة في المجتمع، ومستوى التدريب الذي قد نالته الموارد البشرية، وهل أن العقول تعاني مسألة الهجرة نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة في المجتمع لاحتضانها؟ .

المحور الثالث: الابتكاروالقدرة التنافسية

لما كان الابتكار يعتمد في جل انشطته على أنشطته على البحث والتطوير، فقد اعتمدت متغيرات هذا المحور على عدد الباحثين لكل مليون نسمة، وبراءات الاختراع التي تسجل بواسطة الباحثين، والبحوث والمقالات العلمية المنشورة في مجالات العلوم الصرفة، والتقنيات التطبيقية. ويضاف إليها حجم الاستثمارات المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في كل من القطاع الحكومي والخاص، ومدى توفر الدعم المالي للمشاريع الفنية .

المحور الرابع: البنية التحتية للمعلومات والاتصالات :تعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة إلى المعرفة. وتتألف عناصر هذا المحور من أدوات المعلومات والاتصالات حيث الهواتف التقليدية، والمحمولة، وعدد الحاسبات الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، والتي تعد معيارا على مقدار توظيف تقنية المعلومات في الدخول إلى الإنترنت، يضاف إلى ذلك أنواع تقنيات المعلومات السائدة في البيئة الوطنية التي تسهم في الاستثمار الأمثل لتدفق المعلومات. كذلك، يؤخذ بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية، وحجم الإنفاق على البنية التحتية للمعلومات.

المبحث الرابع

الاستراتيجية العربية المقترحة للتحول الناجح والآمن لاقتصاد المعرفة

ان القرن الحادي والعشرين هو قرن الاقتصاد المبني على المعرفة. كما وان العالم المعاصر يشهد متغيرات كبيرة في ظل التوجه نحو العولمة والخصخصة والاندماجيات الاقتصادية وانتشار الأوبئة والأمراض المفاجئة. كذلك فأنه يشهد تسارعاً كبيراً في موضوع التطورات التكنولوجية، واخرى فيما يتعلق بتنظيم التجارة عن طريق منظمة الخاصة بالتجارة المتعلقة بحقوق الملكية TRIPS و التجارة العالمية وعن طريق حماية الملكية الفكرية.

ازاء كل ذلك يصبح موضوع صياغة استراتيجية للعلم والتكنولوجيا[40] (رياض ،بسكرة 2007 ،ص24 .) امراً على قدر كبير من الاهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية .

وبناءً على ذلك ، سنتناول النقاط الآتية :[41] (عبد الهادي ، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير "، 1998)

1- التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على انتاج المعرفة :

ان الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع تقييم اصول المعرفة الوطنية . كذلك لابد من وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها أي ابتكار وابداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة .[42](يوسف ، اقتصاد مدن المعرفة)

-2 تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من المسلم في الوقت الراهن ان المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هي المعلومات والمعرفة المطلوبة لابتكار المستحدثات ولجعل الانتاج اكثر فاعلية. ومن الملاحظ ان قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل اكثر من 5% بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بمعدل اقل من 3% لنفس الفترة، لذلك فإن هناك تحول من اقتصاد الصناعات الى اقتصاد المعلومات .

والسؤال الثاني الذي يطرح هنا هو كيف يمكن تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية ؟ ان الاجابة باعتقادنا تتكون من شقين :**الاول:** تجنب التطوير المجزوء، ونقصد به تطوير قطاع واهمال آخر. وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصنيع واهمال القطاع الزراعي ، مما ادى الى حدوث خلل اقتصادي واجتماعي . فغدا الريف مناطق طرد، بينما اضحت المدن تعج بالأعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة فيها. لقد أدى هذا الى انخفاض الاجور وحدوث البطالة والفقر وباقي مظاهر التخلف الاجتماعي.

الثاني: امكانية انفصال الاطار المعرفي عن التكنولوجي. وهذا من اهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها. حيث هناك امكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد. ومما يدعم هذه الفكرة ان كلفة انتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لارتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة الى منتجات فعلية.

المطلب الأول: مدى جاهزية الدول العربية للاندماج في الاقتصاد الرقمي[43] (نايفه، العلوم والتكنولوجيا في العالم المعاصر ، 2001)

إن اندماج اقتصاد بلد ما في الاقتصاد العالمي يتوقف على مجموعة من الأسس الواجب توفرها في هذا الاقتصاد ، وفي نفس الوقت تعتبر مؤشرات من خلالها يمكن الحكم على مدى جاهزية الدول لدخول الاقتصاد الرقمي .

وفي هذا الصّدد تحاول العديد من الدول العربية متابعة المستجدّات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما تفرزه من متغيرات جديدة من خلال تطوير وتحديث اقتصاداتها لتواكب التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات، وبدأت هذه الدول في الاعتماد على الأعمال الإلكترونية (E-Business)، والتجارة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية التي تعتبر من أهم سمات الاقتصاد الرقمي ، وفي ما يلى سنتطرق لأهم هذه المؤشرات :

1/- البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية والجاهزية الرقمية : وتضم [44](منصوري ، " إندماج إقتصاديات البلدان العربية في إقتصاد المعرفة ، ص57-58 .)

1/-1- الاتصالات الهاتفية: بالنسبة لشبكة الاتصالات الهاتفية والتي تعتبر بوابة الدخول لعصر المعلومات ، فقد عملت الدول العربية على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات ، وتضاعفت الكثافة الهاتفية واستكملت عدة دول عربية تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية إلا أنها دون المستوى العالمي .

1/-2- تقانات الاتصال والجاهزية الرقمية: وفي مجال تقنيات الاتصال فقد خطت الدول العربية خطوات لا بأس بها حيث أصبحت نسبة كبيرة من شبكات الاتصال تعمل بالطرق الرقمية .

1/-3 عدد مستخدمي الإنترنت:

إن أهم مؤشرات قياس الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو مؤشر "عدد مستخدمي الإنترنت"، والذي يعكس مدى جاهزية الدول للاقتصاد الرقمي .

2/- توظيف المعلوماتية:2/-1 البنوك العربية وتوظيف المعلوماتية : قامت البنوك المركزية العربية بوضع أسس لتشغيل البنوك وفق النظم الإلكترونية والدفع عبر الهاتف ، ولكن يلاحظ وجود مستوى منخفض في معدلات انتشار بطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي في المنطقة العربية.

و في ظل المنافسة الشديدة من قبل البنوك الدولية تشجعت البنوك العربية على تقديم العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية مثل:

- ✓ - إدارة الحسابات الجارية.
- ✓ - تسديد الفواتير.
- ✓ - القروض الشخصية.
- ✓ - الصناديق الاستثمارية.
- ✓ - بطاقات الائتمان.[45] (قدومي ، "العوامل المؤثرة في إنتشار الصيرفة الإلكترونية" ،2008، ص301)

- وتقدم السعودية والإمارات ولبنان والأردن أمثلة جيدة من حيث وجود العديد من البنوك لديها والتي تملك خدمات عبر الهاتف ، بداية من التسهيلات البنكية البسيطة إلى الدفع عن بعد .

2/-2 التجارة الإلكترونية في العالم العربي:

إن المتتبع للاقتصاد الجديد في الدول العربية يرى أن التجارة الإلكترونية في العالم العربي حققت نموا مرتفعا منذ سنة 1997 وما بعدها.

- فقد قامت الإمارات العربية المتحدة بتقديم خدمات مصرفية عبر الإنترنت ، كما شاع تأسيس متاجر افتراضية على الشبكة أبرزها متاجر الملابس والحلويات ، وتعّد مشروعات الأسواق الإلكترونية في دبي والكويت والسعودية والأردن أكثر مشروعات التجارة الإلكترونية طموحاً ويتوقع إن تحقق خطط تطويرها نماء جيدًا في سوق التجارة الإلكترونية العربية.[46] (منور ، وهيبة ،" التجارة الإلكترونية كأداة للتنافس في الأسواق العالمية ، ص18 .)
- إن انتشار التجارة الإلكترونية مرتبط إلى حد بعيد بانتشار الإنترنت، وبالتالي فانتشار الكمبيوتر والهواتف في المنازل والمنشئات والأجهزة الحكومية يسر تبادل المعلومات مرورا بالخدمات والسلع، فبالرغم مما شهدته المنطقة العربية من زيادات كبيرة في عدد مستخدمي الإنترنت، إلا أن النصيب النسبي للمجموعة العربية ما زال ضئيلا إذا ما قورن بعدد السكان.

2/- 3-النسبة للتسويق الإلكتروني في الدول العربية :

أن هذه البنية التحتية المتواجدة في الدول العربية مقارنة بالدول المتطورة تشكل بنية ما تزال في بداية الطريق الأمر الذي تنعكس آثاره على مستوى التسويق الإلكتروني ونموه، ذلك أن أغلب المتاجر الإلكترونية العربية هي متاجر للعرض والإعلان فقط وبذلك هي تمارس عملية التسويق الإلكتروني بشكلٍ غير كامل. أن دورة التجارة الإلكترونية لا تكتمل بالإعلان والعرض فقط إذ لا بد من إتمام العملية حتى إيصال المنتَج إلى المشتري في المكان والزمان المناسبين الكترونيا.وبسبب عدم وجود بنية لوجستية كاملة في البلدان العربية فإن أغلب المتاجر الإلكترونية تكتفي بتنفيذ نصف دورة التسويق الإلكتروني. وهو ما يطلق عليه البعض التسويق الإلكتروني الساكن.

المطلب الثاني : سُبل اندماج اقتصاديات الدول العربية في الاقتصاد الرقمي

لتتجاوز الدول العربية المعوقات والتحديات سابقة الذكر يتوجب علها اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتخرجها من دائرة التخلف والتأخر ونذكر منها:

- تكوين المسئولين والسياسيين وتوعيتهم بأهمية وضرورة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ؛

- إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة، فكلما زادت قدرات العاملين المعرفية زادت قدراتهم الإبداعية وهو ما يمنح المؤسسات ميزة تنافسية؛
- الاهتمام بالتوعية المعرفية والتكنولوجية منذ الصغر ؛
- الاهتمام بالمبتكرين والنوابغ ومختلف الباحثين والعاملين في مجالات المعرفة ،لأن الوضعية الاجتماعية والمادية الصعبة تجعلهم يهجرون إلى البلدان الغربية التي تستقطب العديد من الأدمغة والموارد البشرية؛
- توفير الإطار القانوني الملائم للبيئة المعرفية والاقتصادية الجديدة ؛
- تحديث النظام المصرفي وتفعيل دوره في تمويل المعرفة والبحث العلمي ؛
- تخفيض تكاليف استعمال الأدوات التكنولوجية الحديثة وخاصة الإنترنت ، وتعميم إستخدامها من خلال توسيع شبكاتها
- تطوير القدرات في مجال اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية ؛
- جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة .

✓ **متطلبات وشروط إنشاء صناعة معلوماتية**

لابد من توافر بعض الامكانات الاساسية. ومنها لابد ان يكون هناك عدد كاف من الخريجين من حملة الشهادات الجامعية وفوق الجامعية المتخصصين فى مجال البرمجة وتصميم البرامج بإحدى لغات البرمجة الحديثة.

ولابد ان تكون هناك جهات ومراكز تمتلك نواة لتصميم وصناعة برامج الكمبيوتر. وهذه المراكز قد تكون في القطاع الخاص او القطاع العام. ولكن التجارب اثبتت مراراً وتكراراً أن القطاع الحكومي لا يستطيع بروتينه واجراءاته ان يقدم برامج يمكن أن تكون تنافسية وإنْ قدّم فهي في حدها الأدنى لتنفيذ بعض الاجراءات والمهام. ولهذا نجد ان تلك البرامج متوافرة فى القطاع الخاص.

✓ **القوانين والتشريعات في الاقتصاد الرقمي**

لا يمكن انشاء اقتصاد رقمي من دون استصدار التشريعات اللازمة من جهة مجلس النواب او من قبل الحكومة. فالاقتصاد الرقمي يعتبر نوعاً جديداً من الاقتصاد ان صح التعبير، وبالتالي لابد من التعرف على القوانين اللازمة لأنشاء مثل هذا الاقتصاد من الدول التي قطعت شوطا لا بأس به ولديها تنوع في الاقتصاد الرقمي . فالتجارة الالكترونية تمثل احد جوانب الاقتصاد الرقمي. والتجارة الالكترونية لابد ان تكون مبنية على لوائح تشريعية مكثفة تسعى لاكتساب ثقة المتعاملين .

✓ **أمن المعلومات وخصوصيتها**

لا يمكن انشاء اقتصاد رقمي ناجح الإ اذا تم هذا التحول بشكل آمن وهو ما يمكن فعله بالعمل على حماية أمن المعلومات وخصوصيتها والتأكيد على احترام الحقوق والحريات الرقمية[9] (عوض ، " الحقوق والحريات الرقمية ، 2021، ص33 وما بعدها)،وعلى الرغم من أنه كثيرا ما يستخدم مصطلحا «الخصوصية» و «الأمن» بالتبادل، فإنهما تخصصان مختلفان؛ فأمن المعلومات وخصوصيتها هما تخصصان متميزان مرتبطان معا. ومن أجل الحماية المناسبة للخصوصية، تدعو الحاجة إلى آليات أمنية سليمة. ونظرا لحساسية المعلومات الشخصية التي يتم جمعها، واستخدامها، ومشاركتها في مجال الاقتصاد الرقمي، فمن المهم تحديد وتنفيذ الآليات الأمنية المناسبة التي من شأنها حماية البيانات وخصوصية الأفراد . ويجب تحديد متطلبات الأمن والخصوصية واختيار وتنفيذ الضوابط اللازمة خلال مراحل دورة تطوير النظام، وتحديث حماية الأمن والخصوصية حسب الحاجة. ومن المهم أيضا أن يتعاون الأفراد في منظمات أمن المعلومات والخصوصية لإدارة المخاطر الأمنية وحماية الخصوصية. ومن شأن ذلك أن يساعد على اكتشاف مشكلات الأمن والخصوصية المحتملة ووضع وتنفيذ نهج لمعالجتها.

و تستند التشريعات التي تدافع عن الخصوصية على تعريفها كقيمة هامة لدي أفراد المجتمع. ونظرا لحداثة موضوع الخصوصية الرقمية تختلف الأطر التشريعية من دولة لأخرى طبقا للمستجدات التي مرت بها كل دولة، وفلسفتها التشريعية، وكيفية تطبيقها للقوانين والتحولات التي يمر بها المجتمع ومقدرة كل دولة على تبني تعديل لقوانينها بناء على قضايا جديدة تكون خارج اطارها التشريعي.

كما تهتم قوانين الخصوصية بحماية وسائط نقل المعلومات إما عبر الإنترنت أو الهواتف أو حتي البريد، كما تتضمن الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة للأفراد الموجودة في سجلاتهم مثل المعلومات المالية. كما يجب أن تضمن بياناتهم الخاصة التي يتم تداولها من خلال التصفح والتواصل على الإنترنت.

المطلب الثالث : نماذج وامثلة[47] (قمة المعرفة ،دبى ،الامارات، 2019)

1. **كازاخستان** والتحول إلى الاقتصاد الرقمي[48]:(حسن، في عصر الاقتصاد الرقمي،2017 ،.هونغ ، الاقتصاد الرقمي ،2017)
2. قامت كازاخستان بالعمل على رقمنه الشركات الكبرى مثل كازبوست(كازبوست هي شركة البريد الوطني في كازخستان والتي تقدم الخدمات البريدية والمالية واللوجستية) اليوم تستخدم تقنية آلية لفرز الطرود فالآن عملية تلقي طرود أصبحت بسيطة جداً، فهي آلية وذاتية معاً.
3. **الاقتصاد الرقمي المتغير الجديد للتحويل والتنمية الصينية**[49] (عبد الصادق ،الابداع والابتكار محرك نمو الاقتصاد الرقمي وتعزيز التنمية المستدامة 2017 .)

في الوقت الحاضر، الصين اصبح لديها المزايا فريدة من نوعها والظروف المواتية في تطوير الاقتصاد الرقمي، و الذى يتميز بسرعة التطوير و قوة الدفع الجيدة، وبدأ تشكيل وضع المسابقة والمزامنة مع الدول الرائدة في العدد من المجالات.

4. **الاقتصاد الرّقمي بالجزائر يقْلِب مفاهيم التسيير للأنظمة الذكيّة**[50](الامين ، اقتصاد الانترنيت ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2009 ، ص21)

و إذا كانت الجزائر قد استنسخت التجربة الأوروبية و كل العتاد و التجهيزات المستعملة مستورة من أكبر شركات الانتاج المتخصّصة بالعالم كما ان المهندسين الجزائريين تفوّقوا في مجال التسيير الحديث بحيث أصبحوا قادرين على اكتساب أي تقنية جديدة و التّحكم في أحدث الأنظمة لمجرّد ظهورها بأوروبا أو بآسيا و اكتسبوا القدرة على الإبداع و التخطيط في عالم الرقمية .

المطلب الرابع : الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة[51] (الشمري ، دور اقتصاد المعرفة فى تحقيق التمو الاقتصادى / مصر نموذجا ، ص69)

وعلى الرغم من البعد الاقتصادي للإبداع التكنولوجي إلا أنه له أبعاد أخرى إستراتيجية ومتشابكة مع غيرها من العوامل الفاعلة في التغيرات النسبية أو المطلقة في القدرة التكنولوجية حيث تتطلب عملية الاختراع أو الابتكار توافر مهارات وخبرات متعددة. ولا يعتمد نظام الاختراع على الفكرة نفسها، وإنما على كيفية تطوير الفكرة وجعلها إنتاجاً واسعاً، وهو ما أعطى أهمية كبرى لدور المهارات التقنية والقانونية[10] (عوض، بحث بعنوان " المهارات الفنية والقانونية لإدارة الخصومة القضائية رقميا") ، والإدارية في المحافظة على الموقع الصناعي والحفاظ على النوعية والكفاءة الإنتاجية، اصبح توجه الدول الفقيرة والغنية في الموارد مدفوعا بالتأقلم مع الثورة العالمية في مجال الاقتصاد الرقمي ودوره في الناتج القومي الاجمالي ، والى كون المنطقة العربية وبخاصة مصر تحتوي في هيكلها السكاني نسبة تقل 60% من السكان من الشباب وهم ثروة بشرية تشكل ميزه نسبية للدول العربية وبخاصة مصر اذا ما تم توظيفها على نحو جيد بشكل يجعل هؤلاء الشباب مؤهلين للدخول الى سوق الاقتصاد الرقمي والذي يستطيع ان يحقق عدد من المكاسب لمصر وللدول العربية لعل اهمها:

اولا : العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالانتقال من الاعتماد على الموارد الطبيعية الى انتاج المعرفة .

ثانيا: زيادة فرص العمل ، على الرغم من ان التقدم في مجال الاقتصاد الرقمي يعمل على اختفاء عدد من الوظائف الا انه يعمل على اتاحة وظائف جديدة.

ثالثا : العمل على مكافحة الفقر ،حيث تؤكد تجارب العديد من الدول على ان عملية التحول الرقمي تساعد في دمج المهمشين من خلال زيادة دخولهم وتوفير دور اجتماعي وهو ما ينعكس على التنمية .

رابعا: جودة مجال الاقتصاد الرقمي ،تساعد عملية استخدام التطبيقات الرقمية في مجال الصحة الى تحسين جودة مجال الاقتصاد الرقمي وتوفير النفقات على الامراض المزمنة وزيادة صحة وانتاجية العامل .

خامسا : التعليم ،العمل على تحسين العملية التعليمية عبر انخفاض التكلفة وتحسين الجودة واستخدام تطبيقات التعليم الالكتروني .

سادسا : تحسين البيئة ومواجهة التغير المناخي ، تساعد عملية الرقمنة في تحسين البيئة ومواجهة التغير المناخي عبر عدم الاعتماد على الاوراق وخفض الانبعاثات الكربونية بما قارب 15% والتوسع في المدن الذكية .

سابعا: العمل على دعم الشفافية عن طريق المساعدة في مكافحة الفساد في الجهاز الحكومي ،والعمل على تقليل تكلفة الخدمات الحكومية ،توفير ادوات جديدة للرقابة على اجهزة السلطة التنفيذية .

ثامنا: دعم الشرعية ، ودعم الاستقرار عن طريق استغلال الطاقة الشبابية المعطلة والاكثر فاعلية ،وتوفير تطبيقات جديدة للتغير الاجتماعي ،ومواجهة تطلعات الشباب في المستقبل ،وتحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي .

الخاتمة

بعد ان عرضنا بهذه الورقة البحثية للاقتصاد الرقمي من حيث المفاهيم والفروض بالمبحث الأول ،ثم لواقع، ولتحديات الاقتصاد الرقمي بالمبحث الثاني، و آليات التحول الى الاقتصاد الرقمي الآمن بالمبحث الثالث ،وختمنا بالاستراتيجية العربية المقترحة للتحول الناجح والآمن لاقتصاد المعرفة بالمبحث الرابع تبين من ذلك عدد من النتائج تتبعها نقاط هامة من التوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- التأكيد على ان التحول الى الاقتصاد الرقمي يحفه الكثير من المخاطر والتي منها على سبيل المثال انتهاك الخصوصية والتعدي على الملكية الفكرية والذى يصبح معه التحول الآمن نوعا من أنواع التحدي وخاصه عند تطبيقه بمنظومة البحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية .
- تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مرشحة لأن تكون المحرك الأساسي للتنمية الشاملة في ظل مجتمع التحول الى الرقمية وخاصة في ظل انتشار الأوبئة والامراض والتي نعايش منها انتشار فيرس (كوفيد – 19) أخذًا في الاعتبار الخصائص المميزة للاقتصاد الرقمي والتطبيقات العديدة لتكنولوجيا المعلومات في جميع مناحي الحياة .
- ان اقتصادات أغلب الدول العربية ما زالت غير قادرة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي الجديد، فهناك معوقات للانتقال الى الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، وهذه المعوقات تختلف من دولة الى اخرى واهمها البنية التحتية للاتصالات السريعة، ونقص التشريعات اللازمة للتعامل مع هذا النوع الجديد من الاقتصاد، ونقص الثقافة الرقمية لدى المواطن ونقص الخبراء في مجال البرمجيات الذكية للتعامل بالاقتصاد الرقمي.
- عدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على الصعيد العالمي .
- القدرة التنافسية لا تتوقف على استيراد التكنولوجيا، بل على بناء نظام وطني للبحث والتطوير وعلى توظيف التقانة وتطويعها، واعتماد منظومة "النظام الوطني للابتكار" *National innovation System (NIS)* .

- يحتاج تطوير القدرات التقنية إلى حد أدنى من الموارد البشرية والمادية وإلى بيئة حاضنة تشمل منظومة التعليم والجهاز الإداري والإنتاجي.
- عدم وجود استراتيجية عربية (موحدة او شبه موحدة) مناسبة لصناعة محتوى المعلومات وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة .

ثانياً: التوصيات:

- ضرورة العمل الدائم على تطوير واقعنا وتغيره ليتقبل التعامل بمرادفات اقتصاد المعرفة؛ عن طريق الإصلاح التنظيمي والتشريعي والتي يتحقق معها التحول الى اقتصاد المعرفة في ظل امن ارقى معلوماتى يحفظ لجميع المعنين باقتصاد المعرفة حقوقهم الرقمية والتي من من أهمها الخصوصية والملكية الرقمية.
- ان الاقتصاد الرقمي يعتبر نوعاً جديداً من الاقتصاد ان صح التعبير وبالتالي لا بد من التعرف والاستفادة من الدول التي قطعت شوطا فيه ولديها تنوع في الاقتصاد الرقمي.
- يجب العمل على بناء مجتمع عربي قائم على المعرفة والاتصالات، بدل الاستمرار في الاعتماد على الأصول العينية والموارد الطبيعية مثل البترول والمعادن وغيرهما.
- يجب تضيق الفجوة الرقمية إن كانت في المجتمع الواحد او بين الدول.
- يجب على الباحثين وصانعي السياسات أن يأخذوا بجدية قيود وثغرات البيانات الضخمة ، و إمكاناتهاو تظل قضايا الخصوصية والتحيز في الاختيار والشركات الخاصة التي تتحكم في نتائج البحث المستمدة من بياناتها مصدر قلق كبير في المستقبل .
- ينبغي تشجيع المزيد من التعاون بين علماء الكمبيوتر وعلماء البيانات لتطوير تبادل المعرفة في اتجاهين . تعلم البرمجة بلغات أكثر عمومية ، مثل Python أو R ، لتطوير فهم نظري وعملي لأساليب التعلم الآلي .في النهاية ، يجب تدريس هذه الأساليب كجزء من التسلسل التجريبي الأساسي في برامج الدراسات العليا .
- بلورة اقتصاد رقمي معاصر و ذلك بإعداد مناخ من الثقة لتطوير الاقتصاد الرقمي ، حيث انه يجب أن يرتكز هذا المناخ على أربعة محاور هامة و المتمثلة في :
  - ضمان سلامة المعطيات و الوثائق المرسلة عند التبادل الالكتروني .
  - المحافظة على سرية المعلومات و المعطيات المتبادلة أو المخزنة في وسيط رقمي .
- يتطلب تضييق الفجوة الرقمية إحداث تغيرات جذرية في مجال البنية التحتية التكنولوجية، تشمل إلغاء الأمية الالكترونية وتشجيع مشاريع الحكومة الالكترونية وزيادة الاستثمار في الوسائط الحديثة للاتصالات.
- تطوير التشريعات وخدمات التأمين لحماية المعلومات والارتقاء بالتجارة الالكترونية كالتوقيع الالكتروني والمصادقة، هناك تجارب عربية ناجحة تمثلت في مدينة دبي للأنترنت، كما يفيد حث الشركات على تطوير مواقع لها على شبكة الانترنت (باللغتين العربية والإنكليزية) وتطوير استخدام هذه الشبكة في التفاعل بين الشركة وزبائنها وأقرانها في مختلف أوجه نشاطها.
- الربط بين التعليم وسوق العمل وذلك من خلال تفاعل منظومة التعليم ومنظومة التشغيل مع منظومة البحث والتطوير التي هي مولدة المعارف العلمية والتقنية ومصدر المناهج التعليمة المفترض.
- يتعين على الحكومات أن تفهم أن أي شيء تقوم به يحتاج إلى وضع معايير جديدة قياساً بنموذج الإبداع؛ إذ ينبغي أن يتم تسريع التغيير في التشريعات و لا تظل بطيئة. وتحتاج الدول أن يكون لها تشريعات صارمة تدفع الشركات نحو الجيل الجديد من التقنية بدلاً من إعاقتها عند آخر جيل.

- يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة . فبدون وجود أواصر فعالة للتنسيق بين السياسات ، وكذلك بين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، ستظل جهود التنمية مشتتة، ومفككة، وغير مترابطة، ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل – إن وجد – على القدرة التنافسية للدول العربية.
- ضرورة التكامل العربي لتحقيق القدرة التنافسية و تضييق الفجوة المعرفية كميا ونوعيا بين الدول العربية وبقية العالم ،وهذا يتطلب المزيد من استثمارات ضخمة في الموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي .
- لتحديث القدرات التكنولوجية للدول العربية، يجب توثيق التعاون بين أنشطة البحث والتطوير وزيادة المخصصات المالية للبحث والتطوير وأن يتم تقديم منح أو امتيازات ضريبية لتغطية تكاليف الحصول على التكنولوجيا، والتراخيص، والخدمات الاستشارية .
- من الضروري أن تتعاون الحكومات العربية في جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها التنافسية ، وقيام بيئة تشجع للاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هيئة تنسيق إقليمية تعنى ذلك، وتتولى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين هيئات ووزارات تكنولوجيا المعلومات الوطنية، وربما في مرحلة لاحقة، تسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.
- تحتاج الحكومات إلى فهم الطريقة الوحيدة التي يمكن للاقتصادات أن تكون فيها مبدعة ومبتكرة هي عبرة خلق الكثير من المنافسة المحلية.
- لابد من إنشاء وظائف جديدة في مجال تقنية تطوير و توزيع البرمجيات ، و تشجيع التبادل الأفقي بين البلدان العربية في مجال المعلوماتية .
- تبادل الخبرات و التجارب بين المدن في إنتاج و نشر المعرفة ، و ذلك من خلال البحث في آخر المستجدات و التطبيقات و كيفية استخدامها لتحقيق التقدم المطلوب.
- ضرورة تضافر الجهود من أجل تفادي المحتوى المضلل ومحاولات التلاعب بالأفكار، والدفع بأحداث ومواقف سياسية انطلاقاً من المحتوى المضلل .
- ضرورة أن يكون هناك مزيد من الدعم للمؤسسات التي تعنى بصناعة محتوى يسهم بالفعل في تحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن أهمية ألا تستفيد الجهات التي تحمل أجندات خاصة ولا تحمل الخير للبشرية من هذا المناخ الإيجابي المحفز في تحقيق أغراضها.
- ضرورة تعزيز ضوابط وتشريعات تُسهم في ضبط المحتوى الذي يتم إنتاجه عبر منصات التواصل الاجتماعي، من خلال الأشخاص المؤثرين، الذين يتم استثمار صفحاتهم الخاصة من خلال شركات ذات أهداف ترويجية.

المراجع:

1 -المراجع العربي:

أولا: الكتب:

- إبراهيم عبد السلام ، "التجارة والأعمال الإلكترونية" ، ماهي لخدمات الكمبيوتر، الإسكندرية ، بدون سنة نشر.
- الباحثة /أمل فوزى أحمد ، مؤلف بعنوان "الملكية الرقمية فى عصر الذكاء الإصطناعى تحديات بين الواقع والمستقبل " ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية برلين- ألمانيا ، الطبعة الأولى يونيو 2021 .

https://democraticac.de/wp-content/uploads/2021/05/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-



- الباحثة /أمل فوزى أحمد ، مؤلف بعنوان " الحقوق والحريات الرقمية معالجات قانونية ، تقنية ، منظور الشريعة الاسلامية Digital rights and freedoms Legal, Technical, Islamic Law Perspective"، بالمكتبة الوطنية الألمانية ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية برلين- ألمانيا ، الطبعة الأولى يوليو 2021 .
https://democraticac.de/wp-content/uploads/07/2021/%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%82%9D%88%9D82%9
- سامية محمد جابر، نعمات أحمد عثمان، الاتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000
- شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000
- طارق طه ، "التسويق والتجارة الإلكترونية" ، الطبعة الثانية، ، دار منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2005
- عامر محمد محمود، " التجارة الإلكترونية "، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006
- معالي فهمي حيضر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، إسكندرية، 2002
- فريد النجار ، "الاقتصاد الرقمي"، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007

ثانيا الأوراق البحثية:

- أ.د. جمال داود سليمان، "المعرفة العربية و التنمية "، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و 4،تشرين الثاني ، 2004 .
- أ.د. محمد محمد الهادي اقتصاديات هندسة البرمجيات أكاديمية السادات للعلوم الإدارية العدد 14، سبتمبر 2007
- إبراهيم بختي ، "تنمية وتطوير المنتجات والقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي "، المؤتمر العلمي الدولي الأول ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2002
- إبراهيم بختي ، "مطبوعة مقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2011/2010
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد جبار طاهر الشمري ، دور اقتصاد المعرفة فى تحقيق التمو الاقتصادي / مصر نموذجا ، جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية http://www.docudesk.com
- الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية سعد خضير عباس الرهيمي كلية القانون – جامعة بابل .
- انور الحربي ، الاقتصاد الرقمي Digital economy ، الكويت ، معهد هلسنكي لتكنولوجيا المعلومات Helsinki Institute for Information Technology ، 27 أغسطس 2002 رابطة صنّاع البرامج والمعلومات ، لعدد -5 - الثلاثاء 27 أغسطس 2002م الموافق 18 جمادى الآخرة 1423
- أوسرير منور ، بن داو دية وهيبة ،" التجارة الإلكترونية كأداة للتنافس في الأسواق العالمية – دراسة حالة الدول العربية- " ، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف
- الباحثة / حلموس الامين ، بحث بعنوان : اقتصاد الانترنيت ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، العام الجامعي/ 2008 – 2009
- الباحثة /أمل فوزى أحمد ، بحث بعنوان " الامن الإنساني فى ظل تحديات التحول الى الرقمية لمستقبل حقوق الانسان " ، المركز_الديمقراطي_العربي (مؤسسة بحثية) ومقره ألمانيا – برلين بالتعاون مع: جامعة الاسراء – غزة – فلسطين ، فريق البحث حول السياسات والمعايير التابع ل مختبر الدراسات في العلوم القانونية والاجتماعية والقضائية والبيئية كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية،ايت ملول.جامعة ابن زهر،اكادير المغرب ، فريق البحث حسن الأداء في القانون الدولي

والمقارن_ كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية السويسي_ جامعة محمد الخامس_ الرباط_ المملكة المغربية ، أيام 09و10 – 01 – 2021.

- الباحثة /أمل فوزى أحمد ، بحث بعنوان " المهارات الفنية والقانونية لإدارة الخصومة القضائية رقميا" ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الاثبات "تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠.
- الباحثة /أمل فوزى أحمد ، بحث بعنوان " آليات فعالة للتحول الآمن بالنظم القضائية الى الرقمية" ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الاثبات "تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠.
- الباحثة /أمل فوزى أحمد ، بحث بعنوان " مهارات الإدارة الرقمية للخصومة القضائية " ، منشور بمجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية برلين- ألمانيا ، العدد العاشر ، نوفمبر ٢٠٢٠.
- بوريش نصر الدين، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كدعامة للميزة التنافسية و كأداة لتأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد (مثال الجزائر)،مداخلة ضمن الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية،2007 جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
- تقرورت محمد و/ متناوي امحمد ، الاقتصاد الرقمي و إشكالية التجارة الالكترونية في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية،2007 جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
- ثائر عدنان قدومي ، "العوامل المؤثرة في إنتشار الصيرفة الإلكترونية" ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، العدد(02) ، جامعة الأردن ،2008 ،ص301
- د. عدنان نايفه, العلوم والتكنولوجيا في العالم المعاصر ، ندوة العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي : الواقع والطموح ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، السبت والاحد الموافق 20و2001/10/21 .
- د. محمد خضري، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي،مجلة الرابطة،المجلد الرابع،العددان 3 و 4،تشرين الثاني،2004 .
- د/ محمد خضري ، أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات العربية ،.2004
- د/ محمد محمود عبدالله يوسف ، اقتصاد مدن المعرفة... خصائص وتحديات مع التعرض للتجربة المصرية ، كلية التخطيط العمراني والإقليمي ،جامعة القاهرة ، Mmyoussif@yahoo.com
- سعيد عيمر، تكنولوجيا المعلومات والاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية ص.م ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 17،18 أفريل 2006
- عبد الرحمان بن عنتر ، عبد الرزاق حميدي ، " إقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة –مع الإشارة لحالة الجزائر –" ، الملتقى الدولي الرابع حول : : المنافسة والإستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف
- عبد الهادي ، محمد فتحي ، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير "، اعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت (اكتوبر / 1998) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

- علي نبيل ، "تكنولوجيا المعلومات المعلومات وتطور العلم : منظور عربي "، جريدة الرأي الاردنية، السبت،26 آذار 2005 ، العدد 12605 علي نبيل ، "العرب وعصر المعلومات في علم المعرفة (148) " ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994 .
- عيشوش رياض ، مجدى نويرى ، بن البار سعد ظهور الاقتصاد الجديد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2007
- كمال منصوري ، عيسى خليفي ،" إندماج إقتصاديات البلدان العربية في إقتصاد المعرفة ، المقومات والعوائق "، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد (04) ، جامعة بسكرة .
- مؤسسة حرية الفكر والتعبير على موقع , www.afteegypt.org , ونحيل ايضا الى ميثاق مبادئ وحقوق الانسان على الانترنت Internet Rights & Principles Coalition على موقع www. internetrightsandprinciples.org.
- قمة المعرفة ،دبى ،الامارات ،2016,2015، 2017، 2018 ، 2019 .
- مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات- جنيف 2003 وتونس العاصمة 2005- http://www.un.org/arabic/conferences/wsis/fact6.ht

ثالثا: المقالات :

- الاقتصاد الرّقمي بالجزائر يقْلِب مفاهيم التسيير الأنظمة الذكيّة تفك شفرة توزيع المياه حياة ،نشر في جريدة الجمهورية ، 30 - 09 – 2015 .
- إنريكو بيني، طارق المصري، جيغار باتيل، وجان بيتر اوس ديم مور، مقالة الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط: تحويل المنطقة إلى اقتصاد رقمي رائد ، أكتوبر 2016.
- انور الحربي الاقتصاد الرقمي... يفيض موارد و يقطر فقرا الاقتصاد الرقمي Digital economy الكويت. 27 أغسطس 2002 .
- تشانغ شين هونغ ، الاقتصاد الرقمي: المتغير الجديد للتحويل والتنمية الصينية ، الصحيفة الاقتصادية اليومية الصينية ،11-01-2017 .
- خالد محمد البراهمه ، الإقتصاد الرقمي ، مركز المعلومات الوطني ،10 حزيران (يونيو) 2011.
- د. عادل عبد الصادق ، الابداع والابتكار : محرك نمو الاقتصاد الرقمي وتعزيز التنمية المستدامة ، مقال منشور ، بالمركز العربى لابحاث الفضاء الإلكترونى ، 08:13 ،13-6-2017 .
- دالين حسن، يورونيوز،مقالة بعنوان ، في عصر الاقتصاد الرقمي، تبحث كازاخستان عن فرص جديدة ، 2017/09/12 .
- مجلة العربى،الاحد :2015/11/15 .
- يوسف أبو فارة ،"واقع الإنترنت والتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية العربية .

2 -المراجع الأجنبي :

أولا: الكتب:

- Bueno Campos, Eduardo and Paz Salmador Sanchez, "Knowledge Management in the Emerging Strategic -
- O'Dell C. and Jackson C., "If Only we Know What We Know: The Transfer of Internal Knowledge and Best Practice", Free Press, New York, 1998.
- le Crosnier, Herve l'Economie de l'information dans le contexte des nouvelles technologies. (1997) http://www.altavist.com

- Martinet, Bruno; Marti, Yves-Michel L'intelligence economieque; les yeux et les oreilles de l'entreprise. Paris. Les editions d'Organization, 1995.
- O'Dell C. and Jackson C., "If Only we Know What We Know: The Transfer of Internal Knowledge and Best Practice", Free Press, New York, 1998.
- Stewart T. A., "Intellectual Capital: The New Wealth of Organizations", Business Quarterly, Vol.3, 1994.
- Wiig K. M. et. al, "Supporting Knowledge Management: A Selection of Methods and Techniques", Expert Systems with Applications, Vol. 13, No.1, 1997.

ثانيا الأوراق البحثية:

- **"Intellectual property and artificial intelligence Reality & the Future"**, BISKRA UNIVERSITY - FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCES Laboratory impact of jurisprudence on the dynamics of legislation ، Jurisprudence Journal.- Vol 35 – (Special Issue - S N 42) – 19 January 2021.
- April, Kurt A., "Guidelines for Developing a K-strategy", Journal of Knowledge Management, Vol.6, No.5, 2002.
- Osama Ahmed Attalla Is the Legal Protection of Digital Privacy Enough In Egypt"? Protection of Digital Data Privacy ", A Paper Submitted For the Conference of Cyber Crimes, National Institute of Intellectual Property April 2020.
- Prahalad C. K. and Hamel G., "Strategy as a Field of Study: Why Search for a New Paradigm", Strategic Management Journal, Vol.15, 1994.
- Quinn G. B. et. al, "Managing Professional Intellectual: Management the Most of Best", Harvard Business Review, March-April, 1996.
- Bollinger, Audrey S. and Robert D. Smith "Managing Organizational Knowledge as a Strategic Asset", Journal of Knowledge Management, Vol.5, No.1, 2001.
- Business Process: Information, Complexity, and Imagination", Journal of Knowledge Management, Vol.7, No.2, 2003.
- Jang, Seung Kwon et. al, "Knowledge Management and Process Innovation: the Knowledge Transformation Path in Samsung SDI", Journal of Knowledge Management, Vol.6, No.5, 2002.
- Kakabadse, Nada K. et. al, "Reviewing the Knowledge Management Literature: Towards a Taxonomy", Journal of Knowledge Management, Vol.7, No.4, 2003.
- Prahalad C. K. and Hamel G., "Strategy as a Field of Study: Why Search for a New Paradigm", Strategic Management Journal, Vol.15, 1994.
- Kakabadse, Nada K. et. al, "Reviewing the Knowledge Management Literature: Towards a Taxonomy", Journal of Knowledge Management, Vol.7, No.4, 2003.
- Jang, Seung Kwon et. al, "Knowledge Management and Process Innovation: the Knowledge Transformation Path in Samsung SDI", Journal of Knowledge Management, Vol.6, No.5, 2002.

المو اقع البحثية :



- http://www.minshawi.com/outsite/farah.htm
- http://www.siia.ne t
- http://www2lawedacuk/ahrc/script-ed/vol8-2/ananthapurasp 14
  http://wwwmocgoveg/indexphp?option=com_content&view=article&id=21&Itemid=67&lang=ar ا
- http://wwwmoeegoveg/test_new/policyaspx 16
- https://legal-revolution.com/de/the-legal-revolutionary/recht-der-digitalen-wirtschaft/digitaler-euro-und-datenschutz
- https://wol.iza.org/articles/big-data-in-economics/long
- https://www.aleqt.com/2020/02/13/article_1762001.html
- https://www.noonpost.com/content/17876
- https://www.businessmodelsinc.com/data-is-the-new-currency

شروط النشر

تقبل البحوث والدراسات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية.

الالتزام بقالب البحث المرفق في الإعلان، مع الالتزام بالقواعد التالية:

- أن يتسم البحث بالأصالة والتجديد والموضوعية، وألا يكون البحث نشر سابقاً، كلياً أو جزئياً، أو يكون مرشح للنشر في وسائل نشر أخرى في الوقت نفسه.
- ألا يكون البحث مستلاً من كتاب منشور، أو جزء من مذكرة تمت مناقشتها أو بحث.
- يجب التقيد بشروط البحث العلمي، القائمة على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية.
- التزام الدقة والسلامة اللغوية، بما فيها من الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة الكترونياً بخط SimplifiedArabic حجم 14 بالنسبة للغة العربية، وخط Times New Roman حجم 12 بالنسبة للغات الأجنبية، وتكتب الهوامش بطريقة الكترونية آلية End of Document في نهاية البحث بحجم خط 10.
- يرفق البحث أو الدراسة بملخصين لا يزيد كل منهما عن 10 أسطر، على أن يكون أحدهما بلغة أخرى غير لغة تحرير البحث، بالإضافة إلى المصطلحات الأساسية للدراسة، ويُرفقه ببيان سيرته الذاتية وتعهد الامانة العلمية يحمل مع الإعلان الخاص بالمؤتمر.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين
Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098
البريدالإلكتروني
book@democraticac.de





كتاب:

و اقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

ضبط وتدقيق: د. موسم عبد الحفيظ - د. تلي رفيق

رقم تسجيل الكتاب:

الطبعة الأولى

سبتمبر

2021 م



منشورات
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية
برلين – ألمانيا

Berlin10315 Gensingerstr :112
Tel :0049-code Germany
54884375-030
91499898-030
86450098-030
book@democratica.de